المعنى وتشكّله

الجزء الثاني

أعمال الندوة الملتئمة بكلية الآداب منوبة

في 17 - 18 و19 نوفمبر 1999

تكريما للأستاذ عبد القادر المهيري

تنسيق : المنصف عاشور

سلسلة الندوات
المجلد 18

منشورات
كلية الآداب منوبة

2003

المعنى وتشكّله

الجزء الثاني

أعمال الندوة الملتئمة بكلية الآداب منوبة
في 17 - 18 و 19 نوفمبر 1999

تكريما للإستاذ
عبد القادر المهيري

تنسيق : المنصف عاشور

منشورات كلية الآداب منوبة

2003

علاقة الحمل على النّظير والنقّيض والموضع والمعنى النّحوي

بقلم : المنصف عاشور
كلّية الآداب منوبة

يقول الأنباري : «وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره»

الإنصاف I. 367 وII. 528

1 ـ تمهيد :

تكوّن العلل في النّظرية النّحويّة العربية نظاما تفسيريا لمختلف الدّلالات المعجميّة والصيغيّة والمطابقيّة والإسناديّة والمقاميّة، ويمكن أن تفسّر علّة من العلل كالأصل والفرع والشّبه والخفّة والثّقل والسّبر والتّقسيم والحمل على النّقيض والنّظير والموضع أكثر ما يحتمل من وجوه المعنى وصور تحقّقه وتشكّله. ويمكن اعتبار المعنى على أساس إشتراك العلل المتنوّعة واسترسالها لإخراج الدّلالة المقصودة. فالعلل تتلازم حسب درجات اشتغالها واستخدامها لرسم معالم هندسة المعنى النّحوي. ولكلّ ضرب من العلل نجاعة تفسيريّة توليديّة تقتضي انعقاد الإنجاز بالملكة من زاوية نظر النّحوي مهندس المعنى الحادث في علاقة المتكلّم بالمخاطب.

ونعالج في بحثنا هذا نوعا من العلل نرى أنّه كفيل بتحقيق شكل المعنى النّحوي ويقوم على علاقة الحمل على النّظير والنّقيض والموضع.

فنعرّفها ونمثّلها ونؤوّل في خلاصتها بنية الجملة الإسميّة والفعليّة الشّرطيّة باعتماد الموضع مبدءا تعليليا دلاليا كما نوجّهه من خلال النّظريّة النّحويّة العربيّة.

2 ـ إطار اصطلاحيّ

لقد وردت لفظة «الحمل على» في سياقات عديدة مختلفة في التعليل النّحويّ. فالحمل مفهوم نجده جاريا على المعنى والموضع والمحلّ والأوّل والبداية والنّظير والنّقيض أو المثل والضّدّ وعلى اللفظ والظاهر وغير هذا من السّياقات النحوية.

واسترعى انتباهنا في قراءة التراث النحويّ أثناء رسم حدود التّعليل اعتماد علّة الحمل على النّظير والنّقيض (راجع ثبت العلل في كتاب الخصائص لابن جنّي عدم النظير ص 197 ؛ والحمل على الظاهر I ـ ص 251 ؛ والحمل على المعنى II ـ ص 411) ولاحظ ابن جنّي مثلا أنّ سيبويه «قد سلك هذه الطريق في المصادر كثيرا فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا. وأحدهما ضدّ الآخر» (خ II ـ 311).

وذكر أنّ أبا عليّ الفارسي «يستحسن قول الكسائي في هذا لأنّه قال : لمّا كان رضيت ضدّ سخطت عدّي رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره (نفسه). وإذا تتبعنا الأبواب التي تطبق فيها علّة الحمل على النّظير والنّقيض رأينا أنّها تقوم على نوعين من الاستدلال والتفسير. وقد فصل بينهما في علتين متفارقتين. فعلّة النظير مستقلّة عن علّة النّقيض (السيوطي. الاقتراح ص 83). ولكنّنا جمعناهما في علاقة واحدة تتحقّق في رأينا بالاختلاف والتقابل والتّلازم النظري في عملية الوصف والتّحليل والتّعليل لمختلف المعطيات النحوية التي سنعالجها.

وقد استعمل لفظ النظير مثلا **في الكتاب** في إجراءات الجمع السالم مذكرا ومؤنّثا والمقارنة بينه وبين التثنية. ويقول سيبويه «ومن ثمّ جعلوا تاء الجمع في الجرّ والنصب مكسورة لأنّهم جعلوا التاء التي هي

حـرف الإعـراب كـالواو واليـاء والتنـوين بمنزلة النون لأنّهـا في التـأنيث **نظيرة** الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها» (ا. ـ ص 18).

ونجد المصطلح في الإعراب في أقسام الكلام. فهو يقـول «ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجرّ في الأسماء **لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء**. والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنّه ليس للفعل في الجرّ نصيب» (ص 19).

وأمّا اصطلاح **نظير** فقد ورد في الكتاب 168 مرّة مفردا و42 جمعا **ونقيض** مرة واحدة وعبارة «الحمل على» جاءت على 234 استعمالا ومحمول 38 مرّة (انظر المعجم المفهرس للكتاب ج. تروبو ـ 1976 ـ باريس ـ بالفرنسية). ص 73 وص 203 وص 205.

ولهذا نتناول بالدرس عددا من مظاهر الحمل والتعليل به باعتماد ظواهر إعرابية متنوّعة انطلاقا من تجريد العلاقات القياسية لسيبويه في الكتاب. ونؤكّد أهمّية منهاجه التفسيري مثلا على أساس المناظرة بعددين هما خمسة عشر وعشرون في الإعراب والعمل.

3 ـ تجريـد التّعليل رياضيا عند سيبويه : الحمل على 15 و20 :

عالج سيبويه في الكتاب عددا هامّا من الظواهر الإعرابية معتمدا على ضرب من الحمل على النّظير للحكم على الموسوم بالإعراب المحلّي وقاس الظواهر على عددين : 15 و20. ويمكن تصنيف المسائل مجملة.

1 ـ بناء الأسماء المركّبة :

تحمل الأسماء من قبيل بعلبك وسامراء وحضر موت في اشتقاقها على خمسة عشر. فأصل هذا العدد في غير البناء خمسة وعشرة حذفت الواو فبني على الفتح لأنّه تضمّن معنى حرف العطف وهذا الحكم طبّقه سيبويه على كلّ التراكيب المشابهة لخمسة عشر. ومن الأمثلة الإعرابية تفسير لا النافية للجنس واسمها. فالحرف يعمل فيما بعده

فينصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر ... فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا يا ابن أمّ فهي مثلها في اللفظ وفي أنّ الأول عامل في الآخر» (صص 274 - 275). ويعتبر سيبويه لا رجل في موضع رفع بالابتداء (275) وكما لا يمكن الفصل بين جزءي الاسم الواحد : خمسة عشر كذلك لا يفصل بين لا والاسم. «فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام لأنّها مشبهة بها» (ص 276) وتشبه المركبات النعتية وسائر التوابع في عدم الفصل بين طرفيها بخمسة عشر وتحمل عليها.

2 - العمل الإعرابي بالحمل على عشرين :

تحمل أنواع من العوامل على عشرين في حالة النصب. فالتّمييز في قولنا :

- هذه عشرون كتابا

منصوب بحمل / عشرون / على / ضاربون /. فالمشتقات من الأسماء تعمل النّصب بالحمل على هذا العدد. وكذلك المنصوب بعدكم فهو معمول لما تحمل عليه وهو هذا العدد. ويقول سيبويه مثلا «كم تعمل في كلّ شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه» (II - 157).

وإذا اكتفى السيوطي بسرد أنواع الحمل وذكر في علّة النظير «كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجرّ إذ هو نظيره» وفي علّة النقيض» نصبهم النكرة بلا حملا على نقيضها إنّ» (ص 84) فإنّنا في جمعنا بين النظير والنقيض نحقّق اختصارا لواجب الاختصار بين متلازمين ومتّصلين ونحاول أن تستوعب هذه العلّة التي نصطلح عليها بعلاقة الحمل على النّظير والنّقيض ظواهر متنوّعة تدلّ على ما وصل إليه النّحاة أثناء تجريدهم العلل وتفسيرهم نظام لغتهم تفسيرا موغلا في

الشكلنة بمراعاة شروط منها التّناسق وعدم التّضارب في الاستنباط والبساطة في النتائج النهائية والتأويلات المحتملة. ولهذا نجمع تحت هذه العلّة عددا من المسائل نرجعها إلى وجه واحد من التّعليل على أساس حكم واحد هو أنّ النظائر والأضداد تلتقي في المجال النّهائي إعرابيا عملا بقولنا التناهي في الشيء يفضي الى اتفاق واشتراك نحويّ.

4 ـ مظاهر إعرابية من الحمل على النظير والنّقيض :

1.4 ـ التّعدية واللّزوم :

لعلّ أهمّ نصّ تنظيريّ نجده في التراث حول النظير والنقيض هو الجاري في باب التعدّية واللزوم. ويبدو أنّ النّحاة وضعوا شبه أصول في هذا الميدان العامليّ قرنوا فيه بين المدلول المعجميّ والتعلّق الإعرابيّ وكأنّهم بهذا تجاوزوا مجرّد الحقول الدلالية التي يفيدها الفعل وأوزانه المختلفة الحاكمة في صنفه لتفسير أشمل وأعمّ. واعتماد الضدّ والمثل في ظاهرة اللّزوم والتعدّية» من قبيل المبادئ في نظرنا وقدّم هذا المبدأ في المقتصد في نصّ هامّ للجرجانيّ. فهو يقارن بين الأفعال الأمثال والأضداد واتفاقها في العمل أي في اللزوم أو التعدّية. مثل طال وقصر وقام وقعد ودخل وغار ودخل وخرج. ويقول ابن السراج قبله : «فإنّ وجب أن يكون دخلت متعدّيا وجب أن يتعدّى غرت. ودليل آخر أنك لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعدّيا إلا كان مضاده متعدّيا وإن كان غير متعدّ كان مضادّه غير متعدّ. فمن ذلك تحرك وسكن. فتحرّك غير متعدّ. وسكن غير متعدّ. وخرج ضدّ دخل. وخرج غير متعدّ فواجب أن يكون دخل غير متعدّ ـ وهذا مذهب سيبويه». (ص 171). ابن السراج ـ الأصول ـ I ـ 169 ـ 170).

ويؤكد الجرجاني هذا المنهاج التعليليّ قائلا» : واللفظان الكائنان بمعنى واحد متى ثبت لأحدهما أمر معنويّ وجب ثباته للآخر لا محالة إذ لا يتصوّر اتفاقهما في المعنى مع الاختلاف في شيء ممّا يعود الى الحقيقة. والتعدّي معنى في الفعل ووصف لازم له. فكيف يكون موجودا في

دخلت وغير موجود في غرت الكائن بمعناه». ويعتمد الجرجاني على قولة النّحاة، والشيء يعتبر بمثله وضدّه». فحصول التشاكل في الحكم الإعرابيّ يوقع الأمثال والأضداد في سمة واحدة. والاختلاف في المعنى يقابله اتفاق في الحكم والاتفاق في المعنى كذلك. وبيّن الجرجاني هذا التّعليل ملخّصا القيود القياسية بقوله : «والعلّة في ذلك أنّ الشيء لا يكون ضدّا لغيره حتّى يكون مقابلا له. وإنّما يقابل الشيء ويقع بإزائه ما يكون من جنسه ... فالمقصود إذن في ذكر التسوية بين الأبنية أنّ الشيء لما كان يقع ضدّه موقع المثل في هذه المعاني روعي الاتفاق بينهما في كثير من المواضع حسب ما يراعى بين المثلين لا أن الاعتبارين سواء فاعرفه» (المقتصد. 1 ـ 602).

يبدو لنا أنّ هذا التّفسير المجرّد وهذا التنظير الموغل في العقلنة القياسية يؤكّد التقاء التناهي في النظائر والأضداد ويبلور المعطيات النّحوية بين الدلالة والإعراب. فعملية الحمل تجري بين محمول عليه ومحمول وقرينة حمل جامعة بين الطرفين وحكم الحمل الناتج عن القياس التّعليلي كما هو الشأن في مختلف أنواع العلل. وقد انطلق الجرجاني من مقولات دلالية لينجز عملا نحويا، ألا ترى أن السّواد والبياض بهما تقع البداية حيث يراد ذكر ضدّين وفعلاهما متساويان في هذا المعنى» (ص 602). والفعلان لازمان في العلاقات الإعرابية. والجرجاني يقرّ نسبيّة هذا النوع من التفسير إذ يرى «أنّ هذا التشبيه ليس يصح حمله على ظاهره. وذلك أنّ مراعاة التساوي بين الضدّين في الأبنية ليس شيئا يوجبه المعنى حتّى لو ترك لكان منافيا للحقيقة مستحيلا. ولكنّه أمر من الأمور التي يطلب منها تحصيل التشاكل وحكم من الأحكام الجائزة المستحسنة دون الواجبة اللازمة، (601). وهذا الاعتبار للمعاني النحويّة بالأمثال والأضداد وجه من وجوه التحكّم في النظام النحويّ والتّنظير اللغوي.

2.4 ـ مظاهر التّناهي في التّناظر والتّناقض والالتقاء في الأحكام : إجـراءات إنّ ولا النّافـيـة للجنس واسترسال التّعليل النحويّ :

لقد عالج النّحاة في إطار الحمل على النّظير والنّقيض مسائل إعرابية تتّصل بالعمل النّحوي وفسّروها على أسس دلالية وتركيبية كما لاحظنا في التعدية واللزوم مثلا. ويمكن أن نوسّع من ذلك الإطار لتقديم نماذج أخرى يظهر فيها منهجهم التّعليلي في غاية التّجريد. فقد اعتبروا في استدلالاتهم النّحوية وخلافهم أنّ عددا من المعطيات يمكن أن يتوضّح بالحمل على النظير أو النقيض كما في إنّ ولا النافية للجنس وغير ذلك من المسائل النحوية. فمن النحاة من رأى أنّ إنّ تنصب الاسم لأنّها نقيضة لا النافية للأجناس. وهما يحقّقان معنى مقاميا بلاغياراسخا في النّحو وهو الإثبات والنّفي. ويفضي اجتماع الضّدّين الى اشتراك في السّمة العاملية الإعرابية والالتقاء في التأثير الواحد أي نصب الاسم. وقد ناقشوا ما بين إنّ ولا من فروق ترجع الى الأصالة والفرعية (الأنباري ـ الإنصاف ـ 1 ـ 367 ـ 370).

وأكّد الاستراباذي هذا الإجراء التّعليليّ وزاده توضيحا إذ يقول «اعلم أنّ لا التّبرئة إنّما تعمل لمشابهتها إنّ. ووجه المشابهة أنّ إنّ للمبالغة في الإثبات إذ معناها التّحقق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النّفي لأنّها لنفي الجنس. فلمّا توغّلتا في الطرفين أعنى النّفي والإثبات تشابهتا فأعملت عملها». ومعلوم أنّ النّحاة شبّهوا إنّ بالفعل من وجوه متنوّعة واعتبروها في الشكل حرفا وفي المعنى فعلا أو ما نسمّيه بالحرف الفعليّ، وتناظر لا النافية في عملية التّشبيه ما هو مشبّه بدوره بالفعل. وإذا كانت إنّ تشبه الفعل على غير أصالة فإنّ لا النافية تكون عندئذ مشبّهة بالمشبّهة بالفعل. فهي فرع فرع. وكأنّها علّة أو علّة شبه لعلة حمل على النّقيض. وهكذا يمكن للعلل أن تجتمع في المعطى النّحويّ الواحد، وهكذا لا يوسم فرع الفرع بقوة عمل إعرابيّ هي للفرع أقوى درجة. فكان الاتفاق بين إنّ ولا في الحكم النهائي (الاستراباي. شرح الكافية ـ 2 ـ ص 160).

ويمكن أن نصنّف عددا هامّا من المعطيات النّحوية على نفس المنهاج من الحمل على النّظير والنّقيض لتمثيل هذه العلّة النّحوية.

أ - كم ≠ ربّ :

يكوّن ثنائي كم وربّ مقابلة بين كثرة وقلّة في التّعبير الدلالي عن التسوير والكمّية. ويوازيها في الاشتقاق التكبير والتّصغير. فابن السراج يعيّن وسمهما في العمل الإعرابيّ بقوله «ولا تعمل كم في الخبر إلا فيما تعمل فيه ربّ في اسم نكرة لا يجوز أن تدخل فيه الألف واللام» (الأصول في النحو I ص 318) وربّ «لا يعمل إلا في نكرة. فصار مقابلا لكم إذا كانت خبرا فجعل له صدر الكلام كما جعل لكم (نفسه ص 418). ويفضي هذا الزوج النّقيض المتناهي في الأضداد إلى التقاء في نفس التعلّق الإعرابيّ. فهما يستعملان في التركيب الإضافي. وقد ناقش النّحاة أدلّة الكلمتين على الاسمية والحرفية بتوخّي الحمل على النّقيض. ونلاحظ في هذا الباب الاستدلاليّ كيف تلتقي علّة التّحليل بعلّة الحمل على النّقيض وكأنّ العلل توجد معا في نفس الظاهرة المفسّرة على نسق مسترسل يقتضيه التّجريد والتّنظير. وكوّنت كم وربّ مسألة خلافية ذكرنا أهميتها في أدلة المقولات الاسمية والحرفية (أنظر الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف II ص 832).

ب - النّقيض الدلالي في نعم وبئس والتّماثل في التّعلّق الإعرابيّ :

نعم وبئس من مسائل الخلاف المقولي في الاسمية والفعلية. ونهتمّ بهما هنا معتمدين الحمل على النّقيض. فهما مدح وذمّ ولهما نفس العمل والعلاقات التركيبية. ولا يخرجان عمّا سبق من تحليل الأضداد والأمثال في اللزوم والتّعدية.

ج - باب حروف المعاني والمحافظة على استرسال التّعليل :

قد لا نبالغ إذا ما أكّدنا وجود العلّة القائمة على النظائر والأضداد في أغلب حروف المعاني كما في النماذج التالية :

من = إلى : بداية الغاية ومنتهاها.
على = في : استعلاء ووعاء.
ب = عن : إلصاق وانفصال ومجاوزة وجرّ الاسم.
أن = لن : نصب الفعل المستقبل وتقابل الإثبات والنّفي.
لام الأمر = لا النّاهية ولم الجازمة : جزم الفعل في الأمر والنّهي.

ونلاحظ هنا أنّ الأمر والنّهي نقيضان وهما دلالتان من الإنشاء. فقولنا : **افعل** نقيضه **لا تفعل** ولهما سمة إعرابية واحدة. «فالأمر ضدّ النهي، وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره فكما أنّ فعل النّهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر» (الأنباري - الإنصاف II - 528) ويمكن أن تشمل العلّة أمثلة أخرى نحو :

* في النّقيض : واو المعية = إلا الاستثنائية والتقاء في نفس العمل : نصب الاسم.
* في النظير : إلى = حتّى
أنّ = أن مع اختصاص الأول بالاسم والثّاني بالفعل
ما = ليس : الحجازية وشبهها بليس في العمل

ونؤول النّماذج الموالية على نفس المنهاج من العلّة :
- فعل تام = فعل ناقص ← رفع الاسم الأوّل
- فَعَلَ = فُعِلَ ← معلوم ومجهول ← رفع الاسم الأول
- فوق = تحت - إضافة معنوية لازمة
- أمام = وراء إضافة معنوية لازمة
- أمام = قدّام إضافة معنوية لازمة
- أسفل = تحت إضافة معنوية لازمة

إنّ الحمل على النّظير والنّقيض عملية تفسيرية تقترن بالقياس. بل قد تكون صورة مصغّرة منه. وتصدق هذه الملاحظة على سائر أنواع العلل النّحوية إذ تشترك كلّها في اقتضاء عنصرين بينهما قرينة جامعة أو سمة مشتركة أو أكثر وحكم ينتج عن التّعليل،

وهكذا يكون هذا الضّرب من العلّة - علّة الحمل على النظير والنقيض من أصول النّحاة تحقّق لهم تفسيرا متناسقا لعدد هامّ من المعطيات النحويّة.

وقد نجد في أغلب العلل مسالك متشابهة وعناصر ثابتة في عملية التجريد والتّعليل والاستنباط. ولعلّنا نؤكّد أنّه من واجب المفسّر أن يحاول الرّبط بين مختلف مراحل التّعليل بل ينبغي في رأينا أن يوجد ضرب من الخيط الرابط بين أنواع العلل وبالخصوص متى كانت متجاورة متلازمة تشترك في تحليل ظاهرة نحوية واحدة. فعلّة الاستخفاف والاستثقال مطردة مستمرّة في التّعليل. وكذلك علّة المشابهة التي تتعلّق مثلا بشبه إنّ والفعل ثم تحمل على إنّ لا النافية للجنس في العمل الإعرابي فنتحصّل على استرسال العلل يوازيه استرسال للمعاني الوظيفية والدلالات ومن وراء ذلك استرسال إجراءات عقلية مجرّدة تتحكم في النظام النّحوي. فمتى لمح وجه من الشّبه أو التناظر أو التناقض أمكن التّعليل والاستنباط والاستنتاج ولو كان هذا في مرونة معيّنة وجواز معيّن لا في وجوب وتشدّد في متطلبات العلّة وعناصرها اللازمة في العمل التّعليليّ.

ولعلّ الرابط المسترسل بين العلل النّحويّة أنّها تجري على أرضية استنباطية محضة. وهي تجري أيضا في فضاء تحليل المعنى المنتشر في البنية النّحوية العليا التي يسعى الى التحكم فيها النّحاة بتقنينها وتأصيلها وتعليلها. وكأنّ قيود التعليل تساير قيود المعنى. وقيود المعنى هي قيود النّحو. فوضع قيود على القيود هو ضرب من التّعليل النحويّ الذي نرى أنّهم أنجزوه في مختلف أبواب التّجريد النّحويّ والافتراض الاستنباطيّ الضمنيّ الذي يمثّله منهاجهم النّحويّ في مجال العلل. وقد يقوم عدد هام من القيود على التشاكل والتناظر والتناقض والتّحليل وغير ذلك من العلاقات النّحوية لفهم بنية النّظام واستمرار معانيه.

5 ـ مقولة الموضع الإعرابيّ والتّعليل : تاويل نحويّ.

يمكن باعتماد أصول الإعراب والعمل وانطلاقا من اعتبار الإعراب معنى هو الاختلاف واعتبار معنى الرفع أو النصب حسب النظرية النّحوية موضع الرفع أو النصب أو التطابق بين المعنى والموضع أن نؤوّل اشتراك ظاهرتين في منهج التفسير والتّعليل وتحقيق المعنى في البنية الإعرابية نفسها وما يقترن بها من دلالة مقامية خارجية تستمد من العقد بين المواضع الإعرابية. والظاهرتان هما عمل الرّفع في الجملة الاسمية وعمل الجزم في الجملة الفعلية الشرطية. ومن شأن التّعليل الموضعيّ أن يجمع بين النّوعين ويفضي الى تجاوز البنية العاملية للإشارة الى مواقف المتكلّم من كلامه.

ونفترض أن تعليل بنية الجملة الاسمية بتعليل يناظر ما يجري في بنية جملة الشرط وجوابه يستند الى صنف واحد من العلاقة العاملية هي الحمل على النظير أو النقيض أو المعنى أو الموضع. ويمكن أن نعتبر علاقة المشابهة بينهما علاقة تناه في الأضداد تؤدّي إلى التقاء في الوسم الإعرابي المحلّيّ. وليس غرضنا تعليل البنيتين الإعرابيتين فحسب. بل نرمي أيضا الى بيان الوصل بين البنية المعلّلة وما تولّده من دلالة وظيفية ومقامية. وكأنّنا نرادف هنا بين حركة العلاقات الإعرابية والعلاقات الدلالية.

1.5 ـ تعليل بنية الجملة الاسمية : عامل الابتداء والمبتدأ والخبر

لقد كانت المعاني الوظيفية في بنية الجملة قضية طرحت للنقاش والخلاف. وخاصة ما تعلّق فيها بأصل المرفوعات، وتذكر كتب النّحاة أنّ الخليل كان يرى نّ الفاعل هو الأصل في الرفع ومقولة الفاعلية أخذت مصطلحه والمبتدأ والخبر محمولان عليه في سمة الرفع. فكان نظام المواضع الإعرابية المتصل بالجملة الاسمية فرعا على نظام المواضع في

الجملة الفعلية. وأفضى ذلك الى تأكيد أولوية الجملة الفعلية التي أطلق عليها في النظرية النحويّة مصطلح «الجملة الفاعلية». ولم يوجد مقابل لها «الجملة الابتدائية» إلاّ في بعض النّصوص. وأمّا سيبويه فقد كان يقول إنّ الفاعل محمول على المبتدإ والخبر في الرفع عكس أستاذه. ونسب إليه تقديم الجملة الاسمية على الفعلية. فالتّعليل لهذه الأصول الإعرابية يعتمد علاقة الأصل والفرع والحمل على النظير من المعاني الوظيفية المتمثّلة في العقدة الإسنادية الراجعة الى حيّز الابتداء والمبنيّ عليه أو حيّز الفاعلية.

وقد كوّنت مسألة رافع المبتدأ والخبر قضيّة هامّة ولّدت نصوصا استدلالية برهنوا من خلالها على مختلف النظريات الجزئية المتحكّمة في العمل الإعرابيّ. وإذا كانوا اتّفقوا على عامل الرفع للمبتدأ بالابتداء المعنويّ والتعرّي من العوامل اللفظية واعتبار العدم وجودا وأثرا لعامل معنويّ فهم لم يتّفقوا على رافع الخبر.

وانطلقت بوادر التّعليل من شرح السيرافي لكتاب سيبويه. ويمكن تلخيص المواقف فيما يلي :

1 ـ مبدأ الترافع أو تعدية العمل في اتّجاهين أو الجوار وهو رأي الكوفة : فالمبتدأ يعمل الرفع في الخبر والخبر يرفع المبتدأ. ونمثّل هذا في الصورة التالية :

← ج س = مبتدأ x الخبر

2 ـ مبدأ الرّفع بالابتداء وحده. ونمثله في التالي =

← ج س = ابتداء x مبتدأ x خبر

3 ـ مبدأ الرّفع بالابتداء والمبتدأ. وله التمثيل التالي =

← ج س = (ابتداء + مبتدأ) x خبر

4 ـ مبدأ الرّفع بالابتداء بواسطة المبتدإ. وله التمثيل التالي =

← ج س = ابتداء x / مبتدأ / x خبر

فالبنية العاملية المستنتجة هي : : [عا x مع x]

أو ← عامل رافع x معمول مرفوع x معمول مرفوع

أو ← رافع x مرفوع 1 x مرفوع 2

ونلاحظ أنّ الموضع المرفوع يتضمّن مكونين وموقعين متطابقين هما هما من جهة السّمة العاملية والسّمة الدلالية إذ المبتدأ هو الخبر والخبر هو المبتدأ في المعنى. ولا تفسّر علّة الفرق بنية الجملة المبتدئية كما تفسّر الجملة الفاعلية حيث يختلف المرفوع عن المنصوب من جهة السّمات الإعرابية.

إن حيّز الفاعلية أو الرفع في بنية الجملة الاسمية يمثّل صورة مجرّدة أقرب الأشكال المجرّدة من النواة العاملية بل هي بنية تمثيلية من الدّرجة الثانية للبنية النووية العاملية كما هو الشأن لبنية الفعل والفاعل في الجملة الفعلية. ونعتبرهما متولدين مشتقين عن ثنائية معنوية واحدة هي العامل والمعمول.

ويبدو أنّ القول بانعدام العوامل والتعرّي واعتباره عاملا يؤكّد طبيعة العامل المعنويّ والعقد المباشر بين المتكلّم والاسم المرفوع المخبر عنه دون توسّط عامل لفظي يوصل إلى المرفوع كما في تسلّط العامل على الموضع في الجملة الفعلية. ويتأكّد بهذا ما استقرّ في النظرية الإعرابية من «أنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثّرة حسّية كالإحراق للنّار والإغراق للماء والقطع للسيف. وإنّما هي أمارات ودلالات. فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء. (الأنباري - الإنصاف - 1 - 44 - 51).

2.5 تعليل الجملة الشرطية ومبدأ التّجازم

ما درجة صدق تفسير بنية الجملة الشّرطية القائمة على صورة نموذجية تحتوي على عامل لفظي هو أم حروف الجزم إن وفعلين مجزومين من قبيل / إن تفعل تفعل / حملا على نظيرها أو نقيضها أو حملا على المعنى والموضع أي على بنية الجملة الاسمية المعقودة بالابتداء والمبتدإ والخبر. كيف تلتقيان في المواضع والدلالة. ذلك ما نرمي الى محاولة وجه فيه من التّعليل. ونفترض أنّ في ذلك التّعليل بلورة لبنية مجرّدة لا تفصل عن بنية معنوية مقامية. فقد يكون في تفسير الملكة

والمواضع الإعرابية تحقيق وإخراج للمنجز من الدلالة الخارجية في آن واحد وتفسير لبنية موضعية عاملية توازي بنية إخبارية تصوّر مواقف المتكلم والمخاطب وتجاربهما التواصلية.

1.2.5 ـ موقف النّحاة من التّجازم

تبيّن النظرية الإعرابية أنّ الاتّفاق حاصل في عامل جملة الشرط أي الفعل الأول المجزوم. فهو معمول إن. والاختلاف حدث في جازم الجواب. ولعلّ أول الآراء التي وصلتنا في هذا الإطار ما جاء في شرح السيرافي للكتاب. فهو يقدّم ثلاثة حلول. ينسب أولها إلى أبي العباس المبرّد. وثانيها غير منسوب. لكنّه ذكر عند البصريين. وثالثها يحكى عن أبي عثمان المازنيّ. إلاّ أنّ النظريات الجزئيّة لتعيين العامل في الفعل الثاني يمكن تصنيفها الى خمسة اتّجاهات في التّعليل المعنويّ حسب الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

وهي كما يلي :

1 ـ المجزوم الثاني مجزوم بإن وحدها .... إن + تفعل + تفعل
2 ـ المجزوم الثاني مجزوم بالفعل الأول وحده .... إن + تفعل + تفعل
3 ـ المجزوم الثاني مجزوم بإن والفعل معا............ إن + تفعل + تفعل
4 ـ المجزوم الثاني مجزوم بإن بواسطة الفعل الأوّل ... إن + تفعل + تفعل
5 ـ المجزوم الثاني مجزوم كالأوّل بناء على السكون .. إنّ + تفعل + تفعلْ

لأنّه لا يعوّض باسم مفرد أي هولا موضع له من الإعراب المتأصّل في الاسم. فجملة الجواب لا محلّ لها من الإعراب عندهم. (الإنصاف ـ 602 ـ 609).

فالمذهب الثاني يطابق نظرية المبرّد. والمذهب الخامس نظير واحد عند السيرافي والأنباري. فالمبرّد يرى أنّ الثاني «جزم بإن والفعل الذي بعدها جميعا وإنهما عاملان فيه» (السيرافي ـ شرح الكتاب ـ ا ـ 88). وأما أبو عثمان المازني فهو يقول «الشرط والجواب غير مجزوم. وإنّما

هو مسكن على حكم الأفعال في أصلها من التّسكين. واعتلّ أنّ الفعل إذا وقع في مواقع لا يقع فيه الاسم ردّ إلى حكمه الأصليّ» (نفسه 89). ويعتبر السيرافي هذا قولا فاسدا.

وأمّا النظرية الثانية الواردة **في شرح الكتاب** فتقوم على القول بأنّ «إن هي العاملة في الشرط والجواب جميعا كما يعمل الفعل في الفاعل والمفعول به جميعا» وهو مذهب يلتقي بمفهوم التوسّط وجوب المرور من شبه حاجز ضروري هو المجزوم الأول قبل التأثير في الثاني.

2.2.5 ـ علّة الحمل على النقيض أو النظير والتقاء البنيتين إعرابيا :

فالصور المجرّدة للعلاقات العاملية في تعليل بنية الجملة الشرطية توازي صور تعليل بنية الجملة الاسمية في الأمثلة الأربعة الأولى والخامسة خاصّة بالجملة الشرطية وحدها. ونلاحظ أنّ النّحاة كما يقولون بالتّرافع يقولون بالتّجازم بين الفعلين أو اتّجاه العمل وتعديته في اتّجاهين متكاملين. والترافع والتجازم كالمحمولين على النقيض إذا ما اعتبرنا قوّة أصالة الرفع في الإعراب والعمل وفرعية الجزم والسكون وسقوطه في مجال البناء.

وكان النّحاة يؤكّدون التقاء الجملة الاسمية والجملة الشرطية الفعلية. فالمبرّد يقول بعد تعيين عامل الفعل الثاني «هو بمنزلة الخبر والابتداء والعامل والمبتدأ الرافع له الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر» «وحجّته في ذلك أنّ الثاني الذي هو الجواب لا يصحّ أن يتقدّم الأولين» (نفسه ص 88).

فكأنّ الترافع يوازي التجازم موازاة تامة. وكأنّ التناهي في الأضداد والنقيض يفضي الى المحافظة على مواضع متماثلة. ومعلوم أنّ سيبويه بيّن في رسالته أنّ الاسم ليس له في الجزم نصيب كما أنّ الفعل ليس له في الجرّ نصيب. فهل يفضي هذا الى جزم الاسم بجرّه وجرّ الفعل بجزمه

ليقع التكامل والتوزيع العلامي الإعرابيّ. ففي التّجريد يجزم الاسم بجرّه ويجرّ الفعل بجزمه.

وانظر قول السيرافي : «حروف المجازاة والشرط محتاجة الى أجوبة من أفعال وجمل فاستطالوا الكلام فأعطوه الجزم تخفيفا من أجل طوله ... فلذلك أثروا الجزم» (ص 87) فكأن التّجازم تخفيف بالمقارنة مع الأحكام الإعرابية الأخرى.

3.2.5 ـ الضمّة / الرفع أوّل حركة والسكون / الجزم آخر طرف نقيض :

إذا افترضنا أنّ الرّفع مقولة عاملية أولى وبقية الأحكام كالفروع كانت علامة البناء بالسكون آخر ما يبلغه العمل مرورا بالنصب والجرّ اللاّحق بالرّفع أو النصب. وإذا ناظرنا بين صور رفع المبتدإ والخبر وصور جزم الشرط وجوابه تولّدت لنا الأشكال التالية :

1 ـ ج س = ابتداء x مبتدأ x خبر — ج ف = إن x فعل شرط x فعل جواب

2 ـ ج س = عامل x معمول1 x معمول 2 — ج ف = عامل x معمول1x معمول 1x معمول2

3 ـ ج س = رافع x مرفوع1x مرفوع 2 — ج ف = جازم x مجزوم1x مجزوم 2

4 ـ ج س = رافع x مرفوع (1 + 2) — ج ف = جازم x مجزوم (1 + 2)

5 ـ ج س = رافع x مرفوع x — ج ف = جازم x مجزوم x

6 ـ ج س = عامل معنوي x مرفوع 2x — ج ف = عامل لفظي x مجزوم x 2

7 ـ ج س عا x مع — ج ف = عامل لفظي x مجزوم x 2

← 8 ـ ج س و ج ف = عا x مع

وهكذا تجتمع البنيتان العامليتان في الشكل العاملي النووي المولّد لمختلف المعاني النحوية. فهذه البنية المشتركة ناتج تناظر العمل والمواضع الإعرابية. ونفترض هنا تلازم الجملة الاسمية والجملة الشرطية ورجوعهما الى توزيع محلّي واحد. وقد ندعم القول السائد عند النحاة والمتمثل في اعتبار العوامل اللفظية من صنف المقاييس المعنوية. فلا فرق في التصوّر المجرّد بين المعنوي واللفظي. (ابن جنّي ـ الخصائص ـ 1 ـ 109 ـ 110).

فليس الأمر يتعلّق بالتّناظر بين تعليل عامل الخبر وعامل جواب الشرط فقط. بل نذهب الى تطابق عامليّ معنويّ في أقصى درجات التّجريد حقّقه النّحاة في نظريتهم العاملية والمعنوية، وهكذا يمكن أن نؤوّل هذا الإلتقاء. فالرفع حالة وبداية البدايات العاملية وجنس عام لا يحتاج فيه الى عوامل لتمامه في التّصوّر النحويّ. والجزم حالة أوليّة مطلقة في الفعل. وهي هيئة سكون نقيض الحركة والإعراب. وأصل الاسم الإعراب. وأصل الفعل البناء حسب البصرة. فهل يلتقي الأصلان المتناقضان. فمع وجود هذا التناهي يوجد اشتراك. وكأنّنا نرتّب هذا في آليات علّة الحمل على النّقيض أو الحمل على النظير أو الحمل على الموضع والمعنى. وهي صنف من العلل فسّر بها النّحاة الابنية العاملية المعنويّة في الأفعال اللازمة والمتعدية والحروف الدالة على المعاني النحوية كما سبق أن رأينا في معالجة هذه العلّة النحوية.

إنّ تصريح النّحاة أنّ بنية المبتدأ والخبر تشبه بنية الشرط وجوابه يكوّن في رأينا منطلقا لنظرية واحدة تشترك بفضلها الأبنية العاملية في الوسم النّحوي الدلالي الواحد. وعلى هذا الأساس نقدّم تأويلنا لهذه البنية الواحدة ونخرج بها إلى قضايا نحويّة دلالية تشمل الوظائف النّحوية وتعتمد ثنائية مستمدّة من كتاب سيبويه أولا وآخرا.

4.2.5 ـ شكل الابتداء والمبنيّ عليه واندماج الأبنية الإعرابية في فضاء واحد : المخبر عنه والمخبر به

اعتمدنا علّة الحمل على النقيض والنظير والمعنى والموضع. وأكّدنا تماثل بنية الجملة المبتدئية والجملة الشّرطية في المستوى العاملي المحلّي.

إنّ محطّ الفائدة في بنية الجملة بنوعيها الاسميّ والفعليّ هو الصدر والرأس. وقد يكون الذّيل أو الطرف أيضا معقد الدلالة المقصودة. وقد بيّن النّحاة أنّ الموضع الأول مجال المخبر عنه والمحدث عنه والمثبت والمنفيّ. وتراوحت مصطلحاتهم بين المقاييس العاملية المحضة والدلالية المتّصلة بمواقف المتكلم والمخاطب في نفس الوقت. واعتمد سيبويه مفهوم الابتداء وحدّده

معيارا للاسمية والفعلية. وقد سبق الابتداء بما له الصدارة من الحروف وما يشبهها ممّا يشير الى المعنى المقاميّ والإحالة على الخارج. والموضع الثاني من البنية هو المخبر به أو المحدث به أو المثبت به أو المنفيّ به. ومصطلح سيبويه هو المبنيّ عليه أو الخبر.

واعتبر الابتداء موضعا يسم المرفوع من الأسماء والأفعال. والفعل المضارع عندهم في موضع ابتداء ورفع عملا بعلّة المشابهة بينه وبين الاسم من جهة المواضع. فالابتداء موضع إعرابيّ اسميّ تجري فيه الأسماء والأفعال. وهذا التوسّع في مقولة الابتداء يفتح باب الموضع ليشمل عددا من العناصر والمركبات التي تتجاوز من حيث الوظيفة المسند اليه والمسند في صورة مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل. ونخرج هنا بشيء من التأويل الى ثنائية إعرابية دلالية.

ولا شكّ أنّ المخبر عنه والمخبر به أو الابتداء والمبنيّ عليه ثنائية تنجز في عدد هامّ من الأبنية المشتركة منها القائم على السؤال والجواب والمبتدأ والخبر والفعل والفاعل وغير ذلك من الأبنية نحو :

- جملة الاشتغال	: زيدا ضربته
ونقلها الى جملة اسمية	: زيد ضربته
- جملة فعلية	: بالقرب منه رأى زيد ثعبانا
	: فوق الجبل تحطّمت الطائرة
- جملة اسمية	: الذي يزورنا فله درهم
	: من يزورنا فله درهم
	: من يفعل يفعل
- جملة ندائية ⟵	: يا زيد كلّمه في الكتاب.
- جملة القسم ⟵	: والله لقد فعلها.

فيمكن لموضع الابتداء أن يشغل بعدد متنوّع من المركّبات تقع عليها نبرة الجملة وتنغيمها لتكوين مخبر عنه يجلب إليه المتكلم انتباه المخاطب

ويرفعه اليه دلاليا. وليست معاني المسند اليه والمبتدأ إلا ضربا من المكوّنات المستعدّة لملء ذلك الموضع الإعرابي الدلالي.

وعلى هذا النحو من التأويل يمكن ترتيب جملة الشرط في موضع الابتداء وجملة الجواب في موضع المبنيّ عليه أو الخبر. هذا ونؤكّد أنّ المجزوم الأول والمجزوم الثاني في الجملة الشرطية حسب النظريّة الخامسة المنسوبة الى المازنيّ يمكن أن يؤولا انطلاقا من المبنيّ على السّكون وعدم التعويض باسم مفرد. مقياس المحلّ الإعرابيّ - إلى مبدإ نراه أصل الأصول في الوسم الإعرابي المعنوي هو إعراب المبنيّ بالموضع. فجملة الشرط في موضع إعرابيّ هو المبنيّ عليه المرفوع. وإذا كان المبتدأ هو الخبر في المعنى ولهما نفس السّمة وإذا كان الشرط هو الجواب في السمة والتجازم والتلازم في العلاقة الدلالية فهما يحلاّن بنفس المواضع الإعرابية.

إن مفهوم الموضع والصدر والابتداء والبؤرة والمحلّ والمسند إليه وما تقتضيه من طرف ثان من المعاني المحقّقة للموضوع والمحمول والمحكوم به أو الحكم في مختلف القضايا والجمل من حيث البنية العاملية والدلالية. وتمثل تلك المواضع مواقف المتكلم والمعنى المقاميّ المصاحب الملازم للبنية العاملية. فلا فصل بينهما. والخارج متمكّن بإشارات وقرائن إعرابية في البنية العاملية. فالخارج داخل والداخل خارج لتحقيق المقصود والفائدة (انظر المصطلحات الغربية : Topic / comment, Thème / Rhème Sujet / Prédicat / Focus / Propos).

فالمبتدأ كالجملة الشرطية في الموضع والخبر المبنيّ عليه كجملة الجواب. وليس المعنى أن مفهوم الموضع والصدر والابتداء والبؤرة والمحلّ والمسند اليه وما تقتضيه من طرف ثان من المعاني المحقّقة للموضوع والمحمول والمحكوم عليه والمحكوم به أو الحكم في مختلف القضايا والجمل من حيث البنية العاملية والدلالية.

فالمبتدأ كالجملة الشرطية في الموضع والخبر المبنيّ عليه كجملة الجواب. وليس المعنى الوظيفي سوى وجه لإنجازات الابتداء والإخبار

الشامل لمقاييس الدور الوظيفي والدلاليّ. فكل مبتدأ مخبر عنه وليس كلّ مخبر عنه مبتدأ. وهكذا في سائر الثنائيات الإعرابية.

وكأنّ شكل الجملة الاسمية يكوّن معيارا توزن به صيغ تنجز العمل الإعرابي والدلالة في مستوى الإخبار. فثنائية الابتداء والمبنيّ عليه تصنيفية تختزل أشكالا وأبنية مختلفة من حيث المعنى الوظيفي ومتطابقة من حيث المعنى الدلالي المقاميّ.

5.2.5 ـ مقولة الموضع مقولة وسمية عاملية دلالية : خاتمة

إنّ محاولة تعليل المعنى النحويّ على أساس علاقة المشابهة والحمل أفضت إلى وصل في غاية التّجريد يقرّب المسافات المحلّية بين الأبنية الإعرابية والدلالية.

وكوّن الموضع معنى وشبكة وسمية ثابتة في أصل الأصول في النظريّة النحويّة أي الإعراب والعمل باعتباره معنى واعتبار اللغة بنية معنوية يفسّرها النّحويّ. فقد اعتمد الموضع مقولة تحسم الاسمية والفعلية والحرفية في التعليل (انظر علّة التحليل والسّبر والتقسيم وعلّة المشابهة) والمعاني الوظيفية (علّة الحمل على النظير والنقيض والمعنى والموضع). ومكّنت المقولة من تفسير الاشتراك الإعرابيّ بين الجملة الاسمية والجملة الشرطية الفعلية.

ونعتبر مقولة الموضع سمات إعرابية محضة لا نهائية تحدّد البنية الإعرابية الدلالية وتفسّرها وتمثّلها في الجهاز النّحويّ كما في الاستعمال والإنجاز. فوراء المعاني النحويّة المختلفة علل وأسباب عميقة هي بدورها سمات وقرائن دالة على حدثان المعنى باعتباره سمات نحوية موضعية معلّلة. ولعلّ نهاية التّعليل بداية التمثيل والإنجاز ووصل تفسير الملكة بالمقام.

المصادر والمراجع

1 ـ ابن جنّي ـ الخصائص 3 أجزاء.

2 ـ ابن الخشاب ـ المرتجل في شرح الجمل ـ 1972 سوريا.

3 ـ ابن السراج ـ كتاب الأصول في النحو ـ 3 أجزاء 1985 بيروت.

4 ـ ابن مضاء القرطبي ـ كتاب الرّد على النحاة ـ (1947).

5 ـ الأنباري ـ لمع الأدلة في أصول النحو ـ 1957 سوريا ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ مجلدان ـ 1945 مصر ـ أسرار العربية ـ 1957 سوريا.

6 ـ الجرجاني ـ المقتصد ـ مجلدان ـ 1982 ـ العراق.

ـ العوامل المائة ـ 1983 مصر.

7 ـ محمّد خير الحلواني ـ أصول النحو العربي ـ 1983 الرباط.

8 ـ الرماني في الحدود ـ 1984 ـ عمّان.

9 ـ الزجاجي ـ الايضاح في علل النّحو ـ تحقيق مازن المبارك ـ 1959 ـ بيروت.

10 ـ سيبويه ـ الكتاب ـ 5 أجزاء ـ طبعة هارون 1975 ـ مصر.

11 ـ السيرافي ـ شرح الكتاب ـ جزءان 1986 و1990 الهيئة المصرية العامة.

12 ـ السيوطـي ـ كتاب اللاقتراح في علم أصول النحو ـ 1988 ـ الأشباه والنظائر ـ 4 أجزاء.

13 ـ العكبري أبو البقاء ـ اللّباب في علل البناء والإعراب ـ دمشق بيروت ـ 1995.

14 ـ عبد القادر المهيري ـ 1993 أعلام وآثار ـ تونس.

1993 ـ نظرات في التراث ـ لبنان.

1998 ـ من الكلمة الى الجملة ـ تونس.

ـ حوليات الجامعة التونسية ـ 22 ـ 1983 ـ 2 ـ 1965 ـ 37 ـ 56.

ـ دراسات لسانية ـ مجلد 3 1997 ـ ص ص 13 ـ 18.

15 ـ الوراق أبو الحسن ـ كتاب في علل النحو (مخطوط).

إسهام النحاة القدامى
في ضبط معنى الكلمة

عبد الحميد عبد الواحد
كلّية الآداب بصفاقس

لا شكّ في أنّ الكلمة عبارة عن ائتلاف مجموعة من الأصوات الّتي لا معنى لها في حدّ ذاتها. إلاّ أنّ ائتلاف هذه الأصوات في ما بينها، وبكيفيّة معيّنة، يعطيها معناها أو معانيها، وذلك حسب التّواضع أو الاصطلاح.

ومعنى الكلمة قد يكون مفردا أو متعدّدا. ولكن ما هي محدوديّة هذا الإفراد ؟ وما هي حدود هذا التعدّد ؟ إذ للكلمة الواحدة أوجه عديدة متنوّعة، سواء كان في بعدها الزّمانيّ أو الآنيّ. في الزّمان قد تثبت معاني الكلمة أو تتطوّر وتتغيّر، كما قد تحدث فيها انحرافات أو انزياحات صغيرة أو كبيرة. وقد تفلت بها في أقصى حالاتها من الحقيقة إلى المجاز. وقد تتطوّر إلى درجة تختفي معها معانيها الأصليّة الّتي كانت ملازمة لها. وقد تحيي وتموت، وقد تبعث حيّة. وأمّا في المستوى الآنيّ فقد توحي الكلمة بمعان أصليّة وبمعان حافّة، وقد تتعدّد هذه المعاني وتلتبس إلى حدّ التّناقض. وقد توحي الكلمة الواحدة بالمعاني المتقاربة أو المتجاورة وبالمعاني المشتركة والمعاني المترادفة بل وبالمعاني المتضادّة أحيانا.

وقد تحمل الكلمة إرثا ثقافيّا حضاريّا يجعلها متميّزة عن غيرها من الكلمات، بل تتضمّن أحيانا شحنات أيديولوجيّة أو سياسيّة أو دينيّة أو غيرها.

بالإضافة إلى كلّ هذا ما أن تخرج الكلمة من إفراديّتها حتّى تتلبّسها معان جديدة مختلفة. وهي خاضعة في تبدّل معانيها إلى السّياقات المختلفة والمقامات المختلفة، وكما هي خاضعة إلى الأشكال النّحويّة الّتي تأتي وفقها.

إنّ الكلمة بهذا المعنى نسيج شفّاف تتحكّم فيه مجموعة من الخيوط الدّقيقة شبيهة بخيوط نسيج العنكبوت، تربط بينها علاقات متينة، هي الّتي تجعل من الكلمة كلمة معبّرة.

وإذا تساءلنا عن معنى الكلمة ما هو ؟ هل هو دلالتها بالنّظر إلى العلاقة القائمة بين الدالّ والمدلول ؟ هل هو المعنى المعجميّ الّذي يمكننا أن نستمدّه من المعاجم اللّغويّة المختلفة ؟ هل هو المعاني الأصليّة أو الحافّة الّتي يوحي بها الأسلوب في نصّ ما ؟ هل هو المعاني اللّغويّة أو النّحويّة المختلفة الّتي تلازمها ؟ هل هو المرجع أو علاقة الأشياء بمسمّياتها مثلما توحي بها حقيقة الأشياء ؟

من خلال جملة هذه التّساؤلات غدت الكلمة مطلبا للجميع وبؤرة صراع تتشابك في ساحتها الاختصاصات وتتصارع، وكلّ يدّعي أنّ معنى الكلمة من مشمولات اختصاصه. فللفلاسفة والمناطقة رأي في الكلمة، ولعلماء النّفس وعلماء الاجتماع والسّياسيّين أيضا. وللمفسّرين والأصوليّين رأي في الكلمة، وللبلاغيّين ونقّاد الأدب كذلك، وللّسانيّين اليوم والسّيميائيّين والبراغماتيّين والأسلوبيّين رأي أيضا. وللقدامى والمحدثين كذلك. ولا نستثني من كلّ هؤلاء النّحاة، ونقصد بالتّحديد النّحاة العرب القدامى. فكيف عالج هؤلاء معنى الكلمة ؟ وما هو الإسهام الّذي يمكن أن يقدّموه في ضبط هذا المعنى ؟

إنّ النّحاة المتقدّمين تعاملوا مع الكلمة وكأنّها أمر بديهيّ، ليس بحاجة إلى تحليل أو تنظير، من دون أن يشغلوا أنفسهم بضبطها أو ضبط حدودها، ومن دون أن يتوقّفوا عندها في محاولة لتعريفها. بالرّغم من كون إجراءاتهم العمليّة والتّفسيريّة أو الوصفيّة تعاملت تعاملا مباشرا واضحا مع الكلمة، بل هي عندهم مركز الثقل الّذي ينبني عليه النّحو العربيّ. إذ وقع التّعرّض للكلمة بشكل لافت في الحديث عن أقسام الكلم، وعن الأفعال والأسماء والحروف، والتّعريفات المتعلّقة بها. كما تحتلّ الكلمة مكانة هامّة في الحديث عن الإعراب والعامل والتعلّق وغيرها.

ولم يقع الاهتمام بالكلمة اهتماما مثيرا للانتباه إلاّ مع النّحاة المتأخّرين بداية من القرن الرّابع تقريبا. وجاء هذا الاهتمام بالكلمة عندهم في موطنين مختلفين :

1 ـ في محاولة وضع تعريف جامع مانع للكلمة.

2 ـ في محاولة دراستهم لبنية الكلمة في التّصريف.

1 ـ تعريف الكلمة :

لا يختلف النّحاة المتأخّرون في مجملهم فيما يتعلّق بوضع تعريف للكلمة. ويعرّف الزّمخشري الكلمة بقوله : «هي اللّفظة الدالّة على معنى مفرد بالوضع» [1] ولا يختلف ابن يعيش عنه في ذلك. وهي على حدّ تعبير ابن عقيل «اللّفظ الموضوع لمعنى مفرد» [2]. وهي كما جاء على لسان رضيّ الدّين الاستراباذي «لفظ وضع لمعنى مفرد» [3].

مثلما يمكن تبيّنه، إنّ هذه التّعاريف وإن اختلفت في الصّياغة أو تقاربت، فهي تتّفق في التّصوّر وفي جملة المفاهيم الّتي تضبطها. وهذه التّعاريف بصفة عامّة قائمة على ثلاثة مفاهيم تتعلّق باللّفظ والوضع

---

(1) انظر شرح المفصّل لابن يعيش، ج 1، ص 18.

(2) انظر شرح ابن عقيل، ج 1، ص 20.

(3) انظر شرح الرضيّ على الكافية للاستراباذي، ج 1، ص 19.

والمعنى. فأمّا اللّفظ فهو يحيلنا على المنطوق بالأساس لا على المكتوب. واللّفظ عند النّحاة هو الصّوت المنطوق المشتمل على بعض الأصوات الدّنيا أو الحروف الهجائيّة. ولا بدّ من التّفريق في هذا الصّدد بين اللّفظة والكلمة، باعتبار أنّ الأولى أشمل من الثانية لأنّها تشمل المهمل والمستعمل، في حين أنّ الثّانية لا تطلق إلاّ على المستعمل من الألفاظ. واللّفظة عرض أو صوت وهي تدخل في الأشياء الدالّة كالخطّ والعقد والإشارة وغيرها. وأمّا الوضع فهو الاصطلاح، وذلك للاحتراز من المهمل ومن المحرّف ومن ألفاظ تكون في عداد الأصوات الطّبيعيّة كالسّعال والشّهيق وغيرها، إذ هي تدلّ على دلالاتها بالطّبع لا بالتّواضع. وأمّا المعنى فهو القصد أو ما تفيده الكلمة سواء عند المتكلّم أو المستمع، وميزته في هذه الحالة الإفراد. والمعنى المفرد كما يعبّر عنه الاستراباذي هو «الّذي لا يدلّ جزء لفظه على جزئه» [4]، في حين أنّ المعنى المركّب هو «الّذي يدلّ جزء لفظه على جزئه» [5]. فكلمة كلام هي كلمة مفردة، وأمّا أجزاؤها المؤلّفة منها، إذا أفردت فلا تدلّ على شيء ممّا هي عليه. وأمّا أمثلة من قبيل مسلمون ومسلمان والغلام، أو ما شابه ذلك فهي ألفاظ مركّبة، طالما أنّ ألفاظها مركّبة وأنّ أجزاء ألفاظها تدلّ على أجزاء معانيها. فالواو في المثال الأوّل تدلّ على الجمع والألف في المثال الثّاني تدلّ على التّثنية، والألف واللاّم في المثال الثالث تدلّ على التّعريف.

انطلاقا من هذه الأمثلة، وبالرّجوع إلى التّعاريف الّتي سبق أن ضبطناها، هل هذه الأمثلة تخرق حقّا التّعاريف السّابقة ؟ ألم تحدّد التّعاريف أن الكلمة هي ما دلّ على معنى مفرد ؟ أو لم يحدّد الاستراباذي وابن يعيش وغيرهما أنّ المفرد هو الّذي لا يدلّ جزء لفظه على جزء من معناه ؟ وفي هذه الأمثلة الأخيرة اللّفظ يتكوّن من أكثر من جزء والمعنى أيضا يتكوّن من أكثر من جزء. فهل ما ذكره الاستراباذي هو من قبيل الكلمة أو من قبيل الكلمتين ؟

---

(4) انظر شرح الرضيّ على الكافية للاستراباذي، ج 1، ص 22.

(5) نفس المرجع ونفس الصّفحة.

يـرى ابـن يعيــش أنّ هــذه الكـلمــات المذكــورة هــي فــي الحـكم كلمتـان [6]. ويرى الاسـترابادي أنّهـمـا من شـدّة الامـتـزاج صـارتـا ككلمـة واحدة [7].

هذه الأجوبة - في الحقيقة - لا تقنع، إن كان هذا النّوع من الأمثلة كلمة أو كلمتين. يقول ابن يعيش هي في «الحكم كلمتان»، أي هما كلمتان، ولكن من جهة النّطق لفظة واحدة. ويقول الاستراباذي هما كالكلمة الواحدة، والكاف - كما نعلم - تفيد التّشبيه، وليس المشبّه هو المشبّه به مهما دقّ وجه الشّبه. فهل بهذا تخرج هذه الكلمات من حدود الكلمة لأنّها أوسع من ذلك ؟ أم أنّه بها يقع خرق التّعاريف السّابقة ؟

في الواقع لم يبق لا الاستراباذي ولا ابن يعيش أسيري هذا الإشكال، وإنّما حاول كلّ منهما الخروج منه. فاعتبر كلاهما أنّ هذا النّوع من الأمثلة ما هو إلاّ لفظ مركّب، ولم يستعمل أيّ منهما كلمة مركّبة.

واللّفظ المركّب على حدّ تعبير الاستراباذي «هو ما يدلّ جزؤه على جزء معناه وأحد الجزئين متعقّب للآخر» [8]. تعاقب الأجزاء هذا شرط من شروط اللّفظة المركّبة، لأنّ هناك من الألفاظ ما هو مركّب من جزأين مثلا أو أكثر إلاّ أنّ الجزأين مسموعان معا، وذلك من قبيل الأفعال والتّصغير وجمع التّكسير وغيرها. فـ «ضرب» مثلا تدلّ حروفه الأصول المرتّبة على حصول الحدث، ويدلّ وزنه على الزّمن الماضي. إذن كلمة ضرب «كلمة مركّبة من جزأين يدلّ كلّ واحد منهما على جزء معناه» [9].

---

(6) انظر شرح المفصّل لابن يعيش، ج 1، ص 19.

(7) انظر شرح الرضيّ على الكافية للاستراباذي، ج 1، ص 26.

(8) نفس المرجع ونفس الصّفحة.

(9) نفس المرجع ونفس الصّفحة.

ونفس الشّيء يقال لجمع التّكسير وللتّصغير وغيرهما . الجزآن في هذه الأمثلة مسموعان معا، وليس هناك تعقّب لأحد الجزأين للآخر. فهل هذه الأمثلة كلمة أم هي كلمة مركّبة ؟

هذا ما لا يجيب عنه هؤلاء النّحاة، وإن وجدنا إجابة مقنعة إلى حدّ بعيد عند بعض النّحاة المحدثين ممّن يعتبرون أنّ الكلمة يمكن أن تصنّف إلى ما يلي [10] :

1 ـ صنف يُعتبر كلمة أي «وحدة دنيا لا تتضمّن وحدة دنيا مفيدة أصغر منها» [11]. وهذه الكلمة غير قابلة للتّجزئة لا إجرائيّا ولا نظريّا. وذلك من قبيل غلام أو كتاب أو غيرهما.

2 ـ صنف يُعتبر كلمة أيضا، بالرّغم من عدم القدرة على الفصل عمليّا بين جزأيه أو بين أجزائه، وإن أمكن الفصل بشكل نظريّ. وذلك من قبيل أُسْد وكُلَيْب وضَرَبَ وغيرها.

3 ـ صنف يمكن أن يقسّم إلى جزأين أو أكثر، وتكون هذه الأجزاء متعاقبة، ويدلّ كلّ جزء منها على جزء من المعنى. «هذا الصّنف ينبغي أن يحلّل ـ رغم الظّاهر ـ إلى أكثر من كلمة» [12]، وذلك مثل مسلمون والغلام ومسلمة وغيرها.

من خلال كلّ هذا يمكننا أن نستخلص ما يلي :

1 ـ أنّ هذا التّعريف المتداول عند النّحاة المتأخّرين، أو عند بعضهم على الأقلّ، لا يشمل إلاّ ما نسمّيه الكلمات المفردة فقط، ولا يشمل غيرها بما في ذلك كافّة الأفعال.

---

(10) انظر "مفهوم الكلمة في النّحو العربيّ" في كتاب نظرات في التّراث اللّغوي العربيّ للدّكتور عبد القادر المهيري.

(11) انظر الكتاب السّابق، ص 29.

(12) نفس المرجع ونفس الصّفحة.

2 ـ أنّ هذا التّعريف هو أقرب إلى مصطلح اللّفظم الحديث منه إلى الكلمة مثلما لاحظ هذا الدّكتور عبد القادر المهيري [13].

3 ـ أنّ هذا التّعريف وحتّى يكون تعريفا صائبا، لا بدّ أن يشمل الكلمة المفردة والكلمة المركّبة في آن معا.

4 ـ حتّى يشمل هذا التّعريف الكلمة بوجه عام (أي المفردة والمركّبة) لا بدّ من تحديد ما هي الكلمة المركّبة وما هي طبيعة تركيبها.

5 ـ إنّ هذا التّعريف ـ كما هو بيّن ـ عوّل على المعنى في تحديد الكلمة، ولكن ما أن تشعّب المعنى حتّى فلت من بين أيدي أصحابه.

إلى جانب هذا التّعريف الّذي تداوله كلّ من الزّمخشريّ وابن الحاجب وابن يعيش ورضيّ الدّين الاسترابادي، والّذي تداوله من بعدهم كثير من النّحاة المتأخّرين، نجد تعريفين آخرين، ينحرف أوّلهما عن التّعريف المتداول قليلا، ويبتعد عنه ثانيهما يسيرا.

التّعريف الأوّل للنّحويّ المشهور ابن هشام الأنصاريّ في شرحه للّمحة البدريّة في علم اللّغة العربيّة لابن حيّان، يقول هذا التّعريف : «الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد» [14].

لو وضعنا هذا التّعريف في موضع مقارنة مع التّعريف المتداول السّابق، فإنّنا لا نجد ـ في الحقيقة ـ فرقا بين التّعريفين إلاّ في استعمال كلمة اللّفظة أو اللّفظ في التّعريف الأوّل المتداول، واستعمال كلمة القول في التعريف الجديد.

والمراد بالقول هنا، ومن وجهة نظر ابن هشام هو «الشّيء المقول»، وهو ما تعارف عليه النّحويّون. وعلى هذا يكون حدّ القول هو اللّفظ المستعمل. وبهذه الكيفيّة يُخرج اللّفظ المهمل من ناحية، وبقيّة الأشياء الدالّة كالخطّ والعقد والإشارة وغيرها من ناحية أخرى. ولهذا يصبح

(13) انظر نظرات في التّراث اللّغوي العربيّ للدّكتور عبد القادر المهيري، ص 28.

(14) انظر شرح اللّمحة البدريّة لابن هشام، ج 1، ص200.

تصدير التّعريف بالقول أولى من تصديره باللّفظ على حدّ تعبير المرادي في شرح التّسهيل، لأنّ اللّفظ يقع على المهمل والمستعمل. والمستعمل يشمل القول والكلام والكلم والكلمة. والقول في حدّ ذاته - وعلى حدّ تعبير ابن هشام - «جنس يشمل ثلاثة أمور:الأقوال المفردة كرجل والمركّبة والمفيدة كقام زيد وغير المفيدة كغلام زيد» [15].

إنّ هذا الاحتراز الّذي احترز به ابن هشام في استعمال مصطلح القول ليُخرج من التّعريف اللّفظ المهمل من ناحية والأشياء الدالّة الأخرى، من ناحية أخرى، لا يضيف شيئا ذا بال - في الحقيقة - إلى التّعريف الأوّل المتداول. لأنّ في هذا التّعريف المتداول - وكما سبق أن أشرنا إلى هذا - وقع الاحتراز فيه من المهمل من ناحية، ومن بقيّة الأشياء الدالّة من ناحية أخرى. وقع الاحتراز من المهمل بذكر مصطلح الوضع. ولا يُخرج مصطلح الوضع المهمل فحسب، وإنّما يخرج الحرّف أيضا، والألفاظ الدالّة بالطّبع كأحّ الّتي تفيد السّعال و«كذا الألفاظ الدالّة بالعقل كدلالة اللّفظ على اللاّفظ» [16]. كما وقع الاحتراز عن بقيّة الأشياء الدالّة باستعمال مصطلح اللّفظ في حدّ ذاته.

وبناء على هذا لا فرق - في رأينا - بين التّعريف الأوّل المتداول وتعريف ابن هشام الجديد، ولا نرى أنّ مصطلح القول عوض مصطلح اللّفظ أضاف شيئا مهمّا، لأنّ ما أردنا أن نحترز عنه في التّعريف الأوّل، هو ما احترزنا عنه في التّعريف الثّاني. وما أردنا أن يشمله التّعريف الأوّل هو ما شمله التّعريف الثّاني، وإن كان ذلك بكيفيّتين مختلفتين.

هذا في ما يتعلّق بتعريف ابن هشام. وأمّا في ما يتعلّق بالتّعريف الآخر الجديد أيضا واللاّفت للانتباه فهو تعريف أبي عبد الله بدر الدّين

(15) انظر شرح اللّمحة البدريّة لابن هشام، ج 1، ص206.

(16) انظر كشّاف اصطلاحات الفنون للتّهانوي، ج 3، ص1267.

ابن ابن مالك في شرح الألفيّة. يقول ابن النّاظم : «المراد بالكلمة لفظ بالقوّة أو لفظ بالفعل مستقلّ دالّ بجملته على معنى مفرد بالوضع» [17].

مثلما يمكن ملاحظته، هذا التّعريف الجديد لابن النّاظم مقارنة بالتّعريف الأوّل المتداول يشتمل في ما يشتمل على جملة من المفاهيم والمصطلحات الجديدة منها **اللّفظ بالقوّة** في مقابلة **اللّفظ بالفعل**، ومنها مبدأ **الاستقلاليّة** ومنها **الدّلالة بالجملة**.

أمّا في ما يتعلّق باللّفظ بالقوّة فهو مُدخل لما يسمّى بالضّمائر المستترة أو المقدّرة. فالضّمير وإن كان مقدّرا وغير متلفّظ به فهو كلمة. وبناء عليه يعتبر هذا التّعريف، أي تعريف ابن ابن الحاجب أشمل من التّعريف المتداول السّابق. إلاّ أنّ السّؤال الّذي يطرح نفسه بهذا الصّدد هو إلى أيّ مدى يمكن اعتبار هذا التوسّع في التّعريف سديدا، وذلك عند الخروج من الوحدات اللّسانيّة المحقّقة إلى الوحدات اللّسانيّة غير المحقّقة، أي الأصوات غير المنطوقة الّتي يمكن إلحاقها سواء بما هو معلوم بالمشاهدة باعتباره صورة يحملها اللّفظ، أو بباب ما هو معلوم بالاستدلال بتعابير ابن جنيّ ؟ وبالتّالي هل الكلمة تمسّ ما هو منجز أو محقّق فقط أم يمكن أن تتوسّع لتشمل أكثر من ذلك ؟

وأمّا في ما يتعلّق بالاستقلال فهو مُخرج على حدّ تعبير ابن الحاجب «للأبعاض الدالّة على معنى كألف المفاعلة وحروف المضارعة» [18]، أي هو مخرج لما سنعتبره لاحقا معاني جزئيّة طارئة على الكلمات من قبيل الفاعليّة أو المفعوليّة أو المضارعة أو غيرها. وهذا المبدأ من شأنه أن يحدّ من مجال الكلمة. فإذا كنّا نأمل في التّعاريف السّابقة أن نجد تعريفا شاملا للكلمة بمختلف أشكالها، البسيطة منها والمركّبة، فإنّ هذا التّعريف الجديد على العكس من ذلك يحدّ من هذا التوسّع، ليقتصر على ما يسمّى بالكلمة المفردة الّتي لا يدلّ جزء لفظها على جزء معناها. والسّؤال الّذي

---

(17) شرح الفيّة بن مالك لابن النّاظم، ص 3.

(18) المرجع السّابق، ص 4.

يطرح نفسه في هذه الحالة والّذي لا نجد له جوابا عند ابن النّاظم هو إذا كان من شرط الكلمة الاستقلال، فماذا تعتبر الأجزاء الّتي تعبّر عن أجزاء من المعنى مثل ميم المفعوليّة وميم الآليّة وألف الفاعليّة وحروف المضارعة وعلامات الجمع وغيرها ؟ هل هي أجزاء كلمة ؟ و الكلمة هي ما كان قابلا للاستقلاليّة. فيصبح مفهوم الكلمة عنده قريبا من مفهوم بلومفيلد الّذي يعبّر عنه بمصطلح اللّفظم الحرّ ،أم هي كلمات مثلما سبق أن اعتبرناها كذلك مع ابن يعيش والاستراباذي. وإذا كان يعتبر هذه الأجزاء كذلك فما هو حكمه على كلمات من قبيل الغلام ومسلمون وبصريّ وغيرها ؟ أمّا إذا كان يعتبر هذه الأجزاء كلمات فما هو حكمه على طبيعة هذه الكلمات. هل هي ألفاظ مركّبة كما يقول ابن يعيش والاستراباذي، أم هي كلمات مركّبة ؟ وما هي بالتّالي شروط هذا التّركيب ؟

كلّ هذا يجعلنا، ومن جديد، نستأنس أكثر بالتّعريف الوارد على لسان الزّمخشريّ ومن تبعه، فهو يعتبر إلى حدّ الآن أشمل وأعمّ.

وأمّا في ما يتعلّق بمصطلح الجملة أو الدّلالة بالجملة فهو مصطلح وثيق الصّلة بالاستقلال. وهو مخرج على حدّ تعبير ابن النّاظم «للمركّب كغلام زيد فإنّه دالّ بجزئيه على جزئي معناه [19]. ومصطلح الجملة هذا نحن في غنى عنه، لأنّه سبق أن عبّرنا عنه بالإفراد في المعنى. والمعنى المفرد حسب التّعريف المتداول هو ما لا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه.

واعتبارا لكلّ هذا، وبناء عليه، فإنّنا نعتبر أن تعريف الكلمة - بالرّغم من أنّ التّعريف الأوّل المتداول أسلم ممّا جاء بعده - مازال بحاجة إلى مزيد ضبط وتدقيق. ويبقى التّعريف المانع الجامع مطلبا نسعى إليه. فهل هناك، إضافة إلى ما توصّل إليه النّحاة المتأخّرون في ما يتعلّق بتعريف الكلمة، فرصة أخرى لضبط معنى الكلمة ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه بالاعتماد

(19) انظر شرح الفيّة بن مالك لابن النّاظم، ص 4.

على ما جاء به النّحاة المتأخّرون في ما يتعلّق ببنية الكلمة في نطاق دراساتهم لمسائل التّصريف.

2 - بنية الكلمة :

ما علاقة بنية الكلمة بمعنى الكلمة ؟ وإذا كان لكلّ كلمة معنى فهل لكلّ كلمة بنية ؟ وما هي البنية في آخر المطاف ؟

يعرّف الاستراباذي بنية الكلمة بقوله : «هي هيئتها الّتي يمكن أن يشاركها فيها غيرها»[20]. وأمّا المقصود بهيئتها كما يقول فهو «عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعيّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزّائدة والأصليّة كلّ في موضعه»[21]. بناء على ما سبق ذكره تعتبر الكلمة جملة من الحروف أو الأصوات تخضع إلى ترتيب معيّن وتنضاف إليها جملة من الحركات أو السّكنات. إلاّ أنّ هذه الحروف فيها ما هو أصليّ وما هو زائد. والأصول في العربيّة ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة. والحروف الأصول في الكلمة هي حروف صامتة أو ساكنة تكوّن المادّة الأصليّة أو المادّة الخامّ، ممّا يعطي للعربيّة طبيعتها الاشتقاقيّة، مثل بقيّة أخواتها السّاميّة الأخرى . هذه المادّة الأصليّة للكلمة تحمل عادة معنى عامّا مشتركا هو المعنى العام المشترك الّذي تشترك فيه مجموعة من الكلمات الّتي يمكن أن تكوّن مجالا دلاليّا واحدا. فكلمات من نحو كَتَبَ وكَاتَبَ واسْتَكْتَبَ ومَكْتَب وكَاتِب ومَكْتُوب وكِتَاب وكُتُب وغيرها، كلّها كلمات لها معنى مشترك واحد يتعلّق بفكرة الكتابة عموما، وهو الّذي توحي به الحروف الأصول الثلاثة الكاف والتّاء والباء. ويشبّه ابن يعيش هذه المادّة الاصليّة في الكلمات بـ «الذّهب تصاغ منه ضروب من الصّور نحو الحلقة والخاتم وغيرهما»[22]. ويقول : «الفروع كثيرة والأصل الّذي هو الذّهب واحد

---

(20) انظر شرح الشّافية للاستراباذي، ج 1، ص 2.

(21) انظر نفس المرجع ونفس الصّفحة.

(22) انظر شرح الملوكي في التّصريف لابن يعيش، ص109.

موجود في كلّ فرع منها»[23]. والكلمة عند ابن يعيش أبنية مختلفة قائمة على جذر واحد تتعاقب عليها مجموعة من المعاني. هذه المعاني ـ في الحقيقة ـ هي معان لغويّة كالفاعليّة والمفعوليّة والمصدريّة والآليّة والمضيّ والحال وغيرها. وهذه المعاني هي ما يعبّر عنه الاشتقاقيّون بالمعاني اللّغويّة الطّارئة على الكلمة. بهذا المعنى تصبح الكلمة عنده ما تكوّن من أصل لفظيّ مع معنى لغويّ كأن نقول مثلا إنّ «ضَرَبَ» تتكوّن من الضّاد والرّاء والباء مع زمن ماض، و«ضَارِب» تتكوّن من الضّاد والرّاء والباء مع صيغة اسم الفاعل، و«مَضْرُوب» تتكوّن من الضّاد والرّاء والباء مع صيغة اسم المفعول الخ ... وبناء على هذا يمكننا أن نلاحظ :

1 ـ أنّ الأصل أصلان : أصل لفظي يتمثل في الحروف الأصول الّتي تقوم عليها جملة من الكلمات. وأصل معنويّ وهو ما يعبّر عنه بالمعنى المشترك العام الّذي نجده في مجموع هذه الكلمات.

2 ـ أنّ المعنى معنيان : المعنى العام المشترك الّذي سبق أن ذكرناه والمعنى الطّارئ على الكلمات المتولّدة من بنية الكلمة أو من صيغتها.

وعليه يمكننا اعتبار أنّ الكلمة في اللّغة العربيّة تقوم على أصل لفظيّ مع أصل معنويّ مع معنى لغويّ طارئ. وإذا كان المعنى الأصليّ معنويّا يستمدّ من الحروف الأصول فإنّ المعنى اللّغويّ الطّارئ يستمدّ من بنية الكلمة أو من صيغتها، أي من الحركات والسّكنات الملحقة بالحروف الأصول مع اعتبار الحروف الزّائدة.

بنية الكلمة على ما هي عليه، وكما يحدّدها ابن يعيش أو الاستراباذي لا تختلف كثيرا عمّا ضبطه ابن جنيّ في خصائصه في ما يتعلّق بحديثه عن أنواع الدّلالات الملازمة للكلمة. وهذه الدّلالات عنده : دلالة لفظيّة ودلالة صناعيّة ودلالة معنويّة. وهو لا يختلف عن ابن يعيش أو عن الاستراباذي في أخذه بعين الاعتبار للدّلالتين الأولى والثّانية (أي

(23) انظر نفس المرجع ونفس الصّفحة.

اللّفظيّة والصّناعيّة)، ولكنّه يختلف عنهما في إضافته للدّلالة الأخيرة أي المعنويّة، وإن اعتبرها أضعف من الدّلالتين السّابقتين. لأنّ الدّلالتين الأوليين تدخلان في باب «المعلوم بالمشاهدة» لأنّ الأولى تتعلّق باللّفظ، والثّانية تتعلّق بالصّورة الّتي يحملها اللّفظ، في الوقت الّذي تلحق فيه الدّلالة الثالثة والأخيرة بـ «علوم الاستدلال» لأنّها «ليست في حيّز الضروريّات» [24]. فـ «ضَرَبَ» مثلا وكلّ الأفعال الأخرى تتضمّن الدّلالات الثلاث الآنفة الذّكر، إذ دلالة اللّفظ أو الحروف الأصول تدلّ على المصدر أي على الحدث، وهو ما عبّرنا عنه آنفا بالمعنى المشترك العام، ودلالة بنائه تدلّ على زمانه ألا وهو الزّمن الماضي، ودلالة معناه تدلّ على فاعله وهو معنى نحويّ إن صحّ التّعبير يتعلّق بالتعلّق.

هذه الدّلالات الثّلاث عند ابن جنيّ، إن وجدت في صنف الأفعال فهي لا توجد في صنف الأسماء لأنّ هذه الأخيرة لا تتضمّن إلاّ الدّلالتين الأوليين أي اللّفظيّة والصّناعيّة. ممّا يجعل الاستراباذي وابن يعيش لا يختلفان مع ابن جنيّ، وإن كان هذا الأخير أسبق منهما.

إنّ هذه المعاني الّتي تقوم عليها الكلمة، مثلما أشرنا إليه، وكما وجدناها في مظانّها، وخاصّة عند ابن جنيّ وابن يعيش والاستراباذي، لا تشمل في الحقيقة إلاّ الأفعال والأسماء المشتقّة، من دون أن نستطيع العثور على جملة من الكلمات الأخرى، وخاصّة الظّروف والكلمات المبهمة أو الموغلة في الإبهام. إلاّ أنّ هذه المعاني صالحة في مجملها في انطباقها على الكلمة العربيّة، وخاصّة منها القابلة للاشتقاق.

هل هذه المعاني الّتي ضبطها النّحاة كافية لضبط معنى الكلمة ؟ إنّ ما توصّل إليه النّحاة ليعتبر على غاية من الأهميّة، وذلك في ما يتعلّق بلغتهم على الأقلّ ذات الطّبيعة الاشتقاقيّة، كما أسلفنا، وإن لم يضبط النّحاة معنى الكلمة العربيّة بوجه عامّ، فلهم الفضل في ضبط معنى الغالبيّة العظمى من الكلمات. ويكفي أنّهم توصّلوا في مرحلة أولى إلى التّفريق

(24) انظر الخصائص لابن جنيّ، ج 3، ص 98.

بين ما هو قياسيّ وما هو سماعيّ. والسّماعيّ يحفظ ولا يقاس عليه، في حين أنّ القياسيّ يمكن أن يؤخذ قياسا لغيره. وهذا النّوع الثّاني أعمّ واكثر من الأوّل.

وبالرّغم من هذه النّواقص، لم يقف مجهود النحاة عند هذا الحدّ، وإنّما حاولوا إثبات جملة من الخصائص المشتركة الملازمة لكلّ الكلمات بصفة عامّة، بكيفيّة تقترب إلى حدّ بعيد ممّا وصل إليه بعض اللّسانيّين المحدثين في ضبطهم لجملة من الميزات المشتركة الّتي تتميّز بها الكلمة عن غيرها من الكلمات. نجد بوادر هذا عند ابن يعيش في شرحه لكلام الزّمخشريّ في ما يتعلّق باسم الجنس مثلا، إذ يقول : "اعلم أنّ اسم الجنس ما كان دالاّ على حقيقة موجودة وذوات كثيرة، وتحقيق ذلك أنّ الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة، ودلّ مع ذلك على الأمر الّذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابها تامّا حتّى يكون ذلك الاسم اسما لذلك الأمر الّذي وقع به التّشابه، فإنّ ذلك الاسم يسمى اسم الجنس، وهو المتواطئ كالحيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد، فالتّشابه بين هذه الأشياء وقع بالحياة (أو بالأحرى بالحيوانيّة) الموجودة في الجميع"[25]. أو ليست هذه الخصائص المشتركة هي من قبيل [+ حيوان]، [+ آدميّ]، [+ ذكر]، [- أنثى] الخ ... وهي نفس العناصر الدالّة الّتي أطلق عليها اليوم مصطلح السيميم Semème، أي أصغر وحدة دلاليّة تتألّف منها الكلمة وبناء على هذه العناصر تتألّف الكلمات داخل الجملة ويتحقّق معناها.

إلى جانب كلّ هذا لا يفوتنا ما يمكن إضافته من المقولات النّحويّة للكلمة الواحدة، باعتبارها اسما أو فعلا، بالإضافة إلى الجنس والعدد والتّنكير والتّعريف وغيرها. وما يمكن إضافته أيضا من خصائص نحويّة كالتّعدية واللّزوم والمطاوعة وغيرها. أو لم يعتبر ابن يعيش التّذكير

(25) انظر شرح المفصّل لابن يعيش، ج 1، ص 26.

والتّأنيث مثلا «معنيّان من المعاني، فلم يكن بدّ من دليل عليهما» [26] كما يقول. وكذلك الأمر بالنّسبة إلى التّصغير والتّكسير وغيرهما. أو لا يقودنا كلّ هذا إلى القول من جديد إن «ضَرَبَ» مثلا هي [+ فكرة الضرب] [+ فعل] [+ زمن ماض] [+ متعدّ] [+ مبنيّ للمعلوم] [+ مسند إلى ضمير الغائب هو] الخ ...

وكلّ هذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على مدى تشابك المعاني وتداخل خيوطها الدّقيقة، ممّا يجعل ضبط المعنى ضبطا نهائيّا أمرا ليس يسيرا.

وإن نجح النّحاة العرب القدامى إلى حدّ بعيد في ضبط معنى الكلمة في العربيّة، فهل يعني هذا نجاحا في ضبط معنى الكلمة بوجه عام ؟ !

(26) انظر شرح المفصّل لابن يعيش، ج 5، ص 88.

المـراجـع

- أبو عبد الله بدر الدّين (ابن النّاظم) : شرح ألفيّة ابن مالك، انتشارات ناصر خسرو. طهران، إيران [د.ت.].

- الاستراباذي (رضيّ الدّين) : شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمّد نور الحسن ومحمّد الزّفزاف ومحمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت 1982.

- الاستراباذي (رضيّ الدّين) : شرح الرضيّ على الكافية، تصحيح يوسف حسن عمر، ط.2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي 1996.

- الأنصاري (ابن هشام) : شرح اللّمحة البدريّة في علم اللّغة العربيّة لابي حيّان، تحقيق د.هادي نهر، الجامعة المستنصريّة بغداد 1977.

- البكّوش (الطيّب) والماجري (صالح) : في الكلمة، دار الجنوب للنّشر، تونس 1993.

- ابن جنيّ (أبو الفتح) : الخصائص، تحقيق محمّد علي النجّار، ط.2، دار الهدى للطّباعة والنّشر، بيروت [د.ت.] .

- ابن عقيل (بهاء الدّين) : شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر، بيروت 1988.

- ابن يعيش (موفّق الدّين) : شرح المفصّل للزّمخشريّ، دار صادر، بيروت [د.ت.].

- ابن يعيش (موفّق الدّين) : شرح الملوكي في التّصريف لابن جنيّ، تحقيق د. فخر الدّين قباوة، المكتبة العربيّة بحلب، سوريا 1973.

- التّهانوي محمد علي كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت د. ت.

- عبد الواحد عبد الحميد بنية الفعل ، قراءة في التّصريف العربي، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، صفاقس تونس، 1996 .

- المهيري عبد القادر نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان 1993 .

- المهيري عبد القادر من الكلمة إلى الجملة، بحث في منهج النّحاة مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس 1998 .

تصدّع الدولة الاسلامية

قبيل الفتنة الكبرى

بقلم : محمد المختار العبيدي

لم يقترن لفظ بحدث في تاريخ الدول الإسلامية بمثلما اقترن لفظ فتنة [1] بمقتل عثمان بن عفان [2] (35 هـ / 656 م) وبالوقائع التي تلته

---

(1) انظر، سيف بن عمر الضبي، الفتنةووقعة الجمل، جمع أحمد راتب عرموش، بيروت 1406 هـ / 1986 م. البلاذري، فتوح البلدان منشورات مكتبة الهلال، بيروت 1988، أنساب الاشراف، تحقيق محمد باقر المحمودي، بيروت 1974، ج 2 / 206 وما بعدها. الطبري، تاريخ الامم والملوك، دار القاموس الحديث، د.ت ج 3 / 199 وما بعدها طه حسين، الفتنة الكبرى، دار المعارف، مصر، د.ت.

Louis Gardet, Art. Fitna, in E.IN.E. p 952, Martin Hinds, The murder of the caliph Uthman, in int. J. East Stud. 3, 1972, 450-469. Hamilton Gibb, the Evolution of Government in early islam, in Studia islamica, vol 4, 1955, 5-17 Hicham Djaït, la grande discorde. Religion et politique dans l'islam des Origines. Ed, Gallimard, Paris 1989.

والكتاب الأخير مترجم إلى العربية بعنوان الفتنة، جدلية الدين والسياسة في الاسلام المبكر، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1993. وقد اعتمدنا النّص الأصلي. وآخر كتاب - في علمنا تناول المسألة بكثير من الجدية والعمق - رغم بعض المبالغات المفرطة في نطاق دراسة الجهاد هو كتاب الجهاد في الإسلام الوسيط لألفريد مورابيا

A. Morabia, le Gihad dans l'Islam médiéval avec préface de Roger Arnaldez, éd. Albin Michel, Paris 1993.

(2) لم يطعن المسلمون في خلافة عثمان (23 هـ - 35 هـ 644 - 656 م) إلا في السنوات الست الأخيرة منها لأنه قد حكم في نظرهم أول الأمر بالحق وهو في ذلك دون صاحبيه أبي بكر وعمر، ثمّ أحدث أحداثا أنكرها المسلمون منها جمع الناس على مصحف واحد وتعطيل الحدود وإدالة المال بين الأغنياء ونفي أبي ذر إلى الربذة ... إلخ. فكان جمع ذلك سببا في قتله. انظر، سيف بن عمر، الفتنة ووقعة الجمل ص 35 وما بعدها. القلهاتي، خلافة عثمان وعلي من كتاب الكشف والبيان، وهو يكشف عن نظرة الإباضية إلى هذه المسألة - تح. محمد بن عبد الجليل، حوليات الجامعة التونسية، عدد 11 - 1974، ص 202 وما بعدها. المسعودي مروج الذهب، تح. محيي الدين عبد الحميد، مصر 1964، ج 347/1 وما بعدها.

ونتجت عنه. وقد وصفت الفتنة غالبا بكونها كبرى [3] لقتل المسلم أخاه المسلم لأول مرة في تاريخ الإسلام ولظهور العصبيات الجاهلية القديمة تحت غطاء الدين [4] بعد أن أُخْمِدَتْ نارها مرة أولى بعد فتح مكة سنة 8 هـ / 629 م ثمّ ثانية بعد حروب الردة [5] في عهد أبي بكر الصديق (11 ـ 13 هـ / 632 ـ 634). فلم يعرف التاريخ الاسلامي في مختلف مراحله فتنة بهذا الحجم ولم يتصدع كيانه بمثلما تصدع في وقعة الجمل[6] (36 هـ / 656 م) يوم طالب طلحة بن عبيد الله (ت 36 هـ /

---

(3) المقصود بالفتنة الكبرى عند أغلب الدارسين الحروب الأربع التي مزّقت كيان الأمة الإسلامية وهي في عزّ سؤددها وهي حرب الدار التي قتل فيها عثمان وحرب الجمل وحرب صفّين وحرب النهروان. هـ جعيط.

La grande discorde, p 306.

(4) H. Gibb, the evolution of government in early islam art. cit. p 11.

وفسّر طه حسين الفتنة منذ الصفحات الأولى من كتابة المذكور والذي تميّز بطابعه الأدبي بالرجوع إلى هذه العصبيات التي كانت تظهر وتختفي بحسب الظروف ورأى .أن غير عثمان لو ولي خلافة المسلمين في تلك الظروف التي وليها فيها عثمان لتعرض لمثل ما تعرض له من ضروب المحن والفتن ومن اختصام النّاس حوله.. الفتنة الكبريو ص 5. فلم يتعلق الأمر في نظره بمجرد زيغ عثمان عن طريق الشيخين بل تجاوز ذلك الى طفو الشعور القبلي على السطح من جديد بعد أن قضى عليه النبي في حياته، وتحرك بعض القبائل ممثلة في رؤسائها وأقويائها للظفر بالسلطة.

(5) تقول عائشة زوج النبي وبنت أبي بكر عن حروب الردة التي وقعت في عهد أبيها : .لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدت العرب واشرأبت اليهودية والنصرانية ونجم النفاق وصار المسلمون كالغنم.. ابن هشام، السيرة، المكتبة العلمية، بيروت. د.ت. مجلد 665/4. وبيّن ابن الأثير في الكامل، بيروت1965، مجلد342/2 .أن الأرض تضرّمت نارا (دلالة على استفحال الأمر وانتشاره) وارتدت كل قبيلة عامة أو خاصة إلا قريشا وثقيفا.. هذان الخبران يطلعان القارئ على خطورة هذا الحدث سياسيا بشق النّاس عصا الطاعة على أبي بكر ودينيا باشرئبات اليهودية والنصرانية كما تقول عائشة على حساب الاسلام الناشئ. فلم تكن الردة مجرد رفض لفريضة الزكاة كما تذكر بعض المصادر بقدر ما كنت رفضا لدولة وسياسة ودين. فأبو بكر الذي ائتمن على دولة المسلمين بعد وفاة النبي كان يرى في الدولة والدين شيئين متلازمين ورفض أحدهما إنما هو رفض للاثنين معا وبذلك يفسر قتاله للمرتدين بلا هوادة. والقرآن نفسه اعتبر الارتداد كفرا. البقر 217/54. ولا يستبعد البلاذري أن تكون معارك الردة قد خلفت قتلى كثيرين في صفوف المسلمين .من وجوه النّاس وقرّاء القرآن. فتوح البلدان، منشورات مكتبة الهلال، بيروت، 1988 ص 94.

(6) أنساب الاشراف، ج221/2.

656 م) والزبير بن العوام (ت 36 هـ / 656 م) بدم عثمان تعضدهما عائشة (ت 38 هـ / 678 (زوج النبي، وفي وقعة صفين[7] (37 هـ / 657 م) بين علي بن أبي طالب (تـ 40 هـ / 661 هـ) خليفة المسلمين الرابع ومعاوية بن أبي سفيان (تـ 60 هـ / 680م) ممثل الأموية والمطالب هو الآخر بدم عثمان. وكان من نتائج هذه الوقعة الخيرة أن انقسم الشيعة بعد رضى البعض منهم بالتحكيم شكلا ورفضه محتوى إلى فريقين متعادين فريق أبقى على تشيعه وهم أهل الكوفة وسواد الناس[8] وفريق خرج على علي بقيادة عبد الله بن وهب الراسبي (ت 38 هـ / 658 م) معلنا أن لا طاعة الا لله وهم الخوارج[9].

فلئن حددت الفتنة تاريخا بمقتل عثمان ثمّ بوقعتي الجمل وصفين وحرب النهروان (38 هـ / 658) فإنها قد بدأت فعلا في نظرنا مباشرة بعد وفاة النبي إذ عظمت بوفاته مصيبة المسلمين كما كانت تقول عائشة[10]. واجتماع السقيفة[11] كان موشرا أوّل لنشوء الخلافات من أجل الخلافة بين المهاجرين والأنصار.

وإن ما ينبغي لفت النظر إليه هو أن الاجماع والاحترام اللذين كان الرسول يحظى بهما في حياته وحتّى بعد مماته والتفاف المسلمين حول شخصه باعتباره رسولا صاحب سلطة كارزمية (pouvoir

(7) المصدر السابق، ج275/2.

(8) القلهاتي، خلافة عثمان، الحوليات، ص235.

(9) عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، دار الآفاق الجديدة، بيروت1982، ص 71، أنساب الاشراف ج 2/ 361 وانظر : H. Laoust, Les schismes dans l'Islam, Payot, Paris 1965, p .13 et passim

(10) ابن هشام، السيرة، مجلد665/4، وانظر الجهاد في الإسلام الوسيط ص 81.

(11) انظره في الطبري، تاريخ الأمم والملوك ج199/3 ـ206.

charismatique) [12] وباعتباره مؤسس نواة دولة [13] لم يكن جميع ذلك ليتوفر لغيره ممّن جاء بعده.

---

(12) Hicham Djaït, la grande discorde, p 38.

(13) يذهب ألفريد مورابيا إلى أن الرسول قد أنشأ بالمدينة دولة ثابتة القدم استطاعت أن تفرض نفسها باعتبارها حقيقة جديرة بأن يحسب لها حساب في الجزيرة العربية. الكتاب المذكور ص 63. ويرى تور أندري أن أمة النبي لم تكن أمة دينية فحسب بل كانت أيضا دينية وسياسية واجتماعية في آن.

Tor Andrae, Mahomet sa vie et sa doctrine, trad. Franç; de jean Gaudefroy Demombynes, Adrien Maisonneuve, Paris, 1945 p 133.

ويذهب ماكسيم رودنسن إلى أن النبي قد استطاع أن يكوّن بالمدينة دولة وهي دولة من طراز خاص M. Rodinson, Mahomet, éd. seuil, 1961, p 254 ولا يخفى على الدارسين أن هذا الكتاب لا يخلو من مطاعن بسبب المنهج القصصي الذي اختاره المستشرق. رودنسون في ترجمته للرسول وبسبب عدم استيعابه لكثير مما جاء في كتب ابن اسحاق والطبري والواقدي وابن سعد التي ادّعى أنها لامته أثناء التحرير. ونفس الرأي نجده عند Montgomery Watt وزاد إلى ذلك اعتبر النبي رجل دولة (homme d"Etat) ذا قدرات فائقة.

M. Watt, art. Muhammad, traf franç.in Ency. de l'Islam, S.I.E.D. 1986, T1 p 75.

أما كلود كاهين فإنّه يعتبر محمدا بأني دين ومنظم دولة (fondadeur d'une foie et oraganisateur d'un Etat)

L'Islam des origines au début de l'empire ottoman, Paris 1970, 17.

وعقد هـ. جعيط فصلا سماه الدولة النبوية بيّن فيه أن الدولة الاسلامية قد تكوّنت على ثلاث مراحل : الأولى في فترة الهجرة عندما انبثقت سلطة نبوية والثانية في السنة الخامسة للهجرة بعد حصار المدينة وبداية ظهور العامل الاقتصادي الذي هيأت له غزوة الخندق وما انجر عنها من استيلاء على أملاك بني قريظة وتقاسم الفيْ الناتج عن الحرب وفقا للمعايير التي ضبطها الرسول. والثالثة بعد وفاة النبي وفي عهد أبي بكر تحديدا .عندما أثبتت الدولة الإسلامية أنّها قادرة على تدمير كل ارتداد وانشقاق بالقوة. الفتنة الكبرى ص 38 - 57 وانظر في نفس الصدد كتابه الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ترجمة المنجي الصادي، ط1، بيروت 1984 ص 119. على أنه ينبغي التذكير بأن القائلين بعلمانية الدولة يرفضون بشدة ن يكون النبي قد أنشأ دولة مهما كان نوعها. فقد كتب علي عبد الرزاق كتابا بعنوان الإسلام وأصول الحكم سعى فيه إلى إثبات الفصل بين الدين والدولة معللا ذلك بأن النبي كان .أميا ورسولا إلى الأمّيين فما كان يخرج في شيء من حياته الخاصة والعامة ولا في شريعته عن أصول الأمية (!). الإسلام وأصول الحكم، دار الجنوب للنشر، تونس 199، ص 71 **ليس المقام هنا نقد آراء هذا الكاتب ولكن نشير فقط إلى أن تعريفنا للدولة اليوم لا يمكن أن يجد ما يطابقه تماما في صدر الإسلام الأول وفي الفترة النبوية بصفة خاصة فـ .أجهزة الدولة الحالية كثيرة ومتشعّبة ومتداخلة لو اخذها على ظاهرها لما أمكن إطلاق شكلها علـى الأشكال الماضية. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الدار البيضاء 1981، ص 59. راجع أيضا ما كتبه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ردا على عبد الرزاق في الكتيب : .نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم، المطبعة السلفية، القاهرة 1344 هـ.**

وهذا ما أكده جيب (H. Gibb) عندما اعتبر المسلمين بجميع فئاتهم ومهما اختلفت آراؤهم ومشاربهم كالرجل الواحد في محبتهم لرسولهم وإخلاصهم له [14] فكل طالب للخلافة من بعد في هذه الحالة وقد بقيت شورى بين المسلمين لا بد له من صفات ترقى به إلى هذا المنصب منها - زيادة على قوة الايمان وحسن الإسلام - القدرة على مواصلة عمل الرسول التوحيدي [15] ونشر الإسلام بنفس القوة التي كان بها وقت الغزوات، والتأليف بين القبائل التي ما كان لها عهد بالتنظيمات السياسية؛ دون أن يحظى الخليفة بعناية ربانية لانقطاع الوحي بد موت خاتم الأنبياء واكتمال صلة الله بالإنسان [16] وتوقف الحوار بين السماء والأرض على حد عبارة هـ. جعيط [17]. فخليفة رسول الله سيحكم حكما سياسيا خالصا من غير تأييد الاهي ولكن في نطاق مسار محدد وغايات مضبوطة ومنظومة أخلاقية واجتماعية وثقافية واضحة. فمن سيكون من الصحابة القادر على الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة ؟ وهل سيحظى خليفة الرسول بإجماع المسلمين ورضاهم عنهم رغم انتمائهم إلى قبائل شتى ؟ ومن هم أصحاب الفضل الحقيقيون على الإسلام حتّى يُختار منهم الخليفة ؟ أهم المهاجرون أهل السابقة في الإسلام والجهاد زيادة على انتمائهم إلى قريش. أم هم الأنصار الذين أووا ونصروا وآثروا على أنفسهم ودفن بين ظهرانيهم النبي ؟ كان كل فريق يعرف مآثره ودوره في نشر الإسلام. وكان كل فريق يعلم أن الدين الجديد وَحَّدَهُمْ بعد الفرقة وألّف بينهم بعد العداوة والبغضاء ،جمع كلمتهم على التقوى والتوحيد بعد وثنيتهم وتعدد آلهتهم.

---

(14) «Modernistes et traditionnalistes, soufis, salafis, Ulama et musulmans tout court se rencontrent ici sur un terrain commun. Leurs attitudes untellectuelles peuvent offrir de larges divergences, mais dans leur dévotion et leur affection pour Muhammad, ils ne font qu'un. «H. Gibb, la structure de la pensée religieuse de l'islam, Trad. Franç, éd. Larose, Paris 1950, p 29.

(15) هذا هو البعد الديني المهم في الرسالة المحمدية. ونحن نخالف ما كسيم رودنسن في رأي القائل بأن النبي كان صاحب إيديولوجية، انظر كتابه المذكور أعلاه ص249.

(16) المائدة / 3.

(17) La grande discorde, p 34.

وهم يعلمون أيضا ان ذلك ما كان ليتم لولا الرسول محمد (ص) الذي كان له عليهم تأثير بالغ لما عرف به من قوة كارزمة ونفاذ أمر وقوة شخصية. فمن الصعب أن يحصل إجماع بينهم على شخص يعلم كل المسلمين من البداية أنّه لا يحظى بتأييدسماوي ولا يعضده كتاب منير ولا وصية من الرسول» (*).

كان اجتماع السقيفة سنة 11 هـ مؤذنا أوّلَ بتفرق الأمة. وهو يمثل مرحلة فاصلة بين عهدين عهد النبوة في أجلى مظاهره وعهد الخلافة بإيجابياته وسلبياته. ورغم أهمية هذا الحدث فإن الدارسين قدامى ومحدثين لم يعيروه من الأهمية ما يكفي لأنهم ربطوا مفهوم الفتنة بإراقة الدم وتكفير المسلم أخاه المسلم. كما ربطوه بظهور الفرق الاسلامية عامة وفرقة الخوارج بصفة خاصة لما كان بينها وبين علي من خلافات أدت إلى إراقة الدماء واستشهاد مئات المسلمين من الطرفين في معركة النهروان. ولئن خلا اجتماع السقيفة من سفك الدماء فإنه زرع في النفوس البغضاء والحقد وجعل المسلمين شقين، شق الأنصار وشق المهاجرين. والأنصار أوس وخزرج. وهما قبيلتان متناحرتان متباغضتان في الجاهلية، طامحتان إلى السيادة بعد الدخول في الإسلام. والسيادة غير السيادة غير السيادة التي كانت في الجاهلية، ذلك أن السلطة قبل الإسلام كانت لا تتجاوز أمر القبيلة وستكون بعد الإسلام سيادة على الأوس والخزرج لو آلت الأمور الى سعد بن عبادة الأنصاري، ولم لا تكون على الأمة الإسلامية جمعاء ؟ [18] أما المهاجرون فبعضهم من قريش مثل علي

(*) نستثني في هذا المقام الشيعة الذين كانوا يعتقدون أن الوصية قد تمت لعلي في غدير خم (18 ذي الحجة 11 هـ / 632 م) بعد حجة الوداع ويذكرون الحديث الذي تنفيه السنة أو تعتبره على الأقل ضعيفا لا علاقة له بالخلافة وهو «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهمّ وال من والاهُ وعاد من عاداه».

(18) يشك هشام جعيط في أن يكون الأوس والخزرج قد فكروا في «إدارة الأمة كلها». الفتنة الكبرى ص 49 وفي شأن خلاف القبيلتين القديمراع تاريخ الشعوب الإسلامية لكارل بروكلمان، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت 1981 ص 106.

وعثمان وبعضهم من قبائل صغرى من قريش : فأبو بكر وطلحة من تيم وعمر وسعيد بن زيد من عدي وعبد الرحمان بن عوف وسعد بن أبي وقاص من زهرة والزبير بن العوام من أسد وأبو عبيدة بن الجراح من فهر [19]. وحتّى الذين من قريش فهم ينتسبون إلى عشيرة عبد مناف الابن الثاني لقصي وهذه العشيرة منقسمة بدورها إلى فخذ هاشم الذين سيعرفون فيما بعد بالهاشميين ومنهم النبي وعلي، وفخذ عبد شمس الذين سيعرفون بالأمويين نسبة إلى أمية بن عبد شمس ومنهم عثمان ومعاوية.

ففي اليوم الذي قبِضَ فيه النبي بل في الساعات الأولى من احتضاره وقبل مواراته التراب اجتمع الأنصار بسرعة تكشف عما في صدورهم للبت في أمر الخلافة وقطع الطريق على المهاجرين حتّى لا يطلبوها. فكان ذلك كما أشرنا بدءا في نظرنا لنشوء الفتنة. ولئن وجد الدارسون في مقتل عثمان وما تلا ذلك من أحداث مبررا للكلام على الفتنة فإن نصوصا لم تستنطق وهي على غاية من الأهمية تشهد بأن الفتنة قد بدأت 35 هـ / 656 م.

النّص الأول :

ذكره ابن هشام في معرض كلامه على اليوم الذي صلى فيه النبي قاعدا على يمين أبي بكر وهو اليوم الذي قبض فيه، فقال : « ... فدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ظهره (ظهر أبي بكر) وقال : صل بالناس، وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنبه، قاعدا عن يمين أبي بكر فلما فرغ من الصلاة أقبل على الناس فكلمهم رافعا صوته حتّى خرج صوته من باب المسجد، يقول : «أيها النّاس سعرت النّار وأقبلت الفتن كقطع الليل المظلم وإني والله ما تمسكون علي بشيء، إني لم أحل إلا ما أحل القرآن ولم أحرم الا ما حرم القرآن» [20].

(19) هؤلاء هم العشرة - بإضافة عثمان وعلي - المبشرون بالجنة.

(20) ابن هشام، السيرة ج654/4.

لقد عرف النبي - ساعة احتضاره - أن خلافته لن تكون أمرا بسيطا وهو الذي ظل يؤاخي بين القبائل المتناحرة ثلاثة وعشرين عاما. فقد تكلّم باستعمال الماضي «سعرت النار وأقبلت الفتن»، وكأن الأمر يقين لمعرفته بقومه وإدراكه لثقل المسؤولية الملقاة عليهم من بعده. وان خوفه عليهم من فتنة تصيبهم إنما هو خوف على المسلمين جميعا من ردة تزيل أمنهم واستقرارهم وتضعضع دينهم الذي ارتضى لهم. ولهذه الخشية ما يبررها إذا ما استحضرنا ماضي النبي مع هذه القبائل ودعوته إياها إلى الدخول في دين الله عوضا عن عبادة الأوثان بالحكم والموعظة حينا وبالقوة وحدالسيف أخرى.

النّص الثاني :

ذكره البلاذري في أنساب الأشراف ويتضمن قولة للأنصاريّيْن معن بن عدي (من قضاعة وعندما هاجر الرسول الى المدينة أعلى منزلة القضاعيّين وجعلهم في مرتبة الأنصار) وعويم بن ساعدة (من الأوس) وكانا من أصحاب أبي بكر المخلصين، قالاها يوم قبض الرسول واستعد الأنصار لمبايعة سعد بن عبادة. جاء في الأنساب ما نصه : «بينا المهاجرون في حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قبضه الله اليه، وعلي بن أبي طالب والعباس متشتغلان به إذ جاء معن بن عدي وعويم بن ساعدة فقالا لأبي بكر : باب فتنة ان لم يغلقه الله بك فلن يغلق أبدا، هذا سعد بن عبادة الأنصاري في سقيفة بني ساعدة يريدون ان يبايعوه» [21].

هذا موقف عليّ من أبي بكر وفيه استنكار وشعور بالضيم والتجاوز. وسنعود إليه عند استعراضنا لموقف الشيعة من خلافة أبي بكر. أما الجملة الأساسية في هذا الشاهد فهي الواردة على لسان الخليفة الأول : «خشيت الفتنة». فأبو بكر لم يحركه - حسب كلامه - المنصب حتّى يستأثر به بقدر ما حركه الخوف على الدين الجديد وعلى تعاليمه

(21) البلاذري، انساب الاشراف ج 581/1.

ومبادئه. وكان يرى نفسه أكفأ النّاس للقيام بهذا المنصب الذي من دونه تكون الفتنة والتصدع، ويرى أنّه أجدرهم به سابقة في الإسلام وشدّا لأزر النبي في وحدته وعطفا على المسلمين وتضحية بأمواله في سبيل عزة الدين. ولكنه كان يعلم أيضا أنّه ليس من عبد مناف بفرعيها الهاشمي والأموي فهو من تيم إحدى القبائل القرشية الصغرى، وكان يعلم أن المبشرين بالجنة استنادا إلى حديث تذكره أغلب المصادر هم عشرة كاملة ليس أبو بكر إلا واحدا منهم، والتسعة المتبقون وعلى رأسهم علي ابن عم النبي وزوج فاطمة، كلهم لهم الحق في الخلافة ولهم جميعا حق المطالبة بها. فاعتبر أبو بكر ترشيح نفسه لمنصب الخلافة أمرا محتوما لا تجب مناقشته حتّى لا تكثر الاطماع ولا تحدث الفتن.

النّص الرابع :

يتعلق النّص الأخير بموقف عمر بن الخطاب من سعد بن عبادة بعد أن بويع أبو بكر وفسد مشروع سعد السلطوي. جاء في انساب الإشراف أن أبا بكر "لما انتهى من إلقاء خطبته في اجتماع السقيفة : بايعه عمر وبايع النّاس وازدحموا على أبي بكر فقالت الأنصار : قتلتم سعدا وقد كادوا يطرحونه. فقال عمر : اقتلوه فإنّه صاحب فتنة" [22].

لم تنسب الفتنة إلى شخص في النصوص المتقدمة إلا في هذا النّص فقد نسبت إلى سعد في كلام عمر. وقد هيأ هذا الأنصاري نفسه للخلافة وأعد لاجتماع السقيفة خطبة مكتوبة قرأها - لمرضه يومها - ابنه [23]. ومن ثم كان غضب المسلمين عليه واعتباره صاحب فتنة. وان ما يلفت النظر في هذا الصدد هو أن المهاجرين كانوا يومئذ على استعداد لقلب الموازين لفائدتهم كلّفهم ذلك ما كلّفهم. فعزمهم الأول انحصر في جعل الخلافة فيهم لا في الأنصارأصحاب المرتبة الثانية بعد المهاجرين بغض النظر عن الشخص الذي ستكون من نصيبه. لذلك داهم الثالوث

---

(22) المصدر السابق582/1.

(23) ابن هشام السيرة ج/659.

القوي (Triumvirat) ـ هكذا يسميه لامنس [24] ـ أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح المجتمعين في السقيفة وأفسدوا عليهم مشروعهم السلطوي بالضغط عليهم والتحقير من مكانتهم وتعنيف قائدهم الذي أوشك أن يداس بالأقدام.

دلت النّصوص الأربعة على أن الفتنة قد عقبت مباشرة وفاة النبي [25]. وليس كل فتنة آيلة بالضرورة الى حرب. فـ «الفتنة أشد من القتل» كما جاء في الآية 191 من سورة البقرة إلاّ أن وقوعها في فترة اعتزاز المسلمين بدينهم القوي وسلطانهم القاهر جعلهم يحاصرونها من كل جانب دون القضاء عليها تماما ويعالجونها بالطريقة التي تعكس قوة هذا الدين الجديد في مغالبة الصعاب وتجاوزها دون اراقة دماء. فأسكتَ سعد بن عبادة كرها لا طوعا ومات غير راض عن أبي بكر [26]. وأُفْحِمَ كل الأنصار الذين اقترحوا على المهاجرين أن تكون الخلافة بينهم بالتناوب مرة لأهل مكة وأخرى لأهل يثرب [27]. وتخلف علي وعثمان عن مبايعة أبي بكر لشعورهما بالضيم لكونهما من عبد مناف ولكون أبي بكر من تيم [28]، ورغب أبو سفيان بدافع النعرة القبلية في تأليب علي

---

(24) انظر Maxime Rodinson, Mahomet, éd. Seuil 1961, p 256.

(25) أدرك لامنس في كتاب له لم تسلم بعض فصوله من الأخطاء المتعلقة بالاسلام وبحياة النبي خطر موت الرسول لى المسلمين واعتبر توقف الوحي وغياب الموحى اليه بداية اضطراب وبلبلة في صفوف المسلمين، بل ذهب الى القول بأن موته أحيا الشعور بالعصبية والنزاعات بين أهل المدينة وأهل مكة : H. Lammens, l'Islam croyances et institutions, Imp. catholique Beyrouh 1926, p 41.

(26) تذكر المصادر أنّه خرج بعد اجتماع السقيفة الى الشام وقال : لا أبايع قرشيا أبدا، أنساب الاشراف ج1/589 .

(27) لم يفت الأنصار أنّ النبي كان يؤثرهم على قومه، فغالبا ما كان يعبّر أمامهم عن استنكاره لمعاملاتهم له، فقد جاء على لسان الواقدي أن النبي كان يقول : «رضيت بهذه الوجوه التي صدقتني وأوتني ونصرتني بدلا بوجوه قومي الذين كذبوني وطردوني وأخرجوني من بلدي وظاهروا على اخراجي، مغازي رسول الله، القاهرة 1948، ص328.

(28) انساب الاشراف ج1/588.

على أبي بكر [29]. وتاقت نفس عمر الى رؤية عبيدة بن الجراح ثالث الثلاثة خليفة على المسلمين بعد النبي [30] وأعلن الزبير أمام الناس أنّه حواري الرسول وفارسه وهو أحق بالخلافة من أبي بكر [31]. وطلب العباس من علي أن يبسط يده ليبايعه حتّى لا يستبدّ بهذا الحق أحد، ولكن عليا أبى. لا تنازلا لأبي بكر ولا كرها للمنصب وإنما اعتقادا منه أن الخلافة «حقه الشرعيّ» لا ينازعه فيها أحد [32] أفلا تكون حركة المد والجزر هذه واشرئباب الأعناق لمنصب الخلافة والتلكوء في المبايعة مصادر تصدع وبدايات فتنة ؟

إن ثقة الصحابة في أنفسهم واعتزازهم بما قدّموه للإسلام والمسلمين جعلا كل واحد منهم لا يفوّت الفرصة على نفسه للمطالبة علانية بالخلافة لنفسه أو لاستحثاث من يطلبها له. وسيكون أنصار علي الذين سيسمّون شيعة أكثر المطالبين بها له سرا وعلانية لاعتقادهم بأن الرسول قد أوصى بها له استنادا الى أحاديث ضعيفة في نظر السنة زيادة على كون عليّ من أهل البيت وصهر النبي وصاحب اللواء ببدر [33]، وكان عند الرسول بمنزلة هارون من موسى كما تقول الرافضة [34]، وهو الذي تولى غسله عند وفاته [35].

وإن لباقي الصحابة المبشرين بالجنة ـ حتّى لا نذكر الا هؤلاء للمكانة التي كانت لهم في تاريخ المسلمين عامة وفي حياة الرسول بصفة خاصة ـ

(29) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.

(30) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.

(31) المصدر السابق ج585/1.

(32) المصدر السابق ج583/2.

(33) المصدر السابق ج 91/2.

(34) لمعرفة الحجج الشيعية في المطالبة بالخلافة لعلي ومحاجّة العثمانية للشيعة انظر الرسالة العثمانية للجاحظ، الرسائل تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر 1979، ج19/4 ـ 43.

(35) السيرة النبوية ج662/4.

من الفضائل والمآثر ما كان يشجعهم على المطالبة بالخلافة. وإن رضاهم بأبي بكر يُخفي عند البعض منهم شعورا بالضيم كبته في نفوسهم حبهم للاسلام وخوفهم عليه وذبّهم عنه. فبايعه بعضهم عن رضى تام وبايعه بعضهم على مضض وكأننا بالذين لم يجعلوا أبا بكر في المرتبة الأولى قد قبلوا خلافته مجوزين خلافة المفضول مع وجود الأفضل كما قالت الزيدية فيما بعد.

الـردّة والاخـتـبار العسير

لا يمكن إذن غض الطرف عن أحداث السقيفة لفهم جميع الملابسات التي حفّت بالخلافة الراشدة في فتراتها الأربع المتعاقبة. ولئن لم يتأثر الصرح الذي بناه النبي إلا في نهاية خلافة عثمان وتحديدا في السنوات الست الأخيرة منها وطوال خلافة علي فإن الأحداث التي جرت في خلافة هذين الخليفتين الأخيرين لم تكن بمعزل تام عما جرى بسقيفة بني ساعدة.

وعلى العكس من ذلك فإن حكم الرسول بفترتيه المكية والمدينة قد كان مدعوما بعناية إلاهيّة جسّمها الكتاب المنزل والنجاحات التي كان يحققها النبي في الغزوات التي كان يخوضها ضد المشتركين. فكان لا يكاد يخرج ومن معه من المسلمين من نجاح حتّى يتم له فوز جديد - إذا ما استثنينا انكشاف المسلمين الكبير في أحد - يزيد في ترسيخ سلطته الكارزمية ويشرع لدخول أفواج كثيرة في الدين الجديد [1]. أما خلافة أبي بكر فإنها لم تدم كما هو معلوم أكثر من سنتين ولا يمكن للدارس أن يتكهّن بمآل الخلافة في عهده لو عُمّرَ أكثر مما عُمّرَ. فهو الخليفة الراشدي الوحيد الذي مات ولم يقتل، ولم تكن مبايعته في السقيفة بالسهولة التي قد تتبادر إلى ذهن من يعلم بأن أبا بكر كان يُعدّ من أهل السابقة في الإسلام والجهاد زيادة على الصحبة الدائمة للرسول والتضحية بالنفس والمال من أجل بقاء الدين الجديد وانتشاره. فمبايعته قد تمّت رغم أنوف الأنصار بشقّيهم الأوس والخزرج الذين استعدوا لتكون الخلافة فيهم وحتّى إذا ما تعذّر ذلك - لقوة شكيمة المهاجرين وحرصهم على أن تكون الخلافة في قبيلة قريش التي منها النبيّ - فلتكن في نظرهم بالتداول : «منا أمير

(1) انظر مقالنا، المغازي والسير، حوليات الجامعة التونسية، العدد 197،17، ص ص183 ـ192.

ومنكم أمير»[2] وهو الموقف الذي رفضه أبو بكر مذكّرا في كلمته بالسقيفة بقول النبي «الأئمة من قريش»[3]. كما تمت مبايعة أبي بكر في غياب أهل النبي الأقربين لاشتغالهم بتجهيزه ودفنه[4]. وهذا التغييب الذي تعمّده الأنصار - لا أبو بكر - من شأنه أن يؤجّج الإحساس بالغضب في نفس آل البيت. كيف لا وقد خرجت الخلافة بمبايعة الصديق من بيت النبي فلم ينلها أحد من بني هاشم ولا حتّى من بني أمية المنحدرين من عبد مناف ونالها تيمي من إحدى قبائل قريش الصغرى ؟

حسم خلاف السقيفة إذن بغلبة المهاجرين على الأنصار وبمجازاة الذين صبروا على الأذى وقاوموا التهميش ثلاثة عشر عاما ممثلين جميعا في شخص أبي بكر لما اجتمع فيه من خصال لم تتوفّر في غيره من المهاجرين. ولئن خلّف الصراع الأول من أجل الخلافة - صراع السقيفة كما بينا البغضاء والشحناء في نفوس من كانت اليهم الهجرة ومن ستكون مدينتهم يثرب مدينة الاسلام الأولى بداية من سنة 622 م فإن هذا الصراع قد أنصف الجماعة الإسلامية الأولى التي تجاسرت على «القطع مع عقيدة الأجداد وأعطت ايمانها لواحد منها أقلّي مضطهد له علاقة واتصال بالله وملائكته»[5] وهي التي ضحّت أيضا بالمال والجاه ومسقط الرأس للدخول في مغامرة صعبة لم يكن أحد من هذه الجماعة يدري مآلها أو يتوقع نجاحها العاجل. وسيُظهر كل من أبي بكر وعمر في فترة لم تتجاوز السنتين بالنسبة إلى الأول (11 - هـ / 632 - 634 م) وامتدت الى عشر سنوات بالنسبة الى الثاني (13 - 23 هـ. 634 - 64م) من الكفاءة والصرامة والقدرة على مواصلة عمل الرسول التوحيدي والسيطرة على القبائل المناوئة ما من شأنه أن يزيد المسلمين توحدا وتلاحما ونشوة بقوتهم وتجاوزا لجميع مشاكلهم الظرفية. وستصبح الأقلية المضطهدة قبل

---

(2) العبارة لحباب بن المنذر، وكان بدريا. انظر انساب الأشراف ج580/1.

(3) المرجع السابق ج582/1.

(4) ابن هشام، السيرة ج662/4 وما بعدها.

(5) H. Djaït, la grande discorde. p 36.

الهجرة قوة ضاربة بعد استقرارها بالمدينة يخشى جانبها ويحسب لها حساب. وقد قربت سياسة كل من أبي بكر وعمر اليهما النفوس وطمأنت الأنصار بصفة خاصة وهدّأت من غلوائهم لكون الخليفة الأول من تيم والثاني من عدي وكلتا القبيلتين من قبائل قريش الصغرى، وهذا من شأنه أن يجعل قبائل قريش الكبرى صاحبة السيادة في الجاهلية والقبائل الصغرى ذات النفوذ الأقل أهمية في مرتبة واحدة بعد الدخول في الدين الجديد، لأفضلَ لإحداها على الأخرى إلا بالسابقة في الإسلام والتضحية من أجل الدين حتّى لو أدى ذلك إلى تخطي العلاقات القائمة على روابط الدم. وإنّ تكوين المدينة في عهدهما بعد أن وضع حجر أساسها النبي بعد الهجرة من مكة الظالمة المتعنتة إلى يثرب الطيعة المسالمة (6) سيحمّل المسلمين جميعا مسؤولية دعم أواصرها وتركيز مستلزماتها في حالة السلم والدفاع عنها والتصدي لكل عدوان عليها في حالة الحرب.

كان خطر الردة على الإسلام إذن عظيما لا لكونها كفرا (7) فحسب وتراجعا عن دين (8) ركز النبي دعائمه ثلاثة وعشرين عاما بل لكونها مست أغلب قبائل الجزيرة العربية في فترة حرجة من تاريخ الإسلام المبكر. فإثر اجتماع السقيفة وما أن رجحت الكفة للمهاجرين حتّى دخلت البلبلة صفوف مسلمي البوادي وأعلنت قبائلهم العصيان على الدولة وعلي ممثلها الخليفة الأول أبي بكر متذرعين بأن لا طاقة لهم بدفع الزكاة. فكان ذلك عند أبي بكر تمردا لا على الدين فحسب بل على البناء السياسي الذي ساير نشأة هذا الدين الى أن اشتد عوده بعد فتح مكة.

وكان رفض الزكاة في الواقع ذريعة تذرّع بها المرتدون لأن إسلام الكثير منهم كان «سطحيا» كما يقول كاهين (9) فهم لم يقبلوا بسرعة هذا

(6) Ibid, p39.

(7) البقرة /217.

(8) انظر ما كتبه، Rudolph Peter et Gert J.J De Vries, Apostasy in islam in die Welt Des islams, (Le monde de l'Islam) Vol XVII, Leïden 1976) 77 p, 2 et passim.

(9) Claude cahen, op. cit p 15.

التحول الذي عرفته الجزيرة العربية في ظرف وجيز والذي أبدل قيمهم ونواميسهم الجاهلية القائمة على المسؤولية المشتركة بأخرى إسلامية محضة قائمة على المسؤولية الفردية. وهذا الموقف الرافض قد أدركه أبو بكر أيّما إدراك. ومن ثم مقاومته للمرتدين مقاومة عنيفة واعتباره ذلك جهادا [10]. في سبيل الله وفي سبيل الحفاظ على العمل التوحيدي الذي أنجزه النبي. فالمساس بأي ركن من أركان الدولة الفتية إنما هو مساس بجهاز كامل لا يستقيم أحد أجزائه إلا باستقامة عامة الأجزاء وتكاملها. فلم يكن العنصر الديني هو وحده الذي ضايق المرتدين وإنّما «كان يضايقهم بشدة البعد الدولي (dimension étatique) المتمثل في دفع ضريبة» [11].

فقد أرتدت أسد وغطفان وطيء لتجتمع على طليحة بن خويلد الأسدي مُدّعي النبوة. ورجعت عن اسلامها بعض بطون تميم ومنها بنو يربوع التي رفضت دفع الزكاة بأمر من مالك بن نويرة (أخي متمم بن نويرة شاعر الرثاء المشهور) الذي كان واليا في بني يربوع على الصدقات بتكليف من النبي [12]، واستفحلت الردة فيهم بظهور سجاح التميمية المدّعية هي الأخرى للنبوة.

وارتدّت بنو حنيفة باليمامة مستأنسين بنبوّة مسيلمة بن حبيب الذي نعته الرسول في حياته بمسيلمة الكذاب [13]، ورجعت عن دينها بعض القبائل من ربيعة من بكر وتغلب بالبحرين وألقوا بمقاليد الملك الى المنذر بن النعمان بن المنذر الملقب بالمغرور. وحدث قبل وفاة النبي وبعدها أن قام رجل من عنس قبيلة في قحطان) اسمه الأسود العنسي[14] وكان

---

(10) هذا ما ورد في رسالته الى المرتدين، انظرها في أيام العرب في الإسلام لمحمد أبي الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت 1988، ص146 ـ 148.

(11) La grande discorde, p 54.

(12) ابن هشام، السيرة ج600/4 وفتوح البلدان ص104.

(13) المصدر السابق ج599/4 ـ 601 وفتوح البلدان ص104.

(14) انظر أخباره في فتوح البلدان ص109 وما بعدها.

كاهنا، فتنبأ واتبعه قوم من أعراب اليمن فدخل بهم نجران وآمن به عوام مذحج (قبيلة في كهلان)، ومدّ يده إلى صنعاء فلم يقاومه أهلها لولا قيام رئيس جنده عليه قيس به عبد يغوث. فهذه الجزيرة العربية برمتها أو تكاد قد ألقت دينها وتخلت عن بعض فروضها فكان قتالها واجبا على من استخلفوا على الدين لمواصلة نشر الإسلام وخضد شوكة المرتدين بعد أن خلف النبي للمسلمين جيشا منظما قهر به أعدى القبائل وأشدها مراسا وصلابة [15]. فلم يكن للدين الجديد ـ لفرض سلطانه ـ من طريق سوى طريق الحرب والقوة. ولم يكن أمام أبي بكر أكثر من خيارين إما التصدي للأعداء بحدّ السيف وشنّ الحرب عليهم بجيوش تعرف معنى الجهاد وتؤمن بالجزاء المترتب عنه وإما بالتواني في مقاومة المرتدين فيكون العجز عن مواصلة عمل الرسول التوحيدي والعجز عن ترسيخ دين ينشد الشمولية والانتشار. وكان من الطبيعي ان يلجأ أبو بكر الى الخيار الأول باعتباره الكفيل باستمرارية الدين [16] وباعتبار هذا الخليفة مؤتمنا على دين ودولة ومقتنعا من جانب آخر بشرعية العرب في ظرف لا خيار فيه سوى الحرب. فأعلنها حربا ضروسا على أعداء الإسلام وأعداء دولة الإسلام [17]وجنّد لذلك خيرة جيوشه وأبطاله. فإلى جانب

---

(15) يظهر هذا التنظيم في غزواته السبع والعشرين التي غزاها بنفسه وفي فتح مكة بوجه خاص. انظر سيرة ابن هشام ج4/406 ـ 407 ومقالنا عن المغازي والسير، حوليات الجامعة التونسية ص ص183 ـ 192.

(16) هشام جعيط، الشخصية العربية الاسلامية والمصير العربي، ترجمة منجي الصيادي، ط 1 بيروت 1984، ص119.

(17) آراء العرب المحدثين في مسألة قتال المرتدين متباينة، وقد استعرض البعض منها عبدالمجيد الشرفي في كتابه : الإسلام والحداثة، الدار التونسية للنشر 1990، ص ص125 ـ 131. ويرى الشرفي أن : «إصرار أبي بكر على قتالهم (المرتدين) فتح الباب لمشروعية قتال المخالفين للتأويل الرسمي للإسلام» الكتاب المذكور ص126. ونحن لا نوافقه على ذلك لأن المرتدين كانوا جماعات يأتمرون بأوامر سادة ولم يكونوا أفرادا حتّى يتأول كل واحد منهم الإسلام تأوّلا خاصا. فلم يحارب الإسلام أفرادا مخصوصين تأمّلوا وميّزوا وتأوّلوا بل حارب قبائل مجتمعة حول أشخاص مهزوزين ذكرنا منهم طليحة وسحاح ومسيلمة والأسود العنسي.

خالد بن الوليد الذي أبلى البلاء الحسن يوم بزاخة ويوم البطاح ويوم اليمامة وعكرمة بن أبي جهل وهو أحد قادة المسلمين الكبار الذين حاربوا مسيلمة باليمامة وقاتلوا أهل عمان ومهرةواليمن وحضر موت نجد أبا بكر نفسه لا يتوانى في محاربة المرتدين غيرة منه على الإسلام من جهة وحثا منه للمسلمين على أن يسيروا سيرته وينتهجوا نهجة من جهة أخرى. فقد ظهر يوم ذي القَصَّةِ في محاربة عبس وذبيان من غطفان التي اجتمعت على طليحة، بطلا جسورا، عارفا بيل الحرب قادرا على ضمان الانتصار مكملا بذلك نسق انتصارات الرسول في غزواته وسراياه. ولم يغادر أبو بكر المدينة إلى ذي القصّة التي لا تبعد عن المدينة في طريق نجد سوى 24 ميلا إلا بعد أن خلّف على أنقاب المدينة كلاّ من على بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وعبد الله بن مسعود مما يشي بخطر الردة واستفحالها. وجنّد كل المسلمين لإيقاف زحفها لذلك اعتبر بعض الدارسين الانتصار في ذي القصة بقيادة أبي بكر «أول الفتح وفاتحة الجهاد مع المرتدين»[18]. وسيعقب ذلك انتصارات حاسمة للمسلمين عل المرتدين وكأن الكثير من قبائل الجزيرة العربية لم تعرف الإسلام الصحيح ولم تدخله عن رضى تام واقتناع كامل إلا بعد ردّتها ومقاومتها بحد السيف فكان فتحها الحقيقي بين سنتي 11 و13 هـ وهما سنتا خلافة أبي بكر. وإن ما ينبغي تأكيده هو أن قادة المرتدين قد أغراهم ما كان للنبي طوال سنوات الدعوة من سلطة دينية ودنيوية على قومه، فكان ذلك دافعا لهم ليدعوا بطريقة فولكلورية النبوة، فسجعوا الأسجاع[19] وبعثوا إلى من آمن بهم من أقوامهم المكاتيب يدعونهم فيها إلى عدم التراجع في اتّباعهم وتطبيق تعاليمهم. وكانوا يؤمنون وفي مقدمتهم مسيلمة بن حبيب في بني حنيفة والأسود بن كعب العنسي على صنعاء ـ وقد ظهروا قبل أبي بكر وادّعيا النبوة في

---

(18) أيام العرب، ص143.

(19) فتوح البلدان ص104.

حياة النبي [20] أن الدين قادر على أن يؤلف بين القلوب ويجمع الناس على كلمة واحدة مثلما جمعهم وألف بينهم الإسلام. فلم تكن الزكاة وحدها - في نظرنا - هي التي دفعت الى الردّة والقيام على أبي بكر بل كان التوق الى السلطة [21] بالانفراد بالحكم مهما كان نوعه والرغبة في إعادة مجد بعض القبائل على المنوال الجاهلي بعد أن جمعها الإسلام في أمة واحدة هو الذي أدّى إلى الثورة على أبي بكر. وهي ثورة محكوم عليها بالفشل منذ الوهلة الأولى رغم استفحالها وتزامن ظهورها في أغلب بوادي الجزيرة العربية ذلك أن المتصدين لها هم المسلمون الأوائل الذين نصروا الدين ولم يكونوا سوى قلة قليلة وهم في آن واحد المهاجرون والأنصار الذين لم يلينوا ولم يهنوا ولم يعرفوا كلالا في الدفاع عن حرمة الدين يدفعهم الى ذلك دفعا حرصهم على اللاستبسال في القتال والاستشهاد في سبيل الإسلام.

(20) أخبر ابن هشام بأن مسيلمة بن حبيب وجه رسالة الى النبي يعلمه فيها بأنّه شريكه في النبوة وبأن الأمور بينهما نصفان. وأثبت نص الرسالة وأعقبها برد الرسول عليه. السيرة ج4/600 وانظر فتوح البلدان ص ص 93 - 94.

(21) انظر ما قاله في هذه المسألة الفريد مورابيا، الكتاب المذكور ص 82 وما بعدها.

جدلية الجهاد
والغنائم في الإسلام المبكّر [1]

بقلم : **محمد المختار العبيدي**

ما أن استقرت نسبيّا الأوضاع السياسية بالجزيرة العربية في نهاية السنة الثانية عشرة للهجرة وتحديدا بعد قمع ثورات المرتدّين على نظام الحكم الناشئ بتعلّة عدم القدرة على دفع الزكاة [2] حتّى تحرّكت الآلة

---

(1) أسالت هذه المسألة في مؤلفات القدامى وفي أعمال الكتاب والباحثين المعاصرين المعتنين بالتاريخ الإسلامي في العصر الوسيط كثيرا من الحبر لاعتقاد البعض بأنّ من جملة الدوافع الأساسية الى الجهاد دافع الفوز بالغنائم وهو ما يسمّيه الفريد مورابيا بـ «طعم الغنائم» (appât du butin) وينعته هشام جعيّط بـ «شهيّة الغنائم» (appétit de butin) دون تقليلهما من شأن دافع آخر - وهو الأهم عندنا كما سنبيّن - ظهر بجلاء في سيرة أبي بكر وعمر ومن اتبعهما من أهل السابقة وهو دافع الجهاد في سبيل الله لا خوفا ولا طمعا لإعلاء كلمته. انظر في مسألة الغنائم وتوزيعها على المسلمي، كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام القاهرة 1353 هـ وكتاب الخراج لأبي يوسف، دار بوسلامة، تونس 1984 والسنن الكبرى للبهيقي، حيدر آباد 1352 هـ ج 6 290 - 272 والأحكام السلطانية للماوردي، الباب الثاني عشر في قسم الفيء والغنيمة، دار الكتب العلمية، بيروت د.ت، ص ص 161 - 179 وراجع نظام الضرائب في صدر الإسلام لعبد العزيز الدوري. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، أفريل 197 مجلد 49 ج 2 / 44 - 60 وراجع :

J. Scumpeter, les conquêtes musulmanes et l'impérialisme arabe (avec introductions de G-H Bousquet) in Revue africaine, Alger 1950, pp 283 - 297, Hicham Djaït, La grande discorde, éd. Gallimard, 1989, pp 58 - 70; Alfred Morabia, Le Gihad dans l'Islam médiéval, bibliothèques Albin Michel, Paris 1993, pp 77 - 98.

(2) نفينا أن تكون فريضة الزكاة هي السبب الرئيسي في اندلاع ما سمّي بحروب الردّة في عهد أبي بكر. فالتصدّع الذي أصاب الدولة الإسلامية في طور نشوئها من جرّاء موت من كان مَعْضُودًا بعناية ربانية وظهور العصبيات القديمة في أشكال جديدة بدءا من اجتماع السقيفة وإفساد المهاجرين مشروع الأنصار السلطوي ووصولا إلى خلافة أبي بكر وهو التيميّ الذي لا علاقة له ببني هاشم ولا ببني أمية المنحدر بن جميعا من عبد مناف، كل ذلك ساهم إلى حدّ كبير في ارتداد الكثير من القبائل وظهور نبوّات فولكلورية ادّعاها مسيلمة وسجاح وطليحة والعنسي، راجع :

Radhi Daghfous, Le Yaman islamique des origines jusqu'à l'avènament desdynasties autonomes, Université de Tunis 1995, T1p 307 - 405.

الحربية [3] التي بعثها النبيّ ودعمها من بعده أبو بكر وعمر في عملها التوسّعي المجمع على تسميته فتوحات. ولو لم تتواصل الفتوحات بهذا الشكل الجديد الذي أخضع أعنت القبائل العربية وأحدّها شوكةً مثل غطفان وأسد وطيء ومذْحج ثمّ الامبراطوريتين البيزنطية والساسانية لضعفهما وكثرة الحروب بينهما [4] ما كان للفتوحات معنى وما عرف المسلمون هذا التوسّع الجغرافي الذي أتاح لهم تكوين امبراطورية امتدت أطرافها من الهند إلى المحيط الهادي. فكانت الفتوحات في القرن الأول الهجري / السابع الميلادي - على حدّ عبارة بوسكي (Bousquet). «ظاهرة مدهشة ليس كمثلها ظاهرةٌ أخرى في تاريخ الإنسانية» [5].

وليس يسيرا فهمُ أبعاد هذا الجهاد ما لم يضع الدارسُ في الحسبان بعضَ المعطيات الأساسية التي منها أن الآلة الحربيّة العاتية التي تحرّكت في عهد النبيّ كانت تستمدّ قوّتها من عزم المسلمين - لا طامعين ولا مكروهين - على نشر الدين الجديد وجعل كلمة الله فوق كلّ اعتبار [6]. وثانيهما تحمّسُ المسلمين المقاتلين من أهل السابقة في الإسلام لدينهم الجديد (ardeur du néophyte) وحرصُهُم على العمل بتعاليمه وتطبيق أوامره والكفّ عن إتيان نواهيه بغضّ النظر على الأقلّ في مرحلة أولى عن الجزاء العاجل المتمثّل في الغنائم. وثالثها ارتياحهم للجهاد لكونه - وهذا مهمّ في نظرنا - معوّضا شريفا للمسلم الذي خرج من الجاهلية الى الإسلام - لمبدإ معروف من مبادئ العرب قبل ظهور الدين الجديد وهو مبدأ الأخذ بالثأر والإغارة لأتفه الأسباب (Loi du talion) ممّا تسبّب في أعتى الحروب في الجاهلية مثل حرب البسوس بين بكر وتغلب وحرب داحس والغبراء بين عبس وذُبيان. فكانت الإغارة فرصة للعربي

---

(3) هكذا يسمّيها شومبيتر في بحثه المذكور (machine de guerre) ص289.

(4) بوسكي (G.H. Bousquet) في المقدّمة التي صدّر بها بحث أستاذه شومبيتر ص.284.

(5) م.س. ص283.

(6) H. Djaït, op. cit. p.60

في الجاهلية لإثبات ذاته وإبراز قوّته وشجاعته والاحتفال بانتصاراته زيادة على كونه ضامنةً لقوتِه وبقائه.

وإنّ تمظهر هذا المبدإ القديم فيما سمي بالجهاد في الإسلام مع اختلاف الأسباب والأبعاد والغايات لم يُدخل ضيما على حياة المسلمين ولم يجدوا فيه ما من شأنه أن ينأى بهم عمّا تعوّدوه وتدرّبوا عليه أحقابا طويلة في الجاهلية [7].

وإذا ما أضفنا إلى قوّة الإيمان وحسن الإسلام هذه الرغبة في الجهاد لإعلاء كلمة الله وقفنا على بعض أسرار انتصارات المسلمين المتجدّدة في الغزوات ووقت حروب الردّة وعند غزوهم لبيزنطة وفارس يقودهم في حروبهم تلك فرسان شجعان متمرّسون بالحرب وممّن أسلموا فحسن إسلامهم - كما يقول الفقهاء - من مثل خالد بن الوليد وسعد بن أبي وقّاص وعكرمة بن أبي جهل وعمرو بن العاص.

وإنّه لجدير بالذكر أنّ مجاهدة المرتدين في عهد أبي بكر كانت أعسر على المسلمين من مجاهدة غيرهم ممّن كانوا وثنيّين أو مسيحيين أو يهودا. ذلك أن الارتداد عند معشر المسلمين وقتئذ هو رفض بعد قبول وانسلاخ بعد انتماء وقطع بعد وصل وهدمٌ لنواةِ دولة تتوق الى التمركز والاتّساع.

ولئن كان حكم النبي بفترتيه المكية والمدنية مدعوما بعناية إلاهية جسّمها الكتابُ المنزّل وانتصاراتُ النبي في الغزوات التي التي كان يخوضها بنفسه ضدّ المشركين [8] باستثناء انكشاف المسلمين في أحد، فإن حكم الخلفاء الراشدين قد افتقد هذا الدّعم وانتهت مع أربعتهم كلٌّ علاقة واتّصال بالله وملائكته على حدّ تعبير هشام جعيّط [9]. ومن ثمّ كانت

---

(7) انظر في هذا الموضوع.
Bichr Farès, L'(honneur chez les Arabes avant l'Islam, Paris 1932 p. 104.

(8) انظر مقالنا «المغازي والسير»، حوليات الجامعة التونسية العدد 17، 1979، ص 183 ـ 192.

(9) H. Djaït, op. cit, p.34.

صعوبة الجهاد وتشعّبُ المسؤولية الملقاة على عاتق الخليفة الأوّل أبي بكر باعتباره مؤتمنا على دين ودولة. فقد كان في جهاد المرتدّين بين خيارين لا ثالث لهما : إمّا التصدّي لهم بحدّ السيف في نجد والبحرين واليمن واليمامة لخضد شوكتهم ومواصلة عمل الرسول التوحيدي وإمّا بالتواني في مقاومتهم وفتح الباب أمام القبائل المرتدة لتقاوم بدورها الدين الجديد معضودة بأشباه أنبياء مدّعين النبوّة بطرق مهزوزة فولكورية من مثل سجاح التميمية في بني يربوع ومسيلمة بن حبيب الملقّب بالكذّاب في بني حنيفة والأسود الغسي في عنس باليمن وطليحة الأسدي الذي اجتمعت حوله زسد وغطَفان وطيء. وإنّ الناظر في تاريخ الردّة باليمن على سبيل الذكر لا الحصر يلاحظ أن بلاد اليمن وحدها قد ارتدّت ثلاثَ مرّات مرّة بقيادة الأسود العنسي والرّسول على قيد الحياة (11 هـ / 632م) وهي ردّة دينيةٌ بحتةٌ ومرّة عند موته (11 ـ 12 هـ 632 / 33م) بقيادة قيس بن مكشوح المرادي وعمرو بن معد يكرب وهي ردّة سياسية كانت ترفض سلطة أهل المدينة وسلطة الأبناء وهم من أصل فارسي [10] والثالثة اقتصادية كانت بحضرموت في عهد أبي بكر وبقيادة الأشعث الكندي (12 هـ / 633م). أفلا يكون إسلام اليمنيّين بادئ الأمر وكذلك إسلامُ غيرهم ممّن ارتدّوا بالبحرين واليمامة ونجد إسلاما سطحيا في بداياته كما يقول كلود كاهين في كتابه عن الإسلام [11] وهشّا تحت الضغط حسب عبارة الراضي دغفوس في أطروحته القيّمة عن اليمن [12] بغضّ النظر عمّا تذرّعت به بعض القبائل من عجز عن دفع فريضة الزكاة.

إذا ما استحضرنا هذه المعطيات التي تساعد في نظرنا على فهم بعض أسباب الجهاد وغاياته الأساسية فإنّه من اليسير في نظرنا دحْضُ رأي بروكلمان القائل بأن الغاية من الجهاد «إخضاع الأعاجم لسلطان

---

(10) Radhi Daghfous, op. cit, T1 p 351 et pasim

(11) Claude Cahen, L'Islam des origines au début de l'empire ottoman, Paris 1970, p 15

(12) Radhi Daghfous, op. cit, T1 p.324.

العرب قبل كلّ شيء، [13]. فهذا الرأي لا يؤيّده في نظرنا واقع الجهاد في منطلقاته الأولى نعني عصر النبيّ وكامل العهد الراشدي. فلو انحصر الجهاد في إخضاع الأعاجم كما زعم بروكلمان دون سواهم (ويعني بالأعاجم الفرس والبيزنطيين) ما كانت غزوات النبي لقبائل عربية بدءا من غزوة بدر الكبرى الى غزوات تبوك، وما أسكت المرتدّون من العرب في الجزيرة العربية في عهد أبي بكر.

فالسلطان المنشود من المسلمين في جهادهم هو سلطان الله لا سلطانُ العرب، وجميع الانتصارات في الحروب التي خاضوها هي انتصار للإسلام الذي ارتضاه الله لعباده خاتما لديانات [14]. وإنّنا على رأي شومبيتر (Schumpeter) وموورابيا (Morabia) الأول في بحثه عن الفتوحات والامبريالية العربية (Les conquêtes musulmanes et l'impérialisme arabe) والثاني في كتابه عن الجهاد في العصر الوسيط، (Le Gihad dans l'Islam médiéval) فهما يذهبان إلى أن المسلم كان يحارب لاحبّا في الحرب ولا استعراضا لقوّته على غرار ما كان يفعل فتيانُ القبائل في الجاهلية وإنّما كان يحارب تشبتا للدّين وترسيخا للإيمان تدفعه إلى ذلك إرادة من الله ورسوله [15] وهذه الإرادة هي سنده المعنوي في الحروب وهي التي توفر له النظام الأمثل لحياته القائمة على الحرب [16].

إنّ هذه المعطيات المتعلقة بالجهاد في منطلقاته الأولى ترسّخ لدينا الرأي الذي ارتأيناه في شأنه من كونه جهادا في سبيل الله ولم يكن جهادا من أجل الغنيمة فحسب. وهذا ما يفسّر عدم لجوء أبي بكر

(13) بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت 1981، ص107.

(14) المائدة 3 / والأحزاب / 40.

(15) Schumpefer, art. cit. p 295, Marabia, op. cit p 98.

(16) H. Djaït, op. cit. p 60.

وعمر في الفتوحات إلى من سبق لهم أن ارتدّوا واعتمادهما على قادة مخلصين للدين لم يُلههم مالٌ ولا تجارةٌ عن ذكر الله من مثل خالد بن الوليد وسعد بن أبي وقّاص وعكرمة بن أبي جهل.

غير أنّ الأسباب الاقتصادية التي تركّ عليها بعضُ المصادر في تفسير بعض سباب الجهاد لا يمكن أن تكون بمعزل تامّ عمّا سمّي عند مورابيا بطعم الغنائم (appât du butin)[17] وعند هشام جعيّط بشهيّة الغنائم (appétit de butin)[18]. فلا حرج على من جاهد وهاجر وضحّى بالمال والولد من أن يكون له وقت الانتصار نصيب ممّا توفّره الآلة الحربية المدمّرة، ولكنّ ذلك لم يكن غاية جهاده كما بيّنّا، وليس كلُّ مجاهدٍ في سبيل الله ضامنا لنفسه الانتصار والغنيمة، فقد استشهد من المسلمين رجال كثيرون في أحد ويوم ذي القصّة وهو لأبي بكر على عبس وذبيان[19] ويوم بزاخة وهو لخالد بن الوليد على أسد وغطفان[20] ووقت حروب المسلمين مع الفرس ولم يصيبوا من الغنائم ومن فضل الجهاد سوى ما سمّي في القرآن بإحدى الحسنيين وهي حياة آجلة تكون لهم خيرا من الأولى وأبقى[21]. على أنّ دور الغنائم[22] سيتنامى بتنامي عدد الداخلين البدو في الدين الجديد ممّن لم يشاركوا في غزوات النبي وفي الفتوحات

---

(17) Morabia, op. cit p 79.

(18) Djaït, op.cit p.59

(19) انظر أيّام العرب في الإسلام لأبي الفضل ابراهيم ومحمد البجاوي، دار الجيل بيروت 1988 م، ص 141 وما بعدها.

(20) م.س. ص 144 وما بعدها.

(21) آل عمران/169.

(22) غالبا ما يذكر مع الغنائم (butin) الفيء (prises pacifiques) وهو في أغلب الأحيان أراض تفتّك وأموال تحصل من فدي الأسرى ترجع إلى بيت مال المسلمين ومنها تؤخذ الرواتب وتجهيزات المحاربين. وقد فرّق الماوردي بين الفيء والغنيمة فقال أمّا الفيء والغنيمة فهما متفقان من وجهين ومختلفان من وجهين. فأمّا وجها اتفاقهما فأحدهما أنّ كلّ واحد من المالين واصل بالكفر. والثاني أنّ مصرف خمسهما واحد. وأمّا وجها افتراقهما فأحدهما أن مال الفيء مأخوذ عفوا ومال الغنيمة مأخوذ قهرا.... الأحكام السلطانية ص 161.

الأولى، وهو ما يفسّر ارتباط العطاء بالمشاركة في الجهاد. فقد ذكر البيهقي في السنن أن النبي قال في أعراب المسلمين : «ليس لهم من الفيء والغنيمة شيء إلاّ أن يجاهدوا مع المسلمين»[23]. وسيعظم شأن الغنائم بظهور شكل جديد من أشكال الهجرة إلى البلاد المفتوحة. فقد ظهرت آثارُ الغنائم مع فتوح الشام والعراق وهجرة المقاتلين المسلمين إليها مضفين على الهجرة مفهوما جديدا هوالهجرةُ الى البلاد المفتوحة والإقامة بها بعد أن كانت الهجرة عصر النبيّ إلى الحبشة وفتيا ثمّ الى يثرب من أجل المحافظة على الدين الجديد وتكوين دولة إسلامية لها مسيّرها الأولّ ومستشاروه (بالمعنى الإسلامي الأول لكلمة شورى) وقادةُ حروبه، وعماله الملتزمون بأوامره.

لقد أصبحت الهجرة بمعناها الواسع الجديد وفي عهد عمر تحديدا أحد الواجبات الأساسية التي يقوم عليها الإيمان كما يقول «كوك» و«كرون» [24] (Exodus has constituted The central duty of the faith).

ذلك أن يثرب / المدينة قد ضاقت على أهلها بما رحبت من ناحية وأن الإسلام الذي ظلّ ينشد الانتشار قد فرض على أهله الهجرة والصّمود والاستقرار حيثما نزلوا فاتحين ليكون بحقّ دين الجماهير العريضة من ناحية ثانية. فلا غرابة أن كان المقاتلة في العراق والشام عارفين بأن كلّ ما سيفتح بسيوفهم سيكون حقّا مشاعا بينهم يتعرّفون فيه بحرّية جزاء صبرهم واستماتتهم وتركهم الأهل والأقربين، ولا يكون دورُ الدولة فيما اقتسموا من أموال سوى منظم ووسيط كما يقول هـ. جعيّط في الفتنة الكبرى[25]. ويلاحظ المتمعّن في كتاب أبي عبيد الموسوم بالأموال وفي كتاب الخراج لأبي يوسف أن المجاهدين كانوا ينالون

---

(23) البيهقي، السنن الكبرى، ج6/348.

(24) Paticia Crone and Michael Cook, Hagarism, the making of the islamic world, Cambridge University Press, 1977, p 20. Paticia Crone, The first century concep of Higra in Arabica, vol XLI, Brill Leiden 1994, p.352.

(25) H. Djaït, op. cit. p.44

نصيبهم من الغنائم وفق تراتبية مدروسة ضبطها عمر وفتح بها الباب لدولة المؤسسات والتنظيمات فأنشأ لهذا الغرض ديوان العطاء سنة 20 هـ / 641 م [26] فقد جعل عمر للمقاتلة نصيبهم ممّا يغنمونه في الحروب مع احترام هذه التراتبية التي تأخذ بعين الاعتبار درجة القرابة من النبي والسابقة في الإسلام والمشاركة في الغزوات وعلى رأسها غزوةُ بدر، فبدأ كما يقول البلاذري «ببني هاشم في الدعوة ثمّ الأقرب فالأقرب برسول الله صلّى الله عليه وسلّم فكان القوم إذا استووا في القرابة قدّم أهل السابقة ثمّ انتهى إلى الأنصار» [27]. ولئن كان تقديم آل البيت على من سواهم أمرا مفروغا منه (12 ألف درهم سنويا لأرامل النبي) عند عمر لاعتبارات لم يخفها هذا الخليفة على النّاس وهي قرابتهم من محمد (ص) النبي المرسل وموحّد النّاس بعد الفرقة والتشتت والباني لدولة فإنه قد قرأ حسابا لجميع أصناف المجاهدين بدءا من أهل السابقة من المهاجرين والأنصار الى الروادف (retardataire de l'immigratio) الذين يمثّلون متأخرة المهاجرين وأصحاب أضعف الرواتب ومرورا بأهل الأيّام وفئة شرف العطاء وأهل القادسية وأهل الشام [28]. يعتبر عمر إذن أوّل من سنّ

(26) أثارت مسألة تاريخ إنشاء ديوان العطاء اهتمام بعض الدارسين المعاصرين، فقد كتب في هذا المجال عرسان راميني دراسة بعنوان نظام العطاء الصيغة الأولى وباكورة الانشقاق في الخلافة (حوليات الجامعة التونسية، العدد 39، 1995 ص ص 197 ـ 226) استعرض فيها أهمّ الروايات المتعلقة بسنة إنشاء الديوان وهي كما نعلم سنة 20 هـ (الواقدي) وسنة 15 هـ (الطبري نقلا عن سيف بن عمر) وهي فيما بين هاتين السنتين إذا ما أخذنا بالروايات التي تتحدث عن نظام للعطاء وقع سنّه بعد معركتي اليرموك والقادسية أي سنة 16 هـ. وقد حاول الباحث راميني أن يقنع انطلاقا من مقارنة جادّة بين النصوص بأنّ سنة 17 هي السنة التي انشأ فيها عمر ديوان العطاء. ومهما يكن من أمر فإنّ الأهمّ من كلّ ذلك هو أن ديوان العطاء المذكور قد فرض نفسه على عمر الخليفة الثاني (13 هـ ـ 23 هـ) عندما ترسّخ مفهوم الجهاد في أذهان المسلمين وأصبح المهاجر في سبيل الله مثابا على هجرته وكان ذلك في خلافته ولم يكن في خلافة أبي بكر ولا في خلافة عثمان، ففتحت لذلك مدن وأمصار وتضخّمت عوائد الفتوحات ما كان منها غنائم حاصلة بحدّ السيف وما كان منها فيئا لم يوجف عليه بخيل.

(27) البلاذري، فتوح البلدان، منشورات مكتبة الهلال، بيروت 1988 ص 629.

(28) أبو يوسف، كتاب الخراج ص 45 وما بعدها.

تنظيما ماليا عرفته الدولة الإسلامية الفتية ؛ وقد اضطلع بهذه المهمّة الدقيقة بكثير من الحنكة والصرامة والعدل مخالفا في ذلك الخليفة الأوّل أبا بكر. فقد جاء عن أبي يوسف قوله : «جاء ناس من المسلمين فقالوا : يا خليفة رسول الله، إنك قسمت هذا المال فسوّيت بين النّاس، ومن النّاس أناس لهم فضلٌ وسوابقُ وقَدَمٌ (أي سابقة وصنيعُ خير)، فلو فضّلت أهل السوابق والقدم والفضل بفضلهم. قال فقال : أمّا ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعْرفَني بذلك، وإنما ذلك شيء ثوابُه على الله جلّ ثناؤه وهذا معاش فالأسوةُ فيه خير من الأثرة. فلمّا كان عمرُ بنُ الخطاب رضي الله تعالى عنه وجاءت الفتوح فضّل وقال : لا أجعل من قاتل رسول الله (ص) كمن قاتل معه»[29].

إنّ نظرة أبي بكر للغنائم ليست كنظرة عمر لها. فالأول يولي معاش النّاس أهمية قصوى ويُوكِلُ أمر الثواب الى الله وحده بغضّ النّظر عن السابقة في الإسلام. فالجهاد جهاد حتّى ولو جاء متأخّرا. ويقدّم الثاني السابقة في الإسلام والدفاع عن كيان دولة فتيّ غير قابل للتصدّع حتّى ولو زادت تراتبية العطاء الغنيّ غنى ولم يستفد الفقير من ذلك الا قليلا. فواضح الفرق إذن بين سياسة الخليفتين في مسألة الغنائم رغم اشتهارهما معا بالاستقامة وحسن التصرف وبُعد النظر. ويقف الدارس على اجتهاد عمر في تصوّره لتراتبية العطاء بالنظر في بعض حالات القسمة التي أشرف بنفسه عليها فقد ذكر البيهقي في السنن أن عمر «فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف وفرض لابن عمر ثلاثة آلاف وخمسمائة، فقيل له هو من المهاجرين، فبم تنقصه من أربعة آلاف فقال : إنما هاجر به أبواه، يقول ليس كمن هاجر بنفسه»[30] وبعد نظره أقربُ الى النبي في بعض تقسيمه للغنائم منه إلى أبي بكر الذي اعتمد التسوية مهما كانت الحالاتُ لكون الجهاد عنده واحدا لا وجود لدرجات فيه بين المجاهدين. وقد ذكر البيهقي أن النبي كان يجتهد في القسمة رغم عمله

(29) كتاب الخراج، ص 44.

(30) البيهقي، م.س ج349/6.

بالتخميس [31] فقد «سوّى بين الناس إلاّ ذا العيال فإنّه فضّله على من لا عيال به» [32] على أنّ تسوية أبي بكر بين النّاس في العطاء وتعليله ذلك بقوله «هذا معاش» تكشف عن إدراك هذا الخليفة المحنّك لسوء أحوال المسلمين الاجتماعية وقتئذ نتيجة قسوة مناخ الجزيرة العربية وتتالي سنوات القحط التي عرفوها من جهة ونتيجة هجرة الرجال الدائمة من أراضيهم في اتجاه البلاد المفتوحة وما تولّد عن ذلك من كساد للتجارة التي كانت تنهض بها مكّة في الجاهلية والإسلام والمدينة من بعدها باعتبارها محطّ رحال المهاجرين الأولين ومركزا سياسيا ودينيّا للدعوة المحمّدية من جهة ثانية.

إنّ تردّي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لسكّان الجزيرة العربية وضيق معاشهم سنوات الجهاد والهجرة، لا يقودنا إلى الأخذ بمقولة: الجهاد من أجل المعاش كما قد يفهم من كلام أبي بكر ومن الكلام الذي توجّه به رستم قائد الفرس إلى العرب في وقعة القادسية مغريا إياها بالأموال والعطايا ليكفّوا عن قتاله [33] فالجهاد قبل أن يكون غنيمة أو معاشا هو تضحية بالنفس في سبيل الدين الجديد كما دلّت على ذلك الآيات الكثيرة الداعية اليه من سورة الأنفال. غير أنّ المقاتلين ليسوا جميعا في درجة سواء حتّى يجمعوا على تصوّر واحد للجهاد فمنهم أهلُ السابقة من المهاجرين ومنهم الأنصار الذين آووا ونصروا ومنهم من أسلم مع بدايات الغزوات ومنهم من أسلم وارتد ومنهم أيضا من عاد إلى

(31) كانت أوّل غنيمة خمّسها النبيّ بعد بدر غنيمة بني قيتقاع عملا بالآية 41 من الأنفال: «واعلموا أنّما غنمتم من شيء فإنّ لله خمُسه وللرّسول ولذي القربي واليتامى والمساكين وابن السّبيل» .. انظر تفصيل ذلك عند الماوردي في الأحكام السلطانية ص176 وما بعدها.

(32) البيهقي، م.س ج348/6.

(33) قال رستم في وقعة القادسية للمغيرة بن شعبة: «قد علمت أنّه لم يحملكم على ما أنتم فيه إلا ضيقُ المعاش وشدّة الجهد ونحن نعطيكم ما تتشبّعون به ونصرفكم ببعض ما تحبّون فقال المغيرة ... أمرنا النبي بجهاد من خالف ديننا حتّى يُعطوا الجزية». البلاذري، فتوح البلدان ص358.

إسلامه بعد ارتداده ؛ لذلك كان مفهوم الجهاد عند بعضهم ثابتا وهو المنصوص عليه في القرآن ومتحوّلا عند بعضهم الآخر ممّن جاء إسلامهم متأخرا من البدو بصفة خاصة مع جهل بتعاليم الدين ومبادئه، أي هو جهاد في سبيل الدين والدولة وفي سبيل النفس التي يحرّكها الطمعُ ويغريها المال فتسعى الى الاستحواذ والنهب. ومن هنا نفهم تركيز بعض الدارسين على الجانب الاقتصادي باعتباره في نظرهم دافعا أساسيا الى الجهاد ونعتهم المقاتلين بكونهم مرتزقة [34].

ومهما يكن من أمر، فإن قسمة الغنائم عادلة كانت أو منحازةً قد شجّعت النّاس على مزيد الجهاد وساعدت على تطوير الآلة الحربية وشرّعت لتأسيس ديوان العطاء [35].

---

(34) Morabia, op. cit. p.242.

(35) رغم اهمية ديوان العطاء الذي أنشأه عمر فإنّ الفريد مورابيا يرى أنّه بعث في نفوس من حُرموا من العطاء لعدم مشاركتهم في الفتوحات شعورا بالضيم تسبّب في نظره في مقتل عمر ثمّ عثمان. المرجع المذكور ص237. ويرى راميني في دراسته المذكورة أعلاه ص200 : أنّ الانشقاق المبكر ... اخذ مساره بصورة جليّة في خلافة عمر وليس في خلافة عثمان .ولا يقنعنا الرأيان لأن التراتبيّة المشار اليها آنفا قد نظّمت في نظرنا مسألة توزيع الأموال وحثّت النّاس عن طريق الفوائد العائدة إليهم من الغنائم على المشاركة في الفتوحات. ومن جهة أخرى فإنّه لا يعقل أن تكون الظروف التي حفّت بمقتل عثمان الخليفة الثالث هي الظروف نفسها التي أحاطت بمقتل عمر.

المعنى الموروث والمعنى الوليد في تفسير الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور دراسة نموذج

كمال عمران
كلية الآداب منوبة

1 ـ المدخل إلى تشكيل المعنى : المفاهيم والآليات :

يحتاج الوقوف على المعنى في علم التفسير الى مقدمات كثيرة تبين عن صعوبة العملية وتعقدها وقد أشار الشيخ الطاهر ابن عاشور الى عدد منها في المقدمات التي عقد لتفسيره الموسوم بالتحرير والتنوير[1] وارتأينا أن ننطلق منها لنحدد الإطار الملائم للنظر في انتقال المعنى عند الشيخ من مرجعية الموروث المأخوذ من مدونة التفسير الى المعنى الوليد الذي يخرجه الشيخ تخريجا عندما تلمع بوارق الحق عنده بعد كدّ الفكر. والمراد من الوليد في استعمالنا المولود من رحم التراث الصادر عن جهد وروية وملائمة، فهو المعنى القائم على الاضافة لا على الابداع الخالص.

1 ـ أ. التحرير والتنوير

اختار ابن عاشور التسمية للانباء بموقف من التفسير في الظرف التاريخي الذي عاش وفي عصر تغيرت فيه الأرض غير الأرض والمعرفة

(1) الاسم الكامل للتفسير هو تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد.

غير المعرفة والعلم غير العلم ولن نجانب الصواب إن قلنا والتدين غير التدين. إنّ جمود الطبع على الظاهر مما يمنع في نظر الشيخ من التوصل للغور فوجب تحديد الاتجاه والمأرب في سياقين متآزرين. يمسّ الأول «المعنى» ويعود الثاني الى ملكة التعقل، والمعنى هو الذي يرشد العقل إذ التحرير متصل بالمعنى والتنوير معقود على الادراك والتفكير العقلي فكيف يتحرر المعنى ليتنوّر العقل ؟ أوجد ابن عاشور طريقة عبر عنها في المقدمات وأجراها إجراء في التفسير وهي ذات وجهين رئيسيين. الوجه الأول هو القدرة على النهل من مدونة التفسيروهي تقتضي الطاقة على التمييز والانتقاء فالتفسير علم دقيق [2] وما ألف في هذا العلم كثير غزير يحوج الى الفطنة والانتباه ولعل هذا هو الذي استوجب من ابن عاشور التصريح بالمراجع التي تعامل معها وهي تفسير الكشاف للزمخشري[3] والمحرر الوجيز لابن عطية [4] ومفاتيح الغيب للفخر الرازي [5] وتفسير أنوار التنزيل للبيضاوي[6] وتفسير الشهاب الألوسي [7] وتفسير أبي

(2) تعرض ابن عاشور الى التفسير محللا ومناقشا وقد عالج إضافة التفسير الى العلم وكشف عن أسبابها وغاياتها، التحرير والتنوير ص 12 ـ 17.

(3) هو أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري الملقب بجار الله ت 538 هـ. وتفسيره هو الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

(4) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ت 546 هـ. وتفسيره هو المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

(5) هو أبو عبد الله بن عمر بن محمد بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الطبرستاني الرازي ت 606 هـ. وتفسيره هو مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير.

(6) هو أبو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي ت 685 هـ ؟ وتفسيره هو أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

(7) هو أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود أفندي الألوسي البغدادي ت 1270 هـ. وتفسيره هو روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع الثاني.

السعود [8] وتفسير القرطبي [9] والموجود من تفسير ابن عرفة [10] وتفسير الطبري [11] وقد ذكرها الشيخ دونما ترتيب تاريخي. ولهذه التفاسير صلة وثيقة بالمعنى من وجوه منها الوجه اللغوي الشامل الصرف والوجه البلاغي والوجه التشريعي المتعلق بعلم الأصول وبمقاصد الشريعة الاسلامية. فهي تمثل مدونة الموروث عنده وهو لا يقتصر على المعاني بل يشمل الأحكام والقواعد أيضا فكأنه لاذ بها لواذا واستدعى ما فيها من الثوابت الكفيلة له بالاتباع ولا حرج إذ هو من الذين يرون أن العلم يطلب بالنقل في الدرجة الأولى وبالعقل في الدرجة الثانية وأن سلطة السلف لا شائبة تشوبها في الطلب وفي الارتواء بما نضدوا من المواقف والمبادئ والمعارف. واذا استثنينا الزمخشري [12] فإن كل الذين ذكرنا في مدونة التفسير هم من أصحاب العقيدة الأشعرية وأن أهم الذين تعامل معهم ابن عاشورهم من أصحاب المذهب المالكي كالقرطبي وابن عطية وابن عرفة. فليست دلالة الموروث مفتوحة تأخذ عن علم الأقدمين بما به تميز من اختلاف موفر لمجال في القراءة شاسع وان الرجوع الى الشهاب

---

(8) و أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي ت 982 وتفسيره هو إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم.

(9) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن ابي بكر بن فرح القرطبي ت 67 وتفسيره هو الجامع لأحكام القرآن.

(10) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي ت803 هـ وتفسيره هو تفسير الامام ابن عرفة برواية تلميذه أبي عبد الله محمد بن خلفة بن عمر الوشتاتي ت827 هـ.

(11) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري ت310 هـ وتفسيره هو جامع البيان في تفسير القرآن.

(12) أجمع المترجمون للزمخشري على انتمائه الى الاعتزال انظر :

- ابن خلكان، وفيات الأعيان، المطبعة الاميرية القاهرة1283 هـ ج 2 ص509 ـ573.
- عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب مطبعة القدسي1350 هـ، ج 4 ص121.
- السيوطي، طبقات المفسرين، طبعة ليدون1839 هـ ص 41.

الا أن أحمد برناز في كتابة الشهب المحرقة لمن ادعى الاجتهاد لولا انقطاعه من أهل الخرقة أشار الى رأي مخالف جعل الزمخشري من التائبين عن الاعتزال، دار الغرب الاسلامي بيروت1990، ص46.

الألوسي معلل بالاعتدال الذي عرف به هذا المفسر وبتجذّر تخريجاته في التفسير السني [13].

فالموروث مقيد بالمذهب والعقيدة وليس من سبيل الى التجاوز الا داخل المنظومة السنية وهو ما يدفعنا الى الكلام الوجيز على المؤسسة الدينية التي تفرض نوعا من الموروث وتملي الطريقة في التعامل معه ومهما علت همة المقدم على التحرير في مستوى المعاني فإنّه لا محالة خاضع لمنطق المؤسسة التي ينتمي إليها. وتاريخ هذه المؤسسة قديم بدأ عندما أضحت المدارس في مستوى الفرق والمذاهب تسطر للناظرين مسالك الفهم وتحددها تحديدا تفصل بين خطوطه محنة الصراط المستقيم أو محنة الرجم بالضلال المبين. وإذا شئنا أن نختصر الكلام على المؤسسة الدينية فإننا نكتفي بذكر عناصر ثلاثة جوهرية ميزتها تمييزا :

- إدعاء الحقيقة المطلقة وامتلاك اليقين وإقصاء المخالفين إقصاء.
- إضفاء حكم البدع على كل جهد يخالف ما تقرر مهما كان نوع الجهد أو قيمته.

ولهذه العناصر الجوهرية فروع كثيرة رأينا أن انغلاقها يتفاقم بالتقدم في الزمن تقدما أفضى حثيثا إلى التقليد [14] وهو يحيل الى صعوبة التعامل مع المعنى وعسر الاقدام على تخطي ما قرره الأسلاف من أساطين العلم، وقد اعتبرنا الاشكالية حرية بالنظر في تفسير الشيخ ابن عاشور لأنه ناط تحرير المعنى بالتنوير العقلي.

---

(13) صنّف عدد من المحققين تفسير الألوسي ضمن التفسير الاشاري، انظر النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، المطبعة الأميرية 1323 هـ. الا أن الذهبييجعله تحت التفسير بالرأي المحمود (؟)، التفسير والمفسرون، دار احياء التراث العربي، بيروت 1976 ج 1 ص 361.

(14) شنع الفكر السلامي المستنير بالتقليد منذ بدايات النهضة الحديثة إلا أن ذلك لم يعقب بعمل اجتهادي حقيقي، انظر على سبيل المثال : الشوكاني، القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، دار القلم، الكويت 1973.

الوجه الثاني في طريقة الشيخ متصل بالمنحى العقلي، وهو يقوم في ظاهر التسمية على الربط بين معاني القرآن والحاجة الى التجديد بما يستجيب للتطور العقلي. ويتسنى أن نبصر هذه العملية من جهتين، تقترن الأولى بمدونة التفسير التي اعتمدها ابن عاشور وتتصل الثانية بالاقدام على مخاطبة الأفهام بلغة العقل الجديد فإذا قلبنا النظر في التفاسير المعتمدة فإننا نقف على أربعة اتجاهات كبرى، الأول التفسير بالمأثور وفيه الطبري وابن عطية، والثاني التفسير بالرأي وفيه الرازي والبيضاوي وأبو السعود والألوسي، والثالث التفسير الفقهي وفيه القرطبي، والرابع التفسير الاعتزالي وفيه الزمخشري. هذا ما يوهم به ظاهر التقسيم [15]، إلا أن تمحيص المدونة يفضي الى تصنيفات أخرى مختلفة قد نذهب الى أن التنضيد لا معنى له فيها إذ المفسر الواحد أخذ عن السابقين أخذ جامعا ينتفي معه التصنيف ويبطل جزئيا أو كليا فتفسير الطبري لا يخلو من النظر العقلي وكذلك ابن عطية في تفسيره ولا مجال للكلام على التفسير بعد الكشاف دون التأكيد على التأثير العميق الذي أحدثه في العلم فالرازي والبيضاوي وأبو السعود والألوسي بصفة خاصة نهلوا من الكشاف واعتبروه المعين الذي لا ينضب له عطاء، ولم يخف الشيخ ابن عاشور اعجابه بالكشاف ولم يدخر جهدا في التعامل معه التعامل الواضح وليس بعيدا ن نقول إن لهذا التفسير المنزلة الرفيعة في التحرير والتنوير. فإذا ارتبط المعنى بهذه المدونة فإن للعقل الجديد اتصالا بها وثيقا يثبت ما ذكرنا من علاقة متينة بين علم التفسير والموسسة الدينية. أما مخاطبة الأفهام بلغة العقل الجديد فقوامها على تفطن الشيخ الى ضرورة الأقدام على التفسير لا يغضي عن الواقع الحضاري وقد عبر عنه في المقدمة الرابعة تحت عنوان فيما يحق أن يكون غرض المفسر ولخصه في عبارة شاملة هي الصلاح وجعله على ضروب ثلاثة هي ما يتصل بالأحوال الفردية والجماعية والعمرانية وإذا نسجت معاني الصلاح في الضربين

---

(15) أفدنا من كتاب محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون المرجع المذكور الجزء الأول والثاني..

الأولين على المرجعية السلفية محضا فإن الضرب الثالث نطق عن انتباه الشيخ وإن بحسّ باهت الى علم الاجتماع وهو عنده العمران بالمعنى الذي تبلور في مقدمة ابن خلدون أو قريب منه. يتمثل الصلاح العمراني في مراعاة المصلحة الشاملة وهي تبطن في نظرنا مسكوتا عنه راجعا الى حرص المفسر على التنوير العقلي بمقتضى التعامل مع الواقع العمراني المتغير.

العقل في هذا السياق ذو دلالة مركبة لأنه ينهل من الموروث ويسعى الى الوليد سعيا اشكاليا ومردّ الاشكال راجع الى التباين بين «العقل» في البنية المعرفية القديمة و«العقل» في البنى المعرفية الحداثية. فلا مطمع الى «المعنى» المتشكل تشكلا جديدا خارج «العقل» المقيد بقيود الموروث. وليس من سبيل الى التحرير الحقيقي داخل التنوير المطوق مبنى ودلالة.

لقد حرصنا على أن نشير الى هذه الملاحظات حتّى نسطر الحدود الممكنة لمفسر ذي ثقافة تقليدية / تجديدية [16] في عملية توليد المعاني القرآنية المنسوجة على طريقة الأسلاف نسجا علامة على سلوك الدرب الآمن «إيمانيا» و«علميا».

1 - ب. السبيل إلى المعنى

سطر ابن عاشور في مقدمات التفسير السبل المؤدية الى المعاني في القرآن وجعلها منثورة بين أعطافها وقد أخضعنا مواقفه لعنصرين.

1 - ب - 1 «معنى» التفسير

يرتبط البحث عن «المعنى» في التحرير والتنوير بالفهم الذي أراده صاحبه لمصطلح التفسير وهو يتسع لمجالين، الأول هو الصلة بين الألفاظ والمعاني. فالتعريف اللفظي هو منطلق التفسير والمراد هو التعريف

(16) ليس غريبا أن نربط بين التقليد وهو المرتكز لثقافة الزيتونيين في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 والراجع الى كتاب الشيخ ابن عاشور «أليس الصبح بقريب» يدرك وعي الشيخ بالمسألة وبين التجديد وللشيخ فهم خاص للتجديد أبان عنه في كتابه «تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة».

المعجمي والتعريف الراجع الى الاستعمال عند أساطين اللغة فتكون المعاني قائمة على الاستنباط مما يرجعها الى دلالة الالتزام المعقودة بين الألفاظ في سياقاتها المختلفة وهو يفرض الاستنباط العقلي والاستنباط الاستعمالي [17] فالصلة بين اللفظ والمعنى لغوية عقلية في آن. والتعريف اللفظي تابع للتعلم والمعرفة والإطلاع على اللسان العربي من المصادر المعروفة كالمعاجم والدواوين والمصنفات الأثيرة وأما استنباط المعنى فهو منوط بالقدرة على إحكام السبل المؤدية الى امتلاك ناصية اللفظ من جهة والطاقة على التعقل ودقة النظر والتخريج. المجال الثاني أخذه ابن عاشور عن شرف الدين الطيبي شارح الكشاف فقد جعل التفسير الصحيح أن يكون مطابقا للفظ من حيث الاستعمال سليما من التكلف عريا من التعسف وهو ما رآه الزمخشري اجتنابا لبدع التفسير [18] فليس التعريف اللفظي بمعزل عن القوانين المعلومة إن له اتصالا بالمنطق الرابط بين اللغة والعقل فالتعاريف اللفظية تصديقات سجلها المعجم العربي والبرهان عليها الشعر واجراؤها ذو علاقة متينة بالمعنى المفيد، وهذا يؤكد أن اللفظ في حد ذاته ليس الغاية من التفسير بل إن التعاقد بين اللفظ والمعنى والمنطق هو الأصل الضامن بالقراءة المنفتحة فما يقتضيه اللفظ ليس بمانع عن توفر المجالات الكثيرة للتأويل ولعل هذا الاتجاه هو الذي يكشف عن التلازم العلي بين اللفظ والمعنى في ضوء ما ذكرنا من التعاقد في مادة التفسير بصفة خاصة.

1 ـ ب ـ 2 آليات التفسير

المتأمل في مقدمات التحرير والتنوير يستوقفه مصطلح ذو شأن يلخص آليات التفسير كلها وهو الاستمداد وحدّه التوقف على معلومات سابق وجودها على وجود ذلك العلم عند مدونيه لتكون عونا لهم على اتقان تدوين ذلك العلم [19] فمادة الاستمداد معرفة هي المعلومات

---

(17) التحرير والتنوير، ج 1، ص 12.

(18) نفسه، ص 30.

(19) التحرير والتنوير ج 1، ص 18.

الضرورية للعلم وغايته الاتقان والمسك الموضوعي بالعلم. وقد وجدناه على ضربين عند الشيخ، الأول بديهي يمسّ كل علم والثاني إشكالي لا يفهم الا بالعودة الى المؤسسة الدينية التي ذكرنا. أما الأول فهو مجموع العلوم الضرورية للعلم وهي علم العربية وعلم الآثار وأخبار العرب وأصول الفقه وعلم الكلام والقراءات. ويتسنى أن نقسم علم العربية وهو المطية للوقوف عند اللفظ والمعنى الى قسمين، الأول أساسي والثاني تابع، الأصلي هو المعاني والبيان والتابع هو متن اللغة والتصريف والنحو ويسمى علم المعاني والبيان دلائل الاعجاز وأثبت الزمخشري في ديباجة الكشاف أن القادر على التفسير هو «رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن وهما علما البيان والمعاني» [20] وأشار عبد القاهر الجرجاني الى اللفظ والمعنى في التفسير فأقر بأن من الواقفين على ظاهر اللفظ من يقدح به زند الضلالة. وإذا اتصل الضرب الأول اللغة من حيث القواعد الراجعة لها والعلوم المتفرعة عنها والمرجعيات المتصلة بها فإن الضرب الثاني هو الذي يمثل المنعطف الاشكالي، فقد أكد ابن عاشور انعقاد المعاني على الموروث وهو نوعان الأول فيه صبغة توقيفية واضحة يعود الى تفسير النبي وهو كما حقق ذلك الشيخ نزر قليل [21] والثاني يعود الى الاجماع، إجماع الصحابة ثمّ إجماع التابعين وتابعي التابعين وصولا الى السلف الصالح وهم أهل الايتساء والاجماع كما قال ابن قتيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث» [22].

ماذا نستنتج من هذه الملاحظات المتعلقة بالمعنى ؟ وما هي الأبعاد المعرفية والمذهبية المتصلة بها ؟ يطرح هذا السؤال سؤالا آخر هو هل يتسنى للآخذ بأسباب العلم الشرعي أن يتخطى المنظومة التي يرجع

(20) نفسه، ص 19.

(21) نفسه، ص 23.

(22) يمثل ابن قتيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث منهج المحدثين وقد وجدناه مؤثرا في الثقافة التقليدية تأثيرا كبيرا وقد نحت في كتابه هذا معنى السلف وبنى فكرة التقيد بما فهمه القدامى ممن عدّ من أهل السلف.

اليها ؟ لهذا السؤال وظيفتان، الأولى معرفية لا تخول للمتأخرين الرغبة عن «علم» المتقدمين وإلا انحط العلم إلى الابتداع والثانية حضارية تتصل بالخيال وبالعقلية السائدة وهي توكل للسلف القدرة الخارقة على فك رموز المقدسات وتحليلها وتذليل ما فيها من الأجوبة الصالحة لكل زمان ومكان، فلا يجوز الإجداث في المعاني القرآنية الا استناسا بأقاويل الأساطين. هذا التحديد هو الذي يجعل مهمة المفسر عسيرة وكلما تأخر من الزمن بدت العملية مستعصية عليه لأن الخيال توهم أنه لا مجال للخلاص، مهما كانت الظروف المحيطة، الا بالنهل من «المنبع المبين» والناظر في مقدمات الشيخ يقف عند الاشكالية ويدرك الحرج الذي يواجه سعيه الي التجديد في المعنى. كما يدرك الدارس الفجوة القائمة بين المعاني القرآنية المنحوتة على النحو الذي وصفنا والحاجة الى المعاني الجديدة المتعاملة تعاملا ناضجا مع العصر بما فيه من منجزات عقلية هائلة. كما يعي الباحث التنافر بين مساحتين الأولى تمسّ التفسير عنها للتعامل معه التعامل الضروري وإلا انقلب العلم الشرعي عامة والتفسير خاصة الى الرفض والنشاز وهذا يطرح سؤالا آخر عاتيا كيف القرآن صالحا لكل زمان ولكل مكان والعلم الملازم له على الحال التي وصفنا، ثمة جواب وثوقي يدعي أن علم السلف اكتسب قيمة المفارق لأنه الوحيد الصافي المنبت القادر على الاتصال العميق بالمقاصد القرآنية وهذا الأمر هو الذي انعكس في ظاهرة الأشباه والنظائر عند المفسرين وقد قيدت المعنى في مستوى اللفظ والجملة والأمثلة الضرورية ولم يطرأ عليها من التحوير لا ما يسمح به الاختلاف في مدونة التفسير عند القدامى. ويجوز أن نقف عند الرزي الذي أبداه ابن عاشور على الكشاف تفسيرا والزمخشري مفسرا لنفهم جانبا من هذه المسألة. فقد ألح على مشروعية التعامل مع هذا المفسر المعتزلي رغم أن أهل الجماعة يضربون المعتزلة بالابتداع ويرون أن كل «بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»[23]. أفرد ابن عاشور لهذه المقالة صفحات برر بها اختياره للزمخشري مجددا من المجددين

(23) الاختلاف بين الرواة لهذا الجزء من الحديث كامن في إضافة كل ضلالة في النار.

الذين قصدهم حديث، يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر الدين، [24] فرفع الرجل الى منزلة رفيعة تنفي عنه الابتداع بحجج نقلية جمعها الشيخ وحرص على أن يقنع بها [25] ليبوئ الكشاف المكانة الراقية في التحرير والتنوير.

2 ـ المعنى الموروث والمعنى الوليد : دراسة نموذج

اخترنا أن نضع على محك الملاحظة والتقويم نموذجا من المعاني القرآنية ينحصر في الرؤية المتصلة بالانسان من جهة أمر التكوين وهو يمسّ الخلقة والاستعداد المركوز في بنية الانسان البيولوجية والنفسية. ولعل اللفظ المتواتر في الأمر الأول هو «الفطرة وهي تتجاوز الحضور في القرآن لتتنزل منزلة مهمة في الثقافة الاسلامية ناهيك أن الحديث النبوي جعل منها قاعدة للخوض في تقبل الانسان الدين بحكم الاستعداد الموضوع فيه، وقد تعاملنا مع اللفظة عل قاعدة النواة والمحيط. فالفطرة نواة للمعاني الصواحب اللازمة لها ملازمة تتجلى في مدونة التفسير ولا نكاد نجد لها من أثر في النّص القرآني إذ لم ترد اللفظة الا في الآية التي سنتعامل معها في سورة النور. ولنا أن نتساءل عن الصلة بين الفطرة وأمر التشريع وهو نوعان، نوع يعود الى النواميس المركوزة في الإنسان على نطاق الحياة والوجود والعالم وهي التصورات القرآنية الراجعة الى علاقة الانسان بالكون ولها موضع مهم في علم الكلام وفي تحديد منزلة الانسان، ونوع آخر يرجع الى الاحكام الفقهية المستنبطة في العبادات والمعاملات والأحوال وما الى ذلك من أبواب الفقه الواسعة. فالنوع الأول هو الذي تحمله الايات القرآنية في باب النّص دون غيره [25م] أو

---

(24) رواه أبو داود في سننه في باب الملاحم، انظر فنينك، المعجم المفهرس لالفاظ الحديث.

(25) ابن عاشور تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، الشركة التونسية للتوزيع، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، تونس 1985 ص 128 ـ 130.

(25م) نفسه وقد قال في الظاهر هو الذي يحتمله [التأويل].

الظاهر[26] أو المتشابه[27]، والنوع الثاني هو الأحكام الفقهية النصية أو الاجتماعية[28]. وقد اعتبرناهما من المحيط للفطرة النواة.

2 ـ أ. الفطرة : المدخل الى المعنى العام :

نسعى الى أن نطبق مقاربة وجدنا لها أثرا في دراسة لبيتر برقر بعنوان الدين في الضمير الحديث Peter Berger; La Religion dans la concience moderne وفيها مراحل ثلاث جوهرية وهي التخارج Exteriorisation والتوضيع Objectivation والدخلنة Interiorisation. وقد أخرجناها من سياقها الى السياق الذي نريد في هذا العمل.

التخارج في هذا الاطار لغوي يكشف عن خروج المعنى من دائرة المعجم الى دائرة التشريع وهي عملية مركبة معقدة نختزلها في وصف الظاهرة وفي تأكيد الانتقال من السياق المفتوح وهو اللغوي الى السياق المغلق وهو التشريعي ووجه العملية يتجسم في الاندفاق من السياق الأول الى الثاني فكيف تمت العملية في السجل اللغوي ؟

وجد لفظ الفطرة في القرآن سياقات عديدة بوّأته مكانة دلالية ذات بال حظيت بتوظيف متباين نظرا الى التأويلات المذهبية المختلفة. وهي سياقات تمسّ المحيط وترفعه الى درجة رفيعة في المفاهيم القرآنية مما أتاح لأهل العلوم الشرعية الخوض في معنى الفطرة خوضا ربط بين المصطلحات الحافة بمعناها والحديث النبوي التأسيسي المعبر عن الصلة بين الإسلام دينا والفطرة خلقا جبل عليها الانسان ونصّه : «ما من مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء».

---

(26) نفسه وقد قال في الظاهر هو الذي يحتمله [التأويل].

(27) انظر ما رتبه الرازي في تفسيره على المتشابه، م 7 ص ص144 ـ150.

(28) محمد هشام الأيوبي، الاجتهاد ومقتضيات العصر، دار الفكر، الأردن (د.ت) ص 19.

وفي رواية أخرى، عن ابن حنبل عن جابر بن عبد الله مرفوعا : «كل نسمة تولد على الفطرة حتّى يعرب عنها لسانها فأبواها يهودانها أو ينصرانها»[29].

2 ـ ب. تشكيل معنى الفطرة

ننظر في هذا المبحث في الطريقة التي بها عرف المفسرون وهي تقوم على بنية مزدوجة أولاهما الراجعة الى اللغة صرفا ونحوا وبلاغة والثانية متصلة بالبعد الذهني المذهبي. والمقارنة في هذا السياق تحمل من الأشكال ما يحيل الى مسلك في التفسير الرسمي يحوج الى المراجعة والنقد، وهي التي تحتضن التخارج، العملية الأولى المفصحة عن رحلة المعنى الممهدة لتشكله عند المفسرين.

2 ـ ب ـ 1 معنى الفطرة لغة :

اتفق المفسرون القدامى والمحدثون على معنى الفطرة فجعلوه من جهة الاشتقاق مأخوذا من فطر فطرا خلق، وهو عندهم اختيار استوجب التعرض الى الاسم لا الى الفعل، قال الزمخشري في الكشاف «والفطرة : الخلقة. ولا مزيد عن هذا التحديد من جهة المعنى المعجمي والاضافة الواضحة هي التي وفرتها الوظيفة التركيبية والصيغة الصرفية انطلاقا من سياق الآية في صورة الروم. فقد وقف الألوسي عند المعنى النحوي وخرّج تخريجات لخصت ما ورد منتشرا في مدونة التفسير. فرأى أن النصب في : «فطرة الله» ناجم عن الإغراء وهو ما يؤدي الى دلالة الالزام، وأورد قولا آخرجعل النصب على الاضمار فالوجه : «اتبع فطرة الله» وهو مقترن برأس الآية «فأقم وجهك للدين» أي اتبع الدين، والدليل

---

(29) هذه الأحاديث مما اتفق عليه أصحاب الصحاح، وقد وردت بصيغ مختلفة في كتب التفاسير منها ما جاء في تفسير ابن كثير عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله (ص) «كل مولود يولد على الفطرة حتّى يعرب عنه لسانه فإذا عبر عنه لسانه إما شاكرا وإما كفورا».

كما قاله الطيبي مما أورده الألوسي الفاء المرتبة للنظم [30] وللنظم وحسن الفهم عليه عند المفسرين مكانة في الابانة عن مظاهر الاعجاز القرآني كبيرة [31].

ويضيف الألوسي وظيفة نحوية متعلقة بنصب فطرة هي أن يبنى الاضمار عل المفعول المطلق تقديرا لفعل محذوف والدليل عليه اللاحق من التركيب فيكون المعنى فطركم فطرة الله وهذا في نظر الألوسي مدخول لأن عمل فطر المذكور بعد فيه لا يصح لأنه من صفته فالأولى عنده القول بالإغراء كما أبعد وظيفة الإبدال من «حنيفا» لتبرير النصب ولتأكيد حسن النظم. ويعضد هذا التخريج ما نقله عن ابن الأثير وهو معنى الحالة لأن الفطرة كالجلسة والركبة من الفطر وهو ما يفضي الى معنى الابتداء والاختراع [32].

ولا نجد في التحرير والتنوير من هذه الملاحظات اللغوية شيئا إذ اختار الشيخ وجها واحدا هو أن «فطرة الله» بدل من حنيفا [33] يفيد الاشتمال من جهة الوظيفة النحوية وهو من حيث الصيغة الصرفية اسم هيئة وحرف الاستعلاء» مستعار لتمكن ملابسه الصفة بالموصوف تمكنا يشبه تمكن المعتلي على شيء [34] فهو في معنى الحال من «الدين» والدليل أن الحال عند النحاة تتعدد دون عطف كشأن الخبر وهو دليل قياسي عقلي يقترن بآخر انطباعي جمالي يمكن أن يعتبر من الاضافات التي سعى اليها الشيخ في تفسيره مما يدعم ما ذهبنا اليه آنفا عند الإلماع الى مواطن التميز التي حرص ابن عاشور عليها وهي لا تتخطى الممكن

---

(30) الشهاب الألوسي، روح المعاني، ج 21، ص 39.

(31) بنى الفخر الرازي جل ترجيحاته على قاعدة حسن النظم وهو بذلك يجاري المنطلقات البيانية التي ابتدأت بشكل تأسيسي مع الطبري في تفسيره.

(32) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 21، ص 89.

(33) المصدر السابق، ص 89 ـ 90.

(34) نفسه، ص 90.

اللغوي المتحيز في دائرة المعروف عند القدامى الخاضع لعملية الاختيار لا لعملية الاختراق وقد لخص الاضافة في قوله : «وهذا أحسن»، على أن الترجيح يؤدي الى معنى مقترن بالوضع اقترانا باهتا بيد أنه لا يجوز الاغضاء عنه في نطاق الدائرة المسموح بها في تقاليد التفسير فقد خلص الشيخ الى أن الابدال يسمح بالجمع بين وصفين هما «التبرؤ من الاشراك وموافقة الفطرة» فيكون معنى الدين بهذا أعمق وأبين، ويتحدد الاشراك بتبديل الفطرة والتوحيد بالالتزام بها التزاما ثابتا [35].

ما يمكن أن نستخلصه من المقاربة اللغوية عند المفسرين هي التعامل مع لفظة «الفطرة» تعاملا يشي بموقف ذي وجهين، الأول عقدي والثاني لغوي، أما العقدي فعليه تنعقد مقولة سنية أشعرية هي تهيؤ الانسان باختيار من الخالق للدين وتقبله تقبلا لا يستعصي علي تركيبته التي خلق عليها وأن ما يطرأ من النزوع الى الانحراف والزيغ راجع الى فعل الشياطين في الآدمي [36]، وأما اللغوي فقد ورد مختزلا اختزالا يفهم بتأثير العامل العقدي في اللغة وهو يفتح على ملاحظة تمسّ التفسير وتنطق عن المنهج المتبع فيه ضمن دائرة التفسير بالمأثور أو التفسير اللغوي وملاكها انحسار البيان بالخضوع للمقالات الاعتقادية.

ولم نجد عند الزمخشري ما ينقض هذه القاعدة رغم ما اتسم به تفسيره للفظة الفطرة من الايجاز ولعل ذلك راجع الى أن انعقاد المقالات الاعتقادية على الفطرة بالمعنى المحدد لها وهو التوحيد [37] كاد يكون مسلما به وأن ما تمّ حوله الاختلاف هو ما تأسس عليه من التأويلات عند الفرق بعد ذلك.

---

(35) نفسه ص 90.

(36) لم يسلم الزمخشري من هذا التفسير وقد أورد الحديث : «كل عبادي خلقت حنفاء فاجتالتهم الشياطين عن دينهم وأمروهم ن يشركوا بغيري»، الكشاف، ج 3، ص479.

(37) الرازي، مفاتيح الغيب، ج 25، ص105.

السؤال المطروح بعد أن استكشفنا الطريقة التي بها تعامل المفسرون مع الفطرة لغويا يتعلق بالمسلك الذي ذكرنا آنفا، فنحن إزاء منهج مقلوب لا تؤدي فيه اللغة الدور المنوط بها بقدر ما تبدو خاضعة للاختيار المذهبي الفارض نسقا في التعامل والتحديد والتوظيف وقد تلوح العملية عادية من الوهلة الأولى الا أن النظر والتقليب يفضيان الى فهم المنطق المتبع وهو الانطلاق من الانتماء العقدي للوصول الى المعنى اللغوي.

2 ـ ب 2 ـ مفهوم الفطرة :

الخروج من المعنى اللغوي الى المفهوم خروج من التداول الى التوظيف وهو الانتقال من عملية التخارج الى عملية التوضيع وهي تتمثل في فرض المفهوم على النسق الذي فرضه «السلف» فأصبح إلزاميا بل إنه اكتسى صبغة قدسية ليس لها وجه البتة في مرحلة التخارج، فالمفهوم في هذا السياق هو ما اتفق عليه القدامى من المحققين في العلم الماسكين بناصية الفهم «الصحيح» كما انتقش في الأفهام والأذهان عند أهل النقل وهذا يعني أن مادة الفطرة ليست موضوعا للتحليل النظري أي الفلسفي أو التاريخي والاجتماعي وليست هي الرمز لما هو موجود وما هو ناقص في المجتمع.

والكلام على المجتمع هو كلام على إطار البيئة المتدينة الخاضعة للفعل التاريخي الانساني المتحرك وبعبارة أخرى لا تؤخذ بالمنطق الجدلي إذ هي كامنة في عمليات التبرير للواقع كما دأب عليها أهل النقل [38].

هذه الطريقة هي التي تسلمها اللاحقون مسلمين غير قادرين على التجاوز وأنّى لهم ذلك وقد أضحت أقاويل المفسرين من الأساطين كالمقدس إن لم تحجب فعلا المقدس الأصلي لتعتاض عنه بمقولات بشرية نافذة في الخيال بشكل أدق من النص التأسيسي ذاته.

(38) انظر ما ذهب إليه عبد الله العروي في كتابه : مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993، ص 5.

أوجز توظيف للفطرة وجدناه عند الرازي وقد اتبع طر يقة في تفسير اللفظة ليست هي الطريقة المتوخاة عنده في مفاتيح الغيب فقد أثر السلامة باحتذاء حذو الزمخشري مقتنعا بالايجاز غير البليغ في تنضيد الملاحظات عن هذا اللفظ.

ولعلّ الملاحظة تتجه الى السياق الذي تحدد به المعنى عند الأوائل ويبدو أنّه لا يجد عاطفة عند الرازي صاحب الاتجاه العقلي / الروحاني في التفسير وليس له من مخرج الا أن ينطلق من المبدإ العام المشترك وهو تفسير الفطرة بالتوحيد والاحتجاج على ذلك بالقرآن ذاته وقد رأينا الرازي يلجأ الى هذه الطريقة في المواقع الوعرة اجتنابا لأي مركب زلوق ولأي تأويل لا يستقيم مع الموروث فجفت اللطائف وانقطعت في مادة قريبة من الاختصاص الذي تميز به وهو الجمع بين الطب الجسماني والطب الروحاني [39]. ولا نرى فرقا كبيرا في هذه الملاحظة بين الرازي ذاته أو من واصل تفسير مفاتيح الغيب بعده [40]، الا أن العلامة على الانتقال من التخارج إلى التوضيح هي التي تهمنا.

واتصلت بمعني التوحيد صفتان هما كالشرطين في ما ورد عند الزمخشري التجاوب مع العقل من جهة ومساوقة النظر الصحيح من جهة ثانية. والملاحظ في هذا المجال أن للفطرة مساحة مرتقية الى المدارك والطاقة على الاستيعاب والتفهم وهي بعيدة عن المجال الغريزي الراجع الى المعطى البيولوجي فاللفظ قائم على قدرة الانسان من حيث الخلقة العقلية على الاختيار وتحمل المسؤولية مناطا التكليف في السياق الديني وهو معنى قريب من لفظة الحنيفية الموسومة بها الديانة الاسلامية في معجم

(39) مما تميز به الرازي في مفاتيح الغيب الانتهاء الى لطائف هي بوارق يقف عندها بعد أن يستعرض مقالات الاسلاميين ويرجح منها مقالة الأشعريين واللطائف إضافات تثري الموروث في المنطق الداخلي للمنظومة النقلية. انظر تفسيره لسورة الفاتحة في الجزء الأول من التفسير الكبير.

(40) المرجح أن الفخر الرازي لم يتم التفسير كله. انظر الذهبي التفسير والمفسرون ج 1 ص 290 وما بعد.

الفقهاء وعلماء الشرع بصفة عامة. وقد أشار ابن كثير الى هذه الصلة قال : «يقول تعالى : فسدد وجهك واستمر على الدين الذي شرعه الله لك من الحنيفية، ملة ابرهيم الذي هداك الله لها ...»[41]. وعن عكرمة كما في روح المعاني تفسيرها بدين الاسلام وقيل أيضا الفطرة العهد الذي أخذ على بني آدم.

تكتمل صورة التوضيع في هذا المستوى بماجثم على الذهنية العربية الاسلامية من أنساق فرضتها الثقافة المتشبعة بالتقليد العاجزة عن فهم الأصل القائم على الانفتاح والاجتهاد بالشروط والآليات الموضوعة لهما، فالفطرة كما جاءت عند المفسرين الذين رجع اليهم الشيخ ابن عاشور اتخذت المسلك «الموضوعي» المفروض الملزم المتمكن من الخيال تمكنا لا يعالج بالنظر في العلاقة العضوية بين التفكير من ناحية والبيئة التي تولده بل بالخط المتعالي المتغافل عن ملابسات الواقع والتاريخ من ناحية ثانية، فليس التوضيح معطى موضوعيا بالمعنى المنطقي العقلاني إذ له دلالة نفسية نسقية تجعل الظاهرة حقيقة تاريخية وإن هي متعالية ذات صبغة قدسية مكتسبة. وهذا ما يبرر لتواتر المعنى في المدونة التي رجعنا اليها.

2 ـ ب 3 نسق الفطرة

الانتقال من المفهوم الى النسق هو الانتقال من التوضيح الى الدخلنة وهو بتعبير آخر التحول من مرحلة وجدت فيها الفطرة مكانة «موضوعية» في العلم الشرعي بكل ضروبه الى مرحلة التأثير المباشر اللاواعي في الضمير الذاتي بعد الرسوخ في الوعي الجماعي رسوخا تسليميا، فلا ضير أن نقف مع الشيخ على تأصل معنى الفطرة على النسق الموروث وألا يجد من الاضافة إلا ما يسمح به النسق، وهذا يعني أننا لا نسلك الى تشكيل المعنى مسلكا ينأى عن البعد النفسي الراجع الى الخيال.

(41) محمد علي الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير م 2 صص 53 ـ 54.

لم نر في التحرير والتنوير من خروج عن المفهوم المسطر في مدونة القدامى وقد أكد ذلك بالعودة الى ابن عطية والفطرة عنده هي «الخلقة والهيئة التي في نفس الانسان التي هي معدة ومهيئة لأن يميز بها مصنوعات الله ويستدل بها على ربه ويعرف شرائعه» [42]. هذا تلخيص للنسق برمته.

على أن ابن عاشور أعلن في هذا الموضع من التفسير أن له رأيالم يسبق اليه، وهو مناط الاضافة التي سعى اليها، إذ لم يتقن المفسرون الابانة في نظره عن كون الاسلام هو الفطرة ووجه الابانة هو التفصيل على أساس المعنى الذي ذكره الزمخشري في الكشاف وجعله بمثابة الشرط للخوض في المعنى الا أن التفصيل تجاوز الحيز المتوفر للفطرة في الكشاف وهو عقلي كما أسلفنا الى المعطى الجسدي مضافا إلى العقلي فاتخذ المفهوم حقلا أوسع استوعب نوعين من الفطر الجسدية والفطرة العقلية، تمسّ الأولى ما يصدر عن الانسان من النشاط المادي وتعود الثانية الى النشاط الذهني فتصبح الفطرة التشكل الثقافي المركوز في الانسان والمرجعية في التفصيل والاضافة هو كتاب النجاة لابن سينا والتوظيف هو تنزيل المفهوم على حقيقة الدين الراجعة الى مقتضى الفطرة إطلاقا والتشريعات والتفريعات وهي تقوم على الفطرة بمعنييها العقلي أو ما يجانسها من جهة الاتفاق مع العقل دون أن تكون صادرة عنه ومناطها عند الشيخ الصلاح وأما المعاملات فهي مستندة الى ما تشهد به الفطرة [43].

وجماع الكلام على الفطرة في التحرير والتنوير أنها مصنفة على نحو لم ينأ البتة عن الاتجاه النقلي بل زاد الموروث تدقيقا لم يخرج عن آثار التقليد ورواسبه، فنحن إزاء جهد ظاهره استكمال لمفهوم موروث وباطنه استغراق في الزوج النقل / التقليد. فالفطرة العقلية مستجيبة

---

(42) التحرير والتنوير، ج 21، ص 89 ـ 90.

(43) نفسه.

لأصل الاعتقاد وهذا يعني أنها منتهية والكلام عليها ينبني على ما فهمه القدامى من علماء الشرع، والفطرة الجارية هي التي عنت بخلد الشيخ جديدا لا يتنزل في أمر التكوين بل ينزاح الى أمر التشريع وهو ما وجد المرتع الخصيب في كتاب مقاصد الشريعة الاسلامية [44] لتصطبغ الفطرة بطابع التشريع وتدل عليه وتندرج بذلك في دائرة الرؤية الفقهية. هي الرؤية التي صهرت العلوم الشرعية وامتصت ما فيها مما يستجيب لمقوماتها ولفظت ما ينأى عن شواغلها ومصالحها. وهي تجسم مرحلة الدخلنة تجسيما دقيقا.

يتسنى أن نفهم الطريقة التي بها يتشكل المعنى عند الشيخ بفضل الدخلنة إذ هي تجمع بين عنصرين هما الرسوب في الموروث من جهة والتوثب الى الاضافة من جهة أخرى، على أن الصلة بينهما إشكالية إذا رصدناها من زاوية النظر الحداثية.

لم يخرج المعنى الموروث عن السنن المتبع عند أهل النقل ولم يضف المعنى الوليد الاضافة الجريئة رغم ما وعينا من حرص عند الشيخ في المقدمات وكذلك في متن التفسير. وليس من وجه الى انكار العلم الغزير عند الشيخ الا أنه موصول الى العلم القديم ومهما علت همته على النهل من المعرفة الجديدة فإن العزوف عن العلم الحداثي لا شك فيه ورفض مقومات الحضارة الحديثة واضح [45] وليس من سبيل الا الرجوع الى الأصول ففيها النجاة والخلاص. وهذا يعني أن الانتماء الى المنزع النقلي وإن اكتسى معقولية جلية، انتماء لا خيرة فيه إذ أنّ التقليد تلبس بالمنزع فتكدست القدسية والتسليم فأصبحت طريقة الاسلاف هي المخرج الأوحد وهي المؤسسة للمعرفة والعلم وعملية الادراك برمتها ولا وجه في هذا

---

(44) الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الاسلامية، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ص 56.

(45) انظر الملاحظة التي أبداها عياض ابن عاشور في كتابه، السياسة والدين والقانون في العالم العربي، تونس 1992، ص 170، هي تتصل في الظاهر بالشيخ محمد الطاهر ابن عاشور.

الاطار الى البحث الذاتي والتجربة فضلا عن التفكير المنهجي فقد توحدت السبل الى العلم والعمل وكذلك الشأن في السلوك والمعتقدات. ألا يؤدي هذا التحليل الى أن طريق الحق واحدة وهي لا تكمن الا في دائرة الله خارج دائرة الانسان وهي الدائرة التي حددتها مصلحة العلماء في خدمتهم لمصلة الحكام [46]. فنحن إزاء نص في علم التفسير اكتسب السلطة المعرفية وقد وجدت القدرة على اختراق الضوابط في مستوى الزمان والمكان وعلى نسج الرؤية الاطلاقية فلا يفهم القرآن الا بالنّص الثاني وهو نص المفسرين، و«خير المفسرين الأوائل ثمّ الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» ...

إن مهمة الاضافة عزيزة المنال كأداء وإننا نجد ما توصل اليه الشيخ ذا بال لأنه استطاع أن يقتحم الأبواب الموصدة والأيدي المسمرة ليبين عن حسن فهم واستيعاب من جهة وعن حسن تخريج وتأويل من جهة ثانية.

(46) لعل من أبرز الأمثلة في هذا الصدد الأحكام السلطانية لأبي الحسن الماوردي.

في الدلالة على المعنى المركّب :
اسم الفاعل نموذجا

بقلم : **عبد السلام العيساوي**
كلية الآداب - منوبة

الشائع أنّ التواطؤ على المعنى لا يكون إلا في الألفاظ المفردة لأن الدارسين اللغويين اعتنوا بالمفردة وأبرزوا خصائصها الإعرابيّة والصرفيّة والدلاليّة واعتبروها أهمّ وحدة تمكّن الدّارس من أدوات تحليل الجملة [1] وشاع بينهم أنّ المعنى المركب يدرك بما هو مفرد من خلال عمليات الجمع والإضافة. غير أنّ المتأمّل في المفردات يجد أنّ المعانيَ المستفادة منها تحتاج هي الأخرى إلى تواطؤ متى تركّبت لسببين على الأقل :

- السبب الأوّل عامّ ينطبق على جميع المفردات ويتمثّل في كون معنى اللفظة مفردة غير معناها مركّبة فعمليات العقد والتركيب تنبني على ما هو متغيّر من المعاني لا على ما هو قارّ - إن وجدت معانٍ قارّة ...

- السبب الثاني وهو الذي يهمّنا في سياق هذا العرض يتمثّل في كون المعنى الوظيفيّ لبعض الأسماء يحتاج إلى قرائن تثبته في السياقات التركيبيّة لذا فالتواطؤ على الدلالات المركّبة لهذه الأسماء مطلوب لا سيّما

(1) انظر في هذا الشأن كتاب تمام حسان. الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب ص 317 الهيئة المصريّة العامة للكتاب 1982 م.

أنّ الدراسات اللغويّة مازالت تدور في فلك علم المعنى العام نظرا إلى تشتّت ماهية الكلمة صرفا وإعرابا وتركيبا ودلالة ...

نودّ في البداية أن نحدّد الإطار العامّ الذي بنينا عليه الأمثلة التي تخدم المسألة التي نُريد التنبيه إليها وذلك بالوقوف عند كلّ ما له علاقة بدلالات المعنى المركّب في الاسم وسنبدأ بذكر تعريفات الاسم عند بعض النّحاة والفلاسفة لنبيّن كيف أنّ طردها وإطلاقها على جميع أصناف الأسماء تقدير معرفيّ علميّ غير صائب، لأنّ من الأسماء ما يدلّ على معنى مقترن بزمان بل منها ما لا يتحدّد معناه إلاّ بعد تعيين دلالة الزّمان فيه.

وقد اخترنا بعض النماذج الممثّلة من هذه التّعريفات وكان بالإمكان إيراد أكثر عدد ممكن منها لكنّ دواعي الاختصار جعلتنا نقتصر على تحليل بعضها في شكل تمهيد سلكنا فيه مسلك الواصف المبيّن لأهمّ الخصائص المفهوميّة والاصطلاحيّة لهذه التعريفات ثمّ اهتممنا في مرحلة ثانية اسدلاليّة بالدّلالات المركّبة في اسم الفاعل، من بينها دلالته على الزمان وهي دلالة تخرجه من حيّز ما تواضع عليه النحاة من تعريفات حدّوا بها الاسم في مجمل مصنّفاتهم. وتخلّصنا إلى مرحلة ثالثة وأخيرة ناقشنا فيها هذه التّعريفات من وجهة نظر لسانيّة وأبرزنا أنّ المعنى المركّب قد يظهر ايضا في الاسم المفرد ولا يدرك هذا التركّب إلاّ بمعرفة نظام الدّلالات المكوّن له، وأنّ المعنى ليس رهين استقلال اللّفظ أو تركّبه بل قد يكون جمعا بين هذا وذاك.

عرّف الرّماني (ت 384 هـ) وهو من اللغويين المتأثرين بالأصول المنطقية - الاسم أثناء حده لأقسام الكلم انطلاقا من علاقته بالمعنى. يقول «الاسم كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان، والفعل كلمة تدلّ على معنى مختصّ بزمان دلالة الإفادة»[2].

---

(2) الرّماني (أبو الحسن علي بن عيسى) : كتاب معاني الحروف. حققه عبد الفتاح اسماعيل شلبي. دار نهضة مصر للطبع والنّشر الفجالة القاهرة 1981 ص 17.

وعرّف السيرافي في شرحه للكتاب الاسم بقوله «كلّ شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل أو غيره فهو اسم» [3].

وفي فترة متأخرة نسبيا قال الزمخشري (ت 538 هـ) : «الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران» [4]. إنّ المتأمّل في هذه التعريفات يرى أنّ جميعها انبنى على التمييز بين الفعل والاسم لأنّ الفعل يقترن بالزّمان والاسم في تصوّرهم مجرّد عن هذا الاقتران وبين الحرف والاسم لأنّ الحرف يدرك معناه في غيره والاسم يدرك معناه في نفسه.

وقد سادت هذه الأنماط من التعريفات أمّهات المصنّفات النحويّة، وتكرّرت بأشكال مختلفة بسبب ارتباطها بتقسيم الكلام، إذ عوّل أصحابها على الاختلاف بين الأقسام للتمييز بينها. وهي طريقة منطقيّة كما يقول الغزالي [5] غير أنّها قاصرة لأنّها خرجت من حدّ الاسم في ذاته إلى البحث عن نسبة ما بينه وبين الفعل أو بينه وبين الحرف.

التعريفات نفسها نجد لها صدى عند بعض الفلاسفة يقول ابن سينا مثلا «الاسم لفظة دالة بتواطؤ مجرّدةً من الزمان» [6] فمعنى كونها مجرّدة من الزمان أن لا تدلّ على زمان ذلك المعنى.

---

(3) السيرافي : (أبو سعيد) شرح كتاب سيبويه، الجزء الأوّل حققه وقدم له وعلّق عليه د. مضان عبد التواب. ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الدايم مصر، 1986، ج 1 / ص 53.

(4) ابن يعيش (موفّق الدين) شرح المفصّل إدارة الطباعة الميرية (د.ت) الجزء الأوّل. ص 23/22.

(5) الغزالي (أبو حامد) معيار العلم في فنّ المنطق. مطبعة العربية بمصر الطبعة 2. 1929 م / 1346هـ. ص 45.

(6) ابن سينا (أبو علي) : العبارة من كتاب الشفاء. حقق وقدّم له عبد الرحمان بدوي ط. مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1954. ص 7.

عند الخوارزمي (ت 387 هـ) «الاسم كلّ لفظ مفرد يدلّ على معنى ولا يدلّ على زمانه المحدود»[7]. ويحدّ الغزالي الاسم بقوله : «الاسم صوت دال بتواطؤ مجرّد عن الزمان والجزء من أجزائه لا يدلّ على انفراده ويدلّ على معنى محصّل»[8].

إنّ هذه التعريفات على تنوّعها عامّة لا تشمل جميع الأسماء فالمشتقّات - وهي أسماء - لا يمكن أن تدخل تحت طائلتها بل لا يمكن حدّها إلا بالعودة إلى دلالتها على الزمان. فوسم الاسم من خلال التقسيم الكلّي للكلام إلى فعل واسم وحرف وسم هامّ ومفيد لكنّه لا يستوعب الكثير من الأسماء نذكر منها الصفات خاصّة.

والسبب الذي أوقع النحاة والفلاسفة في هذا الضرب من التعميم هو تعريفهم للاسم - كما أسلفنا الذكر - بمخالفته للفعل. فالفعل عندهم أصل الوجود به نؤشّر الزمان في حركة الزمن. فاقترن حدّه عنهم بهذه الدلالة. والاسم وسم طارئ لا يرتبط بالزمان ارتباط تعيين وجودي. فاطّرد هذا الحكم وهو على وجاهة الخلفيّة النظريّة المتحكّمة فيه لا يمكن أن يطابق المقولات الإعرابيّة في الأسماء المشتقّة بل حتّى في بعض الأسماء غير المشتقّة والدالة على الزمان.

وقد أدرك بعضهم أنّ تعريف الاسم بخلوّه من دلالة الزمان هذا التعميم. وسعى إلى تدقيق التعريف أكثر فميّز ابن عصفور (ت 669 هـ) مثلا بين أن يكون اللفظ دالا على الزمان ببنيته أو بذاته واستنتج أنّ بعض الأسماء تدل على الزمان بذاتها والأفعال تدلّ على الزمان ببنيتها ولذلك تتغيّر بنية الفعل ولا تتغيّر بنية الاسم يقول : «الاسم لفظ يدلّ على معنى في نفسه ولا يتعرّض ببنيته لزمان ... فإن وجد من الأسماء ما يدلّ على زمان كأمس وغد فبذاته لا ببنيته ألا ترى أن بنيتهما لا تتغيّران

(7) الخوارزمي : مفاتيح العلوم تصحيح وترقيم عثمان خليل. ط. 1. 1349 هـ. ص 23.
(8) الغزالي : معيار العلم في فنّ المنطق ص 78/77.

للزمان» [9] في الاتّجاه نفسه حاول الغزالي التنبيه إلى الأسماء الحاملة لدلالة الزمان وعلاقتها بالفعل. فذكر أنّ الفعل يدلّ على معنى وقوعه في زمان وليس يكفي في كونه فعلا أن يدلّ على الزمان يعني أنّ الفعل يدل على معنى وزمان يقع فيه المعنى في حين أنّ بعض الأسماء من قبيل أمس وغد واليوم تدلّ على معنى من غير أن تدلّ على زمان يحتضنه يقول ك «الاسم لفظ يدل على معنى من غير أن يدلّ على زمان وجود ذلك المنى من الأزمنة الثلاثة» [10].

لكنّ المتأمّل في اسم الفاعل يجد أنّ الآثار الإعرابيّة والقرائن اللفظيّة المصاحبة له في سياق تركيبيّ ما تحيل مباشرة على زمان يقع فيه المعنى كأن نقول هذا «ضارب زيد الآن» فزمان الحاضر يحتضن معنى الضرب وليس زمانا آخر. يبقى إذا تعريف الاسم ورغم هذا التدقيق من ابن عصفور والغزالي تعريفا غيرَ شاف أو عامّا لا يشمل جميع أصناف الأسماء ولا يمكن الحديث بأيّ صيغة من الصيغ عن تجرّد الأسماء الصفات من دلالة الزمان لأنّها أخصّ خواصها بل وفي أسوإ الحالات وعندما نحتاج إلى ترجيح مقولة الاسم فيها نعتمد على دلالة الزمان في المقام الأوّل. وسنوضّح الأمر أكثر لاحقا.

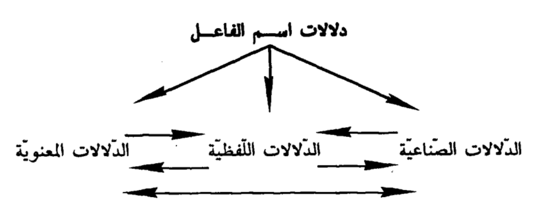
قلنا إنّ الحديث عن المعنى المركّب لا يقتضي مباشرة تصوّر معنى ناتج عن تركّب لفظيّ بل قد يدرك المعنى المركّب في اللفظ الواحد من خلال ما ينشئه من علاقات سياقيّة. سنقف عند دراسة هذا التركّب الدلاليّ في اسم الفاعل لأنّه اسم مركّب دلاليّا من ثلاث دلالات : الدلالة الصناعيّة (دلالته عل الزمان) والدلالة اللفظيّة (دلالته على فعله) والدلالة المعنويّة (دلالته على الفاعلية) [11].

(9) ابن عصفور : المقرّب في النحو تحقيق عبد الستار الجواري وعبد الله الجبور مطبعة العافي بغداد. ط1 1971. ج1، ص45.

(10) الغدالي : معيار العلم في فنّ المنطق ص 46.

(11) ابن جنّي (ابو الفتح عثمان) الخصائص تحقيق محمّد على النجّار دار الكتاب العربي. بيروت لبنان (د.ت)، ج 3 ص 98.

نسق الدّلالات منظّم على الشّكل التالي :



هذه الدّلالات تشتغل وفق نظام متّبع في تحليل التّراكيب لم يخل من بعض الاختلافات بين النحاة نظرا إلى الترابط الشديد بينها، فالدلالة الواحدة تكون عادة سبيلا إلى إثبات دلالة أخرى في عمليّات تحليل المعنى الوظيفيّ وتركيبه. ونظرا أيضا إلى اختلاف النحاة في تعيين القرائن الموجبة لهذه الدلالات.

إن المتتبّع لتحليلات النحاة يلاحظ أن هذه الدلالات لعبت دورا هاما في تحديد الخصائص اللفظيّة والمعنويّة والإعرابيّة لاسم الفاعل مفردا ومركّبا لأنّها أساس العلاقة المجرّدة بين العامل والمعمول المكوّن الرئيسيّ لفهم العلاقات الإعرابيّة وتحديد نوع البنية.

مع العلم أنّ هذا التسلسل الوظيفيّ المفيد لم يفرده النحاة في مصنّفاتهم ببعض النظريات والجمل التقريريّة. فمثّل هذا النقص مجالا خصبا لإثراء النقاش بينهم في ما يتعلّق بالتركّب الدلاليّ في اسم الفاعل.

وارتبطت الدلالات الثلاث في اسم الفاعل بمبدإ الموضع الذي يشغله في سلسلة المحلات الإعرابية فاتّفق النّحاة على أنّ الدلالة الصناعيّة في هذا المشتقّ إذا كانت بمعنى المضيّ فإنّها تمحّض الاسم لمقولة الاسميّة وتخلّصه من شبهه اللفظيّ بالفعل فيبطل عمله ويصير اسما كسائر الأسماء غير عامل وقابلا للّواصق أي الزيادات.

غير أنّ بعض النّحاة - الكوفيين منهم - اعتبروا أنّ اسم الفاعل مقترنا بدلالة الزمان الماضي يمكن أن يعمل عمل الفعل وإن لم يشبهه

لفظا واستشهدوا على ذلك ببعض الآيات القرآنية والأمثلة المصنوعة. يقول ابن يعيش : «وذهب الكسائي من الكوفيين إلى إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي»[12] وبناء على هذا فإنّ لدلالة اسم الفاعل على الماضي دورا هامّا في تخصيص نوع المحلّ الذي يشغله : هل هو محلّ عامل مولّد لمحلاّت أخرى أم لا ؟ وهل ففعلا تجرّد هذه الدلالة اسم الفاعل من انتمائه إلى قسم الصفات التي تعوّض الفعل ؟ رغم أنّ بعض النحاة والفلاسفة عرّفوا الاسم بتجرّده من دلالة الزمان.

ولدلالته أيضا على الحاضر والاستقبال دور عامّ في إبراز خصائصه اللّفظيّة والإعرابيّة وعلاقاته التركيبيّة. فإذا اقترن بهما أصبح اسم الفاعل فعلا في صورة اسم يعمل عمل الفعل. فيقوى الشبه بينهما، ويُقدّر فيه التنوين استجابة للأصل الإعرابيّ المتمثّل في كون النكرة تعمل والمعرفة لا تعمل وبذلك تطغى عليه مقولة الفعل فيضعف معنويّا.

وزاد الاستراباذي (ت 688 هـ) على هذين الزمانين زمان المطلق واعتبر أنّ اسم الفاعل المقترن بدلالة الاستمرار يعمل عمل الفعل يقول : «أما اسم الفاعل فعمله في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كان بمعنى الماضي أو بمعنى الحال أو الاستقبال أو لم يكن لأحد الأزمنة الثلاثة بل كان للإطلاق المستفاد منه الاستمرارُ»[13].

هذه تقريبا أهمّ الآثار اللفظيّة والإعرابيّة والمعنويّة للدلالة الصناعيّة في اسم الفاعل.

لكن كيف السبيل إلى تعيين هذه الدلالة ؟

في الحقيقة توجد ثلاث قرائن اختلف النحاة في المفاضلة بينها : قرينة الأثر الإعرابي والقرينة اللفظية ونقصد بها الألفاظ المصاحبة لاسم الفاعل في سياق تركيبيّ ما، والدالة على الزمان وقرينة سياق التلفّظ.

(12) ابن يعيش : شرح المفصّل ج 6 ص 77.

(13) الاستراباذي (رضي الدين) : شرح الكافية. دار الكتب العلمية بيروت لبنان (د.ت) ج1 ص 278.

أغلب النحاة، الأوائل خاصّة مثل المبرّد (ت 285 هـ) والزجاجي (ت 337 هـ) والفارسي (ت 337 هـ) استندوا إلى القرينة اللفظيّة لتعيين الدلالة الصناعيّة فاهتموا بألفاظ من نوع أمس أو غد أو الآن في السياق التركيبيّ الذي يرد فيه اسم الفاعل وأثبتوا الزمان. وبدءا بالجرجاني لم يعد النحاة يطمئنون إلى القرائن اللّفظيّة قصد تعيين الزمان. فرأوا مثلا أن لفظة أمسِ قد تقترن باسم الفاعل ومع ذلك لا تدلّ على الزمان الماضي وأوردوا عدة أمثلة. يقول الجرجاني : «وأكثر ما ذكر من الأمثلة في كون اسم الفاعل ماضيا نحو قوله مررت برجل ضارب زيدا أمس لا يخلص فيها اسم الفاعل من حكاية الحال ألا ترى أنّه يحتمل أن تريد مررت برجل يضرب زيدا أمس» [14].

المتّفق في شأنه أنّ اسم الفاعل إذا كان معنى الماضي لا يعمل ولا يعوّض بفعل مضارع غير أنّ الجرجاني أعمل هذا الاسم ورأى أن الدّلالة الصناعية هي دلالة الحاضر لا الماضي رغم ظهور هذه القرينة اللفظيّة.

ولهذا السبب الإعرابيّ اعتبر أنّ أمس في قوله «مررت برجل ضارب زيدا أمس» متعلّقة إعرابيّا بفعل مررت لا باسم الفاعل ضارب لأنّ النصب في زيد يوجب وجود شبه لفظيّ بين ضارب ويضرب فقد تكون صيغة الفعل الماضي لكنّها تدل على الزمان الحاضر أو المستقبل. والمشرّع لهذا التأويل الأثر الإعرابيّ المحدث. يقول «لأنّ أمس بالمضيّ أخصّ من صيغة فعل ألا ترى أنّ صيغة فعل قد ينقل إلى المستقبل في الجزاء وأمس لا يقع على المستقبل أبدا ولا على الحال» [15].

يدلّ قوله هذا على أمرين هامّين :

الأمر الأوّل يتمثّل في كون اسم الزمان أخصّ بتعيين الزمان من الأفعال، فزمان الفعل مهمّ وإن قيّدته الصيغة الصرفيّة والأمر الثاني يتمثّل

(14) الجرجاني (عبد القاهر) : المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق د. كاظم بحر المرجان دار الرشيد. العراق 1982. ج1. ص 515.

(15) المصدر نفسه ج1، ص 513.

في كون قرينة الأثر الإعرابيّ أحقّ بتعيين الدلالة الصناعيّة منَ القرينة اللّفظيّـة. وهذا الاتجاه في التحليل والتأويل ستتدعّم ملامحه عند من سيتبعه من النحاة.

على هذا النسق في الاعتلال لعمل اسم الفاعل رغم حضور القرينة الإعرابيّة الدالة على الماضي يرى ابن يعيش (ت 643 هـ) أنّ «باسطا» في الآية القرآنيّة «وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ»[16] عمل لدلالته على الإخبار المتّصل بالتلفّظ لا لدلالته على الزمان الماضي، فصيّر الماضي حاضرا لأنّ التلفّظ مسترسل غير منقطع. يقول «فأعمل باسط في الذراعين وهو ماض والجواب فحكاية حال ماضية والإشارة بهذا إنّما يقع إلى حاضر ولم يكن ذلك حاضرا وقت الخبر عنه»[17] هذا نوع من التأويل نابع بدرجة أولى من حرص صاحبه على التقيّد بأصول العمل الإعرابيّ في اسم الفاعل وعدم تجاوزه.

وذهب الاستراباذي في السّياق نفسه مذهبا آخر خالف به الجرجاني وابن يعيش فاعتبر أن زمان التلفّظ ليس الحاضر وإنّما هو المطلق لأنّ الملابسة بين اسم الفاعل «باسط» والفعل «يبسط» حصلت في الماضي من حيث المعنى لا من حيث الشبه اللّفظيّ وكأنّه يجوّز ضمنيا إعمال اسم الفاعل الدال على المضي لأنّه فرع عن الزمان المطلق.

ما يمكن استصفاؤه ممّا تقدّم ذكره أنّ تعيين قرينة الدلالة الصناعيّة ليست بالقدر الذي يجعل النّحاة متّفقين في شأنها. فهي محلٌّ خلاف واجتهاد وتأويل. فقد برهنت عدّة أمثلة أنّ القرينة تدلّ على زمان ما، أمّا الآثار الإعرابية فتدلّ على زمان آخر.

المهمّ في نظرنا أنّ دلالة الزمان بقطع النظر عن طرق تعيينها تمثل مقياسا هامّا في التمييز بين مقولتي الاسم والفعل في اسم الفاعل. وهي دلالة مقترنة مباشرة بحدّ الاسم مهما اختلفت أزمنته.

---

(16) سورة الكهف الآية رقم 18.

(17) ابن يعيش : شرح المفصّل ج 6. ص 77.

نُجمِلُ آثار الدلالة الصناعيّة في علاقتها بحدّ الاسم كالآتي :

- إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي نكرة فهو اسم غير عامل يشبه الفعل من حيث الشياع.

- إذا كان بمعنى الماضي ومقترنا بألف ولام فهو اسم عامل تخصّص بالضميمة كما يتخصّص الفعل بحروف المضارعة.
- إذا كان بمعنى الحاضر والاستقبال فهو اسم عامل.

ما يمكن ملاحظته أنّ الزمان الماضي يبطل العمل الإعرابيّ لما فيه من إبهام وإذا عرّف هذا الاسم واتّجه نحو التخصيص، عاد إليه العمل من جديد. أمّا الزمان الحاضر أو المستقبل فإنّه يوجب العمل لأنّهما يدلان على التعريف. معنى ذلك أنّ الإبهام والتعريف في الاسم ليسَا من متعلّقات الدلالة الصناعيّة. وهذا من شأنه أن يؤكّد أنّ الزّمان من أخصّ خواص حدّ هذا الصنف من الأسماء الصفات.

تعدّ الدلالة اللفظّة أيضا من أهمّ الدلالات المكوّنة لمعنى اسم الفاعل وتدرك من خلال البحث في علاقته بفعله والمقارنة بين أثريهما الإعرابيّ يقوى الشبه اللفظيّ بينهما متى اقترن اسم الفاعل بزماني الحاضر والمستقبل فيجري مجرى الفعل المضارع في الحركات والسكنات (متحرّك / ساكن / متحرّك / متحرّك) ويعمل عمله لأنّه اكتمل بنيويّا.

ويضعف الشبه اللفظيّ بينما إذا دلّ اسم الفاعل على الزمان الماضي فيزول تبعا لذلك عمله ولا يعود إليه إلا إذا اقترن بألف ولام. فهذه المراوحة في إثبات الشبه اللّفظيّ من عدمه دليل صريح على استمرار العمل في اسم الفاعل وإن كان لا يشبه الفعل لفظا فللعامل وفق هذه الاعتبارات دور مباشر في إسناد العلاقات وتخصيص المعاني النحويّة والصيغ الصرفيّة. وإذا قوي الشبه اللفظيّ يضعف الشبه المعنويّ لأنّ الإخبار عن الفعل والاسم المنوّن فاسد وغير جائز، بل حتّى اسم الفاعل

المقترن بألف ولام والدال على المضي لا يصحّ الإخبار عنه. ولذلك قال النحاة إنّ الألف واللام بمنزلة اسم الموصول واسم الفاعل صلته.

الـ | ضارب

= الذي | ضرب

وهو تأويل يجعل تخصّص هذا الاسم ناجّا بدرجة أولى عن أثره الإعرابيّ وهي خاصّية لا نجدها إلا في اسم الفاعل وكأنّ شياع اللّفظ يؤدّي إلى بنائه وقوّة عمله والتعريف يؤدّيان إلى إعرابه وضعف عمله.

الحالة الوحيدة التي تنعدم فيها الدلالة اللّفظيّة في اسم الفاعل ويزول دور الدلالة الصناعيّة في تحديدها هي حالة بنائه على الضمير فيتمحّض حينئذ للاسميّة ويزول عنه العمل كلّيا.

نلخّص الدلالة اللفظيّة في الصور التالية :

- دلالته على الزمان الماضي تبطل الشبه اللفظيّ فيضعف العمل ولا يتخصّص اسم الفاعل بنيويّا إلا إذا اقترن بألف ولام.
- دلالته على الزمانين الحاضر والمستقبل توجب الشبه اللفظيّ فيصبح اسم الفاعل أكثر استعدادا للإعراب والعمل والتعريف المعنويّ.

ولنلاحظ أنّ الدلالة الصناعية في هذا المستوى هامّة في تحديد الدلالة اللفظيّة وإبراز أهم خصائصها.

أمّا الدّلالة المعنوية فهي أيسر الدلالات تعيينا وتتمثّل في دلالة اسم الفاعل على فاعله في المعنى. تدرك أساسا من خلال إجراء هذا الاسم في سلسلة المحلاّت الإعرابية وقرينتها الأثر الإعرابيّ. فإذا كان اسم الفاعل مثلا رأس بنية إعرابيّة مكوّنة من جار ومجرور يكون الفاعل أجنبيّا عن هذه البنية لأنّ اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله وإنّما يضاف إلى

مفعوله [18]. ومن حيث المعنى تتراوح الدلالة المعنوية بين القوّة والضعف تقوى في الماضي وتضعف في الحاضر والمستقبل وهي في ذلك نقيض الدلالة اللفظيّة.

لعلّ أبرز ما يمكن أنّ يلاحظه الدارس أنّ للدلالات المكوّنة للمعنى المركّب في الصفة أدوارا مختلفة تتناغم وتسترسل أحيانا بواسطة العمل وتنقطع أحيانا أخرى دلالة من هذه الدلالات فينقضّ تمام هذا الاسم ويعسر تحيين صيغته الصرفية.

بهذا التصوّر يمكن أن تستنتج أن المعنى المركّب في اسم الفاعل ليس معطى وإنّما هو «وظيفة» تساهم في فهم قوانين اللفظة بجميع خصائصها وأنّ العلاقة بين الإعراب والدلالة تطرح باستمرار إشكالا لوجود علاقة متينة بين دلالات اللفظ وتوزعها في الجملة ولهذا السبب يصعب الفصل بين ما هو من مجال المعنى وما هو من مجال الإعراب بشكل واضح نهائي.

وعلى هذا الأساس نقول إنّ حدّ الاسم بتجريده من دلالة الزمان ينطوي على مخاطر جمّة لأنّ مقولة الاسم مقولة محليّة تتّسع وتضيق بحسب ما يشغلها من أسماء بل هي مقولة مجرّدة لا تعبّر في أفضل حالاتها عن جوهر ما يشغلها. وقد لاحظنا كيف أنّ اسم الفاعل يرد في موضع تتحرّك فيه المعاني الطارئة وتتبادل الأدوار بالاعتماد على قرائن متنوعة أهمها القرائن المساعدة على تحيين الزمان، فالسّمة الأصلية لاسم الفاعل «الاسميّة» لكن له سمات ثانويّة فرعيّة مانعة تخصّصه في بابه. لذا نقول إنّ حدّ الاسم ... ليس حدّا وإنّما هو تأويل لبعض خصائصه المطّردة. وما غياب حدّ علميّ دقيق إلا إعلانٌ ضمنيّ عن اختلاف النحاة والفلاسفة في تعريفه. يقول ابن سينا : «الاسم ليس اسما في طبع نفسه

(18) انظر بحثنا : مفهوم الإضافة : تبلوره في القرن الثّاني وتطوّره إلى القرن الثّامن. بحث لنيل شهادة الدكتورا في اللّغة والآداب العربيّة. إشراف الأستاذ محمد صلاح الدين الشّريف كلّية الآداب منوبة السنة الجامعيّة 1997/1998 : ص ص 292 - 354.

بل إنّما يصير اسما إذا جعل اسما وذلك عندما يراد به الدلالة فيصير دالا» [19] وكأنّ مقولة الاسم ألتي تلحق قسما معيّنا من الكلم مقولة طارئة تراوح بين القوّة والضعف بين الحضور والغياب وأغلب الظنّ أنّ النّحاة الذين عرفوا الاسم بتجرّده من دلالة الزّمان قصدوا اسم الجنس فهو الاسم الوحيد الذي له معنى صريح غير مقترن بزمان فمثّل هذا التقدير جوهر تواضعهم. أمّا بقيّة أصناف الأسماء فلها دلالات وليس لها معان منها ما هو مقترن بزمان ومنها ما هو خال منه.

بإيجاز نقول إنّ حدّ الاسم عند بعض النّحاة بخُلوّه من دلالة الزمان هو حدّ خارج عن أوضاع النحو إذ يلزم من هذا الحدّ أن ندخل العديد من الحروف الدالة على معنى وغير مقرونة بزمان ضمن قسم الأسماء.

(19) ابن سينا : كتاب العبارة ص 9.

النص السردي ومسألة الدلالة

محمد القاضي
كلية الآداب منوبة
جامعة تونس الأولى

يندرج هذا العمل في سياق المحاولات الدؤوب الرامية إلى التعامل مع الظاهرة السرديّة لضبط المسالك الموفية على استشفاف دلالتها. وقد أصبح من المتعارف عليه اليوم «أنّ السرديّة سمة خارقة للأنساق الدّالة. وقد وضع عدد من الباحثين نصب أعينهم أن يستنبطوا سيميائية سرديّة هدفها الوقوف على الآليات التي تتحقق بها السرديّة بصرف النظر عن العلامات التي تتجلّى من خلالها سواء أكانت تلك العلامات أصواتا لغويّة أم غير لغويّة من قبيل الصور والحركات والرموز والمصطلحات. ومن شأن هذا أن ينبّهنا إلى أنّ السرديّة غير مرتهنة في جوهرها بالأدب. وإذا اتفقنا على ذلك جاز لنا أن نتساءل عن طبيعة اللقاء الذي يحدث بين السرديّة والخطاب الأدبيّ، إذ أن كلاّ منهما ضرب من ضروب تنظيم المعنى وبَنْيَنَتِه (structuration)، إلاّ أنّ الأدب يضفي على السرديّة شيئا من خصوصيّته، ويدرجها في سياق جمالي يؤثر في طبيعتها، وفي طريقة تحققها، وفي غاية توظيفها. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقول إن السرديّة وإن كانت واحدة من حيث الجوهر، فإنها مختلفة باختلاف العلامات التي تستخدم لتحقيقها.

فإذا انثنينا إلى الأدب ألفينا السرديّة ماثلة في أجناس منه متعدّدة تتغيّر بتغيّر العصور والثقافات. وقد عرف الأدب العربي منها الخبر

والمقامة والرسالة والخرافة والقصّة الشعبية قديما، والأقصوصة والرواية والمسرحيّة حديثا. ومعنى ذلك أنّ السرديّة لم تعد ظاهرة آنية تفرزها العلامات التي تكوّنها وحسب، وإنما هي إلى ذلك ظاهرة تاريخية، أو قل إنّها إذ تتنزّل في مساق تاريخي تتلبّس مقولاته التي تصبح جزءا لا يتجزّأ من استراتيجيّته السرديّة، ومن ثمّ مقوّما أساسيّا من مقوّمات مفهوميّتها (intelligibilité). ويترتّب على هذا أن السّرديّة في الأدب لا تفهم إلاّ من خلال المقولات الأجناسيّة التي تحلّ فيها وتتلفّع بها.

إنّ هذه الخصوصيّة التي تتميز بها السرديّة الأدبيّة هي التي تفسّر لنا ما نالته من اهتمام الدارسين، وما أثارته من ضروب الاختلاف في طرائق مقاربتهم إياها. لذلك رأينا أن نقيم عملنا على حركتين: نسعى في أولاهما إلى الوقوف على أبرز جوانب التفكير المتصل بدلالة النص السردي، ونعمل في ثانيتهما على بلورة مقترح من شأنه أن يساعد على إدراك مسألة الدلالة في ضوء المعطيات المختلفة التي تحفّ بها آن إنشاء النصّ الأدبيّ وآن قراءته.

لقد أكّد الشكلانيون الروس منذ مطلع القرن العشرين أنّ السرد محض تقنية. وجعلوا غاية بحثهم وصف النظام الأدبي وتحليل عناصره وإبراز القوانين المتحكمة فيه بوصفه نسيجا من العلامات لا بوصفه انعكاسا لآراء صاحبه أو صدى لقضايا عصره. وعلى هذا النحو غدت مهمّة التحليل عندهم منحصرة في إدراك الخطة التي يقوم عليها النصّ، وهي إلى حدّ ما خطة النصوص المشابهة له. فالمهمّ عندهم هو أن يستنبطوا طرائق بناء النصوص وتمفصل المعنى فيها، وتلك في رأيهم السبيل الوحيدة التي تسلم إلى خصوصية الأدب.

ومنذ أواخر العقد السادس من القرن العشرين غدا السرد عند البنيويين موضوعا قائما على جملة من الوحدات المتقابلة التي تنصهر فيها المعطيات البنائية والخصائص المضمونية. وهو ما نجد صداه عند كلود ليفي ستروس الذي اعتبر التقابل بين الشكل والمضمون زائفا : «إن هذا التقابل

لا وجود له في نظر البنيويين. فلا يمثل المجرّد من جهة، والمحسوس من أخرى. إن المضمون يستمدّ حقيقته من بنيته، وما نسميّه شكلا هو بنية البنى المحلّيّة التي ينسجم فيها المضمون» [1]

على أن مضمون الأثر عند البنيويين ظل منحصرا في معناه. أما الدلالة فليست من مشمولات البحث. وفي هذا السياق أكّد رولان بارت أن عمل المحلّل يقف عند الأثر، لأنّنا إذا جاوزنا الأثر تغيّر موضوع بحثنا من الأدب إلى الحياة : «بعد المستوى السردي يبتدئ العالم، أي الأنساق الأخرى (الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية) التي لا تنحصر وحداتها في القصص، وإنما تتجلّى إلى ذ لك في عناصر من مادّة أخرى (الأحداث التاريخية، القرارات، السلوك، الخ) وكما أن اللسانيات تقف عند الجملة فإن تحليل القصة يقف عند الخطاب» [2].

ومقابل هذا الاتجاه البنيوي ظهر أنصار الدلالة المرجعيّة للأثر الأدبي، وذلك في اتجاهين أساسا، تجلّى أحدهما في النقد النفساني وتجلّى الآخر في النقد الاجتماعي. وفي هاتين الحالتين نظر إلى الأثر بوصفه كيانا تلتمس حقيقته مما يحفّ به من أنساق: هي ماثلة في اللاوعي عند النفسانيين، وفي العلاقات الاقتصادية وما يترتب عليها عند الاجتماعيين.

علينا أن ننتظر جماعة «كما هو» (Tel quel) وبدايات النظر السيميائي حتى نشهد تخلخل هذا الوضع شيئا ما، والإقرار بأنّ الأثر لا يفهم إلا بالآثار، وأن أولى خطوات البحث في دلالته هي أن نرصد موقعه من السلسلة الأدبية التي ينتمي إليها. على أن دلالة الأثر لا تكتمل إلا إذا فحصنا عن الصلات الخفية التي تربط النسق الأدبي الذي يندرج فيه بالأنساق الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية... وهذا ما سار فيه شوطا أعلام السيميائية السرديّة الذين اعتبروا بنى النص السطحية

(1) Lévi-strauss (Claude) : Anthropologie structurale II. plon. 1973. P 158.

(2) Barthes (Roland) : Introduction à l'analyse structurale des récits. in Communications. 8. 1966. p 22.

بمقوّميها السردي والخطابي تحقيقا ومجازا لبناه العميقة التي نقف فيها على البنية الأولية للدلالة وعلى المربّع السيميائي. وهنا يكون هدف التحليل أن يقود إلى البؤرة العميقة التي عنها تولّدت الفكرة، وجسّدت في وحدات وعلاقات منها استوى النص. وهنا لا نخضع النص لاعتبارات خارجة عنه، وإنما نتّخذ علاماته دليلا يكشف لنا عن وجوه تمثله للأنساق الحافّة به، ومدى انضوائه تحتها أو انتقاضه عليها.

إنّ خصيصة النص السردي تكمن في قيامه على جدلية حقيقية منشؤها طبيعة السرد ذاته، وهو مجبول من جوهر التمثيل (la représentation) الذي تجسّده عبارة أرسطو mimésis التي ترجمت بالمحاكاة [3]. وبناء على ذلك يقدّم لنا النص السرديّ الحقيقة في إهاب الكذب، والكذب في إهاب الحقيقة. فهو من جهة أولى يورد موادّ متخيّلة (أحداثا وشخصيّات) على أنها حقيقة، فنصدّقه، ونحن نعلم أنها مصطنعة، دون أن يدفعنا ذلك إلى تسفيه النص أو صاحبه. فالمؤلف يختلق ولا يعدّ سيّء النيّة، ويبتكر دون أن يعتبر كاذبا. والنص السردي يقدّم لنا من جهة ثانية موادّ حقيقيّة فلا نصدّقه إن أردنا أن نظفر بحقيقة السرد. ولا بدّ لنا في هذه الحالة أن نلاحظ أن هذه المواد تضعنا في موقف المتردّد: فصاحبها يكذّب وهو صادق، وتساء به النيّة وهو في غير مظنّة.

إن هذين الجانبين يمكن أن يجتمعا في جنس الرواية مثلا، فينصّص المؤلف على أن الأحداث والشخصيات المصوّرة لا صلة تربطها بالواقع، وأن أي تشابه بين النصّيّ وغير النصّيّ صدفة محض. وهو في قوله ذاك يصدق كاذبا، ويكذب صادقا.

على أنّ هذين الموقعين يمكن أن يبرز احدهما على حساب الآخر. ففي الرواية السير ذاتية مثلا يغلّف المؤلّف الحقّ بالكذب، فيستلّ من ذاته ذاتا أخرى، ويخفي المرجعيّ وراء قناع المبتدع. أمّا في الخبر فإنّه يسوق

(3) أرسطو طاليس: فن الشعر، ترجمه عن اليونانية وشرحه وحقّق نصوصه عبد الرحمان بدوي، دار الثقافة، بيروت، د.ت. ،ص3 وما بعدها.

المبتدع مساق الحقّ، ويبتكر تحت غطاء المحاكاة، متخذا المواضعات الأجناسية ستارا يخفي وراءه اختلاقه. وفي هذا الإطار يتنزل قول أبن رشيق الذي يصرّح فيه بأنّه ربما عوّل في الأخبار على «قريحة نفسي ونتيجة خاطري [...] وربما نحلته أحد العرب، وبعض أهل الأدب تستّرا بينهم ووقوعا دونهم»[4].

من هنا يتّضح لنا أننا إن قبلنا برأي «كايت هامبورقر» (Kate Hamburger) من أن التخييل السردي لا يتضمّن قصة حقيقية، إذ هو لا يعدو أن يكون محلا تتنزّل فيه «الوظيفة السرديّة»[5]، فلا مناص لنا من أن نقرّ بأنّه رأي فطير يمكن أن ينطبق على جزء من مدوّنة السرد الأدبي، إلا أنه يقف حسيرا إزاء قسم آخر منه. فهو حينئذ رأي منغرس في تربة حضارية مخصوصة، وفي حيز زمني محدّد، ومن ثمّ فإنّه غير كوني.

إن اعتبار هامبورقر أنّ واقع القصّة لا يوجد إلا فيها، وأن الحقيقة لا تحدّد بالتطابق بين السرد وحالة موجودة خارجه، وإنما هي تستمدّ أصلها من السرد نفسه، قول ربما صحّ في جنس ما دون سائر الأجناس. لا، بل إنه من العسير أن يصحّ بإطلاق على أجناس السرد جميعها. ذلك أنّ أبعد هذه الأجناس عن ظاهر العالم يقوم على الايهام بالمطابقة، وإن استدعى الواقع على نحو أليغوري مجازي. وأما أقربها من ظاهر العالم فيقوم على التبعيد والتصريح بالمفارقة. وفي الحالتين كلتيهما يكون السّرد بمختلف مكوّناته إزاء واجهة أو خلفية، تستوي من عناصر مرجعية، ينأى عنها السرد أو يلتحم بها، وهو في نأيه عنها أو التحامه بها ينشئ دلالته الخاصّة.

---

(4) ابن رشيق: العمدة، محمّد موحيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1981، ج ا، ص17.

(5) Kate Hamburger : Logique des genres littéraires. Editions du Seuil. 1986.

إن النص السـردي في كل أحـواله خطاب لغـوي يسـتـدعي مصطلحات تمكّنه من إخراج العلامة اللغوية من الإفراد إلى الجمع، ومن الثبات إلى الحركة. وبهذا يكون جهازه مقدودا من موادّ غير موقوفة عليه. غير أنّ العلامة اللغوية تثير في ذهن مستخدمها وفي ذهن متلقيها مرجعا. وحين توظف في نسيج الخطاب السردي يتحرك مرجعها ذاك بفعل الإكراه الذي يحدثه انسجام العالم السردي الذي يقع بين مرجعيتين: مرجعيّة العلامة اللغوية المحايثة، ومرجعية صور الكون الخارجية التي يتنازعها الكاتب والقارئ معا. وهي وإن وجدت مبدئيا مستقلّة فإنّها تظلّ مجسّمة في رؤية، مرتبطة بذات تاريخية متحوّلة.

إن هذا يقود إلى نتيجتين :

1 ـ إن دلالة النص السردي عملية معقدة لا يحاط بها إلا من خلال مستويات متراكبة لكل منها منزلة ولكل منها منطق، هي: مستوى العلامة اللغوية، ومستوى العالم السردي، ومستوى صور الكون. وبين هذه المستويات تراتب في الوضع، وجدل في الإبداع والقراءة، ينسف الحدود الفاصلة بينها، وينقض الدرجات. فإذا المستوى الأوّل كالأخشاب، والثاني كالسفينة والثالث كالبحر، لكل منها كيان مستقلّ، إلاّ أنّ النظر في المشهد لا يستوي إلا بتضامّها وتفاعلها.

2 ـ إن دلالة النص السردي عمل لا ينتهي. فإذا كانت العلامات اللغويّة والخطاب السردي ثابتين، فإنّ حركة النصّ في التاريخ غير ثابتة لأن التاريخ غير ثابت، ولأنّ الأعوان المضطلعين بالرؤية غير ثابتين أيضا. ومن هنا يجوز لنا أن نرى النص السردي جزءا من نسق له بسائر الأنساق الحافة به زمن إنتاجه وزمن قراءتة ضروب من العلاقات تتراوح

بين القبول والرفض، والإثبات والنقض. في حركة لا تني، ولكنها حركة لا تستوي إلا على أساس من التناغم والانسجام.

إن دلالة النّص السردي - على هذا النحو - بحث دؤوب يقودنا من المنظور إلى غير المنظور ومن المادّي إلى المعنوي ومن الخاصّ إلى العامّ، ولكنّه في كل ذلك يعزز خصوصيّة السرد عقدا وحلاّ، ويثبت أن الإنشاء والقراءة هما محضنة الدلالة، وبهذا المعنى يمكن بل ينبغي أن تكون الدلالة إبداعا.

دلالة المصطلح على المعنى النّحوي

إعداد : **توفيق قريرة**
كلّية الآداب منوبة

0 ـ مدخل :

لمّا كنّا نرمي في هذا البحث إلى رصد مظاهر تشكّل معاني النّحو العربي في اصطلاحات فإنّنا لا نعدّ معنى نحويّا إلا ما اكتسب في مدوّنة النّحاة العرب اسما مخصوصا وتعيّن بعلامة اصطلاحية تميّزه من غيره وتدمجه في علاقة نظامية تقابلا واندراجا. فالمعنى النحويّ هو وفق وجهة النظر الاصطلاحية التي اخترنا جملة المتصوّرات التي تكوّن موضوع النّحو على اختلاف فروعه وتنوّع أبوابه (من أقسام الكلام إلى المقولات والوظائف ..) وكذلك جملة المتصوّرات المنهجيّة التي أطّرت التفكير في النحو (التعليل والتفسير والتأصيل) وينبغي أن تكون هذه المتصوّرات أو تلك قد اكتسبت أسماءها واستحقّت التعيين والتّلقيب لأنّ الأفكار التي لم ترتبط باسم لا نعدّها في هذا المبحث من المعاني النّحوية.

واختيارنا تحديد المعنى على هذا النّحو تؤيّده معطيات نظريّة منها ما يتّصل بعلم المصطلح الذي نتبنّى اعتباراته لننظر من خلالها إلى زاوية من زوايا تشكل المعنى النحوي ومنها ما يتصل بالنظرية النحوية ذاتها.

ففيما يتعلّق بالمصطلح فإنّ هذا الفنّ يجد مجال عمله في دراسة مختلف المتصوّرات المبوّبة في علم معيّن من جهات كثيرة كطرق عرضها وتعريفها وعلاقات بعضها ببعض وعلاقاتها بأسمائها من جهة ملاءمتها أو

عدمها. فوسم المتصوّرات ليس عملية اعتباطية بقدر ما يدل على وعي بأن الأسماء ينبغي أن تكون على جانب من الوضوح والإبانة كي تكشف عن مدلولاتها فتيسّر عمليات التعلّم والتعليم. وما دامت الأسماء على هذه الدرجة من الخطر وأنّها تكون عناوين بارزة للأفكار الّتي تؤسّس أركان النّظرية المعرفية قيل إنّ مفاتيح العلوم مصطلحاتها.

وأمّا ما يتعلّق بالنّظرية النحوية فإنّنا نرى أنّ تشكّل المعنى النّحوي فيها يتبع مراحل ثلاثا بدءا من الإنجاز وصولا الى وضع المصطلحات.

المرحلة الأولى يتشكّل فيها المعنى النحوي اعتمادا على ما يسمّى في اللّسانيات بـ «القدرة» على أن يخزن أيّ متكلم نظام لغته النّحوية عند تعلّمها. وعند الإنجاز يتقصّد المعاني النّحوية المجردة في ذهنه بحسب ما تقتضيه قواعد لغته وما يفترضه نظامها وعندئذ يتشكّل المعنى النحوي بتمام تفصيلي بمعنى أنّ أيّ معنى من المعاني النحوية يمكن أن ينجز بتوليفات لا متناهية تتجدّد بتجدّد السّياقات ومقتضيات التواصل وتختلف باختلاف المقاصد. فالمعنى النحوي واحد من حيث أنّه متصوّر ذهني مجرّد ومتعدّد لا متناه من حيث تجسّده الإنجازي. وقد تخوّل هذه القدرة لأيّ متكلّم أن يصدر ما يسمّى «بالأحكام النحوية» وهي جملة من القضايا الموجّهة للحكم على صحّة جملة (أو مقطع من الكلام) أو خطئها اعتمادا على معرفة حدسيّة بقواعد النّحو [1] وتمثّل هذه الأحكام النواة النظريّة لأيّ نحو. لكنّ الحكم السليقي على الكلام وإن دلّ على أنّ المعنى النّحوي شيء موجود بالقوّة في ذهن أفراد الجماعة اللّغويّة فإنّه ليس نظريّات وقواعد واعية لأنّه لا يستند في عمومه إلى علل وأحكام نظريّة واضحة وصريحة.

أمّا المرحلة الثانية التي يتشكّل فيها المعنى النحويّ فهي مرحلة التنظير ذلك أن المعاني النّحوية الموجودة في ذهن المتكلّم العادي موجودة

(1) أنظر مادة Grammaticalité في :
Jean Dubois (..) Dictionnaire de linguistique et des sciences du language pp 226 - 227.

أيضا في ذهن النّحوي وكلاهما عاقل لها وواع بها غير أنّ وعي ذاك حدْسيّ ووعي هذا صريح ومنظّم وفي ذلك يكمن فرق في الآلة الذهنية العاقلة أو المدركة لهذه المعاني. فالمتكلّم العادي (غير النحوي) لا يعقل المعاني النحوية إلاّ بما نسمّيه «العقل الخلاق»، وهو الملكة الموجودة في الذهن البشري والدّافعة إلى الإنتاج والخلق المبنيّ على الدّربة والمهارة المتولّدة بالتكرار دون أن يصاحب إنتاجه أو خلقه وعي نظريّ صريح بمكوّنات ما ينتج. أمّا النّحوي فإنّه إضافة إلى هذا العقل الخلاّق يمتلك عقلا مفكّرا في العقل الخلاّق أي درجة من التفكير الإضافي يتجه إلى ملاحظة السّلوك القولي ليفضي إلى بناء نظري متماسك يتعلّق بوصف عملية الإنجاز ووضع جملة قواعدها ويضبط عللها وأحكامها وصوغ ذلك كلّه في متصوّرات متماسكة أي أنّه يساهم في خلق نظام فكريّ مصطنع يفسّر المنتوج اللّغوي اعتمادا على آليات تجريديّة وعلى مناهج دقيقة.

فتشكّل المعنى النّحوي بالتنظير يكون باستقراء تامّ لكلّ تمظهرات معنى معيّن في الكلام اعتمادا على ما يمكن عدّه مقولات وعلاقات نحوية ويمكّن ذلك الاستقراء من رصد سمات ذلك المعنى الذي يميّزه من بقية المعاني. وجماع سماته تلك وخصائصه هيّ التي تكون متصوّره. وعندئذ تنشأ لوصفه قضايا تكون مسوّرة (أو محصورة) وكلّية، وجملة هذه القضايا هي التي تكوّن في الغالب حدود المتصوّرات.

المرحلة الثالثة من مراحل تشكّل المعنى النّحوي تكون بإسناد تسميات لهذه المتصوّرات وعادة ما تحمل الأسماء الاصطلاحية النّحوية سمة (أو أكثر) من سمات المتصوّر لأنّ هذه الأسماء تكون في الغالب اختصارا للمتصوّر في عبارة وجيزة. وبذا فإنّ الإصطلاحات النّحوية لا تقوم بدور تعيين المعنى النّحوي وحسب بل تكون إلى جانب ذلك حوامل لبعض سماته التصوّرية.

فالعلاقة بين الأسماء الاصطلاحية النّحوية ومتصوّراتها علاقة ارتباطيّة لا اعتباطية يحكمها ما يمكن تسميته بمبدأ التحفيز الاصطلاحي وهو أن

توجد علاقة بين المصطلح دالاّ ومدلولا تكون عليّة ومقيّدة بشكل ما. وتتلخّص في النظرية النحوية في أن الاسم يكون مشتقّا في العادة من ركن معيّن من أركان المتصور.

وما دام الأمر على هذا النّحو فإنّه من الشرعيّ لأيّ مبحث اصطلاحيّ أن ينظر اعتمادا على هذه العلاقة العليّة في كيفيات كشف الأسماء عن المتصورات النحوية ومن ثمّة في استجلاء الطّرق التي تشكّل بها المعنى النحويّ في أسماء.

لقد قادنا نظرنا في قائمة المصطلحات النّحوية من جهة علاقتها بالمتصوّرات التي تعيّنها إلى أنّها مختلفة في درجة الإبانة عن تلك المعاني وأنّها ليست دائما على القدر المرجوّ من الوضوح المطلوب ولذلك يمكن تقسيمها بحسب درجة كشفها عن معانيها إلى قسمين :

- قسم تكون فيه الأسماء شفّافة موحية بمتصوّراتها وتكون العلاقة العلّية فيه واضحة.

- وقسم لا تكون فيه تلك العلاقة واضحة فلا تحيل الأسماء على متصوّراتها إحالة واضحة.

وسوف نحاول عند عرض كلّ قسم تبيّن الأسباب التي تجعل الاسم واضحا أو غامضا. ونحن إذ نفعل ذلك فإنّنا نهدف إلى لفت الانتباه إلى مختلف الآليات النظريّة الاصطلاحيّة الكامنة في التفكير النّحوي العربي والمتعلّقة بصوغ المصطلح صوغا يسمح للعارف بالنّظرية أو المتعلّم لها أن يدرك، بدءا من التسمية، ركنا من أركان المتصوّر أو لا يسمح بذلك.

1 - المصطلحات الشفّافة

قد يبدو وضع الاصطلاحات عملا يسيرا إذ يكفي أن تستعار الأسماء المتداولة وتخصّص أو تبدع أسماء أخرى أو توضع رموز جديدة وضعا اعتباطيا. ولكن الأمر في حقيقته على درجة من العسر والتعقيد قد لا تظهر عند الوضع وتظهر عند المواضعة. ذلك أن قبول مصطلح أو

تركه يتطلّب من المواضع مراجعته في ضوء شروط هي كالقواعد الخفية التي تتحكّم في العملية الاصطلاحية والتي ينبغي للواضع من معرفتها عند صوغ المصطلحات ومن ثمّة فإنّ الاتّفاق على استعمال مصطلح أو تركه يمرّ عبر أسس نظريّة معلومة. في هذا السّياق تعدّ شفافيّة المصطلح ومدى قدرته عن الابانة عن المتصوّر الذي يسمه من بين شروط تواصل المواضعة أو عدمها.

وفيما يتعلّق بالمصطلح النّحوي نجد عوامل ثلاثة على الأقلّ تساهم في صنع شفافيتها وهي ضعف نسبة التوقّع أوّلا وحمل الاسم سمات واضحة من سمات المفهوم ثانيا والعلاقة النّظامية بين المصطلحات ثالثا.

1.1 ـ ضعف نسبة التوقّع

من المفاهيم التي استعارتها اللّسانيات من نظرية التواصل مفهوم يعرف بالشك التوقّعي (Entropie) [2] ويعني تردّد المتلقّي بين اختيار أجوبة ممكنة ومتوقّعة في سياق معيّن من سياقات التواصل. ففي عدد معيّن من الأجوبة المكنة تكون نسبة التوقّع مرتفعة إذا كان لكلّ الأجوبة الحظّ نفسه من التواتر بما يعني أنّ المتلقّي يظلّ في حيرة من أمر اختيار الإجابة المحدّدة. وتكون نسبة التوقّع ضعيفة إذا كان المتلقّي متردّدا بين إجابتين يكون لهما تواتر مرتفع بالنّسبة الى البقيّة.

وعادة ما تكون نسبة التوقّع ضعيفة إذا انحصر اختيار المتلقّي في عدد محدود من الأجوبة (كأن يختار بين الإجابة بـ (نعم) أو بـ (لا) بينما ترتفع نسبة التوقّع إذا كان جدول اختياره متّسعا. ويذهب بعض اللّسانيين الى الربط بين نسبة التوقّع ودرجة تواتر العبارة كي يقرّوا بأن الوحدات اللّغويّة إذا كانت أكثر تواترا كان اختيارها أكثر توقّعا والعكس صحيح [3].

---

(2) انظر : Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage. p 182

(3) راجع ذلك في : A. Martinet : Eléments de linguistique générale. p185

ونحن إذا ما طبقنا هذه المعطيات على المصطلحات النحوية لنرى نسبة توقّع المتلقي للأسماء التي يمكن أن تسِم متصوّرا نحويّا وجب أن نختار المنهج الأنمسيولوجي oŋomasiologique [4] (أو منهج المعبر اللّفظي إلى المعنى) أي أن ننطلق من المتصوّر لنبحث عن الاسم لاصطلاحي الممكن توقّعه بأن نسأله عمّ يمكن أن يسمّي النحويّون المتصوّر كذا ؟. ومن المفترض بعد طرح هذا السؤال أن نصل إلى نتيجتين متقابلتين أولاهما أن يهتدي المتلقّي إلى معرفة الاسم وثانيهما عدم إهتدائه إليها. أي إلى أجوبة ذات نسب توقّع ضعيفة وأخرى ذات نسب توقّع مرتفعة وكل ذلك حسب درجة وضوح العلاقة الاشتقاقية بين المتصوّر واسمه. ونعني بالعلاقة الاشتقاقية ما قصده ابن الخشّاب النّحوي (ت 567 هـ) بـ«الاشتقاق» حين اعتبر أن مصطلحات الكلم الثلاثة لها «حدّ وعلامات واشتقاق. الحدّ يحصر ذات المحدود والعلامة تعرّفه والاشتقاق يكشف عن وضع لفظه» [5]. فكلّ مصطلح يحمل بحكم ارتباطه بمتصوّره ما يكشف العلل التي دعت المصطلحين إلى وضعه دون سواه.

إنّ العلاقة الاشتقاقية بين الاسم والمتصوّر ليست في قائمة الاصطلاحات النحويّة على الدرجة نفسها من الوضوح. فإذا كانت واضحة في بعض الاصطلاحات بشكل لا يدعو الى عمق التخريج لمعرفة علّة تسمية متصوّر باسم دون غيره، فإنّها تبدو في طائفة أخرى من الاصطلاحات غائمة ممّا يجعل النّحاة الذين يبحثون عن منطق علّيّ للتّسمية لا يتوانون في عرض كثير من الافتراضات والتخريجات.

ويمكن القول إنّ المتلقّي الذي يجهل الاسم الاصطلاحي ويعلم ما بين المصطلح والمتصوّر من علاقة ارتباطية لا يلقى عنتا في الاهتداء إلى الاسم الصحيح إذا ما كانت علاقته الاشتقاقيّة بمتصوّره واضحة لأنّ المتصوّر

(4) انظر مثلا : C. Baylon : x. Mignon : Sémantique du langage. p 120

(5) ابن الخشّاب، المرتجل في شرح الجمل، 5.

يحوي عناصر مفهومية تهديه إلى اختيار الاسم المناسب خصوصا إذا كان على علم بأن طائفة كبيرة من الأسماء تختزل من أهمّ قيمة متصوّرية.

فلو سألنا مثلا عن الاسم الذي يطلق على «جماعة حروف ملفوظ بها»[6] وعن اسم اللّفظ الذي يُرتَجَلُ في الأعلام للتسمية به أو الاسم الذي يُوَقَّرُ به المدعوّ ويفخّم ويشتقّ من اسم ولده أو عن الّذي قد يستعمل في الغالب للنّبز، فليس من العسير أن يختار المتلقّي للأوّل اسم «اللّفظ» أو «الملفوظ» بحكم وجود عبارة هادية إليهما في المتصوّر «ولو قال عوض اللّفظ عرض أو صوت لصحّ ذلك»[7] على حدّ قول ابن يعيش. كما أنّه من اليسير أن يختار للمتصوّر الثاني عبارة «العلم المرتجل» لإيحاء متصوّره باللّفظين وليس من العسير أن يهتدي إلى لفظ «اللّقب» للمتصوّر الثالث ولقب «الكنية» للرّابع بما أنّ هذين الاسمين معلومان ولم تختلف دلالتهما عن أصل وضعهما في المعجم اختلافا كبيرا.

وهكذا فإنّ حضور علامات متصوّرية هادية إلى معرفة الاسم الاصطلاحي من جهة وقلّة الفرق بين السمات المعجمية والسّمات المتصوّرية من جهة ثانية يمكن أن تعدّ من العناصر المكوّنة لوضوح العلاقة الاشتقاقية بين الاسم والمتصوّر والممهّدة ذهنَ المتلقّي كي يهتدي الى الاسم الاصطلاحي المناسب وتكون نسبة التوقّع بذلك ضعيفة.

ونحن إذا ما نظرنا بهذا المقياس الى القائمة الاصطلاحية الاسمية لنرصد أيّ الأبواب الاصطلاحية يتميّز بنسبة توقّع ضعيفة وبالتّالي بشفافيّة في العلاقة الاشتقاقية وجدنا ذلك في مصطلحات الحروف والأفعال والأعمال اللّغوية والوظائف النّحوية وهي في أغلبها مصطلحات قد انبنت أسماؤها على اعتبار المعنى السّياقي.

---

(6) ابن يعيش، شرح المفصّل 19/1.

(7) نفسه.

فمصطلحات الحروف غالبا ما تكتسب تسمياتها من العلاقات الدّلالية التي تقيمها مع غيرها من الكلم وهذه المعاني العلاقية هي أهمّ ما يؤسّس هويّتها الاصطلاحية ويكشف عن وضع لفظها. ولذلك لا يعسر على المتلقّي أن يتوقّع بأنّ اسم الحروف التي تفيد في متعلّقها التفسير «حروف تفسير» والتي تفيد الاستفهام «حروف استفهام» والتي تفيد الإيجاب (أو التصديق) والاستثناء «حروف إيجاب» (أو تصديق) و«استثناء» بقطع النّظر عن حصرها وإعمالها أو إهمالها وغير ذلك من الخصائص.

كما أنّ تسمية الأعمال اللّغوية من أمر ونهي واستفهام ونداء واستغاثة وندبة وتعجّب ومدح وذمّ بأهمّ قيمة دلالية فيها يجعلها تحظى بنسبة توقّع ضعيفة، وإن كانت التّسميات لا تطلق على ما أفاد ظاهرا تلك المعاني بل على صيغ مخصوصة فليس من العسير على من ينطلق من تعريف الاستغاثة مثلا بأنّها «نداء من يخلص المستغاث له من شدّة وقع فيها أو يعين على دفع مشقّة عنه» [8] أن يعرف الاسم المناسب وليس من المستبعد أن يُوقع المتلقّي على المتصوّر التالي : «نداء المتفجّع عليه لفقده» [9] اسم النّدبة.

ويستقيم الأمر نفسه على طائفة من مصطلحات الأفعال التي روعي في وسمها معناها السّياقي المعجمي كأفعال «القلوب» و«المقاربة» و«الشروع» بحكم أن دلالتها السّياقة تعلل بوضوح سرّ تلقيبها بهذه الألقاب، وكذا الشأن في أغلب مصطلحات الوظائف النّحويّة وخصوصا المفاعيل منها كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وبعض المنصوبات المشبّهة بالمفاعيل (الحال والتمييز) وكذلك التّوابع في أغلبها ممّا تسمّى بقيمة دلالية معجمية كالنّعت والبدل والتوكيد وإن كان بعض هذه الوظائف يتسمّى بأكثر من اسم كتسمية المفعول له بـ «غرض الفاعل» [10]

(8) عبد الله بن احمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو،210.

(9) المرجع السابق،211.

(10) المرتجل،158.

والمفعول فيه بالظرف [11] واسم الزمان واسم المكان [12] وتسمية التمييز بالتّبيين والتفسير [13] والنعت بالصفة وغيرها من الأسماء المشتركة التي يمكن توقّعها والتي يبرّر وضعها وجود علاقة اشتقاقيّة واضحة مع متصوّراتها.

وهكذا فإنّ العلاقة العلّية الاشتقاقية بين الاسم والمتصوّر تبدو في هذا الضّرب من الاصطلاحات أظهر ممّا هي في غيرها إذ تكون التّسمية مشتقة من سمة متصوّريّة ظاهرة يصرّح بها في ركن من أركان المفهوم أو في شرح المتصوّر ويكون الاسم اختزالا لذلك الرّكن المتصوّري. وتبدو التّسمية لذلك وفيّة للمتصوّر منسوجة على مقاسه بل قد تكون في بعض الأحيان مقاسه الوحيد الذي لا يناسبه إلا هو. أمّا إذا تنافست على المتصوّر تسميتان (أو أكثر) تلائمانه فإنّ النحاة يختارون أكثرها دقّة في الغالب. ولا نعدم في المدوّنة النّحوية بعض المقاطع التي تعلّل اختيار التّسمية الأكثر مناسبة شأن هذا السّياق من كتاب المرتجل الذي يتحدّث فيه صاحبه عن العلّة التي جعلت النّحاة يختارون لقب «الفعل» عوضا عن العمل يقول النّحوي : «سمّوه فعلا ولم يسمّوه عملا لأنّ الفعل أعمّ من العمل. ألا ترى أنّك إذا أمرت مأمورا بالبناء مثلا فقلت : ابن دارا فائتمر جاز أن يقول : قد عملت ما أردت وجاز أن يقول : قد فعلت. ولو قلت : تكلّم مثلا ففعل لم يقل إلاّ قد فعلت ولم يحسن أن يقول قد عملت. فالفعل على ما أريتك أعمّ من العمل فلذلك لقّبوا هذا القسم فعلا ولم يلقّبوه عملا» [14] ولئن كانت نسبة التّوقع ضعيفة في الأمثلة المذكورة لقوة العلاقة الاشتقاقيّة بين المتصوّر واسمه وظهورها فإنّ هناك طائفة أخرى من المصطلحات تعلو فيها نسبة التوقع لضعف العلاقة ذاتها أو ضمور فيها وسوف نعود في قسم لاحق من هذا البحث الى هذا الصّنف.

---

(11) المفصّل ضمن شرح المفصّل، 40/2، المرتجل 157.

(12) المرتجل، 157.

(13) المفصّل ضمن شرح المفصّل، 70/2.

(14) المرتجل في شرح الجمل، 15.

2.1 ـ حمل الاسم سمات ذات إحالة واضحة على المفهوم

إذا كان من مقتضيات التّسمية أن يكون الاسم مختزلا في أوجز عبارة فإنّ هذه القاعدة لم تكن مطّردة على الأقلّ في المصنّفات النّحوية الأولى ككتاب سيبوية. إذ نجد في هذا المصنّفف المؤسّس أسماء اصطلاحيّة مركّبة تركيبا معقّدا وخصوصا في عناوين الأبواب. ولقد حاول خلفه اختزالها وتهذيبها أو تغييرها. والاعتقاد عندنا أن سيبويه كان بين اختيارين : إمّا أن يوجز الاسم ويكون في اختياره إخلالا بوضوح المتصوّر أو شفافيّته وإمّا أن يطيل فيكون في تطويله توضيح وإبانة فكان صاحب الكتاب يختار في الغالب النّهج الثاني لأنّه وإن كان ذا تكلفة أدائيّة فإنّ الاقتصاد الإدراكي أو الذّهني فيه أقلّ.

إلاّ أنّ هذا التصوّر لكيفية الاصطلاح قد أوصل إلى نتيجتين متقابلتين إحداهما مرتقبة ومرغوب فيها وهي جعل المصطلح شفّافا بما يحمل من سمات متصوّريّة متعدّدة وثانيهما لا مرقوبة ولا مرغوب فيها وهي جعل المصطلح عسير الفهم ملغزا بما فيه من تطويل ومن تعقيد. وسوف نقصر نظرنا ههنا على فضائل التركيب والتفصيل على أن نرجئ الوجه السّلبي إلى عنصر قادم.

من الأمثلة التي استفاد فيها المصطلح من فضائل التركيب نذكر مصطلح «الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوّلها الزوائد الأربعة الهمزة والتاء والباء والنون» [15] ففي هذه التسمية المطوّلة التي اختزلها سيبويه نفسه تذكر سمتان بارزتان لهذا الضّرب من الفعل وهي مشابهتها لأسماء الفاعلين (في المعنى والإعراب) وذكر اللّواحق الحرفية الّتي تتصل بها. وتسمية كهذه تكاد لا تترك للمتن المفهوميّ سوى الشرح والتفصيل. ومن الأمثلة كذلك تلقيبه الاسم المبني بلقب فيه تفصيل لركن متصوّري من أركانه وهو شبهه بالحروف إذ يقول صاحب الكتاب عنها : «الأسماء غير المتمكّنة المضارعة ... ما ليس باسم ولا فعل ممّا جاء

(15) الكتاب 13/1.

لمعنى»[16] فحَوَى اللقب سمتين متصوّرتين هما عدم تمكّن هذا الضّرب من الأسماء في الإعراب ومشابهته الحروف.

وقد نجد من المصطلحات ما هو أكثر من ذلك تركيبا وأكثر احتواء للسّمات المتصوّرية وأكثر تفصيلا لها بعبارات غير اصطلاحية كنعت صاحب الكتاب «ترخيم الاسم المركب» بقوله : «هذا باب الترخيم في الأسماء التي ضُمّ كل اسم منها من شيئين كانا بائنين فضُمّ أحدهما الى صاحبه فجعلا اسما واحدا بمنزلة (عَنْتَرِيسَ) و(حَلَكُوكَ)»[17].

إنّ هذه المصطلحات وما شابهها وإن كانت شفّافة مخبرة منذ المدخل عن بعض الخصائص والسّمات المفهومية فإنّ شفافيّتها جاءتها من فضائل التركيب من تفصيل وتخصيص ووصف مدقّق نسبيا. غير أنّ المصطلحات نفسها قد غادرت مجال التسمية الى الوصفيّة بفعل هذا التطويل والتفصيل وصارت، بحكم انفتاح بنية الوصف فيها، قابلة لأن تجمع كلّ السّمات المفهومية الممكنة وعندئذ تصبح مثل هذه المصطلحات أقرب إلى المتون منها الى المداخل بحكم أنّ الوصف متّصل بالتعريف والتحديد وليس كذلك الاسم الذي من شأنه التعيين والوسم. وأيّ خطاب معرفي ناضج في مستوى الاصطلاح ينبغي أن يوجد تقابلا واضحا وتعالقا بيّنا بين أنظمة الاصطلاحات من ناحية وأنظمة المتصوّرات من ناحية أخرى حتّى لا يتداخل دور التسمية مع دور المتصوّر.

ولقد رأينا اعتمادا على الأمثلة الثّلاثة السّابقة أن بنية ما عدّهُ سيبويه اسما قد اتّسعت وانفتحت أبوابها حتّى شملت - كما في المثال الأخير خاصّة - ما يمكن عدّهُ من أخصّ خصائص المتون نعني الأمثلة والشّواهد. إن شفافية مثل هذه المصطلحات تكون إذن على حساب جودة الصّناعة الاصطلاحية وأحكامها ولذلك فإنّ النّماذج التي ذكرناها هي مظهر من بدائيّة الاصطلاح وهو تصوّر قد تواصل بعد سيبويه مع من حاكاه

(16) الكتاب،1/15.

(17) الكتاب،1/267.

التسمية من أمثال المبرّد في المقتضب وابن السرّاج في الأصول وإن كنّا لا نعدم عندهم بعض المحاولات لتهذيب المصطلح وتشذيبه وهي محاولات اتّضحت أكثر عند غيرهما من النحّاة اللاّحقين الذين حاولوا الجمع بين اختزال العبارة وشفافيتها حتّى وإن كلّفهم الأمر تغيير المصطلح القديم ببنائه على اعتبارات اصطلاحية مخالفة لما كان عليه عند أسلافهم. وفي كلّ ذلك يكمن تصوّر مخالف لكيفية وضع التسمية وكلّه داخل في إطار تجريب الاصطلاح. وقد بيّنت التجربة الاصطلاحية في مباديها وخصوصا ما اتصل منها بالمصطلحات المركّبة تركيبا معقّدا أنّه إذا كانت تلك العمليّة ناجحة في فئة قليلة من التسميات فإنّ ذلك الجمع كان من الأسباب التي جعلت المصطلح في كثير من الأحيان ملغزا معقّدا.

3.1 - العلاقات النّظاميّة بين المصطلحات

إنّ العلاقات المفيدة في أيّة نظرية معرفية هي علاقات التقابل والإندراج. الضرب الأوّل من العلاقات ضروري في رسم الحدود العامّة بين المتصوّرات وتحديد هويّة كلّ متصوّر منها انطلاقا من تميّزه من غيره. والضّرب الثاني، وهو في جوهره لا يخرج عن نطاق الضّرب الأوّل، هو عبارة عن خيط نظامي يصل بين متصوّرات الباب الواحد بمختلف فروعه. اعتمادا على السّمات الواصلة والفاصلة. ونحن إذا ما أردنا أن نبحث، في ضوء هذه المعطيات، عن شفافيّة المصطلح في الكشف عن هذه العلاقات علينا أن نستقرئ ما يمكن أن ينطبع على الأسماء، مجرّدة من سياقاتها، من عناصر موحية بهذين الضربين من العلاقات.

1.3.1 - علاقات التقابل L'Antonymie

من المنتظر في كل نظريّة معرفيّة أن يدخل كلّ مصطلح في علاقة تقابل مع غيره بحكم أنّ العلاقة الجدولية الأساسية في أيّ بنية اصطلاحية هي العلاقة التقابلية. لكن هذه العادة قد تخرق في بعض الأحيان حينما توجد علاقات ترادف اصطلاحي بين عبارتين أو أكثر يتنافسان على وسم

متصوّر واحد. ومعلوم أنّ مثل هذه العلاقات ليست هي ما يؤسّس هويّة المتصوّر ولذلك فإنّ النظر فيها يكون بعد رصد علاقات التقابل.

ولئن كانت علاقات التقابل في النّظريّة النحوية متعدّدة متشعّبة فإنّه بالإمكان حصرها في ضربين أوّلهما تكون فيه العلاقات التقابلية تامّة بأن تتقابل السمات المتصوّرية تقابلا تامّا أو مطّردا كالتّقابل بين متصوّري «الإعراب» و«البناء» أو «الجهر» و«الهمس» أو «التعريف» و«التنكير». وثانيهما تتقابل فيه المتصوّرات تقابلا جزئيا وهذا شأن الفئة الغالبة من المتصوّرات النّحوية. فهي تتقابل في ما بينها دون أن يتأسس التقابل على سمة متصوّرية معيّنة بل إنّ هويّتها التقابلية في أن يكون لكلّ منها جملة من الخصائص والسّمات قد لا تتقاطع مع غيرها. مثال ذلك التقابل في الوظائف بين الحال والتمييز أو في أقسام الكلمة بين الاسم والفعل أو في الأصوات بين الادغام والاعلال. فليس هناك تقابل مطرد بين الأزواج في كلّ العناصر المتصورية أو السّمات المفهومية بل في البعض منها.

وبناء على ما قرّرناه سابقا من وجود علاقة اشتقاقية بين الاسم النّحوي والمتصوّر فإنّه من الممكن أن نحيل الأسماء المستقلّة عن سياقاتها على هذين الضربين من التقابلات.

وبتدقيق النّظر في القائمة الاصطلاحية النحويّة نجد من الممكن الكشف عن العلاقات التقابلية من المداخل الاصطلاحيّة إلاّ أنّ درجة وضوحها مختلفة : فأوضحها كشفا أزواج أو ثواليث اصطلاحية حافظت على تقابلها الدّلالي المعجميّ بعد نقلها إلى الاصطلاح النّحوي بقطع النظر عن الفرق الدّلالي بين المعنى المعجميّ والاصطلاحيّ. فمن هذه الأزواج التقابلية نذكر : (التعريف، التّنكير) و(التذكير، التأنيث) و(الحركة، السكون) و(الفاعل، المفعول) و(العمدة، الفضلة) و(الجهر، والهمس) و(الشدّة، الرّخاوة) ... ومن التواليت التقابلية نذكر (المفرد، المثنّى، الجمع) و(الماضي والحال والاستقبال) ...

ولقد استفاد النّحاة المصطلحون من التقابل الماقبليّ الموجود في هذه الأزواج والثواليث لتوظيفه في التقابل النّظري بين كلّ عنصر من عنصري الزوج المتصوّري ولم يسعوا إلى المقابلة بين تسميات ليس لها علاقة تضاد معجميّ وكلّ ذلك رغبة في تيسير إدراك العلاقة التقابلية منذ المدخل ويمكن أن ندرج في إطار المصطلحات الكاشفة بيسر عن علاقات التقابل كلّ الأزواج الاصطلاحية المركّبة والتي يتعالق أحد عناصر مركّبها مع عنصر آخر مناظر له كما الشّأن في التقابلين «اللّفظيّ» و«المعنويّ» في اصطلاحات (التوكيد اللّفظي ـ التوكيد المعنوي، أو التثنية اللّفظية والتثنية المعنوية ...) أو التقابل بين «الموجب» و«المنفي» في مصطلحي «الاستثناء الموجب»، «الاستثناء المنفي» وبين «المتّصل» و«المنقطع» في «المستثنى المتصل» و«المستثنى المنقطع» [18] وغيرها من المصطلحات المشابهة.

وأقلّ من هذه الدّرجة كشفا عن التقابل عبارات اصطلاحية اكتسبت بعدها التقابليّ بعد الاصطلاح وهي في مدوّنة النّحويين غالبة. وهي ضربان : ضرب يكون فيه التقابل باستعمال مركّب رأسه عبارة من عبارات السّلب كـ (غير) في (المتمكّن، غير المتمكّن) و(المنصرف، غير المنصرف) فهذا أيسر كشفا عن التقابل من ضرب ثان تعتمد فيه المقابلات على ألفاظ صريحة كما الحال في «الإعراب» و«البناء» بالنّسبة إلى التقابلات التّامة و«التمييز» و«الحال» بالنّسبة إلى التقابلات غير التّامة. وإن كان الأمر في الضرب الأوّل لا يخلو أحيانا من لبس لأنّ عبارات السّلب من نوع (غير) قد تنطبق على المتصوّر المقابل المقصود أو على أيّ متصوّر آخر بحكم أنّ معنى المغايرة يشمل كلّ ما قابل المغاير أقصد أم لم يقصد.

غير أنّ أكثر المصطلحات خداعا وتضليلا تلك التي فقدت علاقتها التقابلية المعجميّة بعد نقلها للاصطلاح سوى أكان التقابل فيه كلّيا أم جزئيا ولا نعدم في الاصطلاح النّحوي أمثلة على ذلك، وإن كانت قليلة بالنسبة

---

(18) أنظر مثلا : الفاكهيّ، شرح كتاب الحدود في النّحو.242 ـ243.

إلى المصطلحات المحافظة على تقابلها. فمن أمثلة إبطال التقابل الكلّي نذكر مصطلحي «المعارف» و«المبهمات». فإذا كان المبهم في المعجم يقابل المعرّف ويناقضه [19]، فإنّه في النّظرية النحوية يعدّ ضربا منها وذلك أنّه لا خلاف بين النّحاة في أنّ المبهمات (إشارة وموصول) هي معارف بل هناك من عدّها أعرف المعارف [20]. ولقد شعر بعض النّحاة بما يمكن أن يدخله هذا التقريب بين عبارتين متنافرتين في أصل الوضع من لبس وغموض فقال معلّلا : «وربّما نفرت الطّباع من جمع هذين الوصفين لهذه الأسماء أعني التعريف والإبهام. وإذا اعتبر أمرها في إطلاق هذين الوصفين عليها علم أنّه لا تناقض في ذلك ولا تدافع إذ كان الإبهام غير التنكير» [21]. ويضيف مخصّصا كلامه لاسم الإشارة : «ألا ترى أنّها بالإشارة إليها مخصوصة مقصورة فهي لذلك معارف أبدا» [22]. ويقول عن الموصول : «ألا ترى أنّ هذه الأسماء لا تخصّ مسمّى دون مسمّى فهذا إبهامها» [23]. فكأنّما جمع أسماء الإشارة والموصولات بين التعريف والإبهام إنّما لتأسّس التسميتين على اعتبارين مختلفين : هما عدم تخصيص مسمّى دون غيره من ناحية (الابهام) وامتناع دخول علامة التنكير «رب» عليها (التعريف).

ومن أمثلة إبطال الفروق الدّلالية المعجميّة التي تصنع التقابل الجزئيّ ما نجده في اصطلاحات الكوفيّين من ترادف في ألقاب البناء وألقاب الإعراب بين «الرّفع» و«الضمّ» وبين «النّصب» و«الفتح» وبين «الجرّ» و«الخفض».

(19) لسان العرب مادة (ب.هـ.م) 12/56-57 : «أبهم عليّ الأمر إذ لم يجعل له وجها أعرفه، وإبهام الأمر : أن يشتبه فلا يعرف وجهه».

(20) أنظر مثلا : الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،2/707.

(21) المرتجل،303.

(22) نفسه.

(23) المرتجل،306.

وهذه الأمثلة وغيرها تؤكّد التغير المفيد الذي لا بدّ أن يحدث في إطار العلاقات التقابلية بين العبارات المنقولة إلى الاصطلاح، إذ لا اعتداد بالعلاقات القديمة إلاّ في السّياق المعجمي.

2.3.1 ـ علاقة الاندراج L'Hyponymie

نعني بعلاقة الاندراج العلاقة التي تجعل مصطلحا خاصّا ينضوي ضمن مصطلح عام وهو الذي يسمّيه اللّسانيون الفرنسيون بـ Hyponymie [24]. ومن علاقة الاندراج يكتسب المتصوّر الخاص هويّته الجدولية باندراجه في المتصوّر العام فضلا عن اكتسابه تلك الهويّة بتميّزه من بقية المتصوّرات الخصوصية أو الفرعية التي تشاركه الانتماء إلى نفس الدائرة المتصوّرية أو التي تترتّب تحته. فالاسم العلم مثلا يكتسب هويّته بانتسابه إلى دائرة الاسم المتصوّرية ويكتسبها اعتمادا على تقابله مع الجنس الذي يترتّب معه في نفس المستوى المتصوّري إذ كلاهما يتفرّع عن دائرة الاسم ثمّ يكتسبها اعتمادا على الدائرة المتصوّرية التي تقع تحته والتي تضمّ ضروب الأسماء المتفرّعة عنه وهي الاسم واللّقب والكنية وهذا ما يوضّحه الرّسم التالي :

الفعل ← الاسم ← الحرف دائرة متصوّرية 1

↑

الجنس ← العلم .... دائرة متصوّرية 2

↑

↓

الاسم اللقب الكنية .... دائرة متصوّرية 3

فالعلاقات الاندراجية تكشف طبيعة البنية الهرمية Structure Hiérarchique لأيّة نظرية معرفيّة تعتمد في جدولة متصوّراتها على التبويب والتفريع. ويمكن الظفر بهذه العلاقة الاندراجيّة اعتمادا على استقراء المصطلحات وخصوصا بالبحث عن المنطق النّظامي الذي يربط

(24) أنظر مثلا : J. Lyons, linguistique générale. p 347

بين مصطلح الباب (وعادة ما يكون مفردة) ومصطلح الفروع وفروع الفروع و(عادة ما يكون مركّبا). فالتركيب ينبغي بهذا المقتضى أن يدل على التّعالق الاندراجيّ التفريعيّ بين مستويات مختلفة من الدوائر المتصوّريّة. وهذا الشكل من التنظيم نجده في كثير من المصطلحات النّحويّة ومثاله في الاسم «اسم الجنس»، و«اسم الجنس الإفرادي» و«اسم الجنس الجمعي» فلقد كان المنطلق مفردة (اسم) تدلّ على دائرة متصوّرية عليا، ثمّ ركّب إلى هذه العبارة إمّا لفظ واحد أو لفظان. يدلّ التركيب الأوّل على دائرة متصوّرية تترتّب تحت الدائرة العليا (دائرة الاسم) وترتّب فوق دائرة فرعية وهذه الدّائرة دلّ عليها الضرب الثاني من المركّب الذي حوى عبارتين. وهذا ما يمكن توضيحه اعتمادا على الشكل التّالي :

عبارة مفردة ← اسم ← دائرة متصوّرية عليا

↑

مركّب من عبارتين ← اسم الجنس ← دائرة متصوّرية وسطى

↓

مركّب من 3 عبارات ← اسم جنس افرادي اسم جنس جمعي ← دائرة متصوّرية سفلى

ومثال ذلك في الفعل، المصطلح المفرد «فعل» ثمّ المصطلح المركّب من عبارتين : «فعل متعدّ» ثمّ المركّب من ثلاث عبارات : «فعل متعدّ بنفسه» أو متعدّ بحرف». فزيادة العبارة كانت وظيفيّة كاشفة عن العلاقة الاندراجيّة بين ما يترتّب في أدنى الجدول وما يترتّب في أعلاه.

ومثاله في الحروف مصطلحات «الحرف» من ناحية و«حرف النّداء» من ناحية ثانية و«حرف نداء القريب» و«حرف نداء البعيد» من ناحية ثالثة.

ومن الأمثلة عليه في باب الوظائف مصطلح المفعول الذي يستعمل في العادة مفردا وفي صيغة الجمع (مفاعيل - مفعولات) للدلالة على أهمّ

المنصوبات، ثمّ إذا اقترن به مركّب حرفي (به ـ فيه ـ له) أو مركّب اسمي (معه) أو إذا نعت بعبارة مفردة (مطلق) دلّ على بعض ضروب المفعولات وهكذا تكون العلاقة بين المصطلح المفرد والمصطلح المركّب مفيدة في الكشف عن الصّلة بين مصطلح الباب ومصطلح الفرع.

وقد تفيدنا المصطلحات المركّبة بمعلومات تتجاوز الكشف عن العلاقة الاندراجية الى نوع من الاستنتاجات المرتبطة بحقيقة المتصوّرات، فما من شكّ في أنّ المقارنة بين تفريع الاسم والفعل بحسب عدّة حروفهما الأصول (إلى اسم ثلاثي واسم رباعي واسم خماسي من ناحية وإلى فعل ثلاثي وفعل رباعي من ناحية أخرى) قد تكشف عن انعدام متصوّر في الفعل يمكن أن يطلق عليه اسم الفعل الخماسي ووجوده في الأسماء وقد يفضي ذلك الى استنتاج متعلّق بقصور الفعل عن الاتساع مقارنة الى الاسم.

وهكذا فانّ شفافيّة المصطلح تعني من هذه الجهة اتخاذ جدول التوزيع الاصطلاحي مطيّة الى استقراء ما تخفيه من حقائق لها صلة بالنّظرية شريطة أن تكون العلاقة بين المصطلح المفرد والمصطلح المركّب نظامية.

ولئن كان التركيب النظاميّ في مثل الاصطلاحات مفيدا في الكشف عن العلاقة الجدولية، فإنّ الأمر يبدو مستمرّا في ضروب أخرى من الاصطلاحات خصوصا إذا تسمّى الباب باسم وتسمّى الفرع باسم ثان مفرد (أو مركّب) لا علاقة له باسم الباب. ويمكن أن نقارن، لبيان الفرق بين طريقتي التسمية، بين ضربين من التسميات أحدهما يعتمد التدرّج بالتركيب تدرّجا نظاميا والثاني لا يعتمده. الضرب الأوّل : «الفعل المعتل» و«الفعل المعتل الفاء» و«الفعل المعتل العين» و«الفعل المعتل اللاّم». والضرب الثاني ما يقابلها في الاصطلاح المفرد من تسميات وهي : «المثال» و«الأجوف» و«النّاقص» (أو الفعل المثال والفعل الأجوف والفعل الناقص) وكلتا التسميتين لا توحيان بحقيقة التدرّج التفريعي كما توحي به التسمية الأولى.

وإضافة إلى هذا الضرب من الاصطلاحات هناك ضرب ثالث لا يمكن أن يكشف بأيّ وجه من الوجوه عن العلاقة الاندراجية بل يمكن أن يوقع في اللّبس كما هو الشّأن في بعض المصطلحات المشتركة التي تستعمل لتعيين متصوّر أعلى وآخر متفرّع عنه في آن، وسوف نعود إلى توضيح ذلك عند تعرّضنا للمصطلحات غير الشفّافة.

لقد جمعنا في هذا العنصر الأوّل ما اعتبرناه عوامل تصنع شفافية المصطلح النّحوي وهي عوامل ترتبط في مجملها بوجهة النظر الإدراكية Perceptionniste التي تسجّل أهم انطباعات المتلقّي إزاء موضوع من مواضيع التلقّي. ولقد تأسّست دراستنا لهذه الانطباعات على مقتضى اصطلاحي هو بمثابة قاعدة هامّة في صناعة الدّوال الاصطلاحية النحوية يتمثّل في وجود علاقة ارتباطية عليّة بين المصطلح دالاّ ومدلولا لنرى كيف خدمت هذه القاعدة وضوح الأسماء وشفافيتها في الكشف عن المتصوّرات التي تعيّنها.

ويمكن القول إنّه إذا ما كانت نسبة الإبداع الاصطلاحي قليلة في الأسماء (كالمحافظة على التقابل المعجميّ، واستعمال أسماء مألوفة تستخرج من المتصوّر ...) كانت المصطلحات شفّافة وعلى النّقيض من ذلك فإنّه كلّما كانت نسبة الإبداع الاصطلاحي مرتفعة كانت الاصطلاحات أقلّ شفافيّة.

على أنّه ينبغي أن نميّز ههنا بين الإبداعية بما هي خلق جديد للاصطلاح وبين الصّنعة الاصطلاحية بما هي إحكام وضع الأسماء (النحوية هنا) بحسب ما تقتضيه قواعد الصناعة الاصطلاحية المتفق عليها ضمنا. فما من شكّ في أنّ إتقان هذا الوضع يمثّل أهمّ عنصر من عناصر وضوح الأسماء وشفافيّتها. وسوف نرى في القسم اللاحق من هذا البحث كيف أنّ عدم إحكام ركن من أركان الصناعة قد يجعل المصطلحات محاطة باللّبس والتّعمية.

2 ـ المصطلحات الغامضة

هناك أربعة أسباب تجعل المصطلح النّحويّ غامضا غير قادرعلى الكشف عن متصوّره وتتعلّق جميعها بقواعد صناعة المصطلح وهذه الأسباب هي : الاشتقاق البعيد أوّلا واختلال التّركيب الاصطلاحيّ ثانيا والاشتراك الاصطلاحيّ ثالثا وقلّة تواتر المصطلح رابعا.

1.2 ـ الاشتقاق البعيد

نعني بالاشتقاق البعيد غموض العلاقة العلّيّة الرابطة بين المتصوّر واسمه أو ضمورها في ضوء ما قرّرناه سابقا من أنّ للمصطلحات النحوية بالضرورة علاقة اشتقاقيّة مع متصوّراتها. إلاّ أنّ هذه العلاقة قد تخفى بأن يحدث تطوّر في المتصوّرات يقابله محافظة على الاسم القديم وهذا بديهي حدوثه في أيّة قائمة اصطلاحية بحكم أن المتصوّرات تعرف تطوّرات وتغيّرات لا تعرفها الأسماء التي تعيّنها. وفي هذا الصدد يقول (بيرس) Pierce : «إنّ كلّ رمز هو شيء حيّ (...) وإذا كان هيكل الرّمز يتغيّر ببطء فإنّ دلالته تتّسع حتما بأن تضاف إليها عناصر جديدة وتتخلّى عن القديمة» [25]. وقد يكون خفاء العلاقة من تسمّي الأشياء في مباديها بأسماء لا تناسبها مناسبة تامة. ومهما يكن من سبب فإن النّحاة يجتهدون في مثل هذه الاصطلاحات للبحث عن علاقة اشتقاقيّة تفسّر هذا الوضع الاصطلاحي أو ذاك وقد يقدّمون عللا قابلة للاختلاف فينشأ بذلك ضرب من النّقاش لا يمسّ جوهر المتصوّر بل يخرج عنه الى علل الاصطلاح. وهذا ماتجده مثلا في الخلاف بين البصريّين والكوفيّين حول سرّ تسمية «الاسم» و«المصدر» [26].

وسوف نضرب على بعد الاشتقاق ثلاثة أمثلة من الاصطلاحات الأساسية في النحو وهي «النحو»، و«الإعراب»، و«الحرف».

(25) Charles Peirce : Ecrits sur le signe p 162 : «Tout symbole est une chose vivante ... le corps du symbole change lentement mais sa signification croit inévitablement, incorpore de nouveaux éléments et rejette les anciens».

(26) أنظر مثلا : الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة الأولى، 1/6-16 والمسألة الثامنة والعشرين2/236 ـ 238.

للنّحو في اللّغة معان كثيرة جمع أغلبها الفاكهيّ فقال : «وهو لغة يطلق على أحد معان بمعنى القصد وبمعنى البيان وبمعنى الجانب وبمعنى المقدار وبمعنى المثل وبمعنى النوع وبمعنى البعض وبمعنى القريب وبمعنى القسم»[27] ويؤيد الفاكهي ما ذهب إليه أغلب النّحاة من أنّ المعنى الاصطلاحيّ منقول من معنى القصد فيقول : و«الظاهر أنّه اصطلاحا من النّحو بمعنى القصد وأطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول فالنحو إذا بمعنى المنحوّ أي المقصود»[28].

ويرى أغلب النّحاة أنّ لفظ النّحو اشتق من قول عليّ بن أبي طالب أو من قول أبي الأسود، لما وضع بعض وجوه العربيّة : انح (أو آنحوا) هذا النّحو. وقال بعض النّحاة إنّه «سمّي بذلك تبركا وتيمّنا بلفظ الواضع له»[29] يعني عليّا.

إلاّ أنّ العلاقة بين معنى القصد الذي في النّحو والمعنى الاصطلاحي تبدو غامضة مهما حاول النّحاة إيجاد صلة بين الدّلالتين. فالنّحو يستعمل اسما لمتصوّرين أحدهما خاصّ مجاله التركيب يهتمّ بدراسة أصول تنقّل الكلم باختلاف العوامل. فهو «علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناء»[30] والمتصوّر الثاني عامّ يجمع بين هذا الضّرب من الدراسة ودراسة الكلم في أنفسها أي بين الإعراب والتّصريف. وبهذا لا نجد في هذا المتصوّر أو ذاك ما يعكس حقيقة أصل وضع الكلمة. ولقد حاول بعض النّحاة كابن جنيّ تمتين العلاقة الاشتقاقية بأن ذكر في حدّ المتصوّر عبارة مشتقّة من الجذر (ن.ح.و) وأخرى من الجذر (س.م.ت) فقال إنّ النحو هو «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعرب وغيره ..»[31]

---

(27) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، 51.

(28) المرجع السّابق، 52.

(29) نفسه.

(30) كتاب الحدود ضمن شرح كتاب الحدود، 52 ـ 53.

(31) ابن جنّي، الخصائص، 34/1.

غير أنّ ذكر العبارتين الموحيتين جعلا الحدّ لا يعرّف النّحو في ذاته بل من خلال وظيفته وذلك من هنات الحدود. ذلك أنّ الاحتذاء حذو كلام العرب والقصد نحوه في التصرّف والإعراب وغيرهما ليس موضوع علم النّحو بل هو غاية من غاياته المقتصرة على الإنجاز وإنّما الموضوع هو العلم بكيفيات تصرّف الكلم على النّحوّ المحدّدة وليس نفس الكفيّات.

وما قيل في حدّ ابن جنّي يقال في حدّ السّكّاكي الذي دفعه حرصه على توضيح العلاقة الاشتقاقية بين الاسم والمسمّى إلى تعريف النّحو بقوله : «اعلم أنّ علم النّحو أن تنحو معرفة كيفيّة التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنيّة عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية» [32]. ومن اليسير أن نلاحظ أنّ عبارة «تنحو» المذكّرة بالأصل الاشتقاقي قلقة في مستقرّها مقحمة على الحدّ إقحاما، فمعلوم أنّ النّحو هو المعرفة التي حدّد موضوعها السّكاكي وليس نحو تلك المعرفة أو قصدها.

ولئن ردّت أغلب الأراء الاشتقاق إلى معنى القصد فإنّ هناك من النّحويّين من يرده إلى معنى التحريف كابن السّكيت الذي يرى أنّ النّحويّ ما سمّي كذلك إلاّ لأنّه «يحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب» [33] وذلك يقتضي أن النحو هو تحريف الكلام إلى وجوه الإعراب. وليس من المستبعد أن يوجد مذهب ثالث أو أكثر في تخريج المصطلح يعقد صلة بين معنى المتصوّر والمعنى الذي يعتقده مناسبا من المعاني اللّغويّة المذكورة. ففي حال ضمور العلاقة الاشتقاقيّة يمكن أن تفتح أبواب التأويل وعندئذ لا يبحث المرء إلاّ عن أكثرها اقناعا وأقواها حجّة.

أما مصطلح «الإعراب» فإنّه، وإن بدا الاشتقاق فيه أوضح ممّا هو عليه في عبارة «نحو» فإنّه لا يخلو بدوره من غموض وعادة ما يذهب النحاة مذهبين في تأصيل وضعه. المذهب الأوّل يردّه إلى الإبانة. وفي

(32) السّكّاكي، مفتاح العلوم، 37.

(33) لسان العرب، مادة (ن.ح.و)310/15.

ذلك يقول ابن الخشّاب : «الإعراب في أصل الوضع مصدر أعرب الرّجل إعرابا إذا أبان عمّا في نفسه. ومنه الحديث : البكر تستأذن وإذنها صُماتها والثّيب يعرب عنها لسانها» [34] وقد قصد ابن جني هذا المعنى حين عرّف الإعراب بأنّه «الإبانة عن المعاني بالألفاظ» [35]. لكنّ حدّا كهذا هو على درجة كبيرة منَ التعميم وعدم الضّبط إذ من الممكن أن ينطلق على متصوّر الكلام أو القول. ولذلك تدارك النّحويّ عمومه فأضاف إليه تعريفا بالوظيفة فقال : «... وجيء به دالا على اختلاف المعاني». وهذا القول هو نواة المفهوم الذي استقرّ في المدوّنة النّحويّة ولذلك وجدنا في تعريف الإعراب أنّه «تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون لفظا أو تقديرا لتغيّر العوامل في أولها» [36]. وقال ابن يعيش إنّه «اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أوّلها» [37] وعرّفه الفاكهي بأنّه «أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازا» [38] .
فحَصْر الإعراب في أثر العامل الذي يحدث اختلافا في أواخر الكلم المعربة (أو في مجاريها كما يقول صاحب الكتاب) لا يوحي بمعنى الإبانة. فهذا المعنى لا يدرك من ماهيّة المتصوّر بل من دوره في الكلام إذ يؤتي بالإعراب للإبانة عن المعاني الثّواني (الفاعليّة، المفعوليّة، والإضافة) فالإبانة في معناها الشّامل أمر مرتبط بمحتوى الرسالة أي بالأثر الحاصل في ذهن المتلقّي بعد بلوغه كلام الباث. والإعراب مرتبط بجزء محدود من الرّسالة نعني العلاقات التّركيبية النّحويّة التي يتحكّم فيها المركّب (عامل x معمول) وما ينتج عنه من أثر علامي لفظيّ أو تقديريّ.

المذهب الثّاني يردّ الاعراب الى لفظ «العرب» اعتمادا على اقتران لغة هذا الجنس من النّاس بالفصاحة. يقول شارح المفصّل إنّ الإعراب «مشتقّ

---

(34) المرتجل، 34.

(35) الخصائص، 34.

(36) المرتجل، 34.

(37) شرح المفصّل، 72/1.

(38) شرح كتاب الحدود، ص ص158 ـ 159.

من لفظ العرب ومعناه وذلك لما يعزى إليهم من الفصاحة يقال أعرب وتعرّب إذا تخلّق بأخلاق العرب في البيان والفصاحة كما يقال تمعدد إذا تكلّم بكلام معدّ» [39]. غير أنّ هذا التّعليل بعيد إذ هو مستوحى من خارج متصوّر الإعراب ومن خارج الدّلالة الحقيقيّة لكلمة (عرب). ويبدو أنّ التّخريج قد أفرزه جوّ حماسي يقصر الفصاحة والبيان على العرب والعربيّة وهو شيء نقضه علماء العربيّة كالجاحظ والإستراباذيّ وغيرهما ممّن قال إنّ كلّ إنسان فصيح بلسانه [40] وإنّه لا تفاضل بين اللّغات في الفصاحة [41].

2.2 ـ اختلال النظام في التركيب الاصطلاحي

تستعمل الأسماء الاصطلاحيّة المركّبة ضربين من الاستعمالات أحدهما منظّم كالذي بيّناه في القسم السّابق من إحالة هذه المركّبات على فروع الأبواب أو فروعها ومن ذكر لأهمّ السّمات المتصوّرية التي من شأنها أن تهدي الذهن الى كشف بعض ما يتصل بالمتصوّر. أمّا الاستعمال الثّاني فلا يخضع لأيّة نظاميّة من هذا النّوع إذ لا يحيل المركّب الإصطلاحي على المتصوّر إحالة واضحة بل عادة ما تكون المركّبات عبارة عن حشو للاسم بما يعتقد أنّه من السمات المتصوّرية الهادية ولكنّ التّعقيد فيها يربك الذّهن ويحول دون معرفة القصد الحقيقي من التّسمية.

من مظاهر اختلال النّظام في التّركيب الاصطلاحي الإفراط في التّعقيد. ولقد لاحظنا ذلك في الكثير من عناوين أبواب الكتاب وفي بعض اصطلاحات من أخذ عنه بعضها كالمبرّد وابن السرّاج. وسوف نقتصر على ذكر نماذج من اصطلاحات الكتاب مبيّنين العناصر التي تجعل التّركيب الاصطلاحي غير نظاميّ وشفّاف.

---

(39) شرح المفصّل،72/1.

(40) الجاحظ، الحيوان 32/1 : «والإنسان فصيح وإن خبّر عن نفسه بالفارسيّة او بالهندية أو بالرّوميّة ...»

(41) شرح الكافية،106/1.

أوّل هذه النّماذج ما يطلقه سيبويه على متصور «التحذير» و«الإغراء» فيسمّيها : «ما جرى من الأمر والنّهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أنّ الرّجل مستغن عن لفظك بالفعل»[42]. لقد تضافرت في هذه التّسمية عناصر صنعت الغموض أوّلها طول العبارة طولا جعلها تقرب في بنيتها من بنى الحدود والمفاهيم. وبالفعل فإنّه يمكن تقسيم هذا الاسم الى ما يكون بمثابة الجنس (ما) وما يكون بمثابة الفصول (بقيّة الاسم). وثانيها وجود عبارتين قد توجّهان الذّهن إلى متصوّرين غير مقصودين هنا وهما «الأمر» و«النّهي» ومعلوم أنّ لهذين المتصوّرين بنية تركيبيّة معلومة مختلفة عن بنية التّحذير والإغراء التّركيبيّة. ثالثها احتواء الاسم عناصر غير متصوّرية وإنّما هي إشارات مقاميّة تصاحب فعل التحذير لا تستوجب ذكرا. وهكذا فإنّ هذه العناصر الثلاثة تجعل هذا الإسم المركّب غامضا محتاجا في توضيحه الى مثال ولولاه لصعب إدراك المقصود.

النّموذج الثاني هو اصطلاح سيبويه على النّعت السّببي بعبارة : «ما يجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به أو شيء من سببه كمجرى صفته التي جعلت له» ويمثّل عليه بقوله : «وذلك قولك (مَرَرْتُ بِرجُلٍ ضَارِبٍ أبُوهُ رَجُلاً)»[43] فلقد أثقل هذا المصطلح بالسّمات المتصوّرية وبالتفاصيل حتّى إنّ العبارات المركزية (صفة ما كان من سببه) تكاد تكون غائمة لا توحي بشيء عند غياب المثال.

إنّ الإغراق في التّفاصيل مردّه إلى رغبة صاحب الكتاب في أن يصف المتصوّر بأكثر من سمة وبغيته الإحاطة به من كلّ جوانبه. ولكنّ ذلك لا يفضي في رأينا الى الوسم الاصطلاحي الحقيقي. ولعلّ النّموذج الثالث يكشف بوضوح هذه الرّغبة في وسم كلّ متصوّر وعدم الاستفادة من تسمية واحدة تشمل جميع المتصوّرات الجزئية وتعمّها. ففي تصنيف

(42) الكتاب.253/1.

(43) الكتاب.18/2.

الفعل المبني للمجهول بحسب لزومه وتعديته يسعى صاحب الكتاب الى تسمية كلّ ضرب منه بحسب الاعتبارين المذكورين كالتّالي :

- الفعل المبنيّ للمجهول اللاّزم كـ (ضُرب) و(يُضْرَبُ عمرو) يسمّيه : «المفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل» (44).

- الفعل المبني للمجهول المتعدّي الى مفعول واحد كـ (كُسيَ) في (كُسِيَ عبدُ الله الثّوْبَ) يسمّيه «المفعول الذي تعداه فعله الى مفعول» (45).

- الفعل المجهول المتعدّي الى مفعولين كـ (نبّئ) في (نُبِّئْتُ زَيدًا أبَا فُلاَنٍ) يلقّبه : «المفعول الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر» (46).

إنّ هذه التفريعات التصوّرية وإن كانت ضروريّة في تصنيف ضروب من الفعل بحسب معياريْ البناء والتعدية، فإنّ الاصطلاح على كلّ منها باسم يبدو غير ضروريّ بحكم أنّ ذلك مضمّن في متصوّر التعدية واللّزوم ولا يحتاج كلّ صنف منها إلى وسم وهذا ما ارتآه النّحاة اللاّحقون وأقلعوا عن استعمال مثل هذه التسميات.

المظهر الثاني من مظاهر اختلال النظام في التركيب الاصطلاحي النحويّ يتمثّل في خزل عنصر اصطلاحي أساسيّ لو ذكر لكان المصطلح أوضح. ولنا أن نعود في هذا السّياق الى المصطلحات الثلاثة المذكورة سابقا والتي تعيّن الفعل المتعدّي. فلقد استعمل صاحب الكتاب فيها عبارة «المفعول» وهي عبارة مختزلة من عبارة أطول هي «فعل المفعول» والتي قصدها صاحب الكتاب في وسم متصوّر الفعل المبني للمجهول. وهذا الخزل قد أوقع المصطلح الثاني خاصّة في لبس إذ صار في المصطلح عبارتان مكرّرتان تدلّ كل واحدة منها على متصوّر وهي عبارة

(44) الكتاب، 34/1.

(45) المرجع السّابق، 41/1.

(46) نفسه، 43/1.

«مفعول» في قوله «المفعول الذي تعدّاه فعله الى مفعول» وينبغي أن نفهم أنّ مفعول الأولى تعني نائب الفاعل إذ هو في أصله مفعول للفعل المبني للمعلوم وأنّ مفعول الثانية هي الوظيفة النّحوية المعروفة. فوجه اللّبس أنّ العبارة الأولى سمّيت باعتبار ما كان والعبارة الثانية قد سمّيت باعتبار ما هو كائن بهذا التركيب وكان من الأجدر تجاوز اللّبس بذكر عبارة أطول وأوضح.

ومن الأمثلة التي فيها حذف محلّ عبارة استقرت في كتب النّحاة لوسم فعل النداء أو الفعل الناصب المقدّر إذ اصطلح عليه النّحاة بقولهم : «المنصوب باللآزم إضماره و«المنصوب بالمستعمل إظهاره». المصطلح الأوّل يعنون به المنادى (47) والمحذّر (48) «وما أضمر عامله على شريطة التفسير» (49) كقوله : (زيدا ضَرَبْتُهُ) ويعنون بالمصطلح الثاني ما نصب بفعل يكون المتكلّم فيه مخيّرا بين حذفه وذكره ومنه الإغراء وبعض الدّعاء.

وفي هذين المصطلحين حذف من جهتين أوّلهما لفظ «الاسم» وهو المقصود بالمنصوب فذكر النّعت وحذف المنعوت، وثانيهما لفظ «الفعل» وهو المقصود بالمستعمل إظهاره أو «اللازم إضماره». وكأنّه لمّا طال المصطلح حذفوا ما اعتقدوا أنّه واضح غير مشكل بحكم أنّ السّياق يهدي إليه ومعرفة الأصول النّحوية تدلّ عليه إذ الأصل في العمولية الأسماء والأصل في العامليّة الأفعال. لكن ذلك يتطلّب معرفة مسبقة بالنّظرية ويعسر على من أراد استعمال المصطلحات مفاتيح لمتصوّراتها.

المظهر الثالث من اختلال نظام التركيب يقتصر على ضرب من المركّبات هو المركّب النّعتي الذي يكون فيه المنعوت عددا غير رتبيّ كما الشأن في مصطلح السّتّة (أو الخمسة) (وهي : أب وأخ وفم وحمٌ وهَنٌ

(47) أظر، شرح المفصّل، 127/1.

(48) المرجع السّابق،25/2.

(49) نفسه،125/1ـ 126. .

وذُو) والحروف الخمسة (إنّ ولكنّ وليت ولعلّ وكأنّ) وهي التي تعمل عمل الأفعال، والمفاعيل الخمسة (المطلق، به، له، معه، فيه) وكذا الشّأن في بعض الاستعمالات غير المتواترة كمصطلحي «المجاري الثمانية» وهي عند سيبويه ألقاب الاعراب وألقاب البناء، وكذلك «الزوائد الأربعة» وهي في اصطلاحه اللّواحق المتصلة بالفعل المضارع. إنّ العدد في هذه المصطلحات المركّبة نعتيا هو محاولة لحصر قائمة معينة من الكلم ولذلك لا يستوي هذا الاصطلاح إلاّ في اللّفاظم النّحوية ذات القائمة المغلقة. إلاّ أنّ نعتها بعددها لا يبدو كثير فائدة فهو وإن كان يحصرها عددا فإنّه لا يحصرها ماهيّة أو خصائص. والمصطلحات تحتاج الحصر بالماهية أو بالخصيصة ولا تحتاج كثيرا الحصر العدديّ. ولذلك بدا مصطلح «الحروف المشبّهة بالفعل» أو «العاملة عمل الفعل» بالنّسبة إلى المصطلح الأوّل أكثر تلاؤما مع المتصوّر المعيّن وإن كان أكثر آداء من الأوّل لأنّه ينعت الحروف بخصيصة لصيقة بها وكذا الحال بالنّسبة إلى ألقاب البناء أو ألقاب الإعراب بالنّسبة إلى المجاري الثمانية ولقب حروف الإعراب بالنّسبة إلى الزوائد الأربعة.

والحقّ أنّ لجوء النّحاة إلى النّعت بالعدد قد يعود إلى عدم الظفر بسمة خاصّة يمكن أن تختزل وتطلق على فئة من هذه المصطلحات وهذا ما يتضح أكثر في مصطلح «الأسماء الستّة» فمن خصائص هذه الأسماء ما يتصل بكيفية إعرابها وبإضافتها. أمّا كيفية إعرابها فإنّ هذه الكلم لا تعرب، عندما تكون مضافة، بالحركات بل بالحروف ويقوم مقام كلّ حركة إعراب فيها حرفٌ «ويدلّ على ما تدلّ عليه من نصب أو جرّ أو رفع»[50] نصبها بالألف ورفعها بالواو وجرّها بالياء. لكنّ هذه الخاصيّة لا تقتصر عليها الأسماء الستّة بل يشاركها فيها الاسم المثنّى وجموع الصحّة وإن كانت الأسماء الستّة تختلف عنها في أنّ حركة الإعراب تقلب فيها حرفا فرارا من الاستثقال[51]. وأمّا ما اتصل باضافتها فإنّها تقسّم بهذا

(50) المرتجل، 54.

(51) انظر توضيح ذلك في المرتجل، ص ص 55 - 57.

الاعتبار إلى ضربين : «ضرب لا يقطع عن الإضافة ولا يضاف إلى مضمر وهو (ذو) وحده» .. «وضرب ثان» يقطع ويضاف إلى مضمر وهو الخمسة الباقية»[52]. وهكذا نرى أنّ القطع عن الإضافة أو عدمه والإضافة إلى المضمر وعدمها هي من أهمّ سمات هذه الأسماء لكنّها لا تبدو، خصوصا ما تعلق منها بالقطع أو عدمه، سمات مميّزة لها وحدها إذ هي من شأن بعض الظروف. كما أنّ هذا الاختلاف فيها لا يسمح لها بأنْ تسمّى باعتبار الإضافة فكيف يجوز أن نجمع تحت تسمية واحدة المتصوّر ومخالفه ؟ لذلك اختار النّحاة العدد وكأنّه تسميته جامعة بينها. وإن كنّا لا نعدم عند النّحويّين من أصناف إلى العدد سمة النّقص والإضافة وإن كانتا سمتين غير مميّزتين فقال : «الأسماء الستّة المعتلّة المضافة»[53] وعلّل هذه التسمية بقوله : «سمّيت هذه الأسماء معتلّة لكون لاماتها حروف اعتلال ومضافة لأنّها تعتلّ ما دامت مضافة فإذا أفرد منها ما يجوز إفراده لحق بحكم الصّحيح في الإعراب ...»[54].

إنّ كلامنا عن عدم شفافيّة المصطلح الذي يكون فيه النّعت عددا لا يشمل ما كان العدد فيه رتبيّا مثل مصطلحات «المفعول الأوّل» والمفعول الثاني» و«المفعول الثالث» أو مصطلحات «الخبر الأوّل» و«الخبر الثاني» ... أو «المبتدأ الأوّل» أو «الثاني» في مصطلحات وظائف الجملتين الفعلية والاسمية فالعدد الرتبي هنا يكشف عن تعدّد المفعول أو المبتدأ أو الخبر القابلة لذلك وعن درجة اتساع المحلاّت الإعرابية الخاصّة بها وعن رتبة كلّ وظيفة بالنسبة إلى غيرها ممّا يمثّلها وكلّ ذلك أدخل في كشف المصطلح المركّب عن العلاقات بين المتصوّرات وليس كما في النّماذج الأولى مدعاة للتعمية والإلغاز.

(52) الاستراباذي، شرح الكافية،267/2.

(53) المرتجل، 54.

(54) نفسه.

3.2 ـ قلّة تواتر المصطلح

قد يطرح الإستئناس بألفاظ اصطلاحية تكون في العادة متواترة أكثر من غيرها إشكالا لمن تعترضه اصطلاحات أخرى تسمّي نفس المتصوّرات التي يعرفها المتلقّي تحت عناوين أخرى أو لمن يكشف عند توسيع اطلاعه على نصوص أخرى قليلة التداول، أنّ توزيع التسميات على المتصوّرات مختلف إن بمراعاة اعتبارات ووجهات نظر اصطلاحية مخالفة وإن بوسم متصوّرات معروفة لم يكن لها في المدوّنة المألوفة حظّ في التسمية والتلقيب. وعندئذ قد يلجأ المرء إلى ضرب من الترجمة الاصطلاحية ـ إن صحّ التعبير ـ بأن يرادف بين المصطلح المعروف والمصطلح المكتشف. أو قد يلجأ الى ضرب من القراءات المسقطة التي تقرأ غير المألوف اعتمادا على المألوف. والحقّ أنّ تلك المرادفة وهذه القراءة لا تسلم من الوقوع في خطإ عدم تقدير النّصّ «الجديد» حقّ قدره من الفهم وعدم الوفاء لمقاصد اصطلاحاته الحقيقية.

ومثل هذا العمل يحدث في التراث النّحوي في ضربين من النّصوص : النصوص الأوّل أو المؤسّسة ككتاب سيبويه الذي يحوي نسبة هامّة من المصطلحات قيد التجربة. والضّرب الثاني منها هو النّصوص الكوفيّة التي لم تلق في تواترها وانتشارها نفس ما لقيته نصوص البصريّين. وقد حوت هذه النصوص كثيرا من الاصطلاحات المخالفة للمألوف الاصطلاحيّ والتي بدت مشكلة لمن تعوّد ذهنه ولسانه على استعمال غيرها لذلك لم نعدم في التراث النحوي إشارات إلى استغلاق عبارات الكوفيين ومحاولات لتقديمها محوّرة بدعوى صعوبتها. وهذا هو الذي عنيناه بالترجمة الاصطلاحية. يقول الزجاجي في هذا السّياق إن من العلل. «ما كان مسطّرا في كتب البصريّين والكوفيّين بألفاظ مستغلقة صعبة فعبّرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب فهذّبتها وسهّلت مراتبها والوقوف عليها» [55]. ويقول في موضع آخر،

---

(55) الايضاح في علل النحو 78.

مخصّصا كلامه للكوفيين : و«أكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيّين إنّما أعبّر عنه بألفاظ البصريين»[56]. ثمّ يقول في موضع ثالث نقلا عن ابن الأنباري مستعملا عبارة «ترجم» قائلا : «قال أبو بكر الانباري ترجم لي بعض شيوخنا هذا المعنى (استحقاق الأفعال الإعراب شأنها شأن الأسماء) بلفظ يشاكل ما وصفنا ويقاربه»[57].

وللتدليل على ما يمكن أن يجده غير المطلع على نصوص الكوفيين من صعوبات اصطلاحية يمكن أن نقدّم هذا المقطع من كتاب «معاني القرآن» للفرّاء وفيه يعلّق النّحويّ على الآية السابعة من سورة الفاتحة فيقول : «لا يجوز أن تقول (مَرَرْتُ بعبدِ الله غيرِ الظّريف) إلاّ على **التكرير** لأنّ (عبد الله) **موقّت**. و(غير) في مذهب **نكرة غير موقتة** ولا تكون نعتا إلاّ **لمعرفة غير موقّتة**. والنّصب جائز في (غير) تجعله **قطعا** من (عليهم). وقد يجوز أن تجعل (الذين) قبلها في موضع **توقيت** وتخفض (غير) على **التكرير** : (صراطَ غَيْرِ المغضوب عليهم)»[58].

نلاحظ في هذا المقطع استعمال عبارات غير مألوفة وهي : التكرير، موقّت، معرفة غير موقّتة، نكرة غير موقتة، توقيت، قطع. ولذلك فإن المفسّر الوحيد لهذه العبارات هو السياق الذي وردت فيه أو العادة الاصطلاحية الكوفية رغم أن هذه لا تسعفنا دائما بالإجابة الشّافية. فعبارة «التكرير» استعملت عند الكوفيّين في أكثر من متصور إذ يدلّ على ما يعرف عند البصريّين بـ «البدل» وهي دلالتها في هذا السياق كما تدل على ما يعرف بـ «التوكيد» وتبدو علاقتها الاشتقاقيّة في الاستعمال الثاني أوضح من الاستعمال الأوّل لأن معنى التكرير هنا قد تأسّس على اعتبار أنّ البدل إنّما هو توضيح أو إعادة للمبدل منه بلفظ آخر وهذا لا يستقيم في جميع ضروب البدل. أمّا التوقيت وما اشتق منه من عبارات فيبدو أكثر

---

(56) نفسه.

(57) الايضاح في علل النحو، 80.

(58) الفرّاء، معاني القرآن، 1/7.

طرحا للإشكال بحكم أنّ معناه مرتبط في أصل الوضع بتعيين الزمان أو بتعيين المكان مجازا [59] ولا يدلّ على التّعيين بالتعريف العلمي كما هو الشأن في هذا السّياق. ولعلّ النحويّ قد أخذ من التوقيت دلالته على التّعيين ليستفيد منها في تسمية العلم (عبد الله) بالموقّت بمعنى المعرف تعريفا علميّا. وتدل «النكرة غير الموقّتة» على الاسم الذي لم يعرف تعريفا علميّا. وأخيرا تدل المعرفة غير الموقّتة على كل المعارف باستثناء التعريف العلميّ. أمّا «القطع» فإنّه يقصد به في هذا السياق عدم الإتباع والنّصب إمّا على الحالية وإمّا على الاستثناء من (الذين) ومن ضمير (عليهم) ليكون المعنى إلاّ المغضوب عليهم. ويبدو هذا المصطلح أكثر وضوحا من سابقته بحكم وضوح التقابل بين معنى التبعيّة ومعنى القطع من ناحية وبحكم تداول هذا المصطلح أكثر من غيره.

إنّ استقراء السياق الذي ورد فيه المصطلح. يمثّل المعين الوحيد لفهم المتصوّر في ضوء غياب المفهوم. أمّا محاولة المرادفة بين المصطلح البصري والكوفي فإنّها قد لا تفضي في أغلب الحالات الى فهم حقيقيّ للمتصوّر. ويمكن أن نقتصر على تقديم مثال وحيد موضّح اعتمادا على السّياق التالي من كتاب «القرّاء نفسه يقول فيه معلّقا على بعض مقاطع الآية التاسعة عشرة من سورة البقرة: «ثمّ قال: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حَذَرَ الموت) فنصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه، لم تُرد يجعلونها حذرا إنّما هو كقولك: (أعطيتك خوفا وفرقا) فأنت لا تعطيه الخوف وإنّما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير ليس بالفعل كقوله جلّ وعزّ: (يدعوننا رغبا ورهبا) [60] وكقوله (ادعوا ربّكم تضرّعا وخفية) [61]» [62].

(59) أنظر لسان العرب مادة (و.ق.ت)، 107/2.

(60) الأنبياء، 9.

(61) الأعراف، 55.

(62) معاني القرآن، 17/1.

في هذا المقطع مصطلحان غير مألوفين هما «وقوع» و«تفسير». ونحن إذا أردنا أن نترجم المصطلح الأوّل بما يقابله في الاصطلاح الشّائع قلنا إنّه يعني «التعدّي» وهذا ما نجده في بعض المعاجم النّحويّة [63]. والحقّ أنّه لا يعني بالتحديد هذا المتصوّر بل يعني الوقوع تأثر المفعول بمدلول الفعل فهو معنى دلاليّ وليس معنى نحويّا كالذي يدلّ عليه مصطلح «التعدية». ولا يمكن أن يدلّ الوقوع ههنا على التعدية بحكم أنّ نصب المفعول لأجله هناك قد حدث بها [64].

أمّا مصطلح «التفسير» فيبدو مقابلا لمصطلح «المفعول له» إلاّ أنّ ترجمة هذه العبارة بتلك لا تستقيم لأنّ التّفسير يعني في هذا السّياق شرح سبب الاتيان بالفعل وتعني الأجليّة السبب نفسه والعلّة ذاتها بقطع النّظر عن معنى التفسير.

إنّ مثل هذه العيّنات وإن بيّنت أنّ المتصوّر الواحد يمكن أن يلقّب بتسميتين بحسب اختلاف المذهبين البصري والكوفي فلا ينبغي أن ينظر إلى المسألة وكأنّها خلاف لفظيّ مجرّد من أيّ اختلاف متصوّري، بل إنّ اختلاف التسمية قد يطرح قضايا جوهرية في الاصطلاح كمراعاة اختلاف الاعتبارات التي أقيمت عليها التسمية واختلاف اتساع التسمية أو ضيقها في شمول المتصوّرات.

ولئن طرحت كثرة التسميات المطلقة على ما يبدو متصوّرا واحدا اشكالات في وضوح المتصوّر فإنّ الاشتراك الاصطلاحي يطرح قضايا أخرى نتطرّق إليها في العنصر الموالي.

4.2 ـ الاشتراك الاصطلاحي

تقتضي قاعدة التسمية الاصطلاحية أن يكون للمتصوّر الواحد اسما

---

(63) انظر : جورج متري عبد المسيح ـ هاني جورج تابري : الخليل معجم مصطلحات النّحو العربي ص 475 الواقع : اصطلاحا : الفعل المتعدّي.

(64) انظر شرح المفصّل 39/2.

واحدا [65]. لكن هذه القاعدة قد تخرق بأن يكون للمتصوّر الواحد أكثر من تسمية أو يشترك متصوّران أو أكثر في تسمية واحدة. ويمكن الحديث عن ضربين من الاشتراك الاصطلاحي وهما الاشتراك الدّاخلي والاشتراك الخارجي الأوّل يحدث في صلب المدوّنة النّحوية والثاني يحدث بينها وبين مدوّنة معرفية أخرى.

1.4.2 - الاشتراك الدّاخلي

يحدث الاشتراك الاصطلاحي في المدوّنة النحوية العربية لأسباب كثيرة أهمّها وأشملها هو الفرار من إثقال المدوّنة النحوية بأسماء جديدة والتصرّف في الأسماء المتداولة وفي ذلك اقتصاد أدائي وإن كانت كلفته الإدراكية أكثر من إسناد اسم واحد لمتصوّر واحد. وعدّ كثير من الناظرين في توزيع الأسماء على المسمّيات في لغات مختلفة الاشتراك أدخل في باب الإلغاز والتعمية بحكم دلالة العلامة الواحدة على المعنى وغيره. ففي تحليل ظاهرة الاشتراك اللّغوي وما يحدثه من لبس وإشكال يعتقد التوحيدي ومسكويه أنّ ذلك لم يكن اختيارا وضعيّا وإنّما هو «اضطرار طبيعي» بحكم أنّ تقسيم الألفاظ هذه القسمة غير المتكافئة على المعاني دعت اليه الضرورة ولم يقع بقصد. يقول مؤلّفا الهوامل والشّوامل : «ولم يقع هذا الفعل المؤدي الى الإلباس والإشكال وإلى الغلط والخطإ في الأعمال والاعتقادات باختيار بل باضطرار طبيعيّ» [66]. وهذا الاضطرار إذا كان ممكنا في الدوال اللّغوية فإنّه غير ممكن في الدّوال الاصطلاحية إذ في الأمر اختيار وتدبّر وليس اضطرارا طبيعيّا ولعلّ الأسباب الموالية تكشف حقيقة ذلك.

السبب الثاني لحدوث ظاهرة الاشتراك الدّاخلي يكمن في اتّحاد جملة من المتصوّرات الفرعية في معنى عميق وبهذا السّبب نفسّر مثلا اشتراك بعض المتصوّرات النّحويّة والصّوتيّة في لفظ «المضارعة» إذ يستعمل في تعيين مشابهة فعل الحال أو الاستقبال الاسم في الاعراب وكذا

---

(65) أنظر A.Rey : La Terminologie noms et notion, p 72.

(66) التوحيدي ومسكويه، الهوامل والشّوامل، 8.

في مشابهة بعض الأسماء والصفات الفعل المضارع في البناء ومن ثمّة في درجة التمكّن في الإعراب وفي ذلك يقول صاحب الكتاب «وأعلم أنّ ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفّون وذلك نحو (أبيض) و«أسْوَدُ) و(أحْمَرُ) فهذا بناء (أذْهَبُ) و(أَعْلَمُ)» ..[67] كما يطلق المصطلح نفسه في باب الدّراسة الصّوتيّة على مشابهة صوت الصاد شيئا من الزاي ويسمّون ذلك أيضا الإشراب».

2.4.2 ـ الاشتراك الخارجي

إذا كان الاشتراك الدّاخلي قابلا لأن يثير في ذهن مستعمل ألفاظ النّحاة غموضا ولبسا فإنّ اشتراك معارف مختلفة في أسماء معيّنة يثير في ذهن من يريد أن يأخذ بأطراف كثيرة من المعارف إشكالات أخرى تطرح جملة من التساؤلات عن علّة اختيار تلك المعارف تسميات موحّدة وعمّ إذا كان وراء هذا الاشتراك علاقات متصوّريّة بين الفنون وعن حقيقة ما يقال من حدوث تأثّر بعضها ببعض وتأثير بعضها في بعض.

ومن اليسير أن يلاحظ المقبل على الدّرس النّحويّ والبلاغيّ والعروضيّ مثلا اشتراك فنّ النحو مع هذين الفنّين في الاصطلاح كاشتراكه مع البلاغة في «الإسناد» و«المسند» و«المسند إليه» وفي «الخبر». و«الوصل» و«الفصل» وفي ألقاب الأعمال اللّغوية من «أمر» و«نهي» و«تعجّب» و«نداء» وغيرها. ويدلّ هذا الاشتراك الاصطلاحي على الصّلة بين دراسة مثل هذه المعاني في النحو وفي البلاغة وإن اختلفت وجهتا النظر في تركيز الأوّل على دراسة العلاقة التركيبية والخصوصيات البنيويّة التي في المعاني المذكورة واتجاه الثانية الى دراسة مضامين الاعمال اللّغويّة المباشرة وغير المباشرة وإلى كيفيات اختلاف تلك الأعمال باختلاف طرق النظم وغيرها من الاهتمامات التي لا تعيرها الدّراسة النّحويّة اهتماما كبيرا.

---

(67) الكتاب، 21/1.

ويشترك النحو مع علم العروض في اصطلاحات كثيرة. ففي أسماء البحور نجد مصطلح «المضارع» وفي أسماء القوافي نجد «الوصل» و«الإشباع» و«التعدّي» و«المتعدّي» [68] وفي ألقاب العروض نجد «السالم» و«الصحيح» و«المضمر» و«الموقوف» و«المقصور» و«المحذوف» و«المعتل» و«الابتداء» و«الاعتماد» و«الفصل» و«الغاية» [69].

قد يعود التقاطع بين الفنين الى تشابه في الإجراءات الصّوتيّة في كثير من أبواب العروض ومسائله وهذا ما حدا ببعض النحاة إلى أن يجيب عن بعض مسائل العروض التي يجهلها اعتمادا على معطيات صوتية مبوّبة في النحو قال ابن جنّي : «وأخبرني (يقصد أبا عليّ الفارسيّ) أيضا قال : سألني سائل قديما فقال : هل يجوز الخرْم في أوّل أجزاء (متفاعلن) من الكامل ؟ قال : ولم أكن حينئذ أعرف مذهب العروضيّين فيه فعدلت به الى طريق الإعراب. فقلت : لا يجوز. فقال : لم لا يجوز ؟ فقلت : لأنّ التاء التي بعد الميم قد يدركها السّكون في بعض الأحوال فيكره الابتداء بحرف قد يكون في بعض أحواله ساكنا في ذلك المثال بعينه كما كرهت العرب الابتداء بالهمزة المخفّفة لأنّها قد قربت من السّاكن. أفلا ترى إلى تناسب هذا العلم واشتراك أجزائه حتّى إنّه يجاب عن بعضه بجواب غيره» [70]. وقد يرجع التقاطع الى أنّ دلالة المعنى المعجمي قابلة لأنّ تتخصّص على وجهين في هذا الفنّ أو ذاك فلفظ «السّالم» يدلّ في النحو والعروض على معنى انعدام التغيّر فهو يعني في العروض كلّ جزء سلم من الزّحاف [71]. ويدلّ لفظ «الابتداء» فيه على كلّ جزء في أوّل البيت يجوز فيه الخرم [72] محافظا بذلك على معنى

(68) أبو الحسن العروضي، الجامع في العروض والقوافي، تح. زهير غازي زاهد وهلال ناجي، بيروت دار الجيل، 1996، ص ص 279 ـ 283.

(69) المرجع السابق، 24.

(70) ابن جنّي : سرّ صناعة الإعراب، 55.

(71) المرجع نفسه، 218.

(72) نفسه، 219.

الأوّليـة التي نجـدها بشكل آخـر في الاصطلاح النّحـوي. كـمـا يـدلّ لفظ «الغاية» على الضّرب من كلّ بيت وهو آخره [73]. ومعنى الآخـر موجود مضمّن في لفظ «الغاية» النحوي. ولعلّه لهذه الخلفيّة من التّناسب بين النّحو والعـروض والـذي يشـرّع للاشـتـراك الاصطلاحي قـال بعض العـروضيّين : «وأنت إذا تبـحّرت العلوم كلّها رأيت بعضها منوطا ببعض وبعضها يشـهد لبعض وبعضها يعين على بعض» [74].

إلاّ أنّ الاشتراك وإن فُسّر باتحاد المعنى العميق الذي نجده في العبارة الموجـودة في بعض الاصطلاحـات فـإنّه لا يفـسّر بعـضـهـا الآخـر الذي لا نجد فيه أيّ ارتباط متـصـوّري ولا أيّ اتصال بالمعنى الاصطلاحي المعجمي. فـ «المعـتلّ» يدلّ في علم العـروض على مـا كـان جـزؤه الأخيـر مـخـالفـا لأجـزاء حـشـوه مـن زحـاف أو سلامـة [75] فليس فـي العلم المذكـور بـهـذا المعنى التّقابل المفيد في النّحو بين «العلّة» و«السّلامة» بل يُحَيَّدُ التّقابل فيه.

وإذا كـان للنّحـو أن يشـارك البلاغـة والعـروض في اصطلاحـاتهـمـا أو تشـاركهـا فيه لوجـود ترابط جـوهـريّ في العـديد من القـضايا الدّلالية أو الصوتيّة ولاتّحاد في بعض المسـائل، فإنّ اشتراك النّحو في الاصطلاح مع بعض الاخـتـصـاصـات أو الفنون البـعـيـدة عنه ممّا يدعـو الى التسـاؤل عن المقاصد الخفيّة وراء هذا الاشـتـراك خصـوصـا إذا كان لا يـتّصل باسـتـعـمـال عـبارات مـعيّنة بل يتعدّاها إلى إدمـاج عبارات ما في عـلاقات مـتـصـوّرية نجـدها في أكثر من فنّ. وسـوف نصطلح على هذا الضـرب من الاشتـراك بالاشتـراك العلاقي وسوف نمثّل عليه بالعلاقة التي بين «الإضافة» و«النّسبة» عند النّحـاة مـن ناحـيـة وعنـد أهل الهندسـة وأصـحـاب العـدد والمناطقـة من ناحية أخرى.

---

(73) نفسه.

(74) الجامع في العروض والقوافي، 310.

(75) المرجع السابق، 218.

ليس في المعجم العربيّ ما يدلّ على أنّ بين النّسبة والإضافة تعالقا دلاليّا (بالاندراج أو بالتّرادف). فالنّسبة تعني في أصل الوضع القرابة وتكون بالآباء أو إلى البلاد أو في الصّناعة [76] أمّا الإضافة فتعني الميل والدنوّ والإسناد والالتجاء والخوف والإشفاق والضمّ [77] وبذلك لا يقدّم الوضع المعجمي ما يعلّل بوضوح هذا التعالق الذي نجده في النّحو والهندسة والعدد والمنطق.

بين الإضافة والنّسبة علاقة اندراج في صناعة المنطق فالمناطقة يعرّفون الإضافة، وهي عندهم مقولة من المقولات، بأنّها «نسبة الشيئين يقاس أحدهما الى الآخر كالابن والأب والعبد والمولى والأخ والأخ والشّريك» [78]. وبهذا الحدّ تكون «النّسبة» جنسا يترتّب فوق «الإضافة» بما أنّها نوع منها. ذلك أنّ «النّسبة» هي «إيقاع التعلّق بين الشّيئين» [79] بينما «الإضافة» هي ضرب من النسبة إذ هي «النّسبة العارضة للشيء بالقياس الى نسبة أخرى كالأبوّة والبنوّة» [80]. فعموم النّسبة راجع إلى كونها مقولة تشمل مقولات كثيرة منها مقولة الإضافة. يقول الفارابي : «المنطقيّون يجعلون النّسبة أعمّ من الإضافة التي هي مقولة ما فإنّهم يجعلون الإضافة نسبة ما». ويضيف مفسّرا هذا العموم والخصوص بقوله إنّ المناطقة «يجعلون في النّسبة عدّة مقولات منها الإضافة ومقولة أين مقولة متى ومقولة أن يكون له» [81].

وهذا التعالق بين النّسبة والإضافة نجده لدى أهل الهندسة والحساب مع اختلاف في تحديد نوع التعالق وذلك أن النّسبة عندهما أخصّ من

(76) لسان العرب، مادة (ن.س.ب)،755/1.
(77) لسان العرب، مادة (ض.ي.ف)،210/9 ـ 212.
(78) الأمير عبد الاعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب.244.
(79) الشريف الجرجاني، التعريفات،260.
(80) المرجع السابق، 29.
(81) كتاب الحروف، 83.

الإضافة فهذه جنس وتلك نوع. يقول الفارابي : «النّسبة يستعملها المهندسون من أصحاب التّعاليم دالّة في الأعظام على معنى هو نوع من الإضافة التي هي مقولة ما، فإنّهم يحدّون النسبة في الأعظام أنّها إضافة القدر بين عظمين من جنس واحد ويعنون بقولهم من جنس واحد أن تكون إضافة بين سطحين أو بين خطّين أو حجمين لا أن تكون بين سطح وخطّ وحجم وسطح وحجم وخطّ» [82]. فالنّسبة هي بهذا المعنى إيقاع التعلّق في الحجم بين شكلين من جنس واحد. أمّا أهل العدد فإنّهم وإن عدّوها نوعا من الإضافة، فإنّها تبدو أخصّ ممّا هي عند أهل الهندسة إذ ترتبط بإيقاع التعلّق بين عدد يكون «جزءا أو أجزاء من عدد آخر» [83]. وبذلك تكون نسبة أهل العدد خصوصيّة لأنّها لا تشتمل كما يقول الفارابي غير النسبة المنطقيّة ولكنّ النسبة التي يحدّها أهل الهندسة منها المنطقيّ ومنها غير المنطقي» [84].

ولئن كانت العلاقة بين النّسبة والإضافة اندراجيّة عند المناطقة والمهندسين وأهل العدد بقطع النّظر عن اختلاف ما يترتّب في الأعلى وما يترتّب تحته، فإنّ العلاقة بينهما كما نجدها في كتاب سيبويه تبدو مختلفة إذ هي في الظّاهر علاقة ترادف وهو ما يمكن فهمه من قراءتنا لعنوان الباب التالي الذي يقول فيه صاحب الكتاب : «هذا باب الإضافة وهو باب النّسبة» [85]. ويفصّل ذلك في متن الباب بقوله : «اعلم أنّك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرّجل ألحقت ياءَيْ الإضافة فإن أضفته الى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءَيْ الإضافة وكذلك إن أضفت سائر الأسماء الى البلاد أو إلى حيّ أو قبيلة». فمصطلح الإضافة ليس حسب هذا السّياق إلاّ استعمالا ثانيا يعيّن متصوّر النسبة المذكورة هنا فضلا عن تعيينه متصوّر العلاقة التركيبية بين المُتَضَايِفَيْن.

---

(82) المرجع السابق، 82.

(83) نفسه، 83.

(84) نفسه.

(85) الكتاب،335/3.

لكن النظر في بقية المصنّفات النّحويّة يدلّ على استقرار هذا الترادف حتّى بعد سيبويه كما يدلّ على أنّ النّسبة استعملت في تعيين الإضافة مثلما يؤكّده هذا السياق من كتاب «الكافية». وفيه يعرف ابن الحاجب المضاف اليه بقوله : «المضاف إليه كلّ اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جرّ»[86].

وبذلك يكون التّرادف مطّردا أو منعكسا بين الإضافة والنّسبة وتكون العلاقة الاصطلاحية بين العبارتين ثابتة تحيل على التعالق الذي بين العبارتين في مدوّنات اصطلاحية أخرى وخصوصا المنطقيّة منها.

إنّ الاطمئنان إلى أنّ الأمر لا يعدو أن يكون مجرّد تسامح لفظيّ بوضع هذا المصطلح أو ذاك في موضعين مختلفين ليس مقنعا كثيرا لعدّة أسباب :

- أوّلها أنّ التّرادف الاصطلاحي أمر لا تقتضيه أيّة قائمة اصطلاحية وأنّ ما يبدو من المتّفق اللّفظي يخفي اختلافات وفروقا اعتبارية يجب استخراجها لأنّها هي التي تدفع إلى تنويع التسميات وإن وقعت على متصوّر واحد.

- ثانيها أنّ مصطلحيْ الإضافة والنّسبة لا يطلقان على بابين متقاربين في النّحو بل على متصوّرين متباعدين ليس بينهما - متصوّريا - أيّ تعالق أو تجاوز. فالمتصوّر الأوّل نحويّ يمسّ العلاقة التركيبيّة بين المتضايفين والثاني صرفيّ يتعلّق بكيفية التعبير بواسطة تركيب يجمع بين اسم وحرف عن علاقة القرابة أو الانتساب.

- ثالثها أنّ استمرار هذا التّرادف إلى عصور متأخّرة من التفكير النّحويّ لا ينبغي أن يحمل على المجاراة المجانية أو الغفلة عن تشذيب المصطلح أو تركه وإنّما يتعلّق بشيء يتجاوز التسمية الى التّصوّر.

(86) ابن الحاجب. الكافية ضمن شرح الكافية.201/2.

لهذه الأسباب سوف نسعى إلى ضبط ما يمكن أن يعدّ تقاطعا في خلفيّات المتصوّرين وإلى ضبط حقيقة العلاقة بينهما أهي الترادف كما يظهر من نصّ سيبويه أم هي الاندراج كما تؤكّده نصوص غيره من المناطقة. ثمّ إذا ثبت أمر هذه العلاقة سنسعى الى تحديد الفروق بين أصل العلاقة في المنطق وأصلها في النحو.

تقتضي مجاراة الترادف الذي في ظاهر النّصوص النّحويّة إلى اعتبار النّسبة إضافة واعتبار الإضافة نسبة كالتالي :

أ) الإضافة نسبة :

يكون بتأويل معنى الإضافة المجرّد كالتّالي :

- (غلامُ زَيد) معناه : غلام منسوب لزيد، وبهذا تكون الإضافة قد عبّرت عن معنى النسبة. إلاّ أنّ قولنا : (غلام منسوب لزيد) يخفي بدوره معنى آخر يحدّد معنى النّسبة بتخصيص أركانها وبتحديد وجه النسبة وهو قولنا : (غُلاَمٌ مملوكٌ لزيدٍ مالكِهِ) وبذلك تتحدد أركان النسبة فتتوارى وراء الإضافة العلاقة التالية :

	الغلام مضاف، منسوب ومعناه النّسبيّ المملوكيّة.
	زيد مضاف إليه، منسوب إليه ومعناه النّسبيّ المالكيّة.
- غلام زيد	العلاقة الإضافية أو العلاقة النّسبية : المُلك وهذا المعنى ذكره النّحاة لمعنى (اللاّم) التي قدّروا بها الإضافة في هذا الضرب من الجمل.

وكذا الشأن في تقدير حرف جرّ آخر هو (منْ) في قولنا :

	خاتم مضاف منسوب معناه النّسبي النّوعيّة
خاتمُ فضّة	فضّة مضاف إليه معناه النّسبيّ الجنسيّة
	العلاقة الاضافية : علاقة نسبيّة معناها الجنسيّة وقد ذكر النحاة هذا المعنى أو قريبا منه في حرف الجر (منْ).

وهكذا فانّ المعنى النّسبيّ في هذا الضّرب من الإضافة (الإضافة المعنويّة) متواتر خلف العلاقة الإضافيةُ أي خلف الجملة المنجزة.

(ب) النسبة إضافة :

ويكون ذلك بتأويل معنى النّسبة كالتالي :

- بصريّ، مكّي، زيديّ : هي اختزال لتركيب إضافي (جرّ، إضافة) كالتّالي :

- بصريّ ← رجل البصرة ← رجل من البصرة ← رجل منسوب الى البصرة. ويتفصيل معنى النسبة يمكن تحديدها في علاقة مكانيّة بحيث يكون المكان المنسوب إليه والرّجل منسوبا كالتّالي : (الرّجل ساكن البصرة والبصرة مسكنه) : فالرجل معناه النّسبيّ الحاليّة والبصرة معناها النّسبيّ المحلّيّة والمعنى النّسبيّ الجامع (الإضافة) هو المحلّ. وكذلك الشأن في (زيديّ) أو (علَوي) فإنّها تخفي علاقة إضافة كالتالي :

(رجُل عليّ) أو (رجل من مذهب عليّ) وهي تختصر علاقة أطول هي : (الرّجل منتصر لعليّ وعليّ نصيره) فالرّجل معناه النسبي الانتصارية، وعلي معناه النّسبي المنتصريّةُ والعلاقة النّسبة الانتصاريّة أو التعصّب.

واعتمادا على ما بين المصطلحين من تعالق يمكن القول إن ما يسمّيه النّحاة نسبة يقع على متصوّرين وليس على متصوّر واحد كما يبدو.

المتصوّر الأوّل يظهر في الإضافة التي تدلّ على علاقات كثيرة تجمع بين المتضايفين في معنى يختلف باختلاف السّياق ومنها الملكية والمصدرية والظرفية وغيرها. وهذه المعاني يمكن تسميتها بالمعاني النّسبيّة (وهي ليست معاني الإضافة المعجميّة من تعريف وتخصيص). وتعني النّسبة هنا إيقاع التعلّق بين ذاتين في معنى يتقاسمانه بحسب ما يقتضيه ذلك المعنى من قسمة (فاعلية، مفعوليّة تشارك، تناسب ..) وهذا المعنى النّسبي وإن عبّرت عنه الإضافة تعبيرا خاصّا بحيث يكون المتضايفان طرفيّ

النسبة المذكورين ويكون المعنى النسبي مضمرا غير مستعمل إظهاره، فإنّ هناك طرقا أخرى تعبّر عنه أهمّها طريقة الاسناد (الإسميّ أو الفعليّ) وفيها نجد أطراف النّسبة الثلاثة مذكورة أو مقدّرة :

ثور زيد   زيد يملك (مَالكٌ) ثورا.
يملك زيد ثورا.

وبهذا فإنّ النّسبة (أو المعنى النّسبيّ) معنى يعمّ الإضافة وغيرها من العلاقات التركيبيّة القادرة على تأدية معنى التعلّق النسبي بين ذاتين ولذلك يمكن وسم النسبة التي تدلّ عليها الإضافة بالنّسبة الإضافية.

أمّا المتصوّر الثاني الذي يطلق عليه لفظ «النسبة» فهو المعنى المتحصّل عليه بآليّة تركيبيّة حرفية بإضافة ياءي النّسبة إلى اسم. وهذا الضّرب يدلّ على معان نسبيّة محدّدة ذات قائمة مغلقة تتمحور حول علاقة قرابة أبويّة أو محلّية أو مذهبيّة. وههنا تكون الإضافة أوسع من النسبة بحكم أنّ الإضافة، بما هي علاقة تركيبية نحويّة، قادرة على أن تدلّ على معنى القرابة، هذا الذي تدلّ عليه النّسبة إجراء صرفيّ، وعلى غيره، وبذا يمكن القول إنّ الإضافة أعمّ من النّسبة وإنّ هذه ضرب من تلك. وبناء على ذلك ينبغي أن يقرأ نصّ عنوان الكتاب قراءة لا تفضي إلى القول بالتّرادف بل بالاندراج فكأنّ في العنوان حذفا أصله : «هذا باب [من أبواب] الإضافة وهو باب النّسبة».

وللسائل أن يسأل كيف يمكن أن يوازي صاحب الكتاب بين معنى نحويّ هو الإضافة ومعنى معجميّ آلته صرفيّة هو النّسبة ؟ إلاّ أنّ المتأمّل في المدونة النحويّة لا يستغرب هذا التناظر بين أبواب النحو وأبواب الصرف فهو يجد ذلك في متصوّري «الفاعل» و«المفعول» الإعرابين ومتصوّري «اسم الفاعل» و«اسم المفعول» الاشتقاقيّيْن. الزّوج الأوّل يعبّر عن معنى الفاعليّة والمفعوليّة بإجراء إعرابيّ ويعبّر الزوج الثاني عن المعنيين بإجراء صرفيّ اشتقاقيّ. وكذا الشأن هنا فإنّ الإجراء الصّرفيّ

يعبّر عن المعنى نفسه الذي يعبّر عنه المعنى الإعرابيّ، فالفرق في الإجراء ليس في المعنى.

وهكذا فإنّ العلاقة بين الإضافة والنسبة ليست بأيّ وجه من الوجهين علاقة ترادف بل علاقة تضمّن : في المعنى الأوّل تتضمّن النسبة الإضافة وتتضمّن الإضافة النّسبة في معناها الثاني.

وهذا الضرب من التعالق وخصوصا الأوّل منه يذكّر بحقيقة التعالق الذي في علم المنطق بين المصطلحين. وممّا يحتّم علينا النّظر في هذا العلم هو اتهام أحد المناطقة العرب النحاة العرب بـ «التّسامح» في اطلاق اسم الإضافة والنّسبة على مالا يستحقّ منطقيا ذلك. وكي نبيّن معنى هذا التسامح، صحّته أو خطأه، ينبغي الرّجوع إلى تصنيف المناطقة للمعنى النّسبيّ الذي في الإضافة كما عرضه الفارابي نفسه.

يميّز الفارابي في سياق حديثه عن الإضافة بين ضربين من الأسماء، هي الأسماء الدّالة على ذات المتضايفين والأسماء الدّالة على معنى الإضافة ففي قولنا مثلا : (ثور زيد) فإنّ (ثور) و(زيد) يدلاّن على ذات المضافين ولا يوجد في هذا القول أسماهما من حيث لهما ذلك النّوع من الإضافة، وإذا قلنا : «(إنّ الثّور المملوك زيدٌ مالكُهُ) كان (المملوك) و(المالك) هما أسماهما من حيث يوجد لهما ذلك النّوع من الإضافة»[87] ويرى الفارابي أنّه لا مجال للحديث عن إضافة إذا غاب في القضايا الاسمان الدّالاّن على نوع الإضافة فيقول : «إذا وجدنا شيئا منسوبا الى شيء بحروف النسبة أو كان شكلهما أو شكل أحدهما شكل مضاف في ذلك اللّسان ليس ينبغي أن يقال إنّهما مضافان حتّى يكون أسماهما دالّين عليهما من حيث ذلك النّوع من الإضافة وحينئذ ينبغي أن يقال إنّهما مضافان»[88]. وبهذا الاعتبار صنّف الفارابي الإضافة بحسب اشتقاق اسم الإضافة من المضافين أو عدمه كالتالي :

---

(87) كتاب الحروف، 86.

(88) المرجع السابق، 87.

- منها ما لا اسم له أصلا.
- منها ما له اسم واحد لأحدهما.
- منها ما له اسمان ويفرّع هذا الفرع الأخير بما أنّه يستحقّ اسم الإضافة الى :

* ما يكون فيه الاسمان متباينين (الأب / الابن)
* ما يشتقان من معنى معلوم (المالك / المملوك).
* ما اشتق أحدهما من اسم الآخر (العلم / المعلوم)
* اسمان هما شيء واحد (الصّديق / الصّديق).

والمهمّ في كلّ هذه القسمة والتفريع أنّ لفظ الإضافة في المنطق لا يطلق على منوال (غلام زيد) - المعروف في النحو بالإضافة الحقيقية - بل تسمّي تلك نسبة ولا تسمّي إضافة. فهي نسبة لأنّها تدلّ على ضرب من إيقاع التعلّق بين ذاتين وليست إضافة بحكم أنّ لفظي المضافين ليسا مذكورين. ولا اعتداد في المنطق بالاتكال على ما في «ضمير السامع» لفهم العلاقة الإضافية فذلك هو «التسامح». يعتقد الفارابي أنّ التسامح في العبارة شيء متواتر لدى الخطباء والشعراء وأنّ اطلاق النّحاة لقب الإضافة على المثال المذكور وغيره هو من باب هذا التّسامح يقول : «وجميع ما تسمع نحويّي العرب يقولون فيه إنّها مضافة فإنّها داخلة تحت المضاف الذي ذكرناه على الجهات التي عند الخطباء والشعراء» [89].

إنّ الفرق بين النّسبة التي هي إضافة والنسبة التي ليست إضافة يرجع في علم المنطق الى القضايا المنجزة في الضّربين. فكي تكون القضيّة دالّة على نسبة الإضافة ينبغي أن تكون القضيّة قابلة للتّقليب بحيث يمكن للاسمين الدّالين على الذات أن يكونا مرّة في موضع المحمول وأخرى في محلّ الموضوع. ويمثّل الفارابي على ذلك بقضيّتين أولاهما : (زيد هو أبو عمرو)، ففي هذه القضية فإن لفظ (أبو) يحدث معه (عمرو) على أنّه محمول. أمّا القضية الثانية التي هي تقليب للأولى وهي : (عمرو بن زيد)

---

(89) نفسه، 87 - 88.

فإنّ (ابن) يحدث معه (زيد) على أنّه جزء محمول وبذا يكون طرفا القضية مرّة موضوعا وأخرى حمولا.

أمّا في قولك مثلا : (زيد في البيت) ،فإنّ (البيت) جزء محمول ولا يمكننا أن نجعل (زيد) جزء المحمول على البيت، كما لو قلنا : (البيت ملك زيد). فالأمر مرتبط في الإضافة بمدى قابلية الاسم أن يكون في موضع محمول أو موضوع بحسب ما تقتضيه الدّلالة وذلك ما ييسّر عمليّة الاشتقاق : اشتقاق اسم دالّ على معنى الذّاتين من حيث لهما نوع ما من الإضافة.

وهكذا فإنّه انطلاقا من تحليل العلاقة الاندراجية بين النسبة والإضافة في النحو والمنطق يمكن أن تستخلص النتائج التالية :

- أنّ التشارك العلائقيّ ما بين النّسبة والإضافة في النحو والمنطق قد قاد إليه تجريد المعاني التي يفيدها التركيب الإضافي الدّال على النّسبة وتركيب النسبة الدّال على الإضافة. فالمنطلق في النّحو والمنطق واحد هو الكلام المنجز وما يحيل عليه من بنى منطقية أو عميقة مستعمل إظهارها أو لازم إضمارها تدلّ على هذا المعنى أو ذلك وليس في الأمر أيّ تأثر أو تأثير.

- أنّ تحليل البنى المنطقيّة العميقة للنسبة والإضافة وإن دلت على وجود تعالق اندراجي بين المعنيين، فإنّ طرق التحليل وشروط إطلاق هذا الاسم أو ذاك على المتصوّرين المنطقيّ أو النحويّ قد اختلفت اختلافا جوهريّا. ففي حين اقتضى في علم المنطق التمييز بين النسبة التي هي إضافة والنسبة التي ليست بإضافة بحسب ذكر المشتقّيْن الدّالّين على المضافين في المعنى أو عدم ذكرهما وعلى احترام بنية قضويّة معيّنة، فإنّه في علم النحو لم يشترط في الإضافة غير توفر مكوّنين (هما اسما الذاتين في المنطق) تربطهما علاقة إعرابية هي علاقة الإضافة. ولم يعن النّحاة في تقدير الأصل المعنوي للاضافة الدّالة على النّسبة في إطار قضية بل عدّوا توفيرها مرتبطا بجزء من القضية أو (بجزء من الجملة) لا غير.

- أنّ ما يسمّيه الفارابي تسامحا في العبارة عندما يسمّي النّحاة المتضايفين كذا (وهي لا تدلّ بما هي بنية منجزة عل معنى الإضافة الذي في منطق الكلام) اعتمادا على ما في ضمير السّامع له ما يؤسّسه في الأركان النّظرية النّحويّة (وكان يفقد هذا التأسيس النظري في المنطق). ذلك أنّ من المتّفق عليه عند النّحاة أنّ المقدّر في حكم المذكور وأنّ التفاهم قد يحدث في اللّغة بعناصر مذكورة أو محذوفة. وإذا كان النّحاة يقاربون ما بين الإضافة والنّسبة فإن تلك المقاربة كائنة بين شيء مذكور وشيء خفيّ مقدّر. ولكن المناطقة من أمثال الفارابي لا يحكم على الإضافة إلاّ انطلاقا من أشكال مثالية تعبّر في رأيه عن ذلك المعنى الذي لا نجده بالصّورة المثالية التي يقدّمها ونجدها بالصّورة المختزلة التي يذكرها النّحاة. وهكذا فإنّ عمل النّحوي كان على المنجز فعلا وعمل المنطقى كان على المقّر إنجازه.

ومن خلال هذا المثال من الاشتراك الخارجيّ يمكن القول إنّ التشارك اللّفظي المفرد والتشارك العلائقيّ بين النّظريات قد يخفي شيئا من الصّلة ولكنّه يخفي، بكلّ تأكيد، كثيرا من الفروق في التّصوّر والتفكير والمنهج وكلّ هذه المعطيات هي التي تؤسّس بين الفنون حدودا مهمّة في صنع ما به يتقوّم أيّ منها.

ومن جهة أخرى فإنّ الاطمئنان إلى التّشارك الخارجيّ اللّفظيّ في تقرير تأثّر فنّ بآخر وحتّى تأثّر ثقافة بأخرى لّما يوقع في هضم جانب كبير من الاستقلال المعرفيّ بين فنّين داخل ثقافة واحدة أو من الاستقلال الثّقافيّ بين ثقافتين لكلّ منهما بصماتها.

الخاتمة :

إنّ بحثنا في الكيفيّات التي تشكّل بها المعنى النّحويّ في اصطلاحات قد اتّخذ وجهة نظر التقبّل أو الإدراك ليصنّف الأسماء الاصطلاحية النّحويّة الى واضح كاشف وغامض ملغز. غير أنّ هذه

الوجهة من النّظر لا تخلو من إشكالات. من أهمّها السّؤال عن أيّ متلقّ نتحدّث ؟ هل هو المتلقّي المقبل على تعلّم النّظريّة النّحويّة العربيّة أم هو متلقّ من درجة أرفع يعلم أسس الاصطلاح علما نظريّا ويسعى الى محاسبة المصطلحين بالمقارنة بين ما تقتضيه القاعدة في صناعة المصطلح وما فرضته سنن الاستعمال ؟

وإذا كنّا نعني هذا لا ذاك - ونحن نعنيه فعلا - فما هي الأسس النظرية الاصطلاحية التي تجعله يحكم على درجة الجودة في المصطلح ؟ وإذا سلّمنا بوجود تلك الأسس، أفليس للاستعمال مقتضيات تجبر المصطلح على أن يخالف الأسس النّظريّة، رغم وعيه بها، فقد يضع المرء لنفسه قواعد ليخالفها ؟ ثمّ ما فائدة الحكم على قائمة اصطلاحيّة بالبيان والوضوح أو بالغموض واللّبس وهي قد أدّت، من الناحية الإجرائيّة دورها، ومازالت ؟ هل في ذلك دعوة الى القطع مع الاصطلاح الغامض وتثبيت الاصطلاح البيّن ؟ وفي كلمة : ما دور النّقد الاصطلاحي إن لم يكن متزامنا مع صناعة المصطلح، خصوصا أن هذا النّقد قد وجد نظريّا وعمليّا في مدوّنة النّحاة ؟

إنّ مثل هذه الأسئلة وغيرها ممّا كان شرعيّا طرحه تجد أجوبتها بعد الوعي بدور علم المصطلح بالنّسبة إلى غيره من العلوم وخصوصا تلك التي سبقت تأسيسه فنّا قائم الذات. فنظر هذا الفنّ إلى هذه العلوم، وإن كان ارتداديّا، يهدف الى استخراج ما يعدّ من مقوّمات الصّنعة الاصطلاحية في الأسماء والمفاهيم وهي مقوّمات نجد بعضها صريحا في النّصوص العلمية ولكنّ أغلبها يظلّ مضمرا يحتاج من يصرّح به. ثمّ اعتمادا على تلك المقوّمات يحدث ضرب من المراجعة التي هي كالموازنة بين ما يعدّ قواعد غير واعية للصناعة الاصطلاحيّة وبين ما انجز فعلا من اصطلاحات علّه بذلك يجد خيطا تطوّريا في تنظيم الاصطلاحات أو أسبابا تفسّر انزياح الاستعمال الاصطلاحي عن قواعده النّظرية.

فليس في علاقة علم المصطلح بالعلوم السّابقة إسقاط وتوجيه بقدر ما فيه وصف للنظام الاصطلاحي الدّاخلي وتعليل كيفية عمل ذلك النظام والآليات التي تتحكّم فيه. وهذا التصوّر يضمر فهما لحقيقة دور المشتغلين بالمعارف القديمة : أنّهم مصطلحون قبل كلّ شيء.

وأمّا التوجيه والتدخّل فقد يكونان من شأن علاقة علم المصطلح بالعلوم التي تعاصره.

توفيق قريرة
كلّية الآداب منوبة

دور البنيـة فـي تشكّـل المعنـى
في الشعر العربي الحديث
(أغنية الليل، لجبران، نموذجا)

محمّد قوبعة

1) النّصّ :

أغنيـــة الليـــل

سكـن اللّيـل، وفي ثـوب السكـون   تختبي الأحـلام
وسعـى البـدْرُ، وللبـدر عُيـون   ترصـد الأيّـام

*

فتعالي، يـا ابنـة الحقـل، نَـزُور   كرمـة العُشّـاقْ
علّنـا نطفـي بذيّـاك العصيـر   حُرْقه الأشـواقْ

*

اسمعـي البُلْبُـل مـا بـين الحُقـول   يسكُب الألحـانْ
فـي فضـاء نفخـتْ فيـه التّلـول   نَسمـة الرّيحـانْ

*

لا تخافـي، يا فَتـاتـي، فالنّجـومْ   تكتـمُ الأخبـارْ
وضَبابُ اللّيـل في تلـك الكُـرُومْ   يحجب الأسـرارْ

*

لا تخافـي، فعـروسُ الجـنّ فـي كهفِها المسحـورْ
هجَعَتْ سكـرى وكـادت تختفـي عن عيون الحورْ

*

ومليــكُ الجــنّ إن مــرّ يــرُوحْ والهَـوَى يَثنيـهْ
فهــو مثلــي عاشِـقٌ كيـف يَبــوحْ بالـذي يضنيـه !

2 ـ مقدّمة :

ليس هذا النّصّ فذّا فريدا فيما كتب جبران، ذلك أن له نصوصا عديدة أخرى تحدّث فيها أن الليل أو تحدّث فيها إليه مناجيا نذكر منها : «أيها الليل»، أو بين ليل وصباح ـ أو «في ظلام الليل [1] ـ وغيرها، وليس جبران وحيدا في مذهبه هذا، إذ أننا نجد عددا من الشعراء من أصحابه في «الرابطة القلمية» قد اتخذوا الليل موضوعا للشعر، نذكر منهم تمثيلا : نسيب عريضة (في : ليل الشعراء، يا ليل، في الليل) [2] وايليا أبا ماضي (في الليل، ابن الليل، ليل الأشواق) [3].

غير أنّه من الخطل أن نذهب إلى أن جبران وأصحابه قد كانوا أوّل من خاض في هذا الباب، فالليل قد ورد ذكره في الشعر العربي، في مختلف فتراته وفي شتى الأمصار، نجد ذلك في معلّقة امرئ القيس مثلا كما نجده في شعر عدد من شعراء الجاهلية ومن شعراء العصور الاسلامية من بعد ذلك، فما سبب توقفنا عند هذا النّصّ بالذات، وما سرّ طرافته في اتخاذ الليل موضوعا ؟ ثمّ إننا إذا ذكرنا ان جبران كان من أهم ممثلي المنزع الرومنطيقي في الأدب العربي الحديث، تساءلنا عن سرّ

---

(1) انظر، **الأعمال الكاملة** (العربية)، وقد وردت فيها هذه النصوص، على التوالي : ص ص 450 ـ452 ص ص467 ـ472، ص ص486 ـ488، من طبعة بيروت، دار الجيل،1994.

(2) انظر، الأرواح الحائرة نيويورك، مطبعة الأخلاق،1946، ص ص 36 ـ 37 ص ص102 ـ103 ص ص108 ـ109 على التوالي.

(3) انظر، ديوان أبي ماضي بيروت، دار العودة، (د.ت) ص ص277 ـ281. ثم587 ـ588 ثم ص ص780 ـ782.

هذه العناية بالليل والعودة إليه مرّة بعد مرّة، وعن علاقة الليل بالمنظومة الفكرية الرومنطيقية وعن الدور الذي يضطلع به فيها، بل ربما دفعنا ذلك الى التساؤل عن فعل الليل في النّص الذي بين أيدينا (أغنية الليل) في ما يتّصل بتضافر المباني والمعاني على اخراجه على الهيأة التي أخرج عليها، جامعا أشتاتا من الصور والمكونات التي يصعب - في الظاهر - الجمعُ بينها، كالليل وابنة الحقل والكرمة وعروس الجنّ والموسيقى وغير ذلك، وهو، في جمعه بين تلك المكوّنات، لابدّ خاضعٌ لمنطق داخلي يحكم مساره ويشد أجزاءه بعضها إلى بعض شدّا رفيقا متينا، إذ أن الشعر ليس من باب الهذيان ولا هو من باب الكلام المفكك الأوصال، ولعلّنا لهذا السبب نجد أنفسنا مدفوعين إلى العمل على الخروج من التخمين إلى بعض اليقين، وذلك بالنظر في هذه التساؤلات والسعي إلى الاجابة عنها قبل الخوض في مسألة الليل وصلته بالرؤية الرومنطقية عموما.

3 - تحليل النّص :

1.3 - العنوان : ان أول ما يلفت نظرنا في هذا النّص - وقد كتبه جبران قبل نهاية العقد الثاني من القرن العشرين - تصديره بعنوان هو : «أقدمية الليل»، وما كان العنوان ليلفت نظرنا لولا أنّ فيه ضربا من خرق مألوف السنّة الشعرية العربية التي لم تكن تحفل بوضع عناوين للنصوص الشعرية الاّ قليلا (وكان يُكتفى فيها - في الأغلب - بذكر المناسبة التي وُضع فيها النّصّ أو الغرض الذي أُلّف فيه أو بذكر طالعه أو قافيته أيضا، وإذا بنا - من أوّل امرنا - في سياق شعري يخرج عن السائد ويعزف عن المستتبّ الشائع وكأنّه يؤسس سنّة جديدة، لا شك في أنّ لها سندا فكريّا متّصلا بالرؤية التي يصدر عنها الشاعر، سواء في التزام أن يكون لكل نص عنوان أو في العمل على أن يكون ذلك العنوان ذا وظيفة في الارشاد إلى مبنى النّص ومعناه العامّ.

ولعلّ ما خامر ذهننا من حدس، يزداد تأكدا أو يقينا إن نحن نظرنا في العنوان في حد ذاته، ذلك أنّنا نراه يقوم فعلا على قطيعة مع ما يبدو قد استقرّ في السنّة الشعرية العربية، وذلك من خلال ما نراه قائما

عليه من إضافة «الأغنية» إلى اللّيل، وهي إضافة تحملنا على التساؤل عن معناها، وإن قال النحاة إن الاضافة تكون لأدنى الأسباب، فجعلوا قائمة معانيها مفتوحة لا يحدّها حصر ولا يأتي عليها عدّ. فإذا عدنا إلى بعض المعاني الشائعة المتواترة في الإضافة، أمكننا أن نتساءل عن الاضافة التي أمامنا : أهي على الملكية - كقولي : كتاب الولد) ؟ أهي على النوعية كقولي : باب الخشب) ؟ أهي على الظرفية كقولي : (صلاة العشاء) ؟ أهي على معنى آخر من معاني الإضافة اللفظية التي تقيم نسبة إسنادية بين طرفي الإضافة وتكون - نظريّا - قادرة على استيعاب مختلف الوظائف التي يكون عليها المسند إليه أو التي تكون للمفاعيل ؟ فإن كان ذلك كذلك. فما هو المعنى الممكن لهذه الإضافة في العنوان، في صلته بمنطق النّص من جهة وبمنطق المنظومة الرومنطقية من جهة ثانية ؟

كيفما كان الجواب، فإن هذه الإضافة تبدو غريبة من وجه آخر، ذلك أن الليل كثيرا ما ورد في الشعر العربي متصلا بالوحشة والسهد والأرق، أو متصلا بالهموم واحتمال المصائب، أو متصلا أيضا بالشكوى من قصره لأنه لم يمكّن العاشق من أن يشفي غليله بعد ظمأ وحرمان أو قل إنه في السنّة الشعرية العربية أبو نعاس أو أبو وسواس أو أبو إيناس، ثمّ إن الحديث عن الليل كثيرا ما ورد ضمن غرض شعريّ من أغراض القصيدة، وقلّ أن نجد قصائد مخصّصة له، وهذا كله يجيزلنا أن نقول : إن عنوان النّصّ قد خرق المألوف من جهة ربط الليل بالأغنية، فأقام بذلك مقابلة - إذا نظرنا إلى القضية من الزاوية التقليدية - بين الليل (كما شاع ذكره في الشعر العربي) والأغنية، وإذا سلّمنا بأن الشاعر قصد تلك المقابلة قصدا، وجب أن ننظر في أمرها، وفي بواعثها وفي أثرها وصداها في بنية النّصّ وفي مختلف معانيه.

2.3 - فإذا انتقلنا إلى **النّصّ** في حد ذاته وجدناه قد بُني بناءً تتردّد فيه صنوف من المقابلات :

فأما أولاها فمتّصلة بالبناء الثنائي، أو المزدوج، أو «الدوبيت»، والمقابة هنا قائمة بين الصدور (فاعلاتن x 3) والأعجاز (فاعلاتن x 1,5) فالاعجاز تساوي نصف الصدور، من جهة موسيقى الإطار، وما من شك في أن هذا البناء الظاهر يفضي إلى تأكيد ما لمسناه في العنوان من خرق لمألوف السّنة الشعرية التي اعتاد النّاس أن يروا فيها الصدور مساويةً للأعجاز، كما اعتادوا الاّ يروا الصدور مقفّاةً كلّها إلاّ قليلا، وما من شك أيضا في أن بناء موسيقى الإطار على هذا النحو يخلف لدى قارئ النّصّ ما يشبه الاحساس بانخرام التوازن، ويخلّف لديه أيضا خيبة توقع وانتظار غير بعيدة عن تلك التي خلّفها العنوان.

وأما المقابلة الثانية، فبين الخبر والانشاء، وهي مقابلة بين أسلوبين ولكنها مقابلة تسترعي النظر لأن الخبر لم يستغرق من النّصّ سوى بيتين، بينما كان الانشاء عماد الأبيات العشرة الباقية، وإذا قصرنا النظر على قسم الإنشاء وجدناه قائما على ضربين أيضا : الأمر (وهو في أربعة أبيات) والنهي (وهو في ستّة أبيات) فكان في الإنشاء - في حدّ ذاته - ما كان في النّصّ من انخرام توازن يسري فيه من العنوان إلى بنية الأبيات وبنائها، إلى الأسلوب بمختلف مكوّناته.

وأمّا المقابلة الثالثة، فهي بين المتكلم والمخاطبة، وهي مقابلة على مستويين، على مستوى المذكّر والمؤنث من جهة، وعلى مستوى الحضور والغيبة من جهة ثانية : فالمخاطبة حاضرة في أغلب مواطن النّصّ من جهة توجيه الخطاب اليها أمرا ونهيا، ولكنّها غائبة دوما من النّصّ، لم يفسح الشاعر لها المجال لتبدي رأيا أو لتستجيب لأمر أو لترفض نهيا، وهذه المقابلة تُبين عن انخرام توازن أيضا.

فما هي دلالات انخرام التوازن الذي بُني عليه النّصّ ؟ وماذا يمكن أن نستنتج من هذه البنية التقابلية التي يبدو أنها تتحكم في النّص ؟ هل يمكن أن نقول إن هذه البنية صدى لما بين الشاعر والنّاس حوله من تقابل في الرؤية وفي تصوّر الكون والموقف منه ؟ وهل يمكن أن نذهب إلى أن

انخرام التوازن في النّصّ يشير إلى انخرام توازن يشكو منه الشاعر في علاقته بالآخرين وقد تصدّعت تلك العلاقة. فنعتوه بأنّه «متطرّف بمبادئه حدّ الجنون (...) يكتب ليفسد أخلاق الناشئة [وأنّه] لو اتّبع الرجال والنساء المتزوجون وغير المتزوّجين آراء [ه] (...) لتقوّضت أركان العائلة وانهدمت مباني الجامعة البشرية وأصبح هذا العالم جحيما وسكانه شياطين»[4] وجاهرهم هو بالعداء قائلا : «أمّا نفوسكم يا بني أمي فرماد تذريه الريح على الثلوج وتبدّده العواصف في الأودية. أنا أكرهكم يا بنى أمي لأنكم تكرهون المجد والعظمة. أنا أحتقركم لأنكم تحتقرون نفوسكم. أنا عدوّكم لأنّكم أعداء الآلهة ولكنّكم لا تعلمون»[5].

ولكن، ألا يمكن اعتبار انخرام التوازن، إقامة توازن من صنف ربّما لم يكن مألوفا، وعندئذ ألا يمكن أن نرى في ذلك التوازن غير المألوف الذي يبدو أن الشاعر أقام عليه نصّه، توازنا يتوق إليه ويسعى إلى أن يستبدل به ما درج عليه الناس ؟

يمكننا أن نذهب في طرح مثل هذه الأسئلة مذاهب، ويمكننا أن نسترسل في ذلك ما شئنا، ولكنّ ترانا عندئذ لم نفحص النّصّ حتّى نستكشف في ثناياه ما يهدينا - وان قليلا - إلى بعض الجواب. إنّ العودة الى توقفنا عند مقابلة بين العنوان والجملة الأولى، هي المقابلة بين «أغنية الليل»، وهي عبارة قد تجعل في وهم القارئ أن الشاعر سيُحدثه عن الليل يغنّى أو عن أغنية ترسل ليلا (مثلا) هذا من جهة، و«سكن اللّيل» من جهة ثانية، وهي جملة تنفي الحركة، والغناء منها. فاذا بالقارئ فيما يشبه الحيرة انبعثت فيه بسبب ما بين توقّعه وما وجد ماثلا أمامه، من فجوة تدفعه حتما الى التساؤل عن سبب افتتاح النّصّ بعبارة كأنّها تنسف العنوان أو تلغيه أو لعلها تمثل العلامة الأولى التي تزيح بعض الغموض عن معنى الإضافة في العنوان ومقصد الشاعر منها، ذلك أن السكون لدى

(4) انظر فصل : المخدّرات والمباضع، ضمن العواطف، المجموعة الكاملة (العربية)، ص473.

(5) انظر فصل : يا بني أمي، ضمن العواطف، المجموعة الكاملة (العربية) ص459.

الرومنطيقيين هو الوسيلة التي يتخذها الشاعر الى الانصات لأصوات نفسه وأصوات الطبيعة من حوله.» وهو أيضا محجته الى عالم الأحلام وأكوان الرؤى، تأخذه إليها سبل الخيال، وهي سبل تنفتح حينما تتعطل الحواس، من بصر ولمس وغيرهما، اذ أن الليل يحجب الكائنات، ويمحو حقائق النهار فإذا كانت حقائق النهار لا تقدر على الثبات كانت كالوهم نبذه أوقى، والعزوفُ عنه أوْلى بمن كانت همّته متعلّقة بالحقائق الثابتة، حقائق الكون التي لا يصيبها تغيّر ولا كدر» وهي حقائق لا يدركها إلاّ من تعلّم ركوب الخيال وراد مجاهل الرؤى وأبعد في طريق الحلم وأسكت أصوات الحواس فيه، ليعمّ من حوله سكون يذكّره بما كان عليه في فجر الحياة، قبل أن يأتي الى هذا العالم، حينما كان ينعم بالتآلف والانسجام، قبل ن ينفصل عن أمه أو عن جنّته، ولذلك ليس من باب الصدفة أن كانت بقيّة البيت الأول : «وفي ثوب السكون تختبي الأحلام». فالسكون، والليل باب يُفتح على الأحلام والرؤى تأخذ الشاعر بعيدا، وقد انفتحت له أبواب مملكة مجهولة لم يستطع العقل أن يدخل معاقلها، هي مملكة النفس وأهوائها، وتقلّبها ونزواتها، وليس من قبيل الصدفة ـ في تقديرنا ـ أن نرى الأحلام تحتلّ من النّصّ صدارته، وقد احتلّت من حياة الشاعر ورؤيته الكون وموقفه منه مرتبة سَنْيا، لما لها من صلة بالخيال ولما لها من شبه به أيضا، فهو ـ مثله ـ تمكّن النفس من التحدث بلغة غير لغة البشر، هي لغة الصور تتوارد والأحاسيس تسري كلمح البصر أو كلمع البرق، دون خضوع لتسلسل اللغة الخطّي، حتّى لكأنها تعيد الى علاقة النفس بالعالم معناها الأوّل لاعتمادها لغة طبيعية أساسها الصور والأشكال والمشاهد، تتمكن النفس من خلالها من التحرّر من كوابح المواضعات والشرائع، فتستيقظ رغباتها الموؤودة وتغدو عالما بأسره، على حدّ عبارة نوفاليس (Novalis) [6] أو «حياة ثانية» على حد قول نرفال

(6) نوفاليس (Novalis, 1772 - 1801) من كبار شعراء الرومنطيقية الألمان. وقد ذكر جملته الشهيرة هذه. جورج غوسدورف. انظر Gusdort, l'homme romantique, Paris, Payot, 1984 - p 132.

(Nerval) [7] أساسها الصور والأشكال والمشاهد تتمكن النفس من خلالها من التحرّر لأنها تفتح العين الباطنة على عالم ينطلق تكوّنه من التجربة الشخصية الحميمة، وهي تجربة صلتها بالعالم الخارجي واهية، وإذا الأحكام باب يفتحه الشاعر للسفر عبر الكون، وليس الكون خارج نفسه، وإنما هو هي، ولا سبيل الى سبر أغوارها واكتشاف مجاهلها إلاّ عن طريق ما هو غير معقلن كالخيال والرؤيا والجنون والحلم. في إطار من السكون يكون الليل حاضنة، فتكتمل العناصر التي تعود بالشاعر إلى فطرته الأولى، حينما كان قادرا على الانصات إلى الطبيعة وكائناتها، ويعود إلى ما كان عليه من انسجام وتآلف معها، ولعلّه - لذلك - يتغنّى بالليل لما يفتحه أمامه من إمكانات لا يسعفه بها النهار، إذ في الليل تنفتح لديه الرؤيا وتنغلق الرؤية. ويتحوّل الليل عن مداليله الفيزيائية التي ترى فيه غياب نور الشمس وتوقف النشاط والحياة والاستعداد للنوم في انتظار يوم جديد ليغدو زمنا تستيقظ فيه الحواس الباطنية والحلم، فينطلق الشاعر محلّقا في الذرى القصيّة بعيدا عن مواضعات النّاس وأعرافهم، لائذا بعالم الخرافة، أو بعالم الطفولة السحري الخيالي ساعيا، عبر الليل، إلى بلوغ حال من الانسجام الكلّي مع الكون، فإذا بالليل ملجأ الشاعر من القطيعة التي ولدت ما بنفسه من إحساس بالغربة ولعلّ في هذا بعض التفسير لما ورد من ذكر «البدر» يسعى في ذلك الليل الساكن، الناشر أحلاما كانت مطويّة في سكونه، وكأن جبران أراد بذلك أن يتجاوز بعض ما شاع من تصوّر للّيل باعتباره مولّد النوم والموت والخوف والخداع إلى الليل باعتباره رمز الحمل والمخاض، أو رمز التبشير بحياة غير الحياة التي اعتاد البشر وألفوا هي حياة مرتقبة تولد من العماء أو الظلمة على أساس اقتران الموت بالانبعاث، والتجدّد وبالعدم أو على أساس الصيرورة المستمرّة التي توقّع حركة الحياة وأنساقها، حياة الانسان والحيوان والطبيعة أجمع، بل لعلنا لا نبالغ إن ذهبنا إلى أن ذكر البدر في البيت الثاني وإسناد حركة

(7) نرفال (Gérard de Nerval 1808 - 1855)، وهي الجملة الأولى من قصة : «أوريلي»، وهي ضمن مجموع : Promenades et souvenirs, Lettres àjenny, Paudora, Aurélia Paris, Garnier Flammarion 1972, p 131.

السعي إليه أمر يقتضيه المقام اقتضاءً : فذكر البدر، وإن كان يساوق نسق المقابلات التي أشرنا إلى بعضها في النّص، (والمقابلة هنا بين سكون الليل وسعي البدر) فإنّه يبعث في النّص مقابلة على مستويين : مقابلة السكون بالحركة ومقابلة الظلام بالضياء، وإذا بالحركة تتولّد من السكون والضوء من الظلمة، تولّدَ الحياة من الموت، على ما هو معروف في ناموس الطبيعة من حركة الموت والانبعاث يتعاقبان، في حركة سمّاها ميرسيا الياد بالدورة الكونية [8] وهي دورة تشمل خلقا فوجودا فتدهورا ففسادا يؤول الى عماء تنصهر فيه العناصرانصهارا فينبثق خلق جديد هو كالعود على بدء، أو كالوعد بقهر الفناء وقيام عالم جديد أعظم رونقا وبهاء، أو كالوعد باسترجاع زمن مضى وظلت ذكراه حيّة في وعي الشاعر أوفي لا وعيه، حتّى لكأنّ الليل الساكن ينقلب الى عالم زاخر بالرؤى، ملئ بالحياة، وقد فتح فيه البدر عوالم حيّة، وهو في ذلك قد اكتسب سمات ما كانت له في السنّة الشعرية العربية، واضطلع بوظيفة لم تكن له فيها، اذ صار وسيلة الشاعر حتّى يدخل بقارئه عالم الطفولة السحري، عالم الأخيلة والأشباح والجنّ، عالم الغناء والألحان تنسكب فترددها الكائنات، وتغدو مقابلة سكون الليل بسعي البدر مقابلة تؤدي الى بعث حياة جديدة على ما يهوى الشاعر ويتوق اليه، هي الحياة التي ستتضح عناصرها في بقية أبيات النّص فتكون مؤلفة من ابنة الحقل يدعوها الى زيارة كرمة العشاق، ومن البلبل يشدو ومن كائنات من الجنّ عجيبة خيالية تأخذنا الى الخرافة أو الى كلّ ما يتحدّى النظر العقلي، حتّى لكأنّ وحدة الشاعر الحميمة تنفتح على عالم سحريّ سوّي تتغنّى فيه روحه بما أصابت من نشوة اختلط فيها العشق بالغناء بمعانقة المطلق بالصمت، حفظا لذلك كلّه من الدنس أو تأكيدا لغربة الشاعر وانعدام التواصل بينه وبين النّاس.

أليس شكل المزدوج - أو الدوبيت - حينئذ أفضل شكل للتعبير عن تلك المقابلات كلّها ؟ أليس شكل المزدوج أو الدوبيت دليلنا الى التوازن الفريد

(8) Mircea Eliade, Traité d'histoire des religions, Paris, Payot 1990 p 341 - 8.

الذي يسعى الشاعر الى استعادته حتّى يرجع اليه ما افتقده من صلة بالكائنات، أساسها ذلك النداء يرسله ويدعو فيه ابنة الحقل الى زيارة كرمة العشاق، وكأنها كرمة تواضع النّاس عليها وأضحوا لا يخطئون السبيل إليها (إذ نحن توقفنا عند حدود بنية الاضافة ومعناها) وهي، في جوهرها، دعوة الى الحياة الحقّ، خاصة ان ذكرنا دلالات الكرمة في التوراة وما تحيل عليه : فهي شجرة مقدّسة، وهي رمز الجنة والخلود، والنسغ الذي يسرى في جذعها هو نور الله، وهي أوّل شجرة غرسها نوح بعد الطوفان، وصورة الكرمة انتقلت الى الأناجيل، وارتبطت بالمسيح، فغدا فيها الكرمة الحقّ، ومن آمن به كان من كرم الله وغدا دم المسيح هو الخمرة التي يتجسّد فيها اجتماع الكلمة حول تعاليمه، ولا عجب - حينئذ من أن يرتبط ذكر الكرمة بذكر العشاق، عشّاق المعرفة الحق، وعشاق الحياة المتجدّدة وعشاق نور الله، أو نور البدر، أليست الكرمة هي التعبير النباتي عن الخلود، أليست الكرمة - في بعض المعتقدات القديمة شجرة الحياة (كما أن التفاحة شجرة المعرفة أو الخلود) ألم يكن ديونيزوس، في عُرف الاغريق، إلاه الخمرة لأنه يعرف أسرار الحياة بعد الموت ؟ أليس عصيرها يطفئ حرقة أشواق الشاعر الى المعرفة وأشواقه الى الزمن الأوّل، زمن كان فيه متحدا بعناصر الطبيعة يناجيها ولا يحسّ بالغربة بين مكوّناتها، زمن كانت نفسه والطبيعة في ضرب من التراشح ؟ ولكن الأمر (تعاليْ) والنداء سرعان ما يفسحان المجال للشكّ والاحتمال ينسرب فيهما ممّا هو الى التمنّي أقرب (علنا، المخفّفة من لعلّنا، وهي لا تكتسب معنى عسى، إلاّ إذا اقترنت بأنّ، على عبارة ابن هشام في مغني اللبيب) كما يسري فيهما من اسم الاشارة للبعيد (ذاك) وقد تكثّف لفظيّا فصار «ذيّاك» وكأنّه تكثيف انتقل من اللفظ الى المعنى، فزاد العصير بُعدا وزاد بلوغ المنال عُسرا، ودعم نسبة الشك في بلوغ المرام، المتأتية من «علّنا» حتّى لكأن اللفظين يضطلعان بدور الكابح لما في نفس الشاعر من جموح، أو كأنهما يُسهمان في القعود بها دون ما تطمح اليه من المعرفة أو من الخلود تصيبه من عصير تلك الكرمة حتّى تنتصر على الزمن

وتقهر الفناء وعصيرها يفعل في الانسان فعل السحر، أو هو كالمعجزة ينقلب به ما هو أرضي نباتي ضربا من الروح الحرّة المنطلقة أو النفس الهائمة في الأثير وقد انعتقت من قيود الجاذبية، تنشد المعرفة الكلّية، وتتوق الى أن تجتمع بالخلان والأحبّة، أولئك الذين انطوت جوانحهم على الأسرار نفسها، وحملت أرواحهم المطامح ذاتها، وقد بدا ذلك التوق في النداء من جهة، كما بدا في استخدام ضمير المتكلّم الجمع، (نزور، علّنا نطفي) وهو الموضع الوحيد من النّص، الذي استعمل فيه جبران هذه الصيغة.

ولعلّ تلك الأشواق قد ظلت على ظمأ فمد الشاعر الى تعويض إطفاء حرقتها بالدعوة إلى سماع البلبل يسكب الألحان وكأن الألحان تقوم بديلا من عصير الكرم، فهي مثله تنسكب، وهي مثله تضطلع بما يضطلع به من ابلاغ النفس الوحدة الكونية وانسجامها، ولا أدلّ على ذلك من استخدام الشاعر فعل : «يسكب» مع الألحان، على المجاز، مجاز خرق به مألوف الكلام وأقام من خلاله ما يشبه التوازن في فعل كل منهما، وتأثيره في نفسه، فاذا الألحان كالعصير سيولة وفعل سحر، وإذا بها تسعفه فيما يتوق اليه من انسجام وتآلف مع عناصر الكون، ألمْ يكتب جبران منذ مطلع القرن العشرين، في كتاب : الموسيقى (1905) قائلا : «الألحان نسيمات لطيفة تهزّ أوتار العواطف، هي أنامل رقيقة تطرق باب المشاعر وتنبّه الذاكرة فتنشر هذه ما طوته الليالي من حوادث أثّرت فيها بماض عبر» (...) وأضاف : «الألحان في قضائي أشباح الذات الحقيقية أو أخيلة المشاعر الحيّة»، ألم يذكر جبران - في المصدر نفسه - ما يُروى عن حكيم هندي وقد قال : «إن عذوبة الألحان توطّد أمالي بوجود أبديّة جميلة» ؟ [9].

فاذا كانت الألحان ممّا ينبّه الحياة في الانسان أو ينبّه النفس الى جوهر الحياة وينفض عنها غبار النسيان لم نستغرب دعوة جبران «ابنة الحقل» الى أن تسمع الألحان لما تنطوي عليه من مظاهر الانسجام والتآلف

(9) انظر، المجموعة الكاملة (العربية)، ص ص 86 - 87.

أو لما لها من طاقة على جعل الإنسان قادرا على إدراك ما خفي من أسرار الخلود، وبعث الحياة المتجدّدة، تنفخها التلول نسمات من الريحان، وهل نحن بحاجة إلى الاشارة الى ما تنطوي عليه لفظتا «نفخ» و«نسمة» من معاني الخلق ؟

ولكن يبدو أن الشاعر ظل قاصرا دون بلوغ ما يصبو اليه، وقد فضح قصوره ذاك ما ذكرنا من شكّ لا بس دعوته الى حرقة الأشواق، كما فضحه اعتماده البلبل يسكب الألحان، فلئن كان من المعروف ان البلبل طائر مشهور بحسن غنائه وعذوبة ألحانه، فهو الى ذلك يجمع بين الحب والموت، وبين سحر الغناء وضعف الكائن وعجزه عن مواجهة الأخطار المحدقة به، وهو طائر يبعث في النفس شعورا بالأسى، ناتجا عن تلك المفارقة ذاتها وهي مفارقة حملت عددا من الشعراء الرومنطيقيين على أن يروا ذواتهم فيه، على ما فعل الشاعر جون كيتس (J. Keats, 1795 - 1821) في مطوّلته : أنشودة إلى بلبل. ولعلّ هذه الصورة - إلى جانب صورة الليل - هي التي خرجت بالشاعر الى النهي عن الخوف، ولعلّها - أيضا - هي الصورة التي أدت، في النّص، الى غياب البدر واختفائه، لتعوّضه النجوم والضباب، كما اختفى الأمر وقد راود الشاعر ما يشبه اليقين بأن ما أمر به صعب المنال، فكأنّه ألغى بالنهى ما دعا اليه بالأمر، أو كأنّه بدأ دورة جديدة، وان كانت صيغتها النهي، فمدارها على تأكيد الأمر وتشذيبه ممّا يحول دون تحقّقه في الواقع أو على ترجيح نسبة الأمل في تحقّقه على نسبة الخوف من عدمه.

ومهما يكن من أمر فإن هذا الجزء الثاني من القسم القائم على الانشاء في النّصّ، يلفت النظر لقيام النهي على تكرّر الفعل نفسه : «لا تخافي» وهو فعل يبدو مضطلعا بوظائف ثلاث : أما أولاها، فهي إيهام القارئ بأن النّصّ يسير في إطار ما هو شائع معروف من مراودة المرأة واغرائها بكسر المحرّمات ممّا يتّصل بلقاء العشاق في غفلة من الرقباء، وأما الوظيفة الثانية، فكأنّها متّصلة بطمأنة فتاته وقد تسرّب اليها بعض الخوف غلب على ما ترجوه من تحقق أمنيتها بزيارة الكرمة والفوز

بعصيرها، وأما الثالثة فلعلّها على صلة وثيقة ببقية ما في النّصّ ووخاصّة الدخول الى عالم الخرافة العجيب، تملؤه الجنّ ويلفّه الضباب.

وليس دخول عالم الخرافة العجيب - في تقديرها - سوى بديل من عالم الواقع أو تراجع عن المغامرة التي دعا اليها من خلال فعل الأمر، وقد عضد التراجع عن المغامرة التي دعا اليها من خلال فعل الأمر، وقد عضد التراجع عن المغامرة تراجُعٌ في الضوء، فإذا النجوم بديل من البدر واذا الضباب بديل من الفضاء واذا الكهف بديل من التلول، كما عضد التراجع عن المغامرة تراجعٌ في الحركة أيضا، فاذا كان البدر - في أول النّصّ - يسعى، فان النجوم هنا تكتم، والضباب يحجب. وإذا كانت الدعوة أوّل النّص، الى الحركة وزيارة الكرم، فإن عروس الجن هاهنا قد هجعت، وكانت تختفي، وأما مليك الجنّ فهو «يروح»، وفي الرواح رجوع وعودة، هي عودة تصل به الى الانكفاء على ذاته انكفاء تنعدم فيه الحركة بل وينعدم فيه الكلام كذلك، الى حدّ إرسال ذلك الاستفهام الانكاريّ الذي يفيد التبعيد : «كيف يبوح».

فعالم الخرافة الذي أخذنا اليه الشاعر في هذا الجزء من النّص على غير انتظار أو ترفع، وحملنا اليه حمّلا يبعث في وهمنا أن النّص لا يحكم بناءه منطق واضح، ولا يسيّر تدرّجه تسلسل اعتدنا مثله في النّصوص الشعرية، يتضح عالما وثيق الصلة بما سبقه، فما الليلل إلاّ إطار للأحلام تنطلق من عقالها، وما الأحلام إلاّ مطيّة تعيد الشاعر الى مجال ما يتّصل بالخيال وعالمه الذي لا يحدّ، والخيال يفتح أبواب حياة غير مألوفة أو أبواب العوالم العجيبة، فإذا اصطبغ النّصّ بالعجيب لم يكن ذلك غريبا، وقد انطلق من الليل في سكونه ومن الأحلام تخرج من مخبئها لتحمل النفس الى منابعها الأولى، منابع الجنّة الضائعة أو الطفولة، زمن طغيان العاطفة والشعور، وهو زمن تملأ المخيّلة فيه الأطيافُ والمخلوقات العجيبة والجنّ ومثلُها، ممّا لا يبدو إلاّ ليلا. فالليل زمن خلوّ الانسان الى نفسه، والنهار زمن العلاقات الاجتماعية، ولذلك كان عالم النّهار عالما يقصى تلك

الكائنات، ويغيّب ما يتصل بها من خرافات، لما تدخله عليه من اضطراب شديد لعلّ من أسبابه اختلاف منطقها عن منطقه، ولذلك أيضا كان عالم الليل عالمنا، تظهر فيه وتثير فيه من الأخيلة والرؤى ما لا حصر له، فلا عجب - حينئذ - من أن نرى في هذا النّصّ ظهور عروس الجنّ أو مليكها إذ أعدّ جبران إطار الليل لظهورها، وكان تراجع الحركة أو صعوبة تحقيق المارب مدعاة الى اللواذ بعالم الخيال وقواه، وما عروس الجنّ الاّ جزء من قوى الخيال الجبارة التي يمكن أن يعوّض الانسان من خلالها أو بها عجزه عن تحقيق ما يرغب فيه وقد غدت قوّة تساعده على أن يبني في عالم الخيال ما لم يستطعه في واقعه، ولا عجب من أن نرى في هذا النّصّ ظهور عروس الجنّ أو مليكها إذ قد بدأ جبران نصّه بذكر البدر يسعى، وما البدر - في التفسير الأسطوري والرمزي - سوى معادل عروس الجنّ ومثيلها، فكلاهما يختفي ولا يموت ويظهر ولا يستمرّ ظهوره الا الى حين، وكلاهما خالد خلود الطبيعة، وإن تعاقب عليها الموت والانبعاث.

لعلّه قد آن أوان أن نحاول الاجابة عن سؤال طرحناه، يتعلّق بمعنى الإضافة في عنوان النّص، ولكنّ الاجابة عن هذا السؤال تأخذنا بالتذكير بأن جبران قد خرق مألوف الخطاب الشعري في مواضع شتى من نصّه، خرقه حينما جرّد من ذاته مخاطبة - هي نفسه - دون أن يسمّيها، واكتفى بالكناية : يا ابنة الحقل، و يا فتاتي، كما خرقه حينما حوّل الليل عن ما شاع له من المعاني وجعله ملاذا ومحجّة الى عالم الخيال والأطياف بعد أن انقطعت به السبيل الى الناس من حوله، وملأ نفسه الاحساس بالغربة بينهم، فانثنى الى الليل والخيال والرؤى يسعى من خلالها الى أن يعيد ما فقده من انسجام عساه بها يستعيد المنزلة التي يرى أنّه حقيق بها بينهم، وهل أفضل من الليل ظرفا للانصات لأصوات روحه والتغلّب على ما يحسّ به من غربة ناشئة من تلك القطيعة التي تتصل بجوهر الكينونة نفسه، فالليل - وإن كان ابن العماه في أساطير اليونان - يظلّ انتظار فجر جديد، وتوقع انبثاق نور يعمّ الكون وتغمره حياة جديدة تطهّرت من أدران الفساد والتّدهور ويظلّ أملا تبعثه في النفس الدورة

الكونية وهي لا تكتمل الا بخلق جديد يقضي على ما داخل الشاعر من قلق وخوف ويبعث فيه الاحساس بالظفر والانتصار على الموت والفناء، وما من شك في أن هذه المعاني كلّها تحملنا على أن نرى الإضافة في عنوان النّص قائمة على المفعولية، والمفعولية قائمة على الأجلية فما أغنية جبران في هذا النّص الا كالنشيد يرسله تمجيدا للّيل وفرحا به وانتظارا لما يعقبه من فجر أو ما سيتولد منه من عالم جديد متطهّر، ألم يكن النّصّ في اثني عشر بيتا ؟ أليس يؤوّل هذا الرقم - في الدلالا الرمزية - على الكمال، اذ هو ناتج ضرب الجهات الإربع في مستويات العالم الثلاثة ؟ أليس هو رقم الأبراج في القبة الفلكية ؟ أليس هو عدد أبواب الجنّة، وعدد ثمرات شجرة المعرفة في الثقافة المسيحية ؟ أليس هو فيها أيضا رمز انشاء عالم جديد على انقاض عالم قديم، إنشاء لا يتمّ إلاّ بعد عذاب طويل وكفاح مرير ؟ اننا لا نرى أنّه من المجازفة إن ذهبنا الى أن هذا النّصّ بدءا بعنوانه ومرورا بمختلف مكوّناته نصّ منخرط في السنّة الشعرية الرومنطيقية وقد دأبت على تمجيد الليل والتغني بأفضاله واذا تركنا جانبا مختلف هذه الاعتبارات وعدنا الى النّص أمكننا أن نتبيّن أن المقابلة الكبرى التي تحكم النّصّ وتسيّر دفته هي كالمقابلة بين المدّ والجزر، المدّ بمحاولة بعث عالم من الفرح والغناء والنور الغامر، والجزر بالالتجاء الى عالم الجن وقد هجعت عروسه في كهفها وامتنع مليكه عن البرح بالذي يضنيه، أو أن شئت قلت ان حركة هذا النّص قد كانت من السكون المنفتح المفضي الى اطلاق الأحلام والرؤى الى السكون القسريّ المتّصل بالضّنى أو قلت أنّه من الصمت الى الصمت، عود على بدإ أو عود الى النفس طلبا لتوازن ظل مفقودا لدى شاعرنا كما ظل كذلك لدى جل شعراء الرومنطيقية.

محمد قوبعة

كلية الآداب منوبة

الجمل الأولية في عبارات العزاء والأنحاء المحلية

بقلم : صالح الكشو

Cette étude se situe dans le cadre de la théorie du lexique - grammaire mise au point par Maurice GROSS et l'équipe du Laboratioire d'Automatique Documentaire et Linguistique (L.A.D.L. Paris7). Les données évoquées relévent de l'expression du deuil et des condolèances. En particulier, leur représentation par graphes est celle employée par Max Silber ztein (Centre d'Etudes et des Recherches en Informatique Linguistique CERIL-Institut Gaspard Monge. Université de Marne la Vallée).

نرمي من خلال هذا البحث الى بيان المقصود بالجمل الأولية Phrases élementaires في نظرية النحو المعجم Le lexique - grammaire ونضرب على ذلك بعض الأمثلة ثم نعمل على دعمها بالاستظهار ببعض المعطيات من عبارات التعزية والمواساة وهي عبارات متكلسة أو شبه متكلسة ومن خصائصها أنها تبرز في هذا بعض القيود التي يصطلح عليها بالمحلية Locales لأنها لا تتجاوز حدود عناصر الجملة الأولية وتصاغ هذه الخصائص في شكل أنحاء توصف بالمحلية Grammaire Locales لاختصاصها بالنظر في القيود المذكورة كما تأخذ صورة الأوعية الآلية automates التي تدرج في المحللات les analyseurs وبالتحديد في المحللات

التـركيبيـة les analyseurs syntaxiques فى برامج المعـالجة الآلية للنصـوص كما سنبينه فى نهاية هذا البحث.

لنتناول مثال عالج في :

عالج الأطباء الحسين

و :

عالجت الباب (حتى فتحته)

نلاحظ أنه ان كان يقال :

باشر الأطباء علاج الحسين معالجة حسنة

فانه لا يقال :

* باشرت علاج الباب معالجة حسنة

كذلك فى مثال ضغط في نحو :

ضغط زيد على الحسين

ضغط زيد على زر الباب

نقول :

مارس زيد على الحسين (ضغطا + الضغط الشديد)

ولا نقول :

? مارس زيد على الزرّ (ضغطا + الضغط الشديد)

هذا يعني أنّنا تتوسل بمجموع «مارس الضغط» لاقامة العلاقة بين ضغط والضغط، كذلك تتوسل بمجموع «باشر العلاج» لاقامة العلاقة بين عالج والعلاج. ويعني في نهاية التحليل أننا بازاء مدخلين لفعل عالج وذلك بناء على قبول : مارس زيد على الحسين الضغط الشديد وعدم قبول : مارس زيد على الزر الضغط الشديد من ناحية وقبول : باشر الأطباء علاج الحسين وعدم قبول : باشرت علاج الباب.

لنتناول فعل : نصف. فنحن نقول :

نصف زيد القدح

كما نقول :

نصف الماء الإناء

وهما على التوالي في معنى :

شرب زيد نصف القدح

و :

بلغ الماء نصف الإناء

ولا يختلفان إلا بقدر ما تختلف شرب النصف عن بلغ النصف الا أنّه يلاحظ أنّنا نقول :

نصف النهار

وتعني :

بلغ النهار نصفه

(= بلغ النهار نصف النهار)

ولا نقول :

* نصف الماءَ

والنتيجة واحدة : نحن بازاء فعلين أو استعمالين لنصف لأنّنا بازاء بنيتين مختلفتين : نصف فا مف ونصف فا ولا يهم إن أطنبنا بنفس الشكل أي بلغ النصف فقلنا : بلغ الماء نصف الإناء وبلغ النهار نصفه.

ما نعتد به ونريد بيانه هو أن الجمل تمثل مداخل معجمية فى حد ذاتها وهذه فرضية سوف نعود اليها.

قبل هذا لنتأمل مدخلا معجميا بسيطا غير مركب من قبيل علّم. هذا المدخل ملبس لأنه في معنى العلم والعلامة.

نقول في المعنى الأول : لقّن العلم ونقول فى الثاني : وسم بالعلامة. وفى الحقيقة نحن نتوسل بالقولين لبيان اللبس فى علم ولا نتوسل بمجرد لفظي العلم والعلامة مدخلين لعلّم. فقد تتوفر المادة على مثل هذا

الاشتقاق كما هو الحال ههنا وقد لا تتوفر المادة على مثله كما في ضغط وعالج. بعبارة أخرى العلاقة بين المشتق وما يدل عليه التركيب غير منتظمة non systématique وهذه الحالة من عدم الانتظام وعدم التناظر بين المعني المفرد والمعني المستفاد من التركيب هي التي دعت الى اعتماد الجمل مبدأ لتشقيق أوجه التركيب ورفع اللبس الواقع باللفظ المفرد.

ومن قبيل علم مما يتوفر على الاشتقاق المطلوب ونعتمد فيه مع \لك الجمل المتعينة دون اللفظ المفرد قولنا : غاب غيابا أي حصل منه ذلك ونقول في الغيبوبة : دخل في غيبوبة وهي في معنى الغياب عن الوعي لا الغياب فحسب لهذا لا نقول :

* دخل زيد في غيبوبة عن (وعيه + الوعي)
كذلك لا نقول في مجرد الغياب أنه في معنى الفقدان مثلا :
ساءني غياب زيد
حيث لا يقال :
* ساءني فقدان زيد

أو المثال :
ساءني غياب زيد عن الأنظار
* ساءني فقدان زيد عن الأنظار

بينما قولنا :
غاب زيد عن (الوعي + وعيه)

يتساوي وقولنا :
فقد زيد (الوعي + وعيه)
غياب زيد عن وعيه مقلق
فقدان زيد وعيه مقلق

والحاصل من هذا أنه يترتب عن اعتماد الأشكال المركبة ما لا يترتب عن اعتماد المادة المعجمية المفردة من ربط بين التراكيب وابراز للتداخل

بينها وتشقيق للمعاني وحمل بعضها على بعض وهي معان تكاد أن تكون لا متناهية لتعلقها بالاستعمال.

نريد الآن أن نركز على ظاهرة تعزز فرضيتنا كي نفرغ لها بعد ذلك وتتمثل الظاهرة فى المسكوك من الاستعمال ونستمد الجمل فيها من عبارات التعزية والعبارات المصاحبة في النعي والدعاء بالرحمة وتفيد جميعها الموت. نقول :

قضى زيد (نحب + أجل + نذر) ه

حضر(ت) (أجل + ساعة) زيد

(أزفت + دقت) ساعة زيد

ولا نقول :

* حضر (نحب + نذر) زيد

أو :

(* دق + ؟ أزف) أجل زيد

كذلك لا نقول :

* قضى زيد (نحب + أجل + نذر) ك

بينما نقول :

وافاه (الاجل + أجله) (∅ + المحتوم)

وهي فى معنى توفي أي توفاه الله وليست كقولنا :

وافى زيد بكرا

ونقول :

لفظ (نفس + أنفاس)ـه (∅ + الأخيرة (ة))

لبّى داعي السماء

ولا يجوز فى هذه :

* لبَى داعي سمائه

ونقول :

أسلم روحه الى الله

(ارتفعت + صعدت + ...) روحه الى (ربّ + خالق + باري) ها
ولا يصح في الأولى :
* أسلم روحك الى الله

بينما يصح فى الثانية : ... الى ربّه، الى خالقه، الى باريه كما يصح فيها :

(ارتفعت + صعدت + ...) روحك الى ربّ (ها + ك)
كما نقول :

لا قي وجه ربّه
لا قى وجهه تعالى
لقى حتفه
وهذه لا يصح فيها :
* لقى حتفك

فلا بدّ من أن يعود الضمير عودا صحيحا فيما يسمّى بالاقتران الاحالي ونقول :

انتقل زيد الى (جوار + رحمة) ربّه
(انتقل + شيّع) الى مثواه (∅ + الأخير)
انتقل الى الرفيق الأعلى

ولا يجوز في انتقل :
* انتقل الى مثواك
كما لا يجوز في انتقل الى الرفيق الأعلى :
* انتقل الى الرفيق

كلّ هذه العبارات تعتبر على درجات من التجمد وتشكل في حدّ ذاتها مداخل برأسها. لهذا كان من خصائصها أن تسلك سلوك الوحدات المفردة فلا يمكن ـ على سبيل المثال ـ إعادة توزيع الأسماء فيها باستبدالها بما يرادفها ممّا لم يجر مجرها هي فلا يقال مثلا :

؟ لاقى محيى ربّه

أو :

* لقي (موته + وفاته)

وان قيل في قضى نحبه : قضى (أجله + نذره). كذلك لا يمكن الاستعاضة عن الأفعال فيها بأفعال تعادلها فلا يقال :

* حضر (نحب + نذر) زيد

أو :

* دقَ أجل زيد

وقد رأيناها. ويقال :

أتاه الأجل

مكان حضره ولعله يقال أيضا :

صادف زيد حتفه

مكان لقي. ولعل ممّا يصح كذلك مكان انتقل :

استقبل زيد وجه ربّه

تحوّل الى جوار ربّه

صار الى الرفيق الأعلى

وتبدو بدائل Variantes أكثر منها محولات توزيعية. وقوام هذه الخاصية التي نتحدث عنها لهذه العبارات فى الموت والتعزية أنّها أي هذه العبارات غير قابلة للتوليف non compositionnelles شأنها شأن بقية العبارات المتجمدة وتخضع لجملة من القيود التي تتعلق بالاقتران الاحالي أو التعريف كالتي تتناول التوابع من الصفات Dét وقد رأينا بعضها.

قلنا انّنا نستعين بالجمل مداخل معجمية ويعني أننا نصادر على أنّ المعنى أو عناصره إنّما تنتظمها الجمل ويعني عودا الى أمثلتنا السابقة -أنّ العلاج أو المعالجة فى : باشر الأطباء (علاج + معالجة) الحسين عنصر من عناصر فعل باشر. كذلك بالنسبة الى الضغط أو الضغط الشديد في

مارس زيد على الحسين (ضغطا + الضغط الشديد) هما عنصران من عناصر فعل مارس وهذا يعني بدوره أنّ ما يفهم من باشر العلاج أو مارس الضغط إنما مصدره الفعل المركب : «باشر العلاج» أو «مارس الضغط».

يسمى هاريس وبعده موريس قروس باشر. ومارس وما كان من قبيلهما أفعال عماد Verbes Supports لأنها عماد للأسماء بعدها. ويسمى هذه الأسماء فى هذا السياق الأسماء الحملية noms prédicatifs

وليس تعنينا هذه الأفعال ولا هذه الأسماء مباشرة فى هذه الدراسة ولكن ينبغي التأكيد على أنها جميعا تشكل معا وحدة (واحدة ان جاز التعبير) تلتقي فى هذه الخاصة والتعابير المتجمدة. وأفعال العماد هذه من حيث هي أفعال مركبة كثيرة ولعلّها من هذه الجهة تتجاوز الأفعال البسيطة عددا وهي فى هذا وسيلة فى تشكل المعنى وتوالده تكاد أن تكون فريدة من نوعها. فقد يفيد الفعل البسيط استعمالا قديما كقولنا: ضبب الوادي أي كثر ضبابه ونقول فيه تكاثر وتراكم الخ ... وهي ظاهرة أبلغ من عكسها كمّا أنه قد يكون الفعل المركب مستحدثا ويفضل فى ذلك على الفعل المركب نقول : سطح المركب من البنية العميقة الى البنية السطحية بدل ظهر أو طفا (على السطح).

كما قد يفيد الفعل المركب معنى خاصا لا يفيده الفعل البسيط : أجمل الكلام أتي به في جملة، أو جزء + لخصه + ذكره + ...فى جملة.

كذلك قد يفيد الفعل المركب معنى الجهة L'aspect [1] : غاب عن وعيه ‹ دخل في غيبوبة' عالجه ‹ باشر علاجه ‹ باشره بالعلاج ولا يفيده الفعل البسيط. وقد لا يكون له مقابل : انتهز الفرصة الخ ...

---

(1) وحالات التوسع الجهي هذه extension aspectuelle تقابلها حالات من التوسع المعجمي: أخطأ ارتكب خطأ أثم ارتكب إثما.

إنّ فرضية الجمل مداخل معجمية فرضية تجريبية اضطلعت فيها التغطية الآلية La couverture Informatique للغة المدروسة بدور حاسم. ويصطلح على هذه الجمل بالجمل الأولية ومجالها النحو المعجم Le lexique grammaire كما أن مجال المادة المفردة ووعاءها المعجم القاموس وتوصف هذه الجمل بـ «الأولية» لما ذكرناه من أنها الحاملة للعناصر الدنيا للمعنى Le sens minimal وهي أولية كذلك فى قيامها على مبدأ فى التحويل لا يغير عناصرها المعجمية اللآى ويغير عناصرها النحوية فيعيد توزيعها بما في ذلك أفعال العماد وهو المبدأ الذي قامت عليه المصفوفات Tables المعروفة فى اللغات المدروسة وتمثل الخطوط فيها الجمل الأولية المجعولة لمداخل الأفعال المذكورة. والمبدأ يفرز من جهة تطبيقه قواسم معنوية تربط بين الجملة والجملة أو بين هذه الفئة من الجمل وتلك. ونحن في حاجة الى هذه اللامتغيرات لأنّها أصل الحمول التي تعنينا. فإذا اعتددنا بالجمل التالية :

(تغمده + كلأه + رعاه +...) الله برحمته

فإنّ قاسمها المعنوي المشترك هو : رحم الله زيدا ويمثل اللامتغير الذي أشرنا إليه وهو الرابط بين مختلف الجمل المعمدة المذكورة. ويمكن إيراد الحمل فيها على نحو :

الرحمة (الله. زيد)

كذلك إذا اعتددنا بمثل :

حزن زيد

قاسما معنويا مشتركا يربط بين :

شعر زيد بالحزن

و :

أحسّ زيد بالحزن

من جهة وبين :

تملّك الحزن زيدا

و :

غمر الحزن زيدا

أو بينهما جميعا وبين :

استبدّ الحزن بزيد

عصف الحزن بزيد

من جهة ثانية فإنّ هذا القاسم (= اللامتغيّر) يمكن تقديمه على نحو :

الحزن (زيد)

ولا نعتدّ بأوجه الجهة أو الأسلوب في هذه الجمل leurs modalités aspectuelles ou stylistiques وهي كثيرة ومتنوعة.

كذلك إذا استحضرنا جملنا المتجمدة وشبه المتجمّدة فيما أسميناه بلغة التعازي فانّ الحمل الجامع فيها يمكن صياغته بصفة لا صورية Informelle على نحو :

الموت (الميّت)

ويبرز الحدّ الأول (= الموت) فى الصياغة مجدّدا أنّ ما استبطنه متكلمو العربية من معنى العبارات فى مثل قضى نحبه وحضر أجله وأزحت ساعته ولفظ أنفاسه ولبّى داعي ربّه وصعدت روحه وانتقل الى جوار ربه ولقي حتفه الخ ... يساوي مات وتوفي وهو فى حدّ ذاته من قيود التوارد على ألفاظ العبارات هذه عبارة عبارة كما يبرز الحدّ الثاني (= الميّت أي متغير الحمل) مدى ارتباطه هو بحمله وذلك باعتبار القيود على الاحالة والتعريف وقد رأينا بعضها

وهذه القيود، سواء ما تعلق منها بالحدّ الأول أو بالحدّ الثاني قيود محلّية. فهي محصورة في مكوّنات الجمل أي أنّها حاصلة بين المكوّن والمكوّن ولا تتناول بنية الجملة ككل أو العلاقة بين الجمل.

فاذا تصورنا بناء معيّنا يقوم على جملة من القيود المحليّة أو هو لا يأخذ في اعتباره الا هذا النوع من القيود، بعبارة أخرى إذا سلّمنا أنّ بناء نحويا ما لا يقوم موضوعه الاّ على وصف الظواهر اللّغويّة الجزئيّة فانّ مجموع القواعد التي يحصل من هذا الوصف تسمى نحوا محليا. وفي هذا السّياق نصادر على أنّ غالب الظّواهر اللغويّة المتعلقة بالتحليل المعجمي يمكن أن ينظر إليها على أنها من مشمولات هذا النحو.

فإذا نظرنا الى جملة : قضى زيد نحبه على سبيل المثال فالذي لا ينظر فيه النحو المحلي لأنّه ليس موضوعا له قولنا : قضى زيد يومه (يصلي) فيومه ليست خاصة Spécifique de يقضي بينما نحبه لها هذا الوضع لهذا نقول من منظور محلي إن فضلة قضى هذه لا تحمل معنى مستقلا بحيث يمكن أن يدرج فى معجم مستقل وإنّما معناها مقيد ونظرا لهذا القيد ينزل في الأنحاء المحلية' وبهذا التنزيل فإنها أقرب الى الأدوات النحوية منها الى الأسماء الحرة التي تجوز فضلة لقضى ووضعها - لهذا - هو كوضع الحروف المعدية للأفعال ان جازت المقارنة.

كذلك فضلة قضى فى :

قضى صاحب الشرطة بذلك

ليست من مشمولات الأنحاء المحلية فهذه الفضلة مثلها مثل فضلة قضى في : قضى زيد يومه (يصلي) كلتاهما غير خاصتين بهذا الفعل اذ تجوزان فى مثل :

أمضى زيد يومه (يصلى)

ل : قضى زيد يومه (يصلي)

و :

حكم صاحب الشرطة بذلك

ل : قضى صاحب الشرطة بذلك.

النحو المحلي إذن طريقة لإبراز القيود المتناهية لبعض المظاهر اللغوية بحيث لا تقبل هذها لقيود التعميم الى غيرها.

أريد قبل أن أنهي الاشارة الى ضرب من القيود الملبسة التي تعرض لبعض العبارات المتجمدة من قبيل :

دقت ساعة زيد

فهذه إمّا فى معنى :

أزفت ساعة زيد

واما فى معنى :

دقت ساعة زيد منتصف النهار

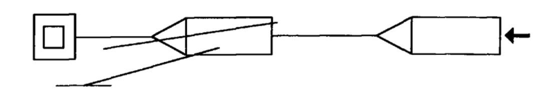
وتساوي :

دقت ساعة (المدينة + الحائط)

ولا شك أنَ المعنى الأول هو الذي يتطلب وصفه نحوا محليا دون المعنى الثاني ويضعنا أمام مسألة تصنيف الأفعال اللازم منها والمتعدي وما يصحَ منها مع العاقل أو غير العاقل ... أي خصائصها التركيبية' فى نهاية المطاف.

والحاصل أن تركيز الأنحاء المحلية بما هي امتداد وتعميم للأنحاء المعجم Les lexiques grammaires أي للمصفوفات الواصفة لخصائص معجم الأفعال في اللغة المدروسة لن يكون جدّيا إلاَ إن أتى الواصف أوّلا على وصف مدونة أفعال اللغة التي ينظر فيها ... أسمائها وحروفها في برنامج نحو معجم لهذه اللّغة.

تبقى - في هذه الدراسة - مسألة التمثيل لمعطياتنا والمقترح بعد أعمال موريس قروس و LADL أشكال آلية ذات دخل وخرج ومسارات تجاوز جملة من العجر تصل بينهما أي بين الدخل والخرج على نحو :



هذه الأشكال مكمّلة للأنحاء المحليّة في الحقيقة ويندرج جميعها ضمن مشروع المعالجة الآلية للنصوص.

فالأنحاء المحليّة، من جهة، لم تكن لتختص بالقيود الدّقيقة بين مكوّنات الجملة (النّص) لو لم تكن هذه المكوّنات متداخلة بحيث يصعب التنبؤ بما يناسب السياق فيها دون اعتماد مجموع الامكانات في ذلك وتخيّر ما تعيّن منها،كذلك بالنسبة الى الأشكال، من جهة ثانية، فإنه ما كان لها ان تتعدد مساراتها لولم يكن ما وضعت من أجله متعدّدا بحيث تتلاءم وإياه عددا وإمكانا.

فلو أخذنا على سبيل المثال نصّا من قبيل :

(1) مسح زيد ثوبه

لما كان ممكنا من مجرد التحليل المعجمي التنبؤ باللبس فيه أي في فعل «مسح» فهذا اللبس لا يبرز إلا مع نص ثان هو التالي :

(2) مسحت الأرض هكتارين

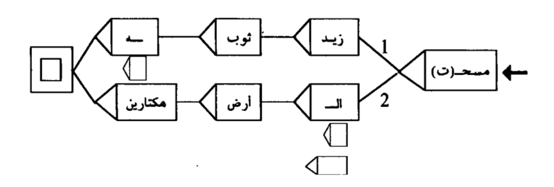
إذ يلاحظ أنّه يقال :

مُسح الثوب

ولا يقال :

* مسح الهكتاران

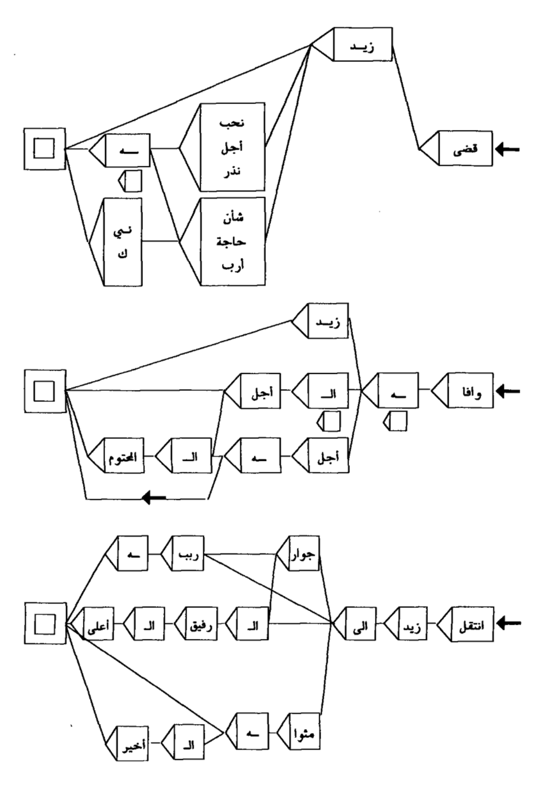
فالكفيل برفعه - كما نرى - هو التحليل النحوي، وللتمثيل له نقترح الصورة التالية :



وهي صورة ذات مسارين (1و2) والمساران ههنا عبارة عن تضعيف مدخل مسح وهو الحلّ المعتمد في المصفوفات Tables السابقة. وهذا يعني أنّ الإعلام المعجمي في مستوى التحليل المعجمي أي عند التعرف على الألفاظ من قبل المحلل المعجمي الآلي لا يشتمل على التوجيه الذي يستفاد منه أن النّض (مثلا 1 أو 2) يقبل أو لا يقبل البناء لغير الفاعل. هذا التوجيه تضطلع به المحلّلات النحويّة الآليّة وكل ما تحتمله المحلّلات المعجميّة في هذا الصدد هو توفرها على هذا الاحتمال أو ذاك.

ونحن نتحدّث عن المحلّلات المعجميّة أو النحويّة لأنّ الأنحاء المحليّة من حيث تصف المتوارد من القيود رديف للمحلّلات النحوية وعلى وجه الدقّة فالأشكال الآلية التي تختزل الأنحاء المحليّة هي التي تقوم رديفا آليا للمحللات النحوية وكما أنّ هذه المحلات برمجة لنتائج الوصف الذي تمثله المصفوقات (= النحو المعجم) فإنّ الأشكال الآلية المقترحة مصمّمات تصوّر القيود التي تصفها الأنحاء المحليّة.

وفيما يلي أمثلة من هذه الأشكال :



وفي جميعها اقتصاد في كلفة الوصف والتمثيل.

صالح الكشو
كلية الآداب والعلوم الانسانية
بصفاقس

المصادر

BEN ABDESSALEM, W. (1995 («Le lexique-grammaire: un dictionnaire syntaxique électronique» in: Lexiques-grammaires comparés et traitement automatique. Montréal (Québec):

GROSS M. (1992 :(«Une grammaire locale de l'expression des sentiments» Langue française, n° 105. Larousse.

-1995 :("Construction de grammaires locales et automates finis «in: Rapport technique n° 47. L.A.D.L. (Paris7)

-1995 :(«The construction of local grammars» in : Rapport technique n° 47. L.A.D.L) .Paris 7)

LAPORTE, E. (1994) : «Expèriences in lexical disambiguation, using local grammar», in: Papers in computational lexicography. Complex 94. Hungarian academy of sciences. Budapest.

MOHRY, M. (1994): «Syntactic analysis by local grammar automata: an efficient algorithm», in: Papers in computational lexicography. Complex, 94 Hangarian academy of sciences. Budapest.

ROCHE, E. (1992) : «Looking for syntactic patterns in texts», in: Papers in computational lexicography.Complex 92. Hungarian academy of sciences. Budapest.

SILBERZTEIN, M. (1993): Dictionnaires électroniques et analyse automatique de textes. Masson. Paris.

مفهـوم المسترسـل

Le Continuum

بقلم : عزالدين المجدوب
كلّية الآداب والعلوم الإنسانية
بسوسة

1 ـ مقدمة :

حظي مفهوم المسترسل اللغوي بعناية كثير من اللسانيين في العقدين الأخيرين الذين جعلوه فرضية علمية أساسية في بعض أعمالهم وأكسبوه موقعا مركزيا في منوالاتهم ونظرياتهم كما اعتمده بعض اللغويين العرب لوصف بعض ظواهر العربية وتفسيرها. لذلك رأينا من المفيد دراسة هذا المفهوم في حدّ ذاته وتوضيح مضمونه وتطوره في إطار البحث اللساني العام تمهيدا لدراسة صور استعماله وتوظيفه في بعض البحوث اللغوية العربية [1] في عمل لاحق مع الإشارة إلى أن هذا البحث لايدّعي الاستقصاء الشامل لكل المصنفات اللسانية.

---

(1) الزناد (الأزهر) : المعجم في اللغة العربية : تولّده وعلاقته بالتركيب أطروحة دكتوراه الدولة تونس 1998 1036 ص.
- الشريف (محمد صلاح الدين) : مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية. أطروحة دكتوراه الدولة تونس 1993 1064 ص.
- عاشور (المنصف) : ظاهرة الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان منشورات كلية الآداب بمنوبة تونس 1999.
- ميلاد (خالد) : الانشاء في العربية بين التركيب والدلالة أطروحة دكتوراه الدولة تونس 1999.
- بن عمر (عبد الرزاق) : اللسانيات (التعابير الخاصة) في العربية القديمة. رسالة دكتوراه تونس 2000.

المصطلح والمفهوم

يعني مصطلح المسترسل في علم الرياضيات مجموعة من العناصر التي يمكن الانتقال من أحدها الى الآخر بصفة متصلة ومتدرجة دون قطع. ومن أفضل ما نمثل له به مقدار (grandeur) الفضاء أو الزمن الذين يمكن تقطيعهما إلى عدد غير محدود من الأجزاء المتعاقبة. وقد اقترضه اللسانيون من علم الرياضيات واستعملوه في مصنفاتهم لوصف بعض الظواهر اللغوية. لكن المفهوم سبق ظهور المصطلح في البحث اللساني. فقد كان حاضرا في اللسانيات التاريخية المقارنة في القرن التاسع عشر في الجغرافيا اللهجية ضمن نظرية الأمواج (Théorie des ondes).

2 ـ نظرية الأمواج

ظهرت نظرية الأمواج على يد جوهان شميدت (ولد سنة 1834 وتوفي سنة 1901) سنة 1872 في كتاب عنوانه «صلات القربى بين الهنديين الأوروبيين»[2]، مناهضة لنظرية أستاذه شليشر التي عرفت بنظرية النسب اللغوي (arbre généalogique) وهي نظرية تبناها أغلب أعلام النحو المقارن بما في ذلك النحاة الجدد لتفسير تفرع الألسنة الهندية الأروبية بعضها عن بعض وتحديد مراحلها التاريخية المفترضة بناء على الأصول التي كانت تحكم منوال إعادة البناء.

وكان هذا المنوال ينطلق من المطابقات المطردة بين الألسنة للحكم بانتسابها إلى فصيلة لغوية واحدة، ويعتمد أوجه الشبه هذه ذاتها لرسم صورة مفترضة للسان الأم. وكان أصحاب النحو المقارن وهم يتبنون هذا المنوال.

أ ـ ينكرون التنوع اللهجي في اللسان الأم الذي يفترضونه ويسلمون بتجانسه تجانسا تاما.

---

(2) دي سوسير فاردينان : دروس في اللسانيات العامة ص312 من الأصل الفرنسي ونعتمد الترجمة التي أعدّها صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ومن محاسنها أنها أثبتت ترقيم صفحات الأصل.

ب - ويتصورون أن تفرع الألسنة عن اللسان الأم يتم بصفة مفاجئة وصارمة وينتج عن نزوح الشعوب عن مواطنها الأصلية [3]. وقد تجسمت جملة هذه الأقوال في نظرية شجرة النسب اللغوي التي وضعها شليشر متأثرا بنظرية داروين في مباشرته للألسنة البشرية. وبناء على هذه النظرية يمثل جذع الشجرة اللسان الأم المفترض وتمثل الفروع الفصائل الصغرى، بينما ترمز الأغصان النهائية إلى الألسنة المسجلة تاريخيا. وهي ترسيمة تحوصل خاصية التجانس في اللغات المدروسة والتفرع الصارم والتفاصل بين الفروع. وقد تبنت مدرسة النحاة الجدد هذه النظرية وقالت بجبرية القوانين الصوتية وأنها قوانين لا تتخلف. ولو صحّ هذا القول علميا لأمكن ضبط حدود واضحة للألسنة واللهجات التي تنتمي إلى فصيلة أولغة واحدة.

لكن نظرية شجرة النسب اللغوي لم تصمد أمام المعطيات اللغوية [4] لتعدّد أشجار النسب اللغوي المحتملة بين الألسنة الهندية الأوروبية وانتفاء الترجيح بينها وعدم شمولها لأوجه الشبه الملاحظة بين هذه الألسنة. وقد وضع جوهان شميدت بحثه لتجاوز التناقضات التي سببها الأخذ بنظرية شجرة النسب اللغوي وأقامه على فرضية الأمواج. فبيّن أنه يمكن أن توجد أوجه شبه بين ألسنة متجاورة جغرافيا سببها انتشار بعض الابتكارات اللغوية من مركز حضاري له إشعاع ثقافي بسبب سياسي أو اقتصادي وقد مثل لهذا الانتشار الذي يسري في كل الاتجاهات بصورة الأمواج التي يحدثها سقوط جسم على سطح الماء.

وقد غيرت هذه النظرية من تصور اللسانيين السابق للحدود بين الألسنة واللهجات التي كانوا يتصورونها حدودا معينة ومحصورة من جميع الاتجاهات. فأصبحوا يقرون بتداخل الألسنة واللهجات المتجاورة

---

(3) المصدر نفسه ص287.

(4) بلومفيلد ليونار : اللغة الترجمة الفرنسية ص297 الفقرة 8 - 12.

جغرافيا ويسلمون باسترسالها إلى حد جعلهم ينفون أن تكون لها حدود طبيعية [5].

وقد زادت أعمال الجغرافيا اللهجية التي استهلها الألماني جورج فنكر (Georges Wenker) على عكس ما كان يقصد في دحض نظرية النحاة الجدد حول حتمية القوانين الصوتية وإبطالها، إذ بينت الخرائط التي رسمت عليها اللهجات الألمانية سنة 1881 أنه لاتوجد حدود صارمة بين اللهجات الألمانية وان كل كلمة تقريبا لها انتشارها المعلوم وحدودها الخاصة بها [6].

وبذلك يتضح أن مفهوم المسترسل كان حاضرا في لسانيات القرن التاسع عشر. إلا أن أول استعمال صريح للمصطلح فيما نعلم قد ظهر في نطاق عرض نظرية الصوتم.

3 ـ نظرية الصوتم

إن أهم اللسانيين الذين ساهموا في بلورة هذه النظرية هم على التوالي : ادوارد سابير وليونار بلومفيلد ونيكولا تروبابتسكوى.

1.3 ـ إ. سابير

عثرنا على مصطلح المسترسل مستعملا عند سابير في بحثه الذي عنوانه : الحقيقة النفسية للصوتم [7] وقد ورد المصطلح وصفا للواقع غير اللغوي. ومحصّل استدلال ا.سابير (E.Sapir) أنه يتعذر تعيين الصوتم بالاعتماد على خصائصه الفيزيائية النطقية فحسب تماما مثلما يتعذر تعيين مقبض عصاة القولف وإدراك ما يوجد من تماثل بينه وبين أشباهه بالاقتصار على وصف مادة الخشب التي صنع منها دون الاعتماد على ما

(5) دي سوسير فاردينان : دروس في اللسانيات العامة ص287 و300 و303 من الأصل الفرنسي.

(6) مالبارغ بارتيل : الاتجاهات الحديثة في اللسانيات بالفرنسية ص 90/89.

(7) أدوارد سابير الحقيقة النفسية للصواتم ص247 / 248 الترجمة فرنسية.

يسميه إ.سابير بمصفاة القيمة الوظيفة (filtre de la valeur fonctionnelle).
وذلك لأن مادة الخشب تمثل بالنسبة الى الفيزيائي مسترسلا.

2.3 - ب ل.بلومفيلد

ونجد مصطلح مسترسل حاضرا عند تعريف الصوتم في كتاب بلومفيلد (Bloomfield) اللغة [8].

وقد كان ذلك في نطاق التمييز بين علم الأصوات المخبري وعلم الفونولوجيا. وقد أوضح بلومفيلد أن علم الأصوات المخبري لا يسمح بالربط بين أصوات الكلام إلا من حيث حركاته العضلية أو باعتبارها تموجات للهواء «فإحداث خطاب يمثل ما يسميه الرياضيون مسترسلا» ونلاحظ أن مصطلح المسترسل قد ورد وصفا للخطاب اللغوي وبالتحديد للمادة الصوتية التي يتحقق فيها اذا لم نعتمد في تحليلها الوظيفة اللغوية للأصوات.

3.3 - ج.تروباتسكوي

أما عند تروباتسكوي فقد ورد مصطلح المسترسل في موطنين من كتابه مبادئ في الفونولوجيا. الموطن الأول [9] وكان وصفا للتيار الصوتي النطقي في نطاق الاستدلال على فائدة التمييز بين علم الفونولوجيا وعلم الأصوات والموطن الثاني [10] وكان السياق نقد التعريف النفسي للصوتم الذي قدمه بودوان دي كورتناي (J.Baudouin de Courtenay) وقد ورد مصطلح المسترسل وصفا للتيار الصوتي الملموس الذي ينشأ عن حدث كلام فردي. ومحصل رأي تروباتسكوي أنه لا يمكننا تقطيع هذا المسترسل الصوتي الى أصوات لغوية الا بالاعتماد على مفهوم الصوتم.

---

(8) ليونار بلومفيلد : اللغة بالفرنسية ص 75.

(9) تروبابتسكوي نيكولا : مبادئ في الفونولوجيا : الترجمة الفرنسية ص 15.

(10) المصدر نفسه ص 41.

4 ـ نظرية العلامة اللغوية

1.4 ـ يمثل كتاب مقدمة الى نظرية للغة لهيلمسليف (Prolégomènes à une théorie du langage) مرحلة ثانية من تطور مصطلح المسترسل اللغوي ضمن الاتجاه البنيوي. ذلك أن هيلمسليف كما هو مشهور قد قام بإعادة صياغة نظرية العلامة اللغوية عندي ف دي.سوسير بالاستفادة من منوال الصوتم. فانطلق من تمييز الفونولوجيا بين الصوت والصوتم للتمييز على مستوى الدال بين مادة التعبير وشكل التعبير(Substance de l'expression et forme de l'expression) ثم للتمييز على مستوى المدلول بين مادة المضمون وشكل المضمون. وقد ورد مصطلح المسترسل وصفا لمادة التعبير [11] (أي الأصوات) ومادة المضمون (أي الأفكار) [12].

وتجدر الملاحظة إلى أن وصف مادة التعبير بالمسترسل ليس جديدا وقد سبقه اليه كل من بلومفيلد وتروباتسكوي كما ذكرنا آنفا لكن الجديد عند هيلمسليف هو نعته لجانب من المدلول بالمسترسل وهو مادة المضمون.

وبهذا فان المسترسل يصبح صفة لجانبي العلامة اللغوية أي الدال والمدلول. وقد تابعت كثير من المصنفات اللسانية المنتمية الى الاتجاه البنيوي أو التوليدي هذا النهج في استعمال مصطلح المسترسل صفة لمادة المضمون أو لمادة التعبير محتذية في ذلك تروباتسكوي أو بلومفيلد أو هيلمسليف نذكر من ذلك :

1 ـ برتيل مالمبارغ : B. Malemberg

ـ في كتابه مجالات علم الاصوات [13]
Les domaines de la phonétique

---

(11) هيلمسليف لويس : مقدمة إلى نظرية اللغة ـ الترجمة الفرنسية ص 73.

(12) المصدر نفسه ص 71.

(13) مالمبارغ برتيل : مجالات علم الأصوات الترجمة الفرنسية ص 13.

- وكذلك الاتجاهات الحديثة في اللسانيات [14]

Les nouvelles tendances de La linguistique

2 - قليزن : A.H. Gleason

في كتابه مدخل الى اللسانيات [15] Introduction à la linguistique وقد أخذ عن هيلمسليف مصطلحي التعبير والمضمون (expression et contenu) ومثال طيف الألوان الذي يقطع لغويا تقطيعا يختلف من لسان إلى آخر وان لم يذكر مصطلح المسترسل صراحة.

3 - يوان ران شاو Ywen Ren Chao

من جامعة باركلاي [16] في كتابه اللغة والأنظمة الرمزية 1966

Langage et systèmes symboliques

4 - جون ليونس

- في كتابه : اللسانيات العامة مدخل إلى اللسانيات النظرية

Linguistique générale introduction à la linguistique théorique

[17] الفقرة رقم 2.2.3 البنية الدلالية : مثال أسماء الألوان.

- مبادئ في علم الدلالة éléments de sémantique [18] الفقرة 1.8 البنيوية.

2.4 - ولعله تحسن الإشارة إلى أن هذا الموقف يمثل استمرارا للفرضيات السوسيرية حول العلامة اللغوية وان كان تطويرا لها ذلك أننا إذا تجاوزنا المصطلح قلنا إنّ مفهوم الاسترسال موجود في النظرية السوسيرية وذلك في باب القيمة اللغوية حين يعتبر عالم جينيف أن

(14) مالمبارغ برتيل : الاتجاهات الحديثة في اللسانيات الترجمة الفرنسية ص194.

(15) أ - هـ قليزن : مدخل الى اللسانيات الترجمة الفرنسية ص 8 و 9.

(16) ران شاو يوان : اللغة والأنظمة الرّمزية ص 58.

(17) ليونس جون : اللسانيات العامة مدخل إلى اللسانيات النظرية - الترجمة الفرنسية ص 47.

(18) ليونس جون : مبادئ في علم الدلالة ص190.

عنصري الأفكار والأصوات وهما المكونان للحدث اللغوي في حد ذاتهما كتلتان مبهمتان يقول : «إن فكرنا من الناحية النفسية وبقطع النظر عن التعبير عنه بالكلمات لا يعدو أن يكون كتلة مبهمة الشكل غامضة الملامح. فمثل الفكر إذا اعتبرناه في حد ذاته كمثل السديم حيث لاشيء متميز قبل ظهور اللغة وبازاء هذا العالم المتقلب السابح هل بإمكان الأصوات في حد ذاتها أن تمثل كيانات معينة الحدود سلفا ؟ كلا فشأن الأصوات في ذلك ليس بأفضل من شأن الفكر. إذ المادة الصوتية ليست أكثر ثبوتا ولا أشد صلابة» [19].

وتدل على مفهوم الاسترسال صفات الإبهام والغموض وعدم التعيين وعدم الثبات والصلابة والكتلة والسديم التي يطلقها دي سوسير تارة على مادة الأفكار وأخرى على مادة الأصوات ولكن مفهوم الاسترسال يبقى على هامش النظام اللغوي وبشكل ما خارجه لأن النظام اللغوي بالمفهوم السوسيري لا يقوم على مادة عنصري الأفكار والأصوات وانما تتحدد حقيقته بالتوليف المخصوص بين العنصرين المذكورين الذي ينشأ عنه تحديد متبادل للوحدات على صعيدي الأفكار والأصوات يسميه دي سوسير شكلا لامادة. وقد كرس هيلمسيلف هذا الرأي وزاده توضيحا وأحكم صياغته حين نبه أنه يتعذر اعتماد مادة المضمون أو مادة التعبير ويسميهما معا المعنى [20] أساسا نقيم عليه الوصف اللغوي وبصفة عامة يمتنع على الباحث تحديد ثوابت التعبير أو ثوابت المضمون إن هو لم يراع بنية اللغة التي لا يمكن كشفها الا بمراعاة الوظيفة السيميائية. وبناء على ذلك لم يكن مصطلح المسترسل مفهوما نظريا رئيسيا ضمن المدارس البنيوية لسببين :

(19) دي سوسير فردينان : دروس في اللسانيات العامة : ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ص155.

(20) هيلمسليف لويس : مقدمة إلى نظرية اللغة : الترجمة الفرنسية ص 74.

1 ـ لأنّ الاسترسال كان صفة للمادة التي يتحقق بها النظام لا خاصية من خصائصه.

2 ـ لأن خاصيّة النظام اللغوي التي افترضها البنيويون متبعين في ذلك دي سوسير كانت تتمثل في التخالف والتفاصل. وقد ترتب عن هذا التصور للنظام اللغوي كثير من الفرضيات الفرعية التي اشتهر بها البنيويون.

أ ـ القول باستقلال البنية اللغوية (autonomie de la structure linguistique)

ب - حذرهم المنهجي من المعنى ونقدهم للتراث النحوي الأروبي القديم بسبب اعتماده اسسا معنوية في تعريف المقولات اللغوية ووصفها مثل أقسام الكلم

ج ـ إيلاؤهم المقاييس التركيبية المنزلة الأولى في بناء المنوالات النحوية التّي اقترحوها.

د ـ غلبة النزعة الثنائية (le binarisme) في بناء المنوالات النحوية البنيوية التي كانت متأثرة في بدايتها بمنوال الصوتم أيما تأثر.

ومما يؤكد هامشية مفهوم المسترسل ضمن التيار البنيوي أن الباحث لا يظفر بهذا المصطلح في قائمة المداخل المفهومية في المراجع اللسانية المنتمية إلى هذا الاتجاه. (انظر على سبيل المثال مارتيني A.Martinet قليزن Gleason روبنس ليونس، محموديان، مونين [21]) كما أننا لا نجد مصطلح مسترسل مخصصا بمدخل معجمي في قاموس اللسانيات الذي أشرف عليهدي بوا Dubois قبل طبعة 1994.

(21) ماتيني اندري: مبادئ في اللسانيات العامة بالفرنسية
- أ- هـ قليزن : مدخل الى اللسانيات الترجمة الفرنسية
- ليونس جون : اللسانيات العامة : مدخل الى اللسانيات النظرية
- محموديان مرتضى بالفرنسية : اللسانيات
- مونين جورج : مفاتيح اللسانيات بالفرنسية

لكن مصطلح مسترسل سوف يظهر باعتباره صفة من صفات النظام اللغوي ضمن اتجاهين لسانيين قاما على مخالفة المدرسة البنيوية والمدرسة التوليدية لأنهما يعتبرانهما مجرد بديلين من تيار لساني واحد. الاتجاه الأول تمثله المدرسة النفسية النظامية أما الاتجاه الثاني فيمثله علم الدلالة العرفاني.

5 ـ المدرسة النفسية النظامية

5.1 ـ قيساف قيوم

أهم أعلامها مؤسسها قيستاف قيوم ثم اللسانيون الذين تأثّروا به وحاولوا الاستفادة من أطروحاته أو تطويرها نذكر منهم جيرار موانيي Gérard Moignet وبرنار بوتيي Bernard Pottier وروبار مارتن Robert Martin وجان سارفوني Jean Cervoni. لئن كان استعمال مصطلح الاسترسال قد ورد بصفة صريحة عند بوتيي ومارتين وسارفوني فإنّ مقدمات القول بالاسترسال وسما للنظام اللغوي قد سبقتهم عند قيستاف قيوم. وقد بدا لنا أن مفهوم الاسترسال حاضر في النظرية النفسية النظامية بصفة مركزية في تصوره لتكون الكلمة في اللغة وعلاقتها بالخطاب المنجز وفي قوله بالافراغ المعنوي (subduction) ضمن تصوره لأقسام الكلم وفي منوال الموتّر الثنائي bitenseur binaire.

ولمّا كان فهم هذه المفاهيم لا يتيسّر إلا بتنزيلها ضمن جملة مبادئ المدرسة النظامية فإنّنا سنتوسع بعض التوسّع في تقديم أصول هذه المدرسة لسببين :

1 ـ لتذليل ما اشتهرت به من صعوبة ودفع ما اتهمت به من إغلاق أدّى ببعض اللسانيين إلى إنكار أي قيمة لها. ونعت صاحبها بالغموض والهذيان [22].

---

(22) عبد الحميد كمون : المدرسة النفسية النظامية ضمن أهم المدارس اللسانية ص 54/53.

2 - ثم لأننا سوف نجد لها صدى خفيا في بعض أعمال اللغويين التونسيين.

وقد اعتمدنا مصدرين أساسيين :

1 - مبادئ في اللسانيات النظرية لقيستاف قيوم وهي مجموعة من النصوص أشرف على اختيارها روك فالين من مدونة قيستاف قيوم الواسعة وبوبها حسب محاور واضحة باعتبارها من أفضل المواطن الدالة على فكره [23].

2 - نظامية اللغة الفرنسية لجيرار مواني [24] Gérard Moignet وهو يعد من أفضل المراجع تقديما لنظرية قيوم وأحسنها تطبيقا على اللسان الفرنسي.

تندرج نظرية الكلمة في المدرسة النظامية والقول بالإفراغ المعنوي (subduction) ضمن جملة من الفرضيات التي تحدد موضوع اللسانيات ومنهج عملها.

1.1.5 الفرضية الأولى : القول بالذهنية (Le mentalisme)

ان القول بالذهنية عند قيستاف قيوم هو قول مركزي في نظريته يتبناه بإصرار ويتنكب به الاتجاهات الغالبة على البحث في زمانه وهي اتجاهات بنيوية سوسيرية او بنيوية ذات منزع سلوكي[25] وبينما كانت هذه الاتجاهات تحترز أشد الاحتراز من ربط اللغة بالفكر وتعد ذلك «ردّة» في اتجاه التفكير اللغوي القديم السابق لتأسيس علم اللسانيات كان قيستاف قيوم يسلم بمتانة هذه العلاقة على نحو يؤدي إلى القول بتماثلهما. يدل على ذلك افتراضه أنه يمكن دراسة تطور الفكر البشري [26] انطلاقا

(23) Principes de linguistique théorique de Gustave Guillaume. Recueil de textes inédits préparé en collaboration sous la direction de Roch Valin 1973.

(24) Gérard Moignet: systématique de la langue française 1981.

(25) المرجع السابق ص 7 الفقرة رقم 10.

(26) فالين روك : مبادئ في اللسانيات النظرية لقيستاف قيوم ص 231.

من دراسة بنية الألسنة البشرية وفك رموزها. لأن بنية اللغة في نظره تعكس كالمرآة قوانين الفكر البشري ويدل على ذلك تسليمه بأن الآليات المجسمة لقوة الفكر البشري تستقر في اللغة وتجعل منها آية ومعلما يدل عليها [27]. سوف تترتب عن القول بالذهنية التي تعني المماثلة بين العمليات الفكرية والآليات اللغوية عدة نتائج فرعية تخالف بين قيوم والاتجاه البنيوي السوسيري على مستوى :

- تحديد وظيفة اللغة
- و تصور العلامة اللغوية
- وعلاقة النظام اللغوي المجرد بالأحداث المنجزة.

1 ـ وظيفة اللغة :

في حين يسلم البنيويون وان اختلفت الصياغة بينهم أن وظيفة اللغة الأساسية هي التواصل يقول قيستاف قيوم ان وظيفة اللغة الأساسية عقل الكون وتمثله لأنه يعتبر أن اللغة [28] لم تنشأ بسبب علاقة الإنسان بالإنسان لتيسير التواصل أو لتقسيم العمل البشري كما يقول بلومفيلد وانما نشأت نتيجة مواجهة الإنسان للكون.

2 ـ العلامة اللغوية :

وفي حين يسلم البنيويون أن بنية اللغة تتجسم في نظام العلامة اللغوية على النحو الذي يلتحم فيه الدال والمدلول بشكل مخصوص في كل لسان من الألسنة البشرية يرى قيوم أن نظام اللغة سابق لصعيد العلامة اللغوية وأنه هو الوحيد الذي يتصف بالتناسق التام. أما مستوى العلامة اللغوية (Niveau sémiologique) فانه لا يتسم إلا بتناسق نسبي.

---

(27) المرجع نفسه ص 31.

(28) المرجع نفسه ص266. وانظر كذلك ص 4 من كتاب جيرار موانيي نظامية اللغة الفرنسية.

3 ـ علاقة النظام اللغوي المجرد بالأحداث المنجزة.

تناظر هذه المقابلة ما اصطلح عليه دي سوسير بالتمييز بين اللسان (Langue) والكلام (Parole) وقد سمّى قيوم هذا المستوى الخطاب (Discours) وينتج عن تصور البنيويين للعلامة اللغوية أنهم يتصورون أن علاقة الأحداث المنجزة أو الكلام باللسان هي علاقة مباشرة تناظر علاقة الأعيان بالأصناف (Classe) أما قيوم فانه يتصور أن هذه العلاقة أكثر تعقيدا لأنه يفترض سلسلة من العمليات الفكرية التي تسبق حدث الكلام وتبعا لذلك جملة من المستويات اللغوية. لقد قدم قيوم صياغات مختلفة لعدد المستويات التي يفترضها في النظام اللغوي [29] إلا أنه بإمكاننا بالاعتماد على مونيي : أن نحدد ثلاثة أصعدة :

1 ـ اللغة باعتبارها نظاما فكريا وهو مستوى المدلول بالقوة وتناسقه كلّي

2 ـ صعيد العلامة اللغوية نظام تناسقه نسبي.

3 ـ صعيد الخطاب : يتحقق بالجملة وهو مستوى المدلول بالفعل وهو غير نظامي.

وتجدر الاشارة الى أن العلامة اللغوية في هذا التصور تقوم بدور حلقة الوصل بين المستوى الفكري الخالص الذي تأخذ منه المدلول بالقوة التابع للغة ومستوى الخطاب الذي تمده بالمدلول بالفعل الذي يتحقق من حدث قول الى آخر.

ويزداد هذا التصور لدور العلامة اللغوية وضوحا وبصفة عامة يزداد وضوحا تصور قيوم لعلاقة النظام المجرد بالأحداث المنجزة إن نحن أخذنا بعين الاعتبار الفرضية الموالية وهي فرضية الحركية : Le cinétisme

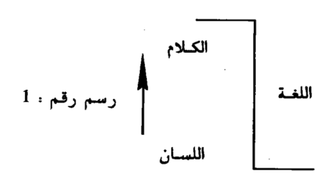
5.2.1 ـ الفرضية الثانية : فرضية الحركية

بناء على تصوره لمراتب الظاهرة اللغوية واعتباره أنها سلسلة من العمليات الفكرية المتعاقبة افترض قينوم وجود وقت اجرائي Temps

(29) انظر ص 40 و 41 و 42 و 145 من مبادئ في اللسانيات النظرية جمع روك فالين.

Opératif ضروري لتحول القول من مجرد إمكان يحتويه مستوى اللغة وهو ما يسميه مستوى التمثل (La représentation) الى الصعيد العلامي ومنه الى صعيد الخطاب. إن هذا الوقت قصير جدا ولكن مهما كان قصره فانه ليس صفرا [30].

وقد عاب على دي سوسير إغفال عامل الوقت في تمييزه بين اللسان والكلام [31] ولم يرض بالمعادلة التي افترضها لتوضيح علاقة اللغة باللسان والكلام وهي اللغة = لسان + كلام فاقترح أن يمثل لهذه المفاهيم بالرسم التالي تأكيدا منه على وجود عامل الوقت والتعاقب :



رسم رقم : 1

وأهم ما يترتب عن فرضية الحركية أن كل الوحدات اللغوية التي نخالها جاهزة كالكلمة والاسم والصفة الخ... هي في الحقيقة نتيجة صيرورة تقتضي مراحل متتالية وحدثان يستغرق وقتا [32].

5.1.3 - **الفرضية الثالثة** : فرضية البساطة

تنطلق هذه الفرضية من القول الشائع بأن اللغة نظام من النظم الفرعية وتضيف إليه أن مختلف النظم الفرعية مهما اختلفت فإنها لا تعدو

---

(30) المرجع نفسه ص224.

(31) المرجع نفسه ص 68.

(32) المرجع نفسه ص224

أن تكون تكرارا للنظام الأم [33] وذلك لأن قيوم يفترض أن النظام اللغوي تكرار لآلية واحدة أو إن شئت قلت دور لعملية فكرية واحدة بما أنه يماثل بين الآليات الفكرية والآليات اللغوية الأساسية.

يرجع قيوم الآلية اللغوية الأساسية المفسرة لبنية مختلف النظم اللغوية إلى قدرة الفكر البشري وهي سرّ قوته على أن ينتقل من العام إلى الخاص وأن ينتقل من الخاص إلى العام في حركة معاكسة لا تلغي الأولى. وإذا فحصنا هاتين الحركتين بمزيد من التجريد قلنا انهما يمثلان بلغة الرياضيات حركة تنطلق من الإيجاب إلى السلب وأخرى تنطلق من السلب إلى الإيجاب. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار بعد الزمن قلنا إنّ الحركتين تتعاقبان بحيث تكون إحداهما سابقة والثانية لاحقة (l'avant et l'après)

5.1.4 ـ **الفرضية الرابعة** : منوال الموتر الثنائي.

سوف يعتمد قيوم الآلية السابقة (قدرة الفكر على التخصيص والتعميم) لتفسير نشأة العلامات اللغوية سواء كانت وحدات معجمية أو مقولات نحوية وتجدر الإشارة إلى أن نظريته تقوم على الكلمة بما أنه يعتبر أن الجملة تنتمي إلى مستوى الخطاب وبناء على ما سبق فان قيوم يرى أن الكلمة تنشأ بتعاقب عمليتين فكريتين :

1 ـ عملية أولى : عملية تخصيص (Particularisation) ويقوم فيها الفكر بعزل مادة فكرية يميزها من مطلق الفكر اللامحدود ويكوّن بها مفهوما (Concept) يعين مظهرا من مظاهر التجربة البشرية تكون جريا أو زراعة أو حصادا.

2 ـ عملية ثانية : عملية تعميم (généralisation) وتتمثل في إدراج الفكرة التي سبق عزلها ضمن الأطر والقوالب التي بلورها الإنسان لعقل الكون وتجسمها المقولات الصرفية التي تحدد أقسام الكلم في اللسان الذي

---

(33) المرجع نفسه ص 25.

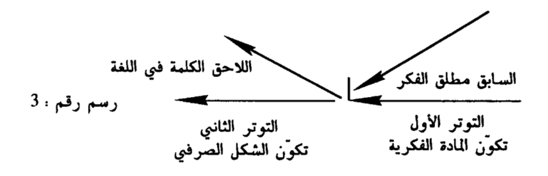
ندرسه. وإذا عدنا إلى مفهوم من المفاهيم المذكورة آنفا مثل مفهوم زراعة قلنا أن العملية الثانية أي (التعميم) تعني إما أن نمدّ هذا المفهوم بمقولات الغيبة والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ونلحقه بقسم الأسماء فنحصل على زراعة وإمّا أن نمده بمقولات التكلم والخطاب والغيبة والمظهر ونلحقه بقسم الأفعال ونحصل على فعل زرع. ويتمثل التعميم الذي يقصده قيوم في أننا نشرك الكلمة بعد أن عزلنا مادتها الفكرية في الخصائص الصرفية التي تتسم بها عامة الوحدات اللغوية المنتمية معها إلى نفس الباب سواء كانت فعلا أو اسما.

يمثل قيوم للعمليتين الفكريتين برسوم متعددة أبسطها الرسم التالي :

مادة + شكل

مادة ← شكل   رسم رقم : 2

حيث يمثل السهم الأول تكون المادة الفكرية (idiogénèse) ويمثل السهم الثاني المعاقب للأول تكون الشكل الصرفي (morphogénèse) وسمى قيوم السهم الأول توترا أول والسهم الثاني توترا ثانيا ويمثل لهما برسم ثان سماه الموتر الثنائي لأنه يجمع بين العمليتين الفكريتين وذلك على النحو التالي [34] :

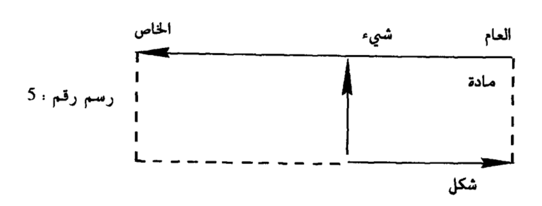


(34) انظر ص 11 من نظامية اللغة الفرنسية.

ونلفى عند قيوم صورة ثانية للموتّر الثنائي معادلة للأولى يمثل فيه لعملية تكوّن المادة الفكرية (idiogénèse) بسهم متحرك أفقيا بالطول ويمثل فيه لتكوّن الشكل الصرفيّ (morphogénèse) بسهم عمودي يقطع حركة المادة المفهومية بالعرض (35).

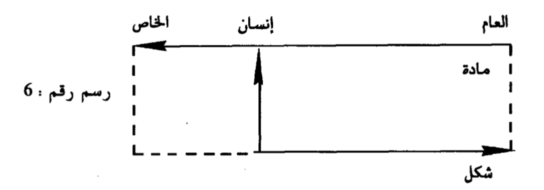


ونحن نفترض لتبسيط العرض أن كل الشكل الصرفي يتكون من سهم قاطع واحد. ولعل ما يعنينا في هذا الصدد أن الكلمات إذا لم نعتبر إلا مادتها الفكرية ليست سوى عمليات قطع عمودي لعملية فكرية صانعة لها تتسم بصفتي الحركية والاسترسال تنطلق من العام إلى الخاص. إنّ الكلمات في هذا التصور محطات (position) تسلط على شعاع يسري كالماء أو كالضوء. وتحدث فيه تفاصلا نسبيا ولكنه تفاصل لا يلغي الاسترسال الأصلي المتولد عن حركة الفكر. ويتمثل الفرق بينها في مدى المسافة التي تغطيها من هذا السهم المتحرك في اتجاه التخصيص. لعل أفضل شاهد نقدمه في هذا الصدد الشاهد الذي أورده قيوم للتمثيل على ما يوجد من فرق بين تكون كلمة شيء وكلمة إنسان (36).



(35) المرجع نفسه ص 30.

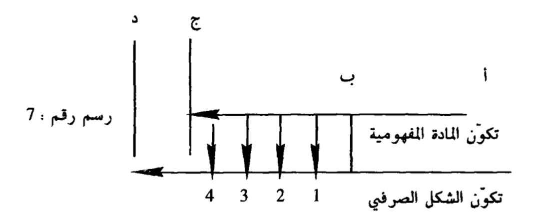
(36) انظر 189/190 من مبادئ في اللسانيات النظرية لقيستاف قيوم جمع روك فالين.



حيث يدل قرب شيء من محطة (position) «العام» على ما في هذه الكلمة من تجريد وضآلة للمادة المفهومية ويدل قرب إنسان من محطة «الخاص» على ما فيها من تعيين وكثافة مفهومية. ويدل سهم الشكل في اتجاه «العام» على ما أشرنا إليه سابقا من أن تكون الشكل الصرفي (Morphogénèse) يمثل تعميما. إنّ من مزايا هذا الطرح أنه يشعرنا بقرابة بين الكلمتين كنا نغفلها لو لم نقدر أنهما محطتان متعاقبتان على خط واحد ولدتهما الحركة الفكرية نفسها على صعيد اللغة ولعله يحسن أن نذكر أن علاقة شيء بإنسان تمثل مظهرا من مظاهر ظاهرة أشمل سمّاها قيوم ظاهرة الإفراغ المعنوي وسنعود لتوضيحها لاحقا.

لقد سبق أن افترضنا أن تكون الشكل الصرفي (la morphogénèse) يتجسم في سهم واحد عمودي قاطع للسهم الأفقي الممثل لتكون المادة المفهومية (idiogénèse) وهو قول صحيح إذا اعتبرنا النتيجة الختامية التي يؤول إليها. ولكن إذا اعتبرنا أن كل عملية لغوية عند المدرسة النظامية تقتضي وقتا فان عملية تكوّن الشكل الصرفي (morphogenèse) يتم بالتدريج حسب المقولات المحددة لكل قسم من أقسام الكلم وبناء عليه تتعدد السهام الأفقية القاطعة لحركة التكون الفكري (idiogénène) بحسب

عدد المقولات التابعة لكل قسم وذلك حسب الرسم التالي الخاص بالاسم وقد اقتبسناه من كتاب موانيي [37] وتصرفنا فيه تصرفا خفيفا. وهو في الأصل موضوع للسان الفرنسي. ولا تمثل الشواهد العربية التي نقدمها تطبيقا لهذه النظرية على العربية وإنما هي لتقريب المفاهيم لا غير :



أ - ب : إبصار جزء من مطلق الفكر

ب - ج : شكلنه تمهيدية

1 : ضمن تكون المادة المفهومية إبصار المقابلة بين العاقل وغير العاقل / ضمن تكون الشكل الصرفي : الجنس

2 : ضمن تكون المادة المفهومية : إبصار المقابلة بين المسترسل والمنفصل / ضمن تكون الشكل الصرفي : العدد

3 : ضمن تكون المفهومية إبصار المقابلة بين القوة وعدم القوة / ضمن تكون الشكل الصرفي : حالة الإعراب أو الوظيفة

4 : ضمن تكون المادة المفهومية : إبصار مفهوم الكائن / ضمن تكون الشكل الصرفي مقولة الغيبة

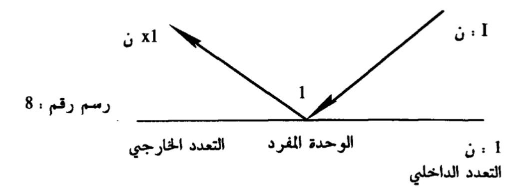
ج - د بعد إبصار مقولة الغيبة إدراج الكلمة ضمن باب الاسم (نترجم مقولة La troisième personne بالغيبة)

(37) ص 31 من كتاب جون موانيي نظامية اللغة الفرنسية.

وينبغي أن نضيف إلى ما أسلفنا توضيحا لفرضية البساطة أن قيوم يفترض أن المقولات الصرفية المحددة لأقسام الكلم تشتغل كذلك حسب منوال الموتر الثنائي وان كل مقولة منها تقوم على تعاقب حركتين فكريتين حركة تنطلق من العام إلى الخاص وتعقبها دون توقف حركة من الخاص إلى العام. ومن نجاحات هذه المدرسة أنها رتبت المعطيات اللغوية التي تتعلق بالمقولات الصرفية في اللسان الفرنسي حسب هذا المنوال. ونجد عرضا جيدا في كتاب موانيي لمقولات الجنس والعدد والعلامة الإعرابية ومقولة الغيبة المحددة لنظام الاسم أو مقولات المود والزمن والضمائر والمظهر التابعة للفعل.

ومن طريف ما بينته هذه المدرسة أن الثنائيات التقابلية التي لهجت بذكرها مدارس لسانية سابقة لها تخفي حركة فكرية تولدها وأن هذه الثنائيات لاتعدو أن تكون مجرد محطات في سيرورة هذه الحركة وهو ما يفسر كثيرا من أوجه الشبه والاسترسال بين هذه الأضداد [38] وسنحاول إيضاح ذلك انطلاقا من مقولة العدد. يعتبر قيوم مقولة العدد ترجمة لغوية لتمييز الفكر البشري بينما 18 بين ما هو مسترسل (continu) وما هو متفاصل أو فارز (discontinu) وهو يرتب هذه الثنائية الفكرية حسب مبدأي التخصيص والتعميم والسابق واللاحق وتكون العملية السابقة زمنيا التي تمثل التخصيص منطلقة من ما هو مسترسل (continu) في اتجاه المفرد وتعقبها عملية التعميم التي تنطلق من المفرد وتضاعفه مضاعفة متدرجة لا متناهية وذلك حسب الرسم التالي :

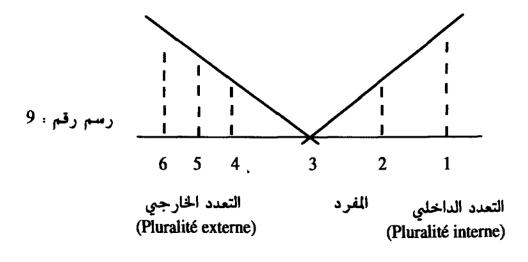
(38) ص 9 من المرجع نفسه.



إن التوتر الأول يشمل التعدد الداخلي و يجد ترجمته اللغوية في المفردات الدالة على الجمع معجميا مثل اسم الجمع في العربية : ابل، غنم وفي الفرنسية في ألفاظ من قبيل la volaille, le bétail, la canaille.

وتمثل هذه الكلمات قطعا عموديا قريبا من جهة التعميم أما الكلمات الدالة على التثنية دلالة معجمية لا دلالة صناعية مثل كلمة الزوج أو la paire فانها تمثل قطعا لهذه الحركة الفكرية قريبا من جهة المفرد.

أما التثنية الصناعية والجمع وأسماء العدد فتكون قطعا عموديا على صعيد الموتر الثاني اللاحق ويندرج ضمن التعدد الخارجي وهو ما يمكن تمثيله بالرسم التالي :



1 - القطع الأول : ويترجمه اسم الجمع ابل أو غنم بالعربية وبالفرنسية bétail و volaille

2 - القطع الثاني : وتترجمه كلمة الزوج بالعربية أو كلمة la paire بالفرنسية.

3 - القطع الثالث : المفرد وهو نقطة نهاية الموتر الأول وبداية الموتر الثاني.

4 - التثنية الصناعية : نمثل لها بكلمة خروفين بالعربية وهي غير موجودة في النظام الصرفي الفرنسي ويدل عليها معجميا باسم العدد deux.

5 - الجمع باسم العدد ثلاثة

6 - الجمع باسم العدد أربعة وهكذا دواليك الى ما لا نهاية له.

إن من فائدة هذا المنوال أنه يبين أن المقابلة بين مقولتي الإفراد والجمع وهي الوحيدة التي يعرفها اللسان الفرنسي ليست مقابلة بين ضدين لا يجمع بينهما شيء مثلما توهم بذلك النظريات اللسانية السكونية(statique) وإنما هما مجرد محطتين على حركة فكرية مولدة لهما. لا يعكسانها إلا بصفة جزئية. وضمن هذا المنوال نفهم التداخل والاسترسال الذي يحصل بين المفاهيم الدالة على الوحدة والمفاهيم الدالة على الجمع في اللسان الفرنسي وفي غيره من الألسنة.

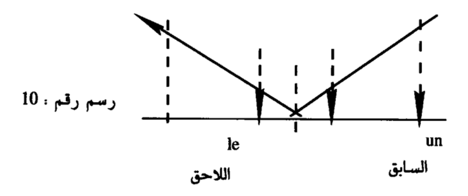
علاقة اللغة بمستوى الخطاب

إن ما حللناه إلى حد الآن من منوال الموتر الثنائي لا يوضح إلا تكون الكلمات على صعيد اللغة حيث يتسم المدلول فيها بأنه مدلول بالقوة ولكننا لم نوضح علاقة اللغة بوحدات الخطاب. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ قيوم يمثل لعلاقة وحدات اللغة وهي كيانات بالقوة بالكيانات بالفعل التابع للخطاب بمنوال الموتر الثنائي كذلك حيث تكون مختلف الفويرقات

المعنوية التي نحدثها بالخطاب وتختلف من حدث قول إلى آخر عمليات قطع عمودية مسترسلة لا يتناهى لها حصر على الموتر الثنائي ضمن حدين (deux limites) ترسمهما اللغة. ويمكن أن نقدم نظام التعريف شاهدا على ذلك. يتكون نظام التعريف الفرنسية من وحدتين. حرف التنكير وحرف التعريف ويرجع قيوم هذين الحرفين إلى توترين متعاقبين.

التوتر الأول : يمثل عملية تخصيص للاسم ويجسمه حرف التنكير un.

التوتر الثاني : يمثل عملية تعميم يجسمه حرف التعريف le وهو ما يمكن تجسيمه على الموتر الثنائي على النحو التالي :

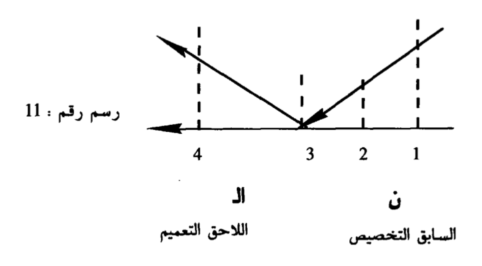


رسم رقم : 10

و إذا اعتبرنا أن « un » و « le » علامتان لغويتان دالتان على هاتين الحركتين الفكريتين تشتملان على مدلول بالقوة ومدلولات بالفعل فان الفضاء الممتد بين] - 1 و 2 [على الرسم أعلاه يمثل المجال الذي تتحرك فيه المدلــولات بالفعل حسب مقتضيات الخطاب بالنسبة لـ un والفضاء] 3-2 [مجال المدلول بالقوة لحرف le. وبناء عليه فان الفضاء المجسم للمدلول بالقوة لحرف un يحتمل ما لا يتناهى له عدّ من المدلولات بالفعل على مستوى الخطاب يمثل كل مدلول منها عملية قطع عمودية للموتر الدال عليه. لقد قدّم مونيي جملة من الشواهد التي توضح هذا التدرج في المدلولات بالفعل والاسترسال بينها [39]. ونقدم فيما يلي سلسلة من الأمثلة العربية لحرفي التنكير والتعريف.

---

(39) ص132 و 133 من المرجع نفسه.



يمكن أن نمثل للقطع الأول : بقولك في النداء :

قطع 1 :
- يا رجلا خذ بيدي.
حيث يدل حرف التنكير على مطلق الرجال دون تخصيص.

قطع 2 :
- ناديت رجلا أسمر البشرة لقيته في المطار

حيث نلاحظ أن مفهوم الرجل أكثر تعيينا من المثال الأول.

قطع 3 : فأجاب الرجل ندائي.
وهو التعريف العهدي وهدفه تعميم قريب من التخصيص الحاصل بالنكرة الموصوفة.

قطع 4 : الرجل عدوّ للرجل.
والمقصود به جنس الرجال وقد بلغنا تعميما يشابه الإطلاق الذي انطلقنا منه في الشاهد الأول.

والجدير بالذكر أن الأمثلة التي أوردناها لا تمثل إلا محطات غايتها التمثيل للاسترسال الدلالي في نظام التعريف و التنكير لأنه يمكن دائما إيراد أمثلة أخرى فيها فويرقات معنوية تؤهلها لأن تحتل موقعا جديدا

بين موقعين سبق تحديدهما. وهو هو ما يشير إليه مونيي بالنسبة إلى الأمثلة الفرنسية التي استشهد بها [40]. وذلك بأن نستعمل نكرة موصوفة بنعت واحد كأن تقول : ناديت رجلا أسمر ويكون موقعه بعد القطع رقم 1 وقبل القطع رقم 2.

5.1.5 - الإفراغ المعنوي

سبـــق أن أشرنا عند توضيح الصورة الثانية الموضحة للموتّر الثنائي [41] أن الكلمات إذا لم نعتبر منها إلا كثافتها المفهومية تمثل مقادير (grandeur) مختلفة الطول على الموتر الثنائي المتجه من العام السابق إلى الخاص اللاحق. يصغر حيّزها الدال عليها كلما كان نصيبها من التجريد أكثر ويكبر حيزها كلما كان نصيبها من تعيين التجربة البشرية أصرح وأوضح. وقد مثل قيوم لهذا الاختلاف بكلمتي شيء وإنسان [42] إنّ علاقة كلمة شيء بإنسان تجسم مظهرا من مظاهر ما سماه قيوم الإفراغ المعنوي فكلمة شيء تتضمّن إفراغا معنويّا يجعلها تنزل منزلة أرفع على سلّم التجريد من كلمة إنسان. ويخوّلها تجريدها ذاك أن تكون من الناحية المفهومية متضمّنة في كل الكلمات الأقل تجريدا منها وكامنة فيها. وإن نحن أردنا أن نعطي أمثلة من العربية قلنا أن كلمة المرء تمثّل تجريدا مفهوميّا أكثر من كلمة رجل أو إمرأة وكذلك شأن كلمة الأمر مع عامة الكلمات الدّالة على أحداث محدّدة من التجربة البشرية.

ولا يقتصر الأمر على الأسماء اذ نجد كذلك أفعالا على نصيب كبير من التجريد يجعلها كذلك كامنة (sous-jacente) وراء غالبية الأفعال الملتصقة أكثر بالتجربة البشرية مثل فعل être و avoir أو faire إلخ... بالفرنسية أمّا بالعربية فيمكن أن نورد فعل كان تامّا. ونعتبر أن فعل أقبل يتضمّن فعل كان باعتبار أنّه يمكّننا شرح أقبل بـ «كان منه إقبال»

(40) ص 133 - 134 من المرجع نفسه.

(41) انظر الرسم رقم 2.

(42) انظر الرسم رقم 5 و 6.

ونذكر فعل جعل ونعتبره كامنا وراء كل الأفعال التي على صيغة أفعل أو فعّل التي تفيد التعدية. ونستدلّ بكل ذلك على الإسترسال بين الوحدات اللّغوية المنتمية إلى المعجم.

يسمّي قيوم علاقة الإسترسال هذه بين الوحدات المعجمية التي تجعل بعض الكلمات المجّردة متضمّنة في الكلمات الأقلّ تجريدا الإفراغ المعنوي الخارجي : subduction exotérique. وإذا تأملنا الأمر جيدا انتبهنا إلى أنّ علاقة الوحدات النحوية بالوحدات المعجمية لا تخرج عن ظاهرة الإفراغ المعنوي الخارجي. وإذا كانت الوحدات المعجمية تختلف فيما بينها في درجة التّجريد فإنّ الوحدات النّحوية لا تمثّل بالنّسبة إلى الوحدات المعجمية إلاّ درجة تجريد أعلى وكثافة مفهوميّة أقلّ.

ويؤدّي هذا الموقف إلى القول بوجود استرسال بين الوحدات المعجمية والوحدات النّحوية يناقض تمييز البنيويين بين المستوين تمييزا صّارما بسبب تفضيلهم المقاييس الشّكليّة في تحديد الوحدات النّحويّة وتمييزها من الوحدات المعجميّة [43]، حين يعتبرون أن الوحدات النحوية تكوّن جداول مغلقة أما الثانية فتكوّن جداول مفتوحة.

إلى جانب الإفراغ المعنوي الخارجي (subduction exotérique) الذي يهمّ علاقة بعض الكلمات ببعض ميّز قيوم الإفراغ المعنوي الداخلي subduction ésotérique وهو إفراغ معنوي أو تجريد يتجسّم في نفس المفردة ويتجسّم في الأفعال التي تستعمل تارة تامّة وتارة ناقصة مثل كان. ويمثّل حسب هذا التصوّر استعمال الأفعال الناقصة إفراغا معنويّا للأفعال التامّة. وقد استعمل قيوم منوال الموتّر الثنائي لتمثيل هذه الظاهرة. بحيث تصبح مختلف استعمالات الفعل من التّمام إلى النقصان عمليات قطع مختلفة للموتر الثنائي المولّد للكلمة. وتتجسّم هذه الظاهرة بالفرنسية فيما يسمّى بالأفعال المساعدة les auxiliaires مثل فعل،

(43) انظر ص334 من كتاب ج.ليونس : اللسانيات العامة مدخل الى اللسانيات النظرية- الترجمة الفرنسية.

«être» و«avoir» وكذلك في صنف ثان من الأفعال يسمى الأفعال الحاملة (les verbes support) وهي تقرب من دور الأداة النحوية وتفقد مادّتها المفهومية وتكوّن مع الاسم الذي يليها تعبيرا جاهزا. وأفضل ممثل لها في الفرنسية فعل faire [44] ومختلف التعابير المرتبطة به. ولعلّ أقرب فعل نسوقه في العربية من هذه الظاهرة التي لم تدرس بعد, فعل قام في تعابير من قبيل : قام بأكل الطعام' وقام بهجوم مسلح وقام بفتح الباب.

بعد أن عرضنا أهمّ مفاهيم المدرسة النظاميّة النفسية عند قيوم وبيّنّا مركزيّة مفهوم الإسترسال فيها نعرض لبعض اللسانيين المنتسبين لهذه المدرسة الذين اعتبروا الاسترسال بصفة صريحة سمة أساسية من سمات النظام اللّغوي وسنقتصر في ذلك على برنار بوتيي وروبار مارتين وجان سارفوني.

2.5 برنار بوتيي Bernard Pottier

وسنعتمد كتابيه

النظريّة والتحليل في اللّسانيات Théorie et analyse en.1987 linguistique وعلم الدّلالة العام sémantique générale 1992

وهو صاحب منوال شامل للظاهرة اللّغوية أخذ كثيرا من اقوال قيوم وطعمها ببعض فرضيات نظريّة التلفّظ enonciation [45].

يتضمّن الكتاب الأول أكثر من كتابه الثاني أهمّ المنطلقات النظريّة التّي يخالف فيها المدرسة البنيويّة والتوليديّة. ولعلّ أهمّ ما يرثه عن المدرسة النظاميّة النفسية ويخالف به البنيوية القول بوجود مستوى ذهني أو

(44) انظر ص 33 من كتاب Thierry Ponchon sémantique lexicale et sémantique grammaticale le verbe faire en français médieval.

(45) انظر : ك. فوكس و ب قوفيك في كتاب : مدخل الى قضايا اللسانيات المعاصرة. ص 60/ 64 بالفرنسية.

فكري سابق للصياغة اللّغوية ويسمّى بارنار بوتيي هذا المستوى مستوى النوائم noèmes وهي عنده عناصر معنويّة متحرّرة من الألسنة البشريّة ومجاوزة لها. واستدلّ على ضرورة التسليم بهذا المستوى :

- **أولا** : بإمكانية الترجمة من لسان إلى آخر.

- **ثانيا** : بأنّ الذاكرة لا تسجّل النصوص التّي تسمعها في حرفيّتها بل تحتفظ بمعناها ومضمونها فحسب [46].

ويترتّب عن التسليم بأسبقيّة المستوى الفكري من النظام اللّغوي القول بأسبقية خاصية الإسترسال على خاصية التفاصل في الحدث اللّغوي [47].

وبالاستناد إلى هذه المقدّمات هاجم برنار بوتيي مبدأ الثنائية (le binarisme) الذي اشتهر به البنيويون حتى إعتبره بعضهم مبدأ منظّما وأساسيا لكل بنية [48]. وعاب عليهم وعلى التوليديين الذين يلحقهم بهم اعتبارهم أن المقابلات بين العناصر اللّغوية مقابلات صارمة ومطلقة مثلما يظهر ذلك في تحليلاتهم القائمة على السلب والإيجاب في التحليل الفونولوجي وفي التحليل الدلالي للوحدات المعجميّة وفي المقابلة بين الجمل الصحيحة والجمل اللاحنة. وهو يرى أنّ هذه النزعة الثنائيّة binarisme تعتمد منطقا ثنائيّا une logique binariste قائما على قيمتي الصدق والكذب. وهو منطق غير ملائم للظواهر اللّغوية. ولذلك يدعو بوتيي إلى إعتماد ما يسميه روبار مارتين la logique floue المنطق الغامض الذي يسمح بافتراض مسترسل في الظاهرة اللّغوية.

وممّا يدعم به تصوّره لهذا الاسترسال بين العناصر اللّغوية ويريد أن يعوّض به الثنائيات البنيوية أنّه يفترض تكاملا بين عناصر الثنائيات المتقابلة لا تفاصلا وقطعا كما يقول البنيويون. وهو يعود في ذلك إلى فلسفة

---

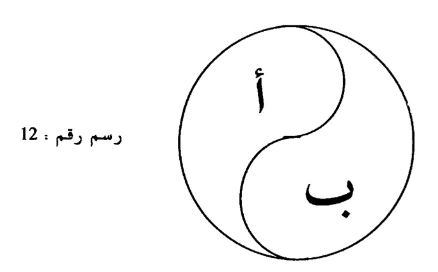
(46) انظر ص 62 من النظرية والتحليل في اللسانيات.

(47) المرجع نفسه ص 14 و ص 27.

(48) هو أوسوالد ديكرو في كتابه : dire et ne pas dire ص 138 باريس 1972.

شرقيّة. هي الطاوية le taoisme تفترض هذا التكامل بين الأضداد وتقول إنّ كل عنصر [أ] يتضمّن شيئا من عنصر [ب] وكل عنصر [ب] يتضمّن شيئا من [أ]، وإن كان [أ] ضديد [ب]. بل خاصة إذا كان [أ] ضديد [ب] [49]. ويسوق شاهدا على هذا التكامل بين الأضداد ظاهرة معجمية في اللسان الصيني تخصّ مفهومين ضدّين هما لفظة «طويل» ومقابلها في الصينية: dâ و«قصير» ومقابلها xiào والطريف أنّ مفهوم البعد dimension معبّر عنه بكلمة dà-xiao أي «طويل قصير» وفي هذه التسمية مظهر من مظاهر التكامل بين الضّدين [50].

ويمثل برنار بوتيي لهذا التداخل بين الأضداد برمز الطاوية (taoïsme) الذي يرسم على النحو التالي:

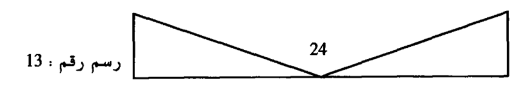


رسم رقم: 12

فإن أنت قطعت هذه المساحة أفقيا بمستقيم إلى قسمين د و هـ تضمن القسمان ضرورة كل على حدة شيئا من - أ وشيئا من ب. ولمّا كان يرى بين الطاوية وبين فكر قيوم نسبا وقرابة فقد رأى في تماسّ حركات الموتر الثنائي عند تعاقبها في نقطة محددة مظهرا من مظاهر الاسترسال. وهي ترسم على النحو التالي مثلما أسلفنا:

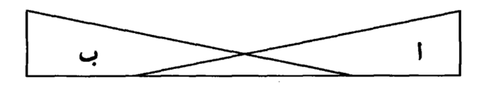
(49) النظرية والتحليل ص 23.

(50) المرجع نفسه ص 25 و 26.



رسم رقم : 13

وتأكيدا منه على هذا التداخل والاسترسال بين العناصر اللغوية عوّض الشكل القيومي بشكل بديل منه يتقاطع فيه العنصران المتعاقبان أ و ب بشكل أظهر على النحو التالي :



رسم رقم : 14

بحيث تظهر المساحة التي يتقاطع فيها العنصران المتعاقبان بصورة أبين لأنها لم تعد مجرّد نقطة تماسّ. وقد أعطى بوتيي أمثلة كثيرة تدل على الاسترسال في المعجم والنحو تعود في نهاية الأمر إلى نظرية قيوم والموتر الثنائي على النحو الذي أسلفناه.

3.5 روبار مارتين : Robert Martin

يمثل روبار مارتين اللساني الثاني الذي نسوقه ممثلا لهذا الاتجاه وهو يتفق مع برنار بوتيي في الانتساب إلى قيستاف قيوم وخاصّة في فائدة القول بالموتّر الثنائي. وقد اعتمدنا كتابه. نحو منطق للمعنى pour une logique du sens. وأهمّ ما يميز منحاه في هذا الكتاب تجاوزه المنطق الثنائي القائم على قيمتي الصدق والكذب الذي يمّثل معرفيّا أساس المنوالات البنيوية والتوليدية واقتراضه بعض المفاهيم مما يسمّى بالنظريات المنطقية المتعددة القيم les logiques plurivalentes ومن هذه المفاهيم مفهوم الحقيقة الغامضة vérité floue والعوالم المحتملة monde possible وعالم الاعتقاد univers de croyance.

وقد كان من جملة الظواهر اللغوية التي دعته إلى تجاوز المنطق القائم على قيمتي الصدق والكذب ظاهرة المسترسل الدلالي [51]. وقد جعل روبار مارتين فرضية المسترسل خاصية أساسية من خصائص النظام اللغوي اذ يعتمد هذا المفهوم إلى جانب الخطية linéarité لتفسير ظاهرة اللبس في اللغة [52].

وقد عوّض ثنائية الصدق والكذب القائمة على التفاصل التّام بالحقيقة النسبية وهو ما يسميه le plus ou moins vrai بحيث يصبح الانتقال بين قيمتي الصدق والكذب انتقالا متدرّجا بين قطبين لا فصلا تامّا بين قيمتين. وهو يرجع نسبية الحقيقة في النظام اللغوي إلى عدّة أسباب منها :

- الاسترسال الذي يسم العالم الخارجي

- وخاصّة طبيعة المدلولات اللغوية. وقد فصّل القول في ذلك في الفصل الرابع من كتابه الذي عنوانه : المحتوى الدّلالي الغامض sémantique flou. فبيّن أن محتوى العلامات اللّغوية رغم ما يوجد بينها من فروق يتّصف بالاسترسال وذلك يجعلنا نفضي دون أن نشعر من أثر معنوي الى آخر [53] وهو يحيل في هذا التصوّر على نظريّة قيوم في اللغة ويسلّم تبعا لذلك بضرورة القول بفرضية الحركية cinétisme الكفيلة بتفسير ظاهرة الاسترسال وظاهرة التفاصل الملاحظة بين الوحدات اللّغوية وخاصّة في نظام الأزمان وعلامات التعريف والتنكير والحروف في الفرنسية على النحو الذّي بينه قيوم.

4.5 - جان سرفوني : Jean Cervoni la préposition

الحرف - دراسة دلالية وبراغماتية :

---

(51) ص 13 من «نحو منطق للمعنى».

(52) ص 26 من المرجع نفسه.

(53) ص150 من المرجع نفسه.

هذا الكتاب أطروحة دكتورا ناقشها صاحبها سنة 1989 ودرس فيها نظام الحروف في الفرنسية بالاعتماد على النظرية النفسية النظامية وقد فضل هذا الإطار النظري على غيره من المدارس بسبب الفرضيات التي شرحناها سابقا وخاصة علاقة اللغة بالخطاب وفرضية الحركية ونظرية الافراغ المعنوي [54].

وقد تبنّى جان سارفوني فرضية الاسترسال واعتبرها من خصائص النظام اللغوي [55] واعتمدها في ثلاثة مواطن أساسية :

- عند تناول ظاهرة التعدية لدحض القول بإمكانية الفصل الصارم بين المفاعيل الاساسية في الجملة (compléments essentiels) والمفاعيل غير الأساسية (les circonstants) ويعني بها مفاعيل في اللسان الفرنسي قريبة من المفعول فيه للزمان والمكان والمفعول لأجله [56] في العربية.

- وفي نطاق مناقشة الفصل الحادّ بين الوحدات النحوية والوحدات المعجمية [57].

- وفي إطار الإشارة إلى تخلّي بعض البراغماتين عن التمسّك بالفصل الصارم بين مستويات المعنى وأخذهم بفرضية الاسترسال [58].

6 - علم الدّلالة العرفاني :

1.6 - لم يكن المنتسبون إلى المدرسة النظامية الفرنسية الاتجاه الوحيد الذي اعتبر الاسترسال صفة ذاتية للنظام اللغوي بل نجد إلى جانبهم اتجاها

(54) ص 19 من كتاب «الحرف».
(55) ص104 الهامش رقم 81 من المرجع نفسه.
(56) ص115 و 116 الهامش رقم105 من المرجع نفسه.
(57) ص165 و 166 من المرجع نفسه.
(58) ص219 من المرجع مفسه.

ثانيا عرف بعلم الدلالة العرفاني sémantique cognitive وقد يطلق عليه كذلك اسم اللسانيات العرفانية linguistique cognitive. يمثل هذا الاتّجاه تيارا من الدراسات اللّغوية التي لقيت في العقد الأخير كثيرا من الانتشار والقبول عند عديد الباحثين وإن كان يثير عند غيرهم الاحتراز والحذر[59].
وقد اقترن بأعمال روش وشارل فيلمور ولا يكوف ولونقاكر وتالمي وفندلواز وقيآترس ومارقريت وينتارس. وقد أشرنا إلى أهم هذه البحوث في قائمة المصادر والمراجع.

اعتمدنا في هذا العرض العدد رقم 53 من مجلة اتصالات communications الذي خصّص لهذا التيّار وعنوانه الدّلالة العرفانية semantique cognitive لسنة 1991.

وكتاب نظريات دلالية 1998 وهو مؤلف جماعي بإشراف ميشال شامبروي sémantiques

وكتاب كلايبر نظريّة النموذج الدلاليّة 1990 sémantique du prototype

ومؤلف جماعي بإشراف دانيال دي بوا علم الدلالة والعرفان sémantique et cognition

يتنزل القول بالاسترسال ضمن هذا الاتجاه في إطار مناهضة المدرسة التوليدية والبنيويّة ورفض منطلقاتها الابستمولوجية وفرضياتها اللّغوية. لأنّ هذا الاتّجاه تأسس بموجب هذا الرفض.

2.6 ـ الصعيد الابيستمولوجي

لقد جعل التوليديون احتذاء العلوم الصحيحة هدفا يوجه منهجهم ومعيارا يقيسون به مدى نجاحهم وقد حظى علم الفيزياء بعنايتهم فدأبوا على الإستشهاد به. واعتمدوا منعرجاته التاريخية لإبراز نوعية إضافتهم

(59) كلايبر جورج : نظرية النموذج الدلالية ص 10.

بالمقارنة مع المدرسة البنيوية التي سبقتهم حتى شبهوا دورهم في تطوير علم اللّغة بدور Kepler بالنظر إلى Bacon [60].

وبرّروا لقولهم بأولوية الفرضيات العلمية على استقراء المعطيات بنظرية كارل بوبر في تكوّن المعرفة العلمية. وقد حرصوا تبعا لهذا الخيار العلمي الموضوعي على صياغة المنوالات النحوية صياغة رياضية شكلية كما أفادوا في بحوثهم من الأنساق المنطقية الصورية.

وقد تبني البنيويون التوليديون تبعا لهذا المطمح الموضوعي تصورا لتكوّن المقولات وخصائصها وأفرادها يرجع إلى أرسطو (وإن لم يكونوا ينفردون به بل كان تصورا سائدا في عامة العلوم مثل علم النفس والفلسفة وعلم الأنتروبولوجيا) وهو يقوم على الأقوال التالية :

1 ـ المتصورات والمقولات كيانات لها حدود واضحة التحديد.

2 ـ يحكم بانتماء كيان ما إلى مقوله معلومة إذا توفرت الشروط الضرورية الكافية المحددة لهوية تلك المقولة. ويحكم بعدمه إذا انعدمت تلك الشروط.

3 ـ الأفراد المنتمون إلى مقولة ما متساوون بما أنّ كل فرد تتحقق فيه الشروط الضرورية الكافية المحدّدة للمقولة [61].

2.1.6 ـ وفيما كان البنيويون والتّوليديون يفخرون بهذا الاحتذاء للعلوم الصحيحة ويستزيدون من الشكلنة الرياضية والصرامة المنطقية تحقيقا للعلمية والموضوعية أعلن العرفانيون شكهم في فائدة هذه المنطلقات وريبهم في جدواها. بل جعلوها عيوبا وعوائق معرفية مضلّلة لأنّها تحجب حقيقة الظاهرة اللغوية تحت غطاء دقّة زائفة أو صحّة منطقية موهومة. لذلك ينبهون إلى أنّ اللسانيات علم إنسانيّ لا يلائمه مستوى

---

(60) أمّون باخ : اللسانيات البنيوية وفلسفة العلوم بالفرنسية ص119.

(61) كلايبر جورج : نظرية النموذج الدلالية ص 22.

الدقّة أو الضبط الذي يتحقق في العلوم الصحيحة. ويلحّون على أنّ القوانين اللّغوية قوانين نسبية لا مطلقة تتخلّف في بعض الأحيان وتقبل بوجود الشاذ باعتباره من خصائص الظاهرة المدروسة. لذلك يكون من الأصح صياغتها على نحو اتجاهات غالبة كما هو شأن درجات حرارة الفصول الأربعة [62]. لا على نحو قوانين صارمة كتلك التي نحدد بها طلوع الكواكب وغروبها. ولا يخفى ما يقوم بين الفصول من تداخل يبرّر القول بوجود استرسال بينها.

وبدل احتذاء علم الفيزياء يدعو أصحاب الاتجاه العرفاني إلى اعتماد نتائج علم إنساني أقرب إلى اللسانيات هو علم النفس وبصفة أدقّ إلى اعتماد نظرية النموذج الدلالية sémantique du prototype التي صاغتها إلينور روش واعتمدت فيها مفهوم الشبه العائلي الذي عرف به فينتغشتاين ressemblance de famille وهي نظرية تزيد في ترسيخ خاصيّة الإسترسال في النظام اللّغوي على النحو الذي سنبيّنه.

ظهرت الأعمال الأولى لـ إ.روش E. Rosh أو هايدر سابقا Heider منذ سنة 1971 وتتميّز بحوثها بمناهضتها للنسبية الثقافية relativisme culturel وبحثها عن مبادئ كونية للمعرفة البشرية مستقلّة عن الأنظمة الثقافية. ثم بافتراضها أن هذه المبادئ الكونية تتجسّم في مقولات طبيعية [63] تحدّدها تجربتنا الإدراكية وتختلف عن المقولات الأرسطية التّي أشرنا إلى خصائصها أعلاه. وتفترض هذه الباحثة أنّ مفهوم النموذج يسمح بفهم كيفية اشتغال المقولات الطبيعية عند البشر في تمثّلهم العالم

---

(62) فندلواز كلود : تستقلال اللغة والعرفان ص 82 ضمن مجلة اتصالات رقم 53 سنة 1991.

(63) دي بوا دانيال : المقولات الدلالية الطبيعية ص 16 ضمن علم الدلالة والعرفان وانظر في المؤلف نفسه لدي بوا دانيال "صياغة المقولات والعرفان. بعد 10 سنوات تقييم لمفاهيم إ.روش ص 32.

وعقلهم لمظاهر التجربة البشريّة. ويعني النموذج فردا تتفق أغلبية من المخبرين اللّغويين على اعتباره أفضل ممثل لمقولة ما [64] Kleiber .

وإذا استندنا إلى تجربة روش لسنة 1973 الذي سألت مجموعة من المستجوبين عن أفضل نموذج لمقولة الثمار علمنا أن التفاح يعتبر النموذج أو أفضل ممثل لهذه المقولة ونلفي بعده حسب ترتيب تنازلي. الخوخ والاناناس والفراوله والتين. بينما يعتبر الزيتون أقل فرد تمثيلا لمقولة الثمار. وقد لاحظ علماء النفس من خلال تجاربهم في نطاق دعم صحة هذا المفهوم.

1 ـ أن الأفراد النموذجيين يتمّ تعيين مقولتهم بصورة اسرع من الأفراد غير النموذجيين.

2 ـ وأن الأطفال يتعلمونهم بشكل أسرع من غيرهم [65]

وقد تأسس على هذه المعطيات تصور جديد للمقولات «الطبيعية»

يعتبر عند بعضهم ثورة علمية قوامه الفرضيات التالية :

1 ـ للمقولة بنية داخلية تقوم على مفهوم النموذج كما حدّدناه أعلاه.

2 ـ إنّ درجة تمثيل فرد لمقولة يناسب درجة انتمائه لتلك المقولة.

3 ـ إنّ حدود المقولات والمتصورات غامضة وغير دقيقة.

4 - إنّ أفراد مقولة من المقولات لا يشتركون في خصائص واحدة تتحقّق في كل الأفراد. بل يجتمعون على أساس مفهوم الشبه العائلي وهو مفهوم مأخوذ من فيتنغشتاين.

---

(64) كلايبر جورج : النموذج والنماذج... ص104 ضمن علم الدلالة والعرفان بإشراف دي بوا دانيال.

(65) كلايبر جورج : نظرية النموذج الدلالية ص108.

5 - يتحدد انتماء الفرد إلى مقولة ما على أساس شبهه بالنموذج الممثل للمقولة.

6 - أنّ انتماء الأفراد إلى المقولة لا يتمّ بصفة تحليليّة بتطبيق جملة من الشروط الضرورية الكافية وانما يتم بصفة جملية على نحوما تعنيه مدرسة Gestalt القيشتالت النفسية [66].

إنّ مفهوم الإسترسال يتأكد في هذا التصور للمقولة من خلال القول رقم 3 لأنّ نفي الحدود الصارمة بين المقولات يعني ضرورة إقرار التداخل والإسترسال بين أفرادها. ويتأكد كذلك من خلال مفهوم الشبه العائلي الذي يجعل الأفراد كل على حدة يشبه النّموذج في صفه أو أكثر من صفاته دون أن يشتركوا جميعا ضرورة في نفس عدد الصفات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نظريّة النموذج الدلاليّة تشتمل على صياغتين مختلفتين. لا يعي العرفانيون دائما باختلافهما أولا يقرّون بأهميته ويقللون من شأنه. ويعود الفضل إلى جورج كلايبر في توضيح هذا التحوّل. وقد عرضنا أعلاه الصياغة الأولى وهي الأكثر اعتمادا في أعمال اللسانيين ونقدم فيما يلي الصياغة الثانية.

شهدت هذه النظرية تعديلا هاما في أعمال روش التي نشرت سنة 1977 و1978 [67] وكذلك في أعمال لاكوف [68]. وقد شملت المراجعة مفهوم النموذج المركزي لأنّه تبين أنّه لا يصحّ الربط بين مفهوم النموذج وغموض حدود المقولات بدليل أن بعض المقولات الكلاسيكية مثل الأعداد الفردية تنشئ عند المستجوبين ظاهرة النموذج رغم أنّها محدّدة حسب جملة من الشروط الضرورية الكافية. وقد بيّن بعض الباحثين [69] أنّ

---

(66) المرجع نفسه ص 51.

(67) إ.روش : صياغة المقولات عند البشر 1977. Human categorisation

(68) لاكوف جورج 1987

Women, fire, and Dangerous Things. What categories reveal about the mind.

(69) كلايبر جورج : النموذج والنماذج ص109 ضمن علم الدلالة والعرفان.

الأعداد الفردية من 1 إلى 9 تبدو أفضل الأعداد تمثيلا لهذه المقولة رغم اشتراكها مع بقية الأعداد الفردية في الشروط المحددة لتعريف العدد الفردي ودون أن يوجد أي تداخل بين مقولة الأعداد الفردية والأعداد الزوجية.

كما أثبت هؤلاء الباحثون أنه ليس من الصحيح المماثلة بين درجة تمثيل فرد من الأفراد لمقولة ما وبين درجة انتمائه إليها ويقولون : لئن كان البطّ أقلّ تمثيلا لمقولة الطير من العصفور أو النسر فإنّ ذلك لا يخوّل نفي صفة الطير عنه لا بصفة جزئية ولا بصفة كلية.

وكان من أظهر نتائج هذه المراجعة أن روش تخلت عن مفهوم النموذج باعتباره أفضل ممثّل لمقولة ما ولم يعد انتماء بقية الأفراد لتلك المقولة يتحدّد بحسب مدى شبههم بالنموذج وانما يحصل فحسب وفق منوال الشبه العائلي. والأهم من ذلك أنّ مفهوم الشبه العائلي أصبح الفرضيّة المركزيّة في هذا التصور لانّ مفهوم النموذج غدا مجرد انطباع أو اثر ناتج عن المفهوم السابق.

يعني مفهوم الشبه العائلي جملة من الخصائص التي لا يشترك فيها ضرورة كل الأفراد المنتمين إلى مجموعة ما وإنما يشترك في إحداها على أقلّ فردان منها. وقد اقتبست روش هذا المفهوم من الفيلسوف الألماني اللسان فيتنغشتاين التي اشتهر به وإن لم يكن أول القائلين به [70].

وتعنينا من هذا التطور نتيجتان :

1 ـ ان اعتماد هذا المفهوم اقتضى التخلّي عن الفرضيات 1 و 2 و 5 في الصياغة الأولى لنظرية النموذج الدلالية تبعا لمراجعتها لمفهوم النموذج.

2 ـ أنّه دعّم القول بالاسترسال بين أفراد المقولة وزاد من مداه لأنّ الاسترسال في الصياغة الأولى لا يخرج عن قائمة الخصائص المحدّدة

(70) كلايبر جورج : نظرية النموذج الدلالية ص 55 و 159.

للنموذج. أما في الصياغة الثانية فقد ارتفع هذا القيد وأصبحت قائمة أفراد المقولة وشبكة أوجه الشبه بينها مفتوحة.

3.6 ـ الصعيد اللغوي :

أما على الصعيد اللغوي فتقوم اللسانيات العرفانية على رفض أهمّ الفرضيات التّي سلم بها البنيويون والتّوليديون وعدّوها من المكتسبات الثابتة لعلم اللسانيات ولا يخفي العرفانيون أنّهم يعودون إلى كثير من أقوال النحو المقارن [71].

1.3.6 ـ نفي استقلال البنى اللغوية :

أولى الفرضيات التّي يرفضونها آستقلال البنية اللغوية. وهم ينفون هذا القول وينفون فائدة التسليم بكل الأقوال الفرعية التّي دعّمته وعرفت في البحث اللّساني تحت عنوان خصائص العلامة اللّغوية. مثل القول بأنّ النّظام اللّغوي يقوم على القيم التخالفية أو القول باعتباطيّة الدال والمدلول لأنّهم يفترضون أنّ المقولات اللّغوية خاصّة على مستوى المدلول مبرّرة بخصائصنا الجسميّة وتجربتنا الإدراكيّة في الكون.

وهم يسلّمون بأسبقيّة الفكر على اللّغة وينقدون قول دي سوسير أنّه لا وجود للأفكار قبل التحام الدال والمدلول. وتبعا لهذا الموقف فإنّهم يرفضون إعطاء الأولويّة للمقاييس الشّكليّة أو التّركيبيّة في تحديد المقولات اللّغوية مثل أقسام الكلم بل يعتبرون الظواهر التّركيبية ترجمة لظواهر معنوية أهمّ منها [72] ولذلك يعطون الأولويّة في الوصف اللّغوي للمقاييس المعنويّة. وهم لا يتحرجون من عدم انطباق تعريفاتهم المعنويّة على كلّ أفراد المقولة التّي يباشرونها وتداخلها مع مقولة مجاورة لأنّهم يعتبرون أنّ طلب هذا الضرب من الدقّة يقوم على تصوّر أرسطي للمقولات لا

(71) انظر خاصة بحث ڤيآرتس ديك : النحو العرفاني وتاريخ علم الدلالة ص 17- 48 ضمن مجلة اتصالات عدد 53 سنة 1991.

(72) فندلواز كلود : استقلال اللغة والعرفان ص 79 ضمن مجلة اتصالات عدد 53 1991 ص 69 - 102.

يلزمهم بما أنّهم عوضوا هذا التصوّر بنظريّة النموذج ونجد تطبيقا لهذا التصور في بحث لونقاكر : الأسماء والأفعال[73].

وفي كتاب يان قوس Jan Goes : الصفة بين الإسم والفعل :

l'adjectif entre nom et verbe. وقد اختبر في هذا البحث نظريتي النموذج الدلالية : الصياغة الأولى والثانية [74].

والسوبجونتيف والشبكة : لمارقرايت وبنتارس subjonctif et réseau 1991.

6.3.2 نفي آستقلال مكوّنات المنوال [75] اللّغوي refus de la conception modulaire

أمّا الفرضية الأساسية الثانية التي يناهضها العرفانيون فتتعلق باستقلال المكونات (les modules) ضمن المنوالات التي اشتهر بها التوليديون وهو قول نجد بذوره في تمييز البنيويين بين مستويات لغوية مختلفة مثل المستوى الفونولوجي والصرفي والتركيبي والمعجمي. ويرى العرفانيون أن هذا الفصل تعسّف على المعطيات اللغوية فيفترضون استرسالا بين مختلف هذه المستويات. وإن كانوا يختلفون بعض الاختلاف في مداه. من ذلك أن كلود فندلواز تقول بوجود استرسال بين مستوى الصوت والصرف والتركيب والمعجم [76] أما لونقاكر فيحصر الاسترسال بين الصرف والتركيب والمعجم [77].

---

(73) لنقاكر رون : الأسماء والأفعال ضمن مجلة اتصالات عدد 53 1991 ص103-154.

(74) قوس يان : الصفة بين الاسم والفعل بالفرنسية.

(75) ونتارس مارقاريت : السوبجونكتيف والشبكة ضمن مجلة اتصالات عدد 53 1991 ص 155- 170.

(76) فندلواز كلود : استقلال اللغة والعرفان ص 70.

(77) لنقاكر رون : الأسماء والأفعال ص106.

وبصفة عامة فإنّهم يرفضون مفهوم المستويات اللغوية لا على في دراسة المبنى فحسب وإنّما في دراسة المعنى أيضا وبناء على ذلك يحكمون ببطلان الفصل بين المعنى اللغوي والمعنى المقامي ويقولون بتداخلهما وهو يعوضون مفهوم المستويات اللغوية أو جهاز المكونات بضرب آخر من التجريدات ذات الخلفيّة النفسية يسمونها رسوما (schéma) تختلف في درجة التجريد. وتتسم فيما بينها بالاسترسال [78]. ويعني الرسم عندهم [79] بنية مجردة ذات منحى عرفاني لا تحدده قائمة من الشروط. لاعتماده مفهوم النموذج.

3.3.6 ـ لم تبق فرضية الاسترسال منحصرة في هذين الاتجاهين الذين ذكرناهما. بل تبناها عديد اللسانيين الذين رأوا فيها قيمة تفسيرية دون أن يتبنّوا مجمل فرضيات هذه المدرسة أو تلك. وقد ألفينا أن ظاهرة التكلس المعجمي (le figement lexical) من أبرز مجالات البحث التي برزت فيها هذه الفرضية. ونحيل في ذلك إلى أطروحة السيد صالح الماجري وعنوانها التكلس المعجمي الذي اعتبر الاسترسال سمة ملازمة للنظام اللغوي حاضرة في مختلف مستويات البحث اللساني [80] واستقصى أهم البحوث في هذا المجال.

ونختم هذا البحث بالاشارة إلى أننا سنجد صدى لهذه الفرضية في بحوث لغوية عربية ننظر فيها في عمل لاحق.

(78) ونتارس مارقريت : السوبجونكتيف والشبكة ص158.

(79) لنقاكر رون : الأسماء والأفعال ص104.

(80) الماجري صالح : التكلس المعجمي بالفرنسية ص36.

المراجع العربية :

- الزناد (الأزهر) : المعجم في اللغة العربية : تولّده وعلاقته بالتركيب أطروحة دكتوراه الدولة تونس 1998 1036 ص.

- الشريف (محمد صلاح الدين) : مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية. أطروحة دكتوراه الدولة تونس 1993 1064 ص.

- عاشور (المنصف) : ظاهرة الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان منشورات كلية الآداب بمنوبة تونس 1999.

- ميلاد (خالد) : الانشاء في العربية بين التركيب والدلالة أطروحة دكتوراه الدولة تونس 1999.

- بن عمر (عبد الرزاق) : اللسانيات (التعابير الخاصة) في العربية القديمة. رسالة دكتوراه تونس 2000.

- لايكوف جورج وجونسن مارك 1996 : الاستعارات التي نحيا بها ترجمة عبد الحميد جحفة. دار توبقال للنشر. الدا البيضاء المغرب.

- كمون عبد الحميد 1986 : المدرسة النفسية النظامية ضمن أهم المدارس اللسانية مؤلف جماعي. نشر المعهد القومي لعلوم التربية.

المراجع الأجنبية :

— BACH Emmon. 1966. Linguistique structurelle et philosophie des sciences-Diogène n_ 60. Gaillimard. Paris.

— BLOOMFIELD Leonard 1993. Le langage traduit de l'américain par Janick Gazio. Payot Paris 1970. C.N.R.S. Editions. Paris

— CERVONI Jean 1991. La préposition : étude sémantique et pragmatique, édition Duculot. Paris.

— CHAMBREUIL Michel (sous la direction de) : 1998. Sémantiques avec la collaboration de : Abdeljabbar Ben GHARBIA, Christian

BERNIGOT, Michel CAMBREUIL, Pablo Gamallo OTERO, Christian PANISSOD, Marie Laure Reinberger . Editions HERMES. Paris.

— DUBOIS Daniele : (sous la direction de) 1991. Semantique et cognition CNRS editions.

— DUCROT Oswald 1972. Dire et ne pas dire. Editeurs : Les presses de l'université de Laval Québec et Librairie C.Klincksieck. Paris.

— FILLMORE Charles J. 1977. «Scenes-and-Frances semantics» Linguistic Structures Processing, Antonio Zampolli (ed) Amsterdam, North-Holland p.55-81.

— FUCHS Catherine et Le GOFFIC Pierre 1985. Initiation aux problème des linguistiques contemporaines. Hachette.

— GEEARAERTS Dirck : 1985. «Cognitive Restrictions on the structure of semantic change» Historical semantics. Historical word-Formation, Jacek Fisiak (ed), Berlin, Mouton p.127-154.

— GEEARAERTS Dirk : 1983. «Prototype Theory and Diachronic Semantics: a case Study», Indogermanische, Forschungen 88 p.1-32.

— GEEARERTS Dirk : 1991. La grammaire cognitive et l'histoire de la sémantique lexicale. dans Communications n_ 53 1991.

— GLEASON H.A. 1955. Introduction à la linguistique traduit de l'anglais par françoise Dubois-Charlier. Librairie Larousse. Paris 1969.

— GOES Jan : 1999 : L'ADJECTIF entre nom et verbe. Edition, Duculot. Paris-Bruxelles.

— HELMSLEV Louis. 1943. Prolegomènes à une théorie du langage, traduit du danois par Una Canger avec la collaboration d'Anniki Wewer. Editions de minuit 1971.

— KLEIBER Georges : 1990. La sémantique du prototype. Presses universitaires de France. Paris.

— KLEIBER Georges : 1991 .Prototype et prototypes : encore une affaire de famille p.103-129 dans sémantique et cognition sous la direction de Daniele Du Bois.

— LAKOFF George 1983 : «Elements of the sound symbolism system, lecture of the C.O.D.OC. Symposium on Cognitive Linguistics, Bruxelles.

— LAKOFF George et JOHHSON Mark, 1980, Metaphors we of Live By Chicago, University of Chicago Press.

— LAKOFF George : 1982 : An Essay in cognitive Linguistics, Linguistics in the Morning Calm Calm, The Linguistic Society of Korea (ed) Seoul, Haushin, p.139-193.

— LANGACKER Ron W. 1983. Foundations of Cognitive Grammar, I, Orientation; II semantic structures, Trèves, LAUT.

— LANGACKER Ron W. 1987 Foundations of Cognitive Grammar, Stanford, stanford University Press.

— LANGACKER Ronald W. 1991. Noms et verbes in communications n_ 53 1991. Seuil. Trad. Claude Vandeloise.

— LYONS John. 1968. Linguistique générale : introduction à la linguistique théorique. Traduit de l'anglais par Françoise Dubois Charlier David Robinson. Librairie Larousse. Paris 1970.

— LYONS John. 1978 éléments de sémantique traduit par Jacques Durand avec la collaboration d'Eliane Koskas. Librairie Larousse. Paris.

— MAHMOUDIAN Morteza : la linguistique, Editions Seghers. Paris.

— MALEMBERG Bertil : 1962. les nouvelles tendances de la linguistique, traduit du suédois par Jacques Gengoux. Presses universitaires de France. 1972.

— MALEMBERG Bertril : 1969. Les domaines de la phonétique. Traduit du suédois par Jacques Gengoux. Presses universitaires de France Paris 1971.

— MARTIN Robert : 1983. pour une logique du sens. Presses universitaires de France. Paris

— MARTINET André : 1973. Eléments de linguistique générale Armand Colin.

— MEJRI Salah : 1997 : Le figement lexical, publications de la Faculté des lettres de la Manouba.

— MERVIS Carolyn B. et ROSCH Eleanor :1981. . Catégorisation of Natural objects , Annual Review of psychology, 32 p.89-115.

— MOIGNET Gérard : 1981. Systématique de la langue française, éditions Klincksieck. Paris.

— MOUNIN georges : 1971 .Clefs pour la linguistique, éditions Seghers.

— PONCHON Thierry 1994. Sémantique lexicale et sémantique grammaticale : le VERBE FAIRE en français médieval D.Roz.

— POTTIER Bernard : 1987 : Théorie et analyse en linguistique Hachette.

— POTTIER Bernard :1992 : Sémantique générale. Presses universitaires de France. Paris.

— ROSCH E. et MERVIS Carolyn B. 1975, Family Ressemblances : studies in the Internal Structure of categories, dans Cognitive Psychology, 7, p.573-605.

— ROSCH Eleanor 1973, Natural catégories, dans Cognitive Psychology. 4, p.328- 350.

— ROSCH Eleanor 1977, Human Categorization, in Cognition and categorisation, E.Rosh et B.Lloyd (eds), Hillsdale, Laurence Erlbaum Ass., p.27-48.

— ROSH Eleanor (= E.Heider) 1971, "Focal Color Areas and the Development of Color names", dans Developmental Psychology, 4 p.447-455.

— SAPIR Edward: 1933 ,la realité psychologique des phonèmes, dans le journal de psychologie normale et pathologique 30. P.247-265.

— TALMY Leonard 1983. "How Language Structures Space", spatial orientation theory, Research, and Application, Herbert Pick et Linda Acredolo (eds), New York, Plenum Press, p.225-282.

— TROUBETZKOY N.S. 1939. Principes de phonologie traduit par J.Cantineau. Nouveau tirage corrigé par Luis J.Prieto. Editions Klincksiek. Paris 1986.

— VALIN Rock (sous la direction de 1973). Principes de linguistique théorique de Gustave Guillaume. Recueil de textes indédits préparé en collaboration.

— VANDELOISE Claude : 1986. L'espace en français Paris. Seuil.

— WINTERS Margaret : 1991. Subjonctif et réseau p.155-168 dans communications n_ 53 1991 seuil. Paris.

— YUEN REN CHAO : 1968. Language et systemes symboliques traduit de l'anglais par Louis-Jean Calvet 1970. PAYOT- Paris.

«وجـــه عمـــرو»

رياض المرزوقي
(المعهد العالي للغـــات)

1.1 خاض أهل اللغة في قضية المعنى، ونظّروا لها، وفلسفوها أحيانـــــا، وتناولوها من وجوه شتّى كتشكّل المعنى، أو علاقة المعنى بالمبنى، أو البعد البلاغي في المعنى الذي يكون في النصوص الأدبية وخاصّة الشعر ممّا سمّاه الجرجاني «النظم في المعاني»[1].

2.1 وتأثّر الشعراء أنفسهم بهذا الجدل فأثبتوا في أشعارهم بعض ما يتعلّق بكيفية صنع الشعر، وعلاقته بالمتلقي، وبثّوا من خلال ذلك نظرات ومواقفَ في الفعل الشعري بدا لنا من الجدي أن نتعقّب بعضها بالتعليق.

3.1 على أننا نريد التنبيه على ظاهرة طاغية في هذا «الشعر حول الشعر» وهو غلبة الجانب الشكلي البحت عليه من ذكر لجمال اللفظ وجودةالقوافي وتشبيه الشعر بشتّى الأمور الرائقة الثمينة، بحيث لا نكاد نرى فيه تناولا للمعنى، أو تحليلا منطقيا للظاهرة الشعرية[2].

---

(1) الجرجاني (عبد القاهر) (471 هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد رشيد رضا، القاهرة 1961، ص266 وما بعدها.

(2) انظر على سبيل المثال ما أورده الجرجاني في المصدر المذكور من وصف الشعراء للشعر وإدلالهم به، ص ص332 - 338، أو الثعالبي (عبد الملك) (429 هـ)، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 2، القاهرة1956، في مواضع عدّة منها 20/3.

4.1 ولقد بدا لنا بعد أن عدنا إلى تصوّر الشعراء القدامى للعملية الشعرية وطرفيها [3] أنّ «المعنى» مرتبط عندهم بالتلقي، بل وبالفهم خاصّة، في المستوى الأعلى للتلقّي، أمّا المستويات الأخرى كردود الفعل التلقائية من طرب واهتزاز و «طيران» حسب عبارة بشّار عند استماعه لمدحية أبي العتاهية [4] فهي قريبة ممّا ينعته المعرّي بـ«الغريزي» [5].

5.1 وإذا كان أبو تمّام (المتوفّى 231 هـ) يمثّل في الأخبار عسر التلقّي الذي قد يبلغ درجة القطيعة مع الجمهور (أو مع النقّاد) فهو «يقول ما لايُفهم» حسب العبارة الشهيرة [6] فإنّ شعراء آخرين عانوا من الوضع نفسه وقد اخترنا من بينهم نموذجين يتّفقان في عديد المعاني الشعرية، ويتفقان في تميّز الشخصية، وفي جلبهما لعداوة المعاصرين، وفي قيام شعريهما على التكسّب مدحا وهجاء، وفي إهمال ديوانيهما، كما يتفقان في أمور تفصيلية أخرى منها التعلّق بلذائذ الأكل والموائد ولا يختلفان إلاّ في العصر، والشهرة.

6.1 هذان الشاعران هما علي بن العبّاس ابن الرومي (المتوفّى سنة 283 هـ) وجمال الدين يحيى بن عبد العظيم المعروف بالجزّار (وقد توفي سنة 679 هـ) ولاشكّ أنّ في حياة ابن الرومي أزمة تعلّلها المصادر بالاختلال النفساني وإن كنّا نشتمّ وراءها رائحة السياسة [7]، لكنّ في

(3) انظر مداخلتينا في ندوتي القراءة والكتابة (تونس 1988، ص ص 159 - 167)، وصناعة المعنى وتأويل النصّ (تونس 1992، ص ص 249 - 254).

(4) الأصفهاني (أبو الفرج) (365 هـ)، الأغاني، بيروت 1955، 2/274.

(5) رسالة الغفران، تحقيق بنت الشاطىء، ط 5، القاهرة 1969، 251.

(6) أعمال ندوة «صناعة المعنى وتأويل النصّ»، 251.

(7) لم يتردّد ابن الرومي في هجاء أصحاب النفوذ من كتّاب ووزراء وحتّى الخلفاء (بروكلمان (كارل)، تاريخ الأدب العربي، تعريب عبد الحليم النجار، القاهرة 1961، 2/44 وما بعدها - العقّاد (عبّاس محمود)، ابن الرومي حياته من شعره، ط 3، القاهرة 1950، ص 224 وما بعدها.

شعره أيضا أزمة، فهو من أغزر الشعراء العباسيين قولا [8]، غير أنّ شعره بلغنا مضطربا متناثرا لم يعتن به الدارسون عنايتهم بغيره من معاصريه [9]. فلعلّهم يتطيـرون مثلما تزعم المصادر أنه كان يتطيّر [10]. لكنّ حياة الجزّار لاتقلّ عن سالفه اضطرابا وشعره أكثر منه ضياعا وإهمالا [11].

I - «وجه عمرو» :

1.2 استوقفنا نصّ [12] لا يستوقف الدارسين عادة، فهو ليس من جليل القول ولا من الشعر الرسمي «الجادّ»، لكنّ فائدته في رأينا كبيرة، وهو نصّ شهيردرسناه في الثانوي ودرّسناه، يهجو فيه ابن الرومي أحد موظّفي البلاط العبّاسي، ولعلّه من الكتّاب أو الحجّاب الذين تعوّدوا حجب الممدوحين عن الشعراء، أو حجب الجوائز والصلات، وتعوّد الشعراء هجاءهم، كقول ابن الرومي في قطعة أخرى (الطويل) :

«وكم حاجبٍ غاضبٍ كاسرِ حاجبٍ
محا الله ما فيه من الكسر بالكسرِ
عبوسٍ إذا حيّيته بتحيّة
فيالك من كبر ومن منطق نزر
يظلّ كأنّ الله يرفع قدره
بماحطّ من قدري وصغّر من أمري

(8) يدلّ على ذلك ديوانه الذي حقّقه حسين نصّار ونشر بداية من سنة 1978 وصدر منه ستة أجزاء، ولمّا يكتمل.

(9) يظهر ذلك في بقاء ديوانه مغيّبا، فلم تنشر منه إلاّ مختارات (محمد شريف سليم 1917-1919، وكامل كيلاني 1925).

(10) رسالة الغفران، 40.

(11) ابن شاكر الكتبي (محمّد) (764 هـ)، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق إحسان عبّاس بيروت 1973، 4/277 وما بعدها - الجمّال (أحمد الصادق)، الأدب العامي في مصر في العصر المملوكي، القاهرة 1966، ص 191 وما بعدها.

(12) ديوان ابن الرومي، تحقيق حسين نصّار، القاهرة 1979، 5/2003 - 2004.

إذا ما رآني عــاد أعمــى بلا عمــى

وصمّ سميعا ما بأذنيه من وقرِ»[13].

2.2 والنصّ الذي ندرس يقـوم على انقطـاع التـفـاهم والاتّصـال، أي ضـياع المعنى فالباثّ يحارب على جبهات متعـدّدة : يخاطب الممدوح أوّلا ويعاتبه على عـدم مناصرته في خصومته، ويخاطب المهجوّ فيشتمه لعدم إجابته، وخلالَ هــــذا الــعتاب والهجاء ينتهز الفـرصة لمهاجـمة خصـومه من الـشعـراء، والعروضـيين. وفي كلّ هذا تكون الصلة منقطعة بين الباثّ والمتلقي انقطاعا كاملا :

أ - فالممدوح يخيّب أمله، ولا يستجيب لاستغاثته : (مخلّع البسيط)

«ألا يَــرى منـك لــي امتعاضًــا كالسيـف فيـه الــردى يجــولُ ؟»

ب - والمعنيّ بالهجاء من مرتبة الحيوان الأبكم، فهو لايجيب كذلك :

«فأين منـك الحيــاء ؟ قـل لــي يــا كلــب، والكلــب لا يقـولُ»

وثنـائيـة الطلـب «قل لي» / والنفـي «لا يقـول» صـريحـة فـي هذه المقابلة.

ج - ويستطرد ابن الرومي منطلقا من تشبيه مهجوّه بالأطلال إلى مهاجمة تذكّر بالسخرية «النواسية» :

«مــا إن سألنـلــك ما سألنــا إلاّ كـمـــا تُســأل الطـلــولُ

صمّـت وعيّــتْ، فـلا خطــابٌ ولا كـتـــابٌ، ولا رســـولُ»

ومن يسأل الأطلال ؟ هذا البناء للمجهول ناطق بمحاربة معاصريه من الشعراء

ومنهم البحتري (المتوفى 284 هـ) الذي كان بينه وبين ابن الرومي مساجلات شهيرة.

---

(13) ابن الرومي حياته من شعره، 178.

د ـ ويكون الهجوم الختامي ضدّ العروضيين :

«مستفعلن فاعلن فعولـن مستفعلـن فـاعلـن فعــولُ
بيـت كمعنـاك ليـس فيـه معنــى سـوى أنّـه فضـولُ»

والبيت الأخير يتطرّق إلى المعنى لينفيَه بكلمة «فضول»، وتتوجّه إلى المهجوّ والعروض في الآن. فالفضول هو مالافائدةَ ترجى منه، والفضول هو كذلك من يشتغل بما لا يعنيه.

3.2 يكون محور الهجاء إذن هو انعدام الفهم والاستجابة، لأنّ الشاعر يضع نفسه في مرتبة القادر على القول والإجادة، بينما يكون المتلقّي ناقصا عاجزا عن الإدراك، فيضيع المعنى كما ضاع عند ابن الحجّاج (المتوفى : 391 هـ : (البسيط)

«قد قلت لما غدا مدحي فما شكروا
وراح ذمّي فما بالوا ولا شعروا
عليّ نحت القوافي من معادنها
وما عليّ إذا لم تفهمِ البقرُ» [14]

4.2 والتقريب هنا بين البقر والكلب جائز، كهذا التقريب مع البهائم : (الطويل)

«بحقّهمُ إن باعدوني وقرّبوا سوايَ وتقريب المباعد أوجبُ
خفافيشُ أعشاها الظلامُ بنوره ولازمها قطع من الليل غيهبُ
بهائمُ لا تصغي إلى شدو معبد وأما على جافي الغناء فتطرب» [15]

ويبرز من جديد انعدام التواصل والتفاهم لاختلاف اللسان (المنسرح)

---

(14) الديوان، دار صادر ،بيروت د.ت.،308/2.

(15) ابن الرومي حياته من شعره،236. ومعبد بن وهب المدني (126 هـ) : مغنّ أموي.

«ما بلغت بي الخطوب رتبة من

تفهم عنه الكلابُ والقردَه»[16]

فجوهر القضية إذن حسب الشاعر أنّ الملوك يظنّون أنفسهم شعراء، وينتصبون لهم «مقام الأنداد والنظراء»[17]

5.2 و ابن الرومي المولع بالمنطق، يقيم في قصيدته التي ندرس بناء محكما أرسطيا فيقيم مقارنة من صنف المقدّمات والنتائج المعروفة[18] بين عمرو والكلب مقارنة تستغرق نصف القصيدة تقريبا (عشرة أبيات على اثنين وعشرين)، فيخرج بذلك عن هجاء العرب الذي كان يقتصر على التشبيه والتشبيهين، إلاّ أنه يحافظ على القيم البدوية القبلية في إبراز الفاصل بينه وعمرو :

«أمثل عمرو يسوم مثلي خسفا وأيامه تطولُ ؟
أمثل عمرو يهين مثلي عمدا ولا تنتضى النصولُ»

وفي البيتين أصداء لا تخفى لمعلّقة ابن كلثوم.

6.2 وتطرّق ابن الرومي إلى مهاجمة معاصريه من الشعراء تدخل ضمن تصوّر الشاعر لماهية القول الشعري، وهو ما عبّر عنه في هجاء البحتري حين اتّهمه بقول ما لا معنى له : (البسيط)

«قبحًا لأشياءَ أتى البحتريُّ بها من شعره الغثّ بعد الكدّ والتعبِ
كأنها حين يصغي السامعون لها ممن يميّز بين النبع والغرَبِ

(16) - (17) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(18) هي نظرية المنطق الأرسطي المعروفة (syllogisme).

رُقَى العقارب، أو هذر البناة إذا أضحوا على شعف الجدران في صخب» [19].

7.2 إنّ نعت شعر الخصم بالغثّ، وتشبيهه برديء الشجر (الغرَب) هو زيادة في النقصان، فكلمة «أشياء» تكفي وحدها للتشكيك في صلة هذا القول بالشعر أمّا التشبيه برُقَى العقارب وهذر البنّائين فنفي للأدبية عن نصوصه، وفي كلّ هذا تلمس إلى النعت بالتهافت والقبح الرمي بغياب المعنى، والبناء المنطقي.

8.2 إنّ ابن الرومي لا يهجو كما كانت تفعل العرب، ولكنّه يمحو الخصم محوا فإذا هو غير موجود تماما، ومن المحو أن يكونَ المرءُ أصمّ أبكم كالحيوان والجماد، أو الكلب والطلل : (البسيط)

«يا باطلاً أوهمتنيهِ مخايلُهُ بلا دليلٍ ولا تثبيت برهانِ
ما أنت إلاّ خيالٌ طاف طائفُه وما هجائيكَ إلاّ هجرٌ وسنانِ
قد كنتُ أحسبُهُ شيئا فأهجوَهُ حتّى أزاح يقيني فيه حسباني[20]

II - 1.3 النموذج الثاني الذي نقدّمه يشارك ابن الرومي في القطيعة مع معاصريه. والطريف في المقارنة أنّ ألفاظا متقاربة استخدمت في نعت شعري الرجلين لكن باختلاف كبير في المعنى قد يصل حدّ التناقض، نذكر مثلا نعتيْ «الشعبي» و«العامي» الذي ألصق بهما معا ولا يصحّ على أيّ منهما [21]. على أنّ الفرق بين العصرين والشاعرين كبير فليس من هدفنا تقريب ما لا يتقارب،

(19) ابن الرومي حياته من شعره، 396.

(20) ابن الرومي حياته من شعره، 385.

(21) استخدم البهبيتي مصطلح «الشعبي» لنعت شعر ابن الرومي (تاريخ الشعر العربي حتى آخر القرن الثالث الهجري، ط 4، بيروت 1970، 517) - واستعمل الجمّال مصطلح «العامي» لنعت شعر الجزّار (الأدب العامي في مصر .....، 191).

2.3 لاحظنا أنّ اهتمـام المتكسّب ينصبّ على المتلقي فـالمديح هدفـه الأساسي ربط الصلة وأيّ سوء تفـاهم يؤثّر في وجود المدحية نفسـهـا، وقد رأينا شعر ابن الحجّاج المفصح عن القطيعة، ويقول الجزّار في مثل ذلك : (الخفيف)

«كيف لا أشكر الجزارة ماعشـــــت حفاظا وأرفض الآدابا ؟

بها أضحت الكلاب ترجّيـــني وبالشعر كنت أرجو الكلابا» [22].

3.3 ويتّهم الجزّار ممدوحـه بأنّه ليس أهلا للمـديح، وكأنّه ندِم على قوله فيه : (السريع)

«كذبتُ في نظم مديحـي لكـم والكـذبُ لا يُنكـر من شاعـرِ
واحتجـتُ أنْ أذكـركـمْ خيفـةً بالخيـرِ للـــواردِ والصـــادرِ
فـأنتـــمُ الجـأتمـونـــي إلـــى كذبي في الأوّل والآخــرِ» [23].

4.3 ويتضمّن شعر الجزّار كابن الرومي التعرّض إلى إهانة الحجّاب، وإغلاقهم الأبواب : (المتقارب)

«وصـــرتُ أروم لـــديـك الـغنـــى
فيخرجني الضـربُ عنـد الدخـولِ» [24]

5.3 وعلى الرغم من تظاهر الشـاعر بمعرفة العيش، وطرق الارتزاق كما يبدو في قوله متندرا، موريا، مضمّنا : (البسيط)

«حسن التأنّـي ممّـا يعـين علــى رزق الفتـى والحظـوظ تختلـفُ

(22) الأدب العامي في مصر .. ،192.
(23) فوات الوفيات، 289/4.
(24) فوات الوفيات، 288/4.

والعبد مذ كان في جزارته (يعرف من أين تؤكل الكتفُ). [25]

فإنّه يشعر بفشله في خطّة المديح ومهنة الجزارة معًا : (الكامل)

«أصبحتُ في أمري ولا أشكو لغير اللّهِ حائرْ ....
واللحم يقبح أن أعو دَ لبيعه والشعرُ بائرْ
ياليتني لا كنتُ جزّارا ولا أصبحتُ شاعرْ». [26]

6.3 ومن نقاط الاتّفاق مع ابن الرومي التهجّم على الطلليات، والرموز الشعرية القديمة، والجزّار يعمد إلى معارضة «قفا نبك»، قالبا معانيها إلى تصنّع الاحتياج، وكأنّه يعوّض القيم الفنيّة المطلقة بالهموم اليومية : (الطويل)

«قفا نبكِ من ذكرى قميص وسروالِ
ودرّاعةٍ قد عفا رسمُها البالي
وما أنا من يبكي لأسماءَ إن نأتْ
ولكنّني أبكي على فقد أسمالي ..
ولي من «هوا» سكنى القياسر عن هوى
بـ«توضح» و«المقراة» أعظم أشغالي
ولاسيما والبرد وافى بريده
وحالي على ما اعتدتُ من عسره حالي». [27]

7.3 ويهاجم الجزّار النحو والنحاة على منوال ابن الرومي الذي هجا أعلام النحويين كالأخفش ونفطويه ممّن لاموه على خروجه عن قواعد اللغة : (الوافر)

---

(25) الصفدي (خليل) (764 هـ)، الغيث المسجم في شرح لامية العجم، الإسكندرية 1873 2 -383.

(26) الأدب العامي في مصر ....193.

(27) الأدب العامي في مصر ... ،195.

«قـرأتُ النحـوَ تبيانًـا وفهمـا إلى أن كِعْتُ منه وضـاق صـدري
فما استنبطتُ منه سـوى محـالٍ يحـال به على زيـدٍ وعمـرو
وكان النصبُ فيـه علـيّ نصبـا وكان الرفـع فيهِ لغير قـدري
وكان الخفض فيه جـلّ حظـي وكان الجزم فيه قطع ذِكري»[28]

8.3 وتكون مقاطع العروضيين غرضا يرميه الجزّار بمثل ما فعل ابن الرومي، فالعروض علم متطفّل على صناعة الشعر :

«مفاعلتن مفاعلتن فعولن (حديث خرافة يا أمّ عمرو)» [29]

9.3 ولا شكّ أنّ إبعـاد المعنى عن ذهن السـامع، والمحسّنات المعنوية كالتورية والإيهام قد تأكّدت في عصر الجزّار، ممّا يزيد من عسر التبليغ، وهذا مثـال غاب معناه عن معاصر الشاعر كمـا غاب عن باحث معاصر :

«قال الجزّار وقد رآه بعضهم ماشيا عقيب موت حماره : (المجتثّ)

«كـم مـن جهـول رآنـي أمشـي لأطلـبَ رزقـا
فـقـال لـي صـرتَ تمشي وكـلّ مـاشٍ ملقّـى
فـقـلت مـات حـمـاري (تعيش أنـت وتبقـى)» [30]

10.3 ومن الجليّ أنّ الجـزار لايرثـي هنا حمـاره قـدرَ سخـره من محاوره، وتعبيره عن سوء حاله. وقد قرّب الشاعر بين مخاطبه والحمار، وقـام بتضـمين صـدر شعري شهير في الغزل العربي، فقام

(28) فوات الوفيات، 285/4.

(29) المصدر نفسه، الموضع نفسه، والعجز تضمين شطر بيت لا يعرف قائله (وإن نسبه الجزار إلى المعرّي في قصيدته ؟) ونصّ البيت

«حياة ثمّ موت ثمّ بعث حديث خرافة ياأمّ عمرو».

(30) الغيث المسجم، 210/2. والعجز الأخير تضمين لصدر طالع بهاء الدين زهير (المتوفى 656 هـ)، الديوان، بيروت 1980، 239.

بما يشبه قلبه لمعاني معلّقة امريء القيس وتعليق الجمّال على الأبيات صورة ناطقة بالتعلّق بالمعنى السطحي المباشـــر فلم «يرج الحمار من طلب الرزق، ولا «دعا الجزّار على(كذا) من يسخـــر منه بالحياة والبقاء» [31].

1.3 ومن قبيل هذه المعاني البعيدة التي تستخدم التورية قول الجزّار في رثاء حماره، وتمثّل مراثيه فيه ديوانا كاملا : (الكامل)

«ولقد تحامته الكلاب وأحجمت عنـــه وفيه كلّ ما تختـــارُ
فرعت لصاحبه عهودا قد مضت لمّا علمن بأنـــه جـزّارُ» [32]

12.3 «ومعنى المعنى» في هذا الشعر هو الموازاة مع دنيا البشر التي لم يجد فيها الشاعرُ من يرعى الوداد، أو يرى الجميل، وفي ترجمته جملة رهيبة تقـــول «احتـــاج في آخر عمره إلى الاستجداء بغير شعر ..» [33]

III - في الختـــام

1.4 ويوصلنا ما رأيناه إلى فرضيات منها أنّ الشعرالعربي القديم يقوم عـــلى العلاقة الثنائية، وربّما حتّى متعدّدة الأطراف كما رأينا في لامية ابن الرومي فالطابع الغالب عليه الإفشاء، والبثّ. ولهذا يكون التلقي، وحسن التلقي أساسيا.

2.4 وفي التوافق بين الباث والمتلقي نقرأ للجاحظ :

«قال الحسن وسمع رجلا يعظ فلم تقع موعظته بموقع من قلبه ولم يرقّ عندها ياهذا إنّ بقلبك لشرّ أو بقلبي» [34]، ونرى القرطاجني يتّهم المتلقي الذي لا يفهم «والنقص بالحقيقية راجع إليهم، وموجود فيهم» [34م].

---

(31) - (32) الأدب العامي في مصر ....، 198.

(33) فوات الوفيات، 2784.

(34) الجاحظ (255 هـ)، البيان والتبيين، بيروت 1968، 61/1.

3.4 ،وقد رأينا خللا كثيرا في هذه الصلة، لعلّ بعضه يرجع إلى سوء تشكيل الرسالة لكنّ أغلبه إنما يندرج ضمن تيّار الشعور بالغربة الإجتماعية والفكرية.

4.4 وإذا كان المعنى «الشعري» مختلفا بطبعه عن المعنى العادي، ومن ثمّ فهو يتطلب متلقيا «متأهبا» فإنّ التجميل اللفظي والمعنوي الزائد عن حاجة «السوق الشعرية» قد يخلق درجة ثالثة في المعنى، وقطيعة أكبر بين الباث والمتلقي.

5.4 وفي جميع الأحوال، فإنّ التكسّب يفترض تغييبا للـ«أنا» وقد يكون الخلل في الصلة والعلاقة هو بالتحديد في طغيان «الأنا»، وقد تناولنا نموذجين ويعرف الجميع نماذج أخرى كالتوحيدي أو المتنبي.

6.4 وقبل كلّ هذا يكون التساؤل عن تصوّر العرب للشعر نتاجا عقليا، يتوقف تلقيه على الفهم، ألا يقولون «وإنما سميت البلاغة بلاغة لإبلاغ المتكلم حاجته بحسن إفهام السامع» ؟ [35]

رياض المرزوقي

(35) النهشلي (عبد الكريم) (405 هـ)، الممتع في علم الشعر وعمله، تحقيق منجي الكعبي تونس 1978، 311.

خطط الخطاب وصور المعنى

بقلم : مبروك المناعي
كلية الآداب - منوبة

ارتأينا أن نقدّم بين يدي هذه الكلمة [1] شاهدين من الشّعر أردنا بهما وضع إطار لها وتعمّدنا أن ننتقيهما من شعر العصر الأموي لأنّه شعر عصر سلم في عمومه من دعوى التعمّل والانتحال، كما اخترنا أن نختبر بواسطهما فكرة هذا البحث لدى شاعرين أحدهما مغمور والآخر مشهور، ممّا لعلّه يتكفّل بإظهار جانب من جوانب استقامتها واطّرادها.

* **الشّاهد الأوّل :** قصيدة للشّاعر يزيد بن ضبّة مولى ثقيف (ت. حوال 130 هـ) قالها في هشام بن عبد الملك لمّا أفضت الخلافة إليه ووفد عليه بها مهنّئا، فلمّا مثل بين يديه لم يأذن له في الإنشاد وأمر بإخراجه لأنّه كان من قبل منقطعا إلى الوليد بن عبد الملك في حياة أبيه. فخرج الشّاعر إلى الطّائف مغضبا واجدا، فقال في هشام قصيدة أخرى يعرّض به فيها تعريضا لطيفا لبقا فجعل مقطع النّسيب ناطقا نطقا خاصّا بغرض القصيدة ومحتواها، وأحدث بين الخليفة والمرأة التي يشبّب بها موازاة مثيرة فقال من قسم النّسيب :

أرى سلمى تصدُّ وما صدَدْنَا ... وغيرَ صدودها كُنّا أردنا
ألمْ ترَ أنّنا لمّا وَلِينا ... أمورًا خُرِّقتْ فَوهَتْ سدَدْنا (...)

(1) قدّم هذا البحث في إطار ندوة «المعنى وتشكّله» التي عقدتها كلّية الآداب - منّوبة أيّام 16 - 17 - 18 نوفمبر 1999.

ثمّ قال من الغرض، وهو فخر ممزوج باللّوم والتّعريض :

وما كنّا إلى الخلفاء نفضي ولا كنّا نؤخّر إنْ شهدنا
وقد كان الملوكُ يرونَ حقّا لِوَافدِنا فنُكرَمُ إنْ وفدْنَا [2] (...)

إنّ المرأة «سلمى» التي ذكرها الشّاعر في مطلع هذه القصيدة ليست شيئا سوى ظلّ إيحائي محيل على الخليفة وعلامة ترمز له حاضرة في الخطاب حضورا خفيا، فصفاتها صفاته وسلوكها الغرامي بديل شعري من معاملته الشّاعر إذ قابل لطف مشاعره «بالصدّ» ومدْحه إيّاه بالإعراض. ومن ثَمّ فمعنى الصدّ والتمنّع الموصوف في سلوك المرأة في هذا النّسيب وتعويض الشّاعر عن خيبته في الحبّ بالفخر إنّما هما أمران من نتاج خطّة الخطاب الشعري الموتور المحرّكة لمختلف معاني القصيدة ومن تأثير غرضها وهو العتاب والانتصار للذّات : وعلى هذا ينبغي أن تقاس - في تقديرنا - صور الكثير من معاني النّسيب في مقدّمات القصائد لا سيما تلك المفضية إلى أغراض غير الغزل؛ ذلك أنّ الشّعراء يفتعلون صور هذه المعاني بدءا باسم الحبيبة التي يشبّبون بها [3] وعبر مختلف مكوّنات قسم النّسيب بما تكون به ملامح المرأة والعلاقة الغراميّة في هذا القسم ملائمة لباقي القصيدة ممهّدة لصور معاني الغرض.

قد تفطّن النّقد العربي القديم إلى أنّ من حكم النّسيب الذي يفتتح به الشّاعر كلامه أن يكون ممزوجا بما بعده من مدح أو ذمّ غير منفصل عنه، فإنّ القصيدة مثلها مثل خلْق الإنسان في اتّصال بعض أعضائه ببعض» [4]، وذهب البحث العربي الحديث في الشّعر القديم - في بعض مذاهبه قليل [5] - إلى أنّ افتتاحيّة النّسيب في الشّعر الجاهلي «صورة

(2) الأغاني : طبعة دار الثقافة. بيروت - 1983 93/VII - 94.

(3) ابن رشيق القيرواني : العمدة. تحقيق محيي الدّين عبد الحميد. طبعة القاهرة. 1953. 116/II.

(4) المرجع السّاق : 111/II.

(5) راجع محمّد نجيب البهبيتي : تاريخ الشعر العربي ـ دار الكتب المصريّة. 950 - ص100.

رمزيّة، لا يُقصد بها إلى موضوعها وإنّما يُقصد بها إلى غير ذلك ممّا يهمّ الشاعرَ أمره أو يأخذ عليه نفسه.

وممّا وقفنا عليه في دراسة شعرنا القديم في مقام غير هذا [6] أنّ مقتضيات خطّة الخطاب المدحي بالخصوص تبعث الشّاعر على أن يصوغ شعره صياغة فيها مراعاة لظروف الشّخص المقصود به، وأنّ هذه المراعاة تبدأ بالقافية ثمّ تتفشّى في سائر لوازم الشّعر : ومن أقدم ما نعرف من مظاهر قدّ القافية على اسم الممدوح قصيدة الشّاعر الجاهلي المسيّب بن علس التي قالها في القعقاع بن معبد بن زرارة [7] فقد جاءت هذه القصيدة عينيّة لمناسبة اسم الممدوح وكان مطلعها :

أرَحَلْتَ مِنْ سَلمى بغيْر مَتاع   قبْلَ العُطَاس ورُعْتَها بوَدَاع

كي يتسنّى للشاعر إدراج اسم ممدوحه في قوله من متن القصيدة :

فَلأهْدِيَنَّ مع الرّياحِ قصيدةً   منّي مُغلغلةً إلى القعقاع [8]

على أنّ تحديد الاسم لشروط الشّعر لا يتوقّف أثره عند القافية وإنّما يتجاوز ذلك إلى التحكّم في القصيدة كلّها بشكل ما فيوجّه معجمها وتركيبها وخصائصها التّمثيليّة على غرار ما يظهر في قصيدة المسيّب الّتي أشرنا إليها مجسّما في توجيه الاسم (القعقاع) لنعت الشّاعر مبرك الإبل بصفة (الجعجاع) وجلبة القوم وتصايحهم (بالوعواع).

في قوله :

وإذا تهيجُ الرّيحُ من صُرّادِهَا   ثَلْجًا يُنيخُ النّيبَ الجَعْجَاع
يأتي عل القومِ الكثيرِ سلاحُهمْ   فيَبيتُ منه القومُ في وَعْوَاع

(6) راجع مبروك المنّاعي : «الشعر والمال - دار الغرب الإسلامي. 1998. ص 568 وما بعدها.

(7) المفضّليات. طبعة دار المعارف. 1976 ص ص 60 - 63.

(8) وانظر تفشّي الظّاهرة ذاتها في مدائح، زهير والأعشى والفرزدق وغيرهم - فهي جارية في عموم شعر المدح جريانًا كثيرا.

ثمّ أثر المشغل نفسه في عبارة الحشو في نعته القصيدة بأنّها (مغلغلة) لمناسبة سمة الازدواج المقطعي المرتدّة إلى اسم الممدوح والتي صارت السّمة الأسلوبية المهيمنة على كامل النّص.

* **الشاهد الثاني** : قصيدتان قالهما الفرزدق في رجل من معاصريه يدعى المهمّل بن عبد الله، أولاهما في المدح والثانية في الهجاء، وإطار القول فيهما أنّ الفرزدق خرج إلى مدح هذا الرّجل وهو في قرية من قرى الشّام دعى (خُصَيْ عدَان) فمدحه بكلام منه قوله :

وركْبٍ قد استَرْخَتْ طُلاَهُمْ مِن السّرَى
مقيمٍ بلَحْيَيْهِ النُّخَاعُ، وأمْيَلِ
على ذي منارٍ تعرفُ العيسُ مَتْنَهُ
كما يعرفُ الأضيافُ آلَ المهمَّلِ [9]

فتجاهله ولم يعطه شيئا، فعاد أدراجه وقال فيه قصيدة أخرى يهجوه بها وينقض ما كان قال فيه من مدح، منها قوله :

ألاَ قَبَّحَ اللّهُ القَلوصَ التي سَرتْ برحْلي إلى خُصَيَيْ عِدَانِ المهمَّلِ
بنــي أمّ عيْــلانٍ كــأنّ لِحَاهُــمُ مخالي شعير عُلّقتْ فوق أبْغُلِ ...

فعمد في هذه القصيدة الثانية إلى تقبيح صورة النّاقة - بعد سابق تحسين - فغيّرها من الجمع المجمّل باللّون (العيس) والدّراية (تعرف) إلى المفرد المذموم (قبّح اللّه القلوص)، ممّا هو مظهر من خطّة خطاب مقبّح شاملة بقية عناصرها تعويض الايحاء بالرّفعة في عبارة (آل المهمّل) بالايحاء بالضّعة في عبارة (بني أم عيلان) وتعمّد الشّاعر قلب اسم الموضع الذي كان يحلّ به الرّجل من (خُصَيْ عِدَان) إلى (خُصَيَيْ عدان) ثمّ تشبيهه قومه بالبغال - إيحاءً بالبخل - في صورة بديعة تأثّر بها ابن الرّومي فيما بعد في شعر له معروف [10].

---

(9) الديوان - دار صادر. بيروت د.ت 364/II.

(10) راجع في خصوص علاقة البغل بالبخل : مبروك المناعي : الشعر والمال ،ص ص 660 - 664.

ومعنى هذا أنّ ملامح المطيّة في مقدّمات القصائد وصور المعاني الشّعرية المكوّنة لها ينبغي أن نفهمها على أنّها جزء من خطّة خطاب مرتهن بمقصد الشّاعر وغرض الشّعر، وأنّ وصفها ليس «وصفا» وإنّما هو إنشاء مادّته مقاميّة وموضوعه فنّي مفتعل، وأنّه لئن وجد سجّل وصفي أو رصيد مشترك يتكلّم به الشّعراء على المطايا فإنّ صوغ المعاني ضمن هذا الرّصيد أمر غير محدّد تحديدا نهائيّا وغير موحّد توحيدا مغلقا نافيا لاجتهاد الشّاعر وشروط المقام الخاصّ.

وعلى هذا ينبغي أن تقاس - في تقديرنا - صور المعاني الشّعريّة المتعلّقة بالأطلال والأظعان وصور المعاني الدّائرة على الحيوان - الأنيس والآبد - وغيرها ... فقد كانت براعة الشّاعر القديم «تظهر في محاولته، مع تعدّد موضوعاته، أن يحيطها بإطار عامّ يكسبها نوعا من الوحدة حين كان الموضوع الأصلي أو الغرض الأصلي يفرض نفسه على الموضوعات الأخرى في القصية نفسها فتظهر في شكل ملائم لهذا الغرض»[11].

وقد تحسن الإشارة في هذا الصّدد إلى معلّقة عمرو بن كلثوم وإلى معلّقتي زهير ولبيد بشكل خاصّ وإلى صورة الطّلل في عينيّة النّابغة في النّعمان[12] وإلى تقلّب صورة ثور الوحش بين المدح والرّثاء[13] ... فضلاً عمّا أشرنا إلى أطراف منه آنفا في حديثنا عن نزوع الغرض - في المدح والهجاء - إلى تكييف صور المعاني في وصف الناقة تبعا للرّجاء والرّغب أو لليأس والغضب أي لدوافع خطّة الخطّاب الشعري وملابسات القول : على هذا تجري أمور المقدّمات في عموم الشّعر لا القديم منه فحسب بل المحدث أيضا.

وفي القصائد المتأخّرة نسبيّا - قصائد القرن الثالث الهجري وما بعده خاصّة - تجدّدت المقدّمات فنشأت مقدّمة وصف الرّبيع ووصف

---

(11) بهيّ الدّين زيّان : «الشّعر الجاهلي ...» دار المعارف، القاهرة - 1982، ص 27.

(12) وراجع لمزيد التوسّع : مبروك المنّاعي : «الشّعر والمال» ... ص ص 577 وما بعدها.

(13) الجاحظ : كتاب الحيوان، تحقيق عبد السّلام هارون. دار المعارف. القاهرة. 1945. 20/II.

الرّياض والمطر. فعمد الشّعراء إلى الإجراء ذاته وهو الوصف التّمثيلي الذي تتّخذ فيه الاستهلالات قرائن محيلة، بواسطة الإيحاء وتجاوب الأصداء، على جواهر القول الشعري، ناطقة بأهدافها التعبيريّة البعيدة : ففي شعر المدح لوحات ومشاهد وصفيّة تتناول «المطر» أو «الربيع» و«الخصب»، ويأتي بها الشّعراء في بدايات القصائد غالبا للإيحاء بجود الممدوح وتمثيله. وممّا يلاحظ أنّ هذه المشاهد تمثّلت - في أشعار القدماء - في وصف السّيل العرم وصور فيضان الأنهار خاصّة، ثمّ اتّضح ظهورها وتواترت وطالت وتمحّضت لوصف أجواء الخصب ومجالاته منذ القرن الثالث الهجري بالأخصّ وفي المدحيّات التي تخلّصت من المقدّمات الوصفيّة التّقليدية فاضطرّ الشّعراء فيها إلى إطالة نفَس القول بمقاطع وصفيّة من نوع جديد بدت لهم أنسب لتهيئة الممدوح للبذل ولتمثيل العطاء بالخصب. ومن هذه المشاهد ما صنعه أبو تمّام مقدّما لمدح محمد بن عبد الملك الزّيّات : ممّا نورده كاملا لأهمّيته في المقام الذي نحن فيه [خفيف] :

ديمةٌ سَمْحَةُ القِيَادِ سَكُوبُ	مُستغيثٌ بها الثّرى المكروبُ
لَوْ سعَتْ بُقْعَةٌ لإعْظامِ نُعْمَى	لَسَعَى نحوهَا المكانُ الجديبُ
لذّ شؤبوبُها وطابَ فلو تسْـ	ـتطيعُ قامتْ فعانقتها القُلُوبُ
فهي ماءٌ يجري وماءٌ يليه	وعزَالي تنْشَا وأخرى تذوبُ
كَشَفَ الرّوضُ رأسَهُ واستسرّ الـ	ـمَحْلُ منهما كما استسرّ المُريبُ
أيّها الغيثُ حَيّ أهلاً بمـ	ـغداكَ وعند السُّرى وحين تؤوبُ
لأبـي جعفـرٍ خلائـقُ تحْكيـ	ـهنّ قَدْ يشبُه النّجيبَ النجيبُ [14]

والذي يلفت الانتباه في هذا الوصف أنّه من نوع الوصف الذي يكون عن المدح وأنّه من ثمّ كلام تمثيليّ للمطر فيه وجود «شعريّ» لا واقعي : ذلك أنّ «الدّيمة السّكوبَ» في هذا الكلام هي الممدوح و«الثّرى المكروب» هو الشاعر، وأنّ مشهد الخصب الموصوف هنا ما كان ليكون لو

---

(14) ديوان أبي تمام : ص 59.

لا حاجة الشّاعر إليه كي يمثّل بواسطته جود ممدوحه - فيوثّر في سلوكه المالي - وهو ما تدلّ عليه عبارة «تحكيهنّ» في البيت الأخير الذي ينهي به الشّاعر مقطع المطر ويتخلّص إلى المدح الصّرف.

ومثل هذا ما نلاحظه في مشاهد وصف «الرّبيع» في شعر المدح، وهي من أهمّ مقاطع وصفه - إن لم تكن أهمّها - في الشّعر القديم، وكذلك مشاهد «الخضرة» والخصب في هذا الشعر : فهي خضرة أنشأتها مقتضيات نظام التمثيل الذي نتحدّث عنه والذي تكاملت عناصره في نطاق المدحيّة أساسا.

ومن الأمثلة البليغة الدّالة على تلوين خطّة الخطاب للوازم المعاني وصورها في المقدّمات المجدّدة ما صنعه المتنبي في القرن الرّابع ضمن مدحيّاته في كافور الإخشدي من اختيار «اللّيل» إطارا زمنيا لرحلة المدح وإشادة بفضائل «الظّلام» وإنشاء لكون تمثيلي متكامل العناصر أثاثه «السّواد» وأحسن أصبغته «الأسود» وهو ما تكفي لتجسيم فكرته مقدّمة قصيدته الكافوريّة «أُغالبُ فيكَ الشّوقَ والشّوقُ أغلبُ» التي منها قوله :

وكَمْ لظَلامِ اللّيلِ عندكَ من يَدٍ	تُخبّرُ أنّ المانويّةَ تكذبُ
وقالك ردَى الأعداء تسري إليهمُ	وزارك فيه ذو الدّلالِ المحجّبُ

(...)

ويومٍ كَلَيْلِ العاشقينَ كَمَنْتُهُ	أُراقبُ الشّمسَ أيّانَ تغرُبُ
وعيني إلى أُذْنَيْ أغرَّ كأنّه	مِنَ اللّيل باقٍ بيْنَ جفْنَيْه كوكبُ
شقَقْتُ به الظّلماءَ أُدني عِنانَهُ	فيطغى، وأُرْخيهِ قليلاً فيَلعبُ ...

على أنّ تأثير خطّة الخطاب في صور المعاني ليس بمقصور على أثاث المقدّمات، وإنّما هو أمر عامّ متفشّ في أثاث الحشو ايضا، وهو ما سبق أن أشرنا إلى شيء منه عند إيرادنا عينيّة المسيّب بن علس أعلاه وما توضّحه كذلك صورة معنى «الجود» مثلا واختلاف خصائص صياغتها بين الفخر والمدح والرّثاء : ممّا من شأنه أن يبطل - إن سلم مسعانا في توضيحه - زعم كبار نقدة الشّعر بأن لا فرق بين هذه الأغراض إلاّ في

مستوى اللّوازم الخارجيّة : ذلك أنّ معنى الضيافة، وإن كان مشتركا بين أغراض الفخر والمدح والرّثاء، له خصوصيّة دقيقة كلّ الدقّة تتمثّل في خواصّه وطبيعة صورته، ونعني بذلك أنّ صورة الضّيافة المفصّلة ذات الجزئيات المتدرّجة، المتمثّلة في قدوم الضّيف خابطا في ليلة القرّ والظّلام، وفي الاستنباح وخروج المضيف إليه وجزئيّات رفع النّار وخطاب التعارف وأطوار النّحر والقرى والمفاكهة إلى غير ذلك من التفاصيل ... إنّما هي من خواصّ شعر الفخر. ومن خصائص صورة هذا المعنى في الفخر أنّها ترد مطوّلة مصوغة في قالب سردي على هيئة حكاية تبدأ بسماع صوت الضّيف المستنبح - أو رغاء بعيره - ورفع النّار له واستقباله والتّرحاب به، ثمّ تفيض في تفاصيل الضيافة، حتّى نهايتها ... كلّ ذلك في قالب قصصي يكاد يستغرق القصيدة في الحالات النّموذجيّة [15]. ومن خصوصيّات حضور معنى الجود في الرّثاء أنّه يتشكّل غالبا في كرم الرّفد لا في كرم الضّيافة المفصّلة وأنّ إطاره الزّمني أشدّ قتامة واكفهرارا وظهوره ضمن التأبين تتأثّر صورته بظلال الحزن الوارد ضمن التفجّع وتسري إليها آثاره [16] ويسفر عن لوحة فقر مدقع ويتواتر فيه ذكر الأرامل والأيتام [17] ومن خصوصيّات حضور معنى الجود في المدح أن يتلوّن بالرّغبة أو بالرّهبة - بحسب المقام والخطّة المدحيّة - وأن يتأثّر بنوعيّة العطاء المرجوّ أو الغاية الكامنة وراء المدح. وممّا نهض بتجسيم هذه الفكرة الصورة الخاصّة التي تظهر في تمثيل النابغة، لجود النّعمان بن المنذر بفيضان نهر الفرات في قوله :

---

(15) راجع مثلا ديوان المثقّب العبدي. تح حسن كامل الصّير في. القاهرة. 1971 : ص ص 117 - 122. ومفضليّة عمرو بن الأهمّ المنقري : (المفضليات : صص 126 - 127) وديوان الرّاعي النّميري. تح فايبرت منشورات المعهد الألماني. بيروت. ص ص : 215 و259 - 260 وديوان الفرزدق. 358/II وقصيدة إبراهيم بن هرمة في «شرح الحماسة» للمرزوقي ط1. لجنة التأليف والترجمة والنشر. 1951 80/IV.

(16) انظر مثلا مرثية دريد ابن الصمّة في أخيه عبد الله : الأغاني 7/x - 8.

(17) وراجع لمزيد التوسّع : مبروك المنّاعي : «الشّعر والمال» ص ص 251 - 254.

فما الفراتُ إذا هبّ الرّياح لـه   تَرْمي غَواربُه العِبْرَيْـنِ بالزّبَـدِ
يمدُّه كـلُّ واد متـرَع لجـب   فيه ركامٌ من الينبّوتِ والخضَـدِ
يظلُّ مِنْ خوْفِه الملاّحُ معتصمًـا   بالخَيْزرانـةِ بعـد الأيْـنِ والنّجَـدِ
يومًا بأجـودَ منه سيْـبَ نافلـةٍ   ولا يحولُ عطاءُ اليوم دون غدِ[18]

هذه الصّورة الغاضبة المخيفة، صورة النّهر المضطرب الجيّاش المزبد الرّهيب اقتضاها مقام الرّعب الذي كان فيه الشّاعر لّما تيقّن من حنق الملك عله وطلبه إيّاه، و«الملاّح» هنا قرين تمثيلي للشّاعر، لا يخامرنا في أمره شكّ.

وبناء على ما تقدّم يتجّه بحثنا هذا إلى بيان التأثير الذي تحدثه خطط الخطاب في صور المعاني الشّعريّة انطلاقا من فكرة أنّ اختلاف الصّور على المعنى الشّعري الواحد إنّما ينتج عن مشاغل أهمّها مشاغل الشّاعر ومقاصده وغاياته القريبة والبعيدة من الشعر الذي ينظمه وكذلك مشاغل الجماعة المندسّة في تلافيف شعره ومطالبه الباطنة الغائرة في صوته الشّعري : هذه المقاصد توجّه برنامج العمل الشّعري الناهض بالغرض وتتجاوزه إلى تلوين معاني المقدّمات ومعاني الحشو بما يضمن وحدة الخطاب وتجاوب أصدائه وبما يحقّق مظاهر تعالق «منطقيّة» بين خطة الخطاب الشّعري - باعتبارها الغائيّة الإطاريّة النّاظمة - والأغراض - باعتبارها الوجهات النّظريّة الفرعيّة للخطّة - والقصائد - باعتبارها المنجزات القوليّة المجسّمة للأغراض : وإنّ القصيدة بهذا الاعتبار تجلّ مخصوص لهويّة غرض ما، ونسق من المعاني الشّعريّة المتراتبة تتّصل بكلّ منها دوالّ نصّية محدّدة متعالقة بحسب هيئة انتظام مخصوصة كاشفة عن هويّة المعنى وعن شعريّته، أي هيئة إجرائه الخاصّة لدى شاعر بعينه أو في نصّ بعينه.

ولهذه المسألة مظهر آخر يتمثّل في صرف خطّة الخطاب الشّعري لصورة المعنى ووظيفته عن وجه استعماله السّابق صرفا تاما وتغيير

(18) ديـوان النّابغـة الذّبياني. تح محمّـد أبي الفضل إبراهيم دار المعارف. القاهرة. 1985. ص ص 26 - 27.

وجهته كلّيا : وقد اخترنا لتجسيم هذه الفكرة نماذج من شعر المتنبّي متّصلة بمعنى «البأس» وهو معنى يتعلّق عند هذا الشّاعر في تقديرنا بمقصد إنهاض العرب في عصره ويضطلع بخدمة الخطّة التعبويّة لشعره وهي خطّة اقتضته أن يوجّه هذا الشّعر في عمومه وجهة جادّة صارمة ظاهرة عبر مختلف الأغراض التي طرقها، متجسّمة - فضلا عن إثارة الهمم في شعر الرّثاء والهجاء والتأمّل والشكوى - في ردّ الاعتبار إلى قيم البداوة والحرب وإحياء روح الفتوّة والفروسيّة عبر غرضي الفخر والمدح.

وقد اتّضح لنا من هذا أنّ المتنبّي يحاور في شعره شعراء العصر العبّاسي الأوّل المحدثين - وخصوصا أبا نواس - حوارا خلافيا حادا، ويجهد في استرجاع عروبة الشّعر السّابقة لحركة الإحداث في مستوى القيم الفكريّة والماليّة على السّواء : ممّا يبدو وجه بيانه عبر صورتين معنويّتين لكلتيهما في شعر المتنبّي صلة وثيقة بالحماسة والبأس هما صورة «البداوة» وصورة «الحرب». والوجه في بيان هذا أنّ أبا نواس بشّع في شعره صورة البداوة باعتبارها مجال حياة ونمط عيش وموضوع شعر على السّواء، وتجلّى ذلك في نصوص كثيرة من شعره أبرزها قوله :

دع الأطلال تسفيهَا الجَنُوبُ ... وتُبلي عهْدَ جِدّتها الخطوبُ
وخَلِّ لراكبِ الوَجْناءِ أرضًا ... تخبُّ بها النّجيبةُ والنّجيبُ
ولا تأخُذْ عنِ الأعرابِ عيشًا ... ولا لَهْوًا فعيشهُم جديبُ ... [19]

وقوله :

أحسنُ منْ منزلٍ بذي قارِ ... منزلُ خمّارةٍ بالانبار
وشمُّ ريحانةٍ ونرجسةٍ ... أحسنُ منْ أيْنُقٍ بأكوار
وعِشْرةٌ للعيانِ في دَعةٍ ... مع رَشًا عاقدٍ لزُنّارِ
ألذُّ منْ مَهْمهٍ أكُدُّ به ... ومنْ سَرابٍ أجوبُ غرّارِ [20]

(19) الدّيوان. ص 11.

(20) المصدر السّابق. ص 160.

وعبث هذا الشّاعر بالمعنى الشّعري «العروبي» ذي الحساسية البدويّة - ممّا هو معروف عنه مشهور - وحوّل جدّ الشّعر القديم إلى هزل واثّث قوالبه وأطره التّعبيريّة بأثاث اللذّة والمتعة، وبدا ذلك في قصائد كثيرة منها :

عفى المصلّى وأقوت الكثبُ منّي فالمِرْبدان فاللّبب [21]

ومنها :

ودار ندامَى عطّلوها وأدْلجُوا بها أثرٌ منهم جديدٌ ودارسٌ [22]

ومنها خاصّة :

دَعْ عنْكَ ما جدّوا به وتَبطّلِ وإذا مررْتَ بدارِ قَصفٍ فانْزِلْ ...

وهي معارضة لقصيدة عنترة اللاّميّة الدّاعية إلى التزام الجدّ والصّرامة المنوّهة بقيم الفروسية والحرب التي مطلعها :

مكّنْ سُيوفَكَ في رِقَابِ العُذّلِ وإذا نزلتَ بدار ذُلٍّ فارْحَلِ ...

وعلى نقيض هذا المعنى الشّعري - كما صاغه أبو نواس - بنى المتنبّي معنى تحسين البادية وإعلاء البداوة وإحياء روح الفروسيّة والجدّ، وكان ذلك عبر أشعار منها قوله :

ذَراني والفلاةَ بِلاَ دليلِ ووجهي والهجيرَ بلاَ لثامِ
فإنّي أستريحُ بذي وهذا وأتعب بالإناخةِ والمُقامِ [23]...

ومنها بالخصوص :

مَنِ الجآذِرُ في زيّ الأعاريبِ حُمْرَ الحلَى والمطايَا والجلابيبِ
أفدي ظباءَ فلاة ما عرفْنَ بها مضْغَ الكلامِ ولا صبْغَ الحَواجيبِ
حُسْنُ الحضارةِ مجلوبٌ بتَطْرِيَةٍ وفي البداوة حسنٌ غيرُ مجلوبِ... [24]

---

(21) نفسه. ص 3.

(22) نفسه. ص 37.

(23) الدّيوان. 273/IV.

(24) المصدر السّابق 288/I.

يمثل هذا الكلام عمد المتنبّي إلى تحسين البداوة وأنشأ للمعنى الشّعري الدّائر على البادية والبدو صورة تحبّب النّفوس فيهما محاولا إعادة الاعتبار إلى ما كان أصابهما من عبث شعراء العصر العبّاسي الأوّل ممثّلين بأبي نواس خاصّة.

وقد اختلف الشّاعران في صياغة صورة الحرب اختلافا أبعد مدى - وبين الحرب والبداوة أسباب - واتّضح هذا الاختلاف في أنّ أبا نواس وقف من الحرب موقف استهانة ورسم لها صورة سلبيّة هازلة. وأبرزُ أشعاره إفصاحا عن هذه الصّورة قصيدة نحن مضطرون إلى إيرادها كاملة لتماسك صورتها ولمقتضيات المقام [25]:

إذا عبّا أبُو الهيجا ... ءِ للهيْجاء فرسانَا
وسارت رايةُ الموت ... أمام الشيخ إعْلانَا
وشبّتْ حربُها واشْتَـ ... ـعلت تُلْهبُ نيرانا
وأبدتْ لوعةُ الوقْعـ ... ـةِ أضراسًا وأسْنانَا
جَعلْنَا القوسَ أيدينا ... ونبْلَ القوْس سُوسانَا
وقدّمْنا مكان النّبْـ ... ـلِ والمِطرَد ريْحانَا
فعادتْ حربُنا أُنسًا ... وعدنا نحن خلاّنَا
بفتيان يروْن القتـــل في اللّـذة قُرْيانَا
إذا ما ضربوا الطّبلَ ... ضربْنا نحن عِيدانا
وأنشأنا كراديسا ... مِنَ الخيريّ ألوانَا
وأحجارُ المجانيقِ ... لنا تفّاحُ لبنانَا
ومَنْشا حَرْبِنا ساقٍ ... سبَا خمرًا فسقّانَا
يحثّ الكأسَ كي تلحـ ... ـقَ أُخرانا بأُولانَا
ترى هذاك مصروعًا ... وذا ينجرّ سكرانَا
فهذي الحربُ لا حربٌ ... تغمُّ الناسَ عُدْوانَا
بها نَقتلهمْ ثمّ ... بها ننشُر قتلانَا

(25) الدّيوان. ص 118.

في هذه القصيدة عمد أبو نواس إلى الإدلاء برزي في الحرب فأنشأ صورة متكاملة لحرب مفتعلة هازلة توخّى فيها أسلوب المحاكاة السّاخرة فجعلها حربا في اللّذة وعليها، وبثّ في تصويرها روحا حماسيّة معكوسة، وصاغها صياغة ملحميّة ولكنّها واقعة في الهزل لا في الجدّ، وعدل فيها بالمعركة والفوارس والسّلاح والأداء العسكري واثاره المادّية والنفسيّة جميعا إلى أثاث من مجال اللّذة، وعبّر عن موقفه منها بكلام في غاية الحداثة :

فهذي الحربُ، لا حربٌ تغمّ النّاسَ عدوانَا

فإذا نظرنا في شعر المتنبّي وجدنا للحرب صورة مخالفة تماما لهذه سمتها أنّها جادّة إيجابيّة يعمد الشّاعر إلى تزيينها والتّرغيب فيها في جميع أغراض شعره تقريبا وخصوصا في غضون الفخر والمدح والحكمة، ويذكرها منوّها مشيدا في قصائد كبرى أبرزها «طِوالُ قنًا تُطاعنها قصارُ»، و«لياليّ بعد الظّاعنين شكُولُ»، و«على قدر أهل العزم تأتي العزائمُ»، و«أعلَى الممالكِ ما يُبنى على الأسَلِ» التي منها بالخصوص :

أعْلى الممالكِ ما يُبنى على الأسَلِ والطّعنُ عند مُحبّيهنّ كالقُبَلِ
وما تَقرُّ سيوفٌ في ممالكَها حتّى تُقلقلَ دهرًا قبْلُ في القُلَلِ
مثْلُ الأميرِ بغى أمرًا فقرّبه طولُ الرّماحِ وأيدي الخيلِ والإبِلِ
(...)
الباعثُ الجيْشَ قد غالتْ عجاجته ضوءَ النّهار فصارَ الظُّهْرُ كالطّفَلِ
الجوُّ أضيَقُ ما لا ساطعُهَا ومقلةُ الشّمس فيه أحيَرُ المُقَلِ
ينالُ أبْعَدَ منها وهي ناظِرةٌ فما تُقابلُهُ إلاّ على وَجَلِ
(...)
وكمْ رجالٍ بلا أرضٍ لكثرتهمْ تركتَ جمْعَهمْ أرضا بلا رَجُلِ
إنّ السّعادةَ فيما أنتَ فاعلُهُ وُقّقْتَ مرتحلاً أوْ غيرَ مُرْتَحِلِ[26]

وهو قول يقرّب الشّاعر في بدايته ما بين الحرب و«الحبّ»، ويجعل

(26) الدّيوان 163/III - 166.

للطّعن لذّة يحبّبه بها إلى النّفوس تضاهي في العشق لذّة «القُبل»، وينبعث منه إيحاء ممجّد نهض به طول المقاطع ويتّسع فيه نفوذ الممدوح في تخييل الشّاعر كي يشمل الأرض والسماء ويصبغ على الشّمس مشاعر الحيرة والوجل من أن تدخل في ملكه، ثمّ يختمه بذكر «السّعادة» وهي سعادة شعر بقدر ما هي سعادة نصر، للأمير منها نصيب البطولة وللشّاعر نصيب الفحولة.

وللمتنبّي كلام آخر كثير يعلي فيه شأن الحرب ويغري بخوضها بل يزيّن أسوأ نتائجها وهو الموت :

عِشْ عزيزا أوْ مُتْ وأنتَ كريمٌ بيْن طعْنِ القنا وخفْقِ البُنودِ

وهو كلام في دلالة تركيبه أنّ الموت في الحرب يفضل العيش العزيز قليلا : هذا ما تدلّ عليه القسمة في بناء البيت. ثمّ هو يصوّر الموت في الحرب تصويرًا احتفاليا تحسّنه الحركة المواكبيّة الظّاهرة في قوله «بيْن طعن القنا وخفق البنود» التي تخيّل أنّ الحرب «عرس» كما يخيّل باقي المقطع أنّ السّبيل إلى الحياة هي اقتحام الموت وأنّ التّوقّي منه بالجبن هو مجلبته ومدعاته :

يُقتَلُ العاجزُ الجبانُ وقد يعْـ ـجزُ عن قطْع بُخنُقِ المولودِ
ويُوقَّى الفتَى المخِشُّ وقدْ خـ ـوّضَ في ماءِ لبّةِ الصّنْديدِ [27]

ويناظر المتنبّي أبا نواس في أمر الحرب ويحاوره محاورة أوضح مظاهرها أنّ أبا نواس يزيّن الخمر ويسمّيها «شقيقة الرّوح» ويُنشئ لها في شعره صورة منيرة تجلو من حوله غياهب الوجود :

لا ينزلُ اللّيل حيثُ حلّتْ فليلُ شرّا بها نهارُ [28]

---

(27) المصدر السّابق : 45/III - 46.

(28) الدّيوان. 74 واجع ص 57.

فيعمد المتنبّي إلى تزيين السّلاح وإسناده هذه الوظيفة ذاتها إليه :

كَفِرَنْدِي فِرَنْـدُ سيفـي الجُـرَاز ... لَـــذّةُ العَيْـــنِ عُـــدّةٌ لِلْبِـــرَازِ
يا مُزِيلَ الظّلاَمِ عَنّي ويَا رَوْضِي ... يومَ شربي ومَعْقلي في البَراز
واليماني الذي لَوِ اسْطَعْتُ كانتْ ... مقلتي غمـده منَ الإعْـزَازِ [29]

وإنّ وراء المخالفة «المعنويّة» في الشعر رغبةً في التميّز والتفرّد وسعيا متعمّدا إلى العدول والابتداع هو الذي يفسّر في اعتقادنا خروج أبي نواس عن الاختيارات الشّعرية القديمة بالرّغم ممّا هو ظاهر في شعره من تمسّك بالقيم النّفسيّة والفنّية للشّعر القديم ومن استدعاء له مستمرّ يبدو أنّه يلبّي عنده حاجات فعليّة [30] كما أنّ وراء موقف أبي نواس في تبشيع صورة الحرب وتحويل البطولة العسكريّة إلى بطولة لذّة، لا شكّ عوامل بعضها نفسي وفكري وبعضها فنّي ... وإنّ وراء موقف المتنبّي - في انحرافه عن شعر المحدثين وإحيائه البداوة وحماسة القدامى، وفي انتقاضه على أبي نواس تحديدا - لا شكّ دواعي بعضها نفسي وفكري وبعضها فنّي دعته أيضا إلى المخالفة ...

غير أنّ وراء هذا الخلاف سببا آخر لم يدرس - فيما نعلم - يبدو لنا أبعد غورًا ويكمن في اختلاف خطّة الخطّاب الشّعري وخلفيّات البرنامج الفنّي بين الشّاعرين : فلقد كان مدار الخطّة العامّة لشعر أبي نواس على إعْلاء اللذّة ولوازمها وتزيين اللّهو وشروطه فجعل الخمرة والحبّ أجلّ موضوعات الشّعر وعدّ التمتّع بهما أوّل مطالبه الحيويّة وأسند إليهما وظيفة المساعد على أن يتسلّى المرء عن انسراب الزّمان وسرعة جري البلى في الجسد واجتياح الوقت السّيء لمساحة العمر القصير ... قال :

رأيتُ اللّيالي مرصـدات لمدّتـي ... فبـادرتُ لذّاتي مبـادرةَ الدّهْـرِ

(29) الدّيوان 281/1.

(30) راجع - في خصوص إدمان أبي نواس لشعر القدامى وتمثّله به وتضمينه إيّاه وإقباله على استهلاكه في أوقات لذّته : الدّيوان ص ص : 30 - 39 - 65 - 84 - 90 - 101 - 116 - 125 - 158 - 169 - 180 - 186 ...

رضيتُ من الدّنيا بكـأس وشـادنٍ

تتحيّر في تَفْضِيله فطـنُ الفكـرِ [31]

وكان مدار الخطّة العامّة لشعر المتنبّي على عكس هذا تماما : كان مدارها على التضييق على مطالب النّفس في اللذّة مجسّمة في المرأة والخمر، وتحويل وجهتها إلى الجدّ والنّضال. قال :

ولا تَحسبنّ المجـدَ زقّـا وقينـةً   فما المجدُ إلاّ السّيف والفتكة البِكْرُ

وتضريبُ أعناقِ الملوكِ وأنْ تُرى   لكَ الهبواتُ السّودُ والعسكُر المَجْرُ

وتَركُكَ في الدّنيـا دويّـا كأنّمـا   تداوَلُ سمْعَ المرءِ أنمُلَهُ العشـرُ [32]

واقتضت أبا نواس خطّته أن يباهي بالتّهالك على اللذّة وينقض صورة البطولة العربيّة ويستعيض عنها بالبطالة والشّطارة ويحقّر قيم الفروسيّة ويبشّع صورة الحرب ويهزأ منها، وهو قوله :

يا بشْرُ مالي وللسّيْف والحـربِ   وإنّ نجمـي لِلّهْـوِ والطـرَبِ

فـلا تثِـقْ بـي فـإنّنـي رجـلٌ   أكْـعُّ عنـد اللّقـاء والطلـبِ

وإنْ رأيتَ الشُّراةَ قد طلعـوا   ألجمْتُ مهري من جانبِ الذّنَـبَ

همّـي إذا ما حروبُهـمْ غلبـتْ   أيُّ الطريقيْن لـي إلى الهـربَ

لو كان قصْفٌ وشـربُ صافيـةٍ   مع كلّ خوْدٍ تختـالُ في السُّلـب

والنّـوْمُ عند الفتـاة أرْشِفُهَـا   وجدتني ثَمّ فارسَ العـربِ [33]

واقتضت أبا الطيّب خطّته أن يفاخر بالتقشّف في اللذّة وعزوف النّفس عن الإخلاد إليها فجاءت صورتها عنده نقيضا تاما لصورتها عند أبي نواس، قال :

---

(31) المصدر السّابق. ص 139.

(32) ديوان المتنبّي : II/253 - 254.

(33) الدّيوان : ص 212.

وللخَوْدِ منّي ساعةٌ ثمّ بيننا فلاةٌ إلى غيْرِ اللّقاءِ تُجابُ
وما العِشْقُ إلاّ عِزّةٌ وطماعةٌ يعرّض حُرٌّ نفسَهُ فُصابُ
وغيْرُ فؤادي للغواني رَميّةٌ وغيرُ بناني للزّجاج رِكابُ
تركْنا لأطراف القنا كلَّ شهوةٍ فليس لنا إلا بهنّ لعابُ (34)

وإنّ الفاعلَ في تباين الصّورتيْن واختلاف التوارد على معنى البأس من الضدّ إلى الضدّ هو اختلاف المزاج الشّخصيّ والتّكوين النّفسي والمطلب الوجودي، ولكنّه أيضا اختلاف البرنامج الفنّي المنطلق من مطلب جمهور الشّعر ومشغل العصر وحاجة الضمير الجمعي الذي يستبطنه الشّاعر ويعبّر عنه. ثمّ إنّ عوامل هذا التّقابل ومظاهره في صور معاني الشّعر الدّائرة على الحرب والحماسة تتجاوز تجربة كلا الشّاعرين منفردة وتنخرط في مسار الشّعر العامّ - من الجاهليّة إلى القرن الرّابع - في علاقته بمطالب الجماعة العربيّة وظروف حياتها وشروط وجودها : ذلك أنّ العرب كانوا في أواخر الجاهليّة متطلّعين إلى إنشاء دولة وبناء حضارة قويّة متمكّنة، فنتج عن ذلك أن وجد في شعر الجاهليّة الأخيرة (35) والشّعر المواكب للفتوح والغزوات في صدر الإسلام ثمّ طوال العصر الأموي إعلاء للحماسة وتزيين لصورة الحرب والبطولة. فلمّا تمّ لهم ما كانوا ينشدون من تكوين هذه الدّولة وبلغت دولتهم مع العصر العبّاسي الأوّل تمام الاتّساع وأوج الثّراء والمنعة، خفتت نداءات المطلب الحربي في الشّعر - لا عند أبي نواس ووحده، وإنّما عند غيره أيضا (36) -

(34) المصدر السّابق : 1/317 - 318.

(35) لم يظهر في هذه الفترة موقف منكر للحرب إلاّ عند زهير، وهو موقف خاصّ لأنّه مناهض للحروب «الدّاخليّة» التي تفرّق كلمة القبائل وتعوق المجتمع الجاهلي عمّا كان آخذا فيه من حركة تكتّل سيتوّجها الإسلام.

(36) راجع مثلا أبيات الفضل الرّقاشي في السّخرية من الحرب في طبقات ابن المعتزّ. دار المعارف. 1956 ص 227.

وارتفعت أصوات المطلب السّلمي الدّاعية إلى استهلاك المتع واغتنام الحياة وجني ثمار التوسّع والهيمنة التي بلغتها الدّولة العربيّة إذّاك.

فلمّا أخذت أمور هذه الدّول خلال العصر العبّاسي الثاني تؤول إلى التّراجع والضّعف والانحلال وتنذر بتفكّك الأوصال، ارتفع صوت الشّعر من جديد - عبر المتنبّي وعبر غيره أيضا [37] - كي يحذّر الأمّة من خطر الأفول : وباختلاف الخطّة اختلفت صور معاني الشّعر.

(37) نعني شعراء الشّام في القرنين III وIV هـ عامّة وأبا تمّام والبحتري وأبا فراس خاصّة.

في تشكّل المعنى النّحوي الأمر في العربيّة نموذجا

خالد ميلاد
كلّية الآداب - منوبة

مهما اختلفت الاعتبارات المتعلقة بمعنى «الشيء» ومفهومه والألفاظ الدليلة عليه والسّمات المحدّدة له، فإنّه من المبادئ المحورية التي تشترك فيها النّظريّة اللغويّة العربيّة مع سائر اتّجاهات التفكير النّحوية في جلّ العصور اعتبار معنى الأشياء موجودا خارج الأشياء. ذلك أنّ معنى الكون وما يشتمل عليه من موجودات إنّما ينعقد في التّصوّر. والتّصوّر، عموما، اصطلاح على صورة الشيء في العقل، وهو ما يسمّى الإدراك. وهو اصطلاح مشترك بين هذا المعنى الأوّل ومعنى ثان أخصّ يقابل التصديق، ويتعلّق الثاني بتصوّر الأشياء أو الكلّيّات مفردة من غير نسبة مشدودة إلى حكم. والتّصوّر في كلتا الحالين لا يعدو أن يكون إدراكا ساذجا للماهيات أو الكلّيّات، على أنّه مع ذلك نوع من «الإدراك المتجدّد الذي لا يكفي فيه مجرّد حضور الأشياء، بل يتوقّف على حصول مثال المدرك في (ذهن) المدرك» (التّهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، II، 831).

ومن المبادئ المركزيّة التي تتميّز بها النّظريّة العربيّة من سائر الاتجاهات والنّظريّات اللغوية مذهب القدامى من نحاتنا في اعتبار المعنى هو القصد والمراد. فإذا كان أرسطو يرى أنّ اللغة رموز تعبّر عن الآثار

التي في النّفس وقد انعكس الكون وأحوال أشيائه فيها، فإنّ ابن جنيّ يرى أنّ اللّغة إنّما هي أصوات نعبّر بها عن الأغراض والمقاصد، وأنّ الأغراض والمقاصد هي المعاني الحقيقيّة التي ينبني عليها تأليف الكلام، فهي في نهاية الأمر معناه. يقول أحمد بن فارس : «إنّ المعنى هو القصد والمراد» (الصّاجي، 193) ويقول الآمدي : «إنّ دلالات الألفاظ ليست لذواتها بل هي تابعة لقصد المتكلّم وإرادته». فليس معنى :

- خرج زيد،

في قضيّة خروج زيد، وإنّما هو في قصد المتكلّم إثبات خروج زيد للمخاطب. وكذلك معنى :

- اضرب،

ليس في الضّرب الممكن، وإنّما يكمن المعنى في قصد المتكلّم أمر المخاطب بالضرب.

وإذا تأملنا في طبيعة هذا المعنى الذي يكون قصدا ومرادا وغرضا وسعينا إلى ضبط مكوّناته، علمنا أنّه معنى نحويّ ألّفه المتكلّم ليعرب به عن اعتقاداته أو إراداته استنادا إلى أحكام النّحو وأصوله ومعانيه.

وتفصيل هذا :

أ - أن النّحو أحكام كلّيّة موضوعة للدّلالة على المعاني التي تكون مقاصد وأغراضا، وهي أحكام تتعلّق بالكلم العربيّة من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها، وتقابل بذلك علم اللّغة الذي به تعرف معاني الأسماء والأفعال.

ب - أنّ معنى الكلام معنى نحويّ ينتظم طبق نظام مجرّد يكون العلم به مشتركا بين العرب على سبيل التواضع. وهو نظام مجرّد يتمثّل في شبكة من الأحكام التي تختزلها «نفس» المتكلّم بحيث يكون حسب عبارة الجرجاني «كالمرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتّى رآها في مكان واحد». (مقدمة الدلائل). وتمثّل هذه الأحكام قانونا كلّيّا

حسب عبارة الرّضيّ «يعرف به الألفاظ القياسيّة، وذلك القانون إمّا أن يعرف به المفردات القياسيّة، وإمّا أن يعرف به المركّبات القياسيّة» (شرح الرّضيّ، ا، 25).

ج ـ أنّ المعنى النّحوي تركيب إعراب عن قصد المتكلّم ومراده، ذلك أنّ الكلام «بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلّم به واستعماله فيما قررته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأنّ فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلا أن نأمر قصدناها، وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالمأمور وتؤثّر في كونه أمرا له، فالمواضعة تجرى مجرى شحذ السّكين وتقويم الآلات، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الاعتداد» (الخفاجي، سرّ الفصاحة، 37) ـ وهو ما يقتضي أن يكون الوضع والقصد متشارطين كما يقتضي أن يكون المعنى النّحوي معنى مجرّدا واحدا ثمّ يستخدم بحسب المقاصد بغرض الإثبات أو الأمر أو الاستفهام...

د ـ أنّ المعنى النّحويّ الوضعيّ الذي يشارط القصد ويستلزمه هو عمل لغويّ ينتظم تأليفا وتركيبا ونضدا وترتيبا يحدثه متكلّم عامل بدافع الإرادة أو الاعتقاد لغرض مخصوص يرتبط بمخاطب مقصود بالقول، يقول الرّازي : «إنّ الكلام عبارة عن فعل مخوص يفعله الحيّ القادر لأجل أن يعرّف غيره ما في ضميره من الإرادات والاعتقادات، وعند هذا يظهر أنّ المراد من كون الإنسان متكلّما بهذه الحروف مجرّد كونه فاعلا لها لهذا الغرض المخصوص» (مفاتيح الغيب، ا، 26).

وإذا كان المعنى هو القصد، وكانت الطرق والوجوه في تعلّق الكلم بعضها ببعض دليلة على ذلك المعنى القصدي الإعرابي الذي يحدثه المتكلّم العامل، كان لبنية الكلام الذي هو الجملة محلاّن ثابتان في المستوى المجرّد :

ـ محلّ لمعنى فعل المتكلّم وقصده.

ـ ومحلّ لتأليف دليل على ذلك المعنى ينخزل إليه باعتباره معمولا له بعد أن يكون قد عمل بعضه في بعض، وكان المحلّ الموضوع لمعنى فعل

المتكلّم مولّدا من تصوّر إجمالي كلّي يتصرّف إمّا إرادة أو اعتقادا، وهما معنيان نفسيّان يمثّلان نقطة الرّبط أو التقاطع بين التّصوّر الساذج للأشياء من جهة، والقصد إلى التّعبير عن المقاصد بالنّحو ومعانيه من جهة ثانية.

وإذا كان ذلك كان تشكّل المعنى النّحوي للكلام في مختلف مستوياته الصّرفية الاشتقاقيّة التّصريفيّة والإعرابيّة منجذبا إلى صدر الكلام ودليلا على معنى فعل المتكلّم.

وقد حلّل نحاتنا صدر الكلام المتمثّل في معنى فعل المتكلّم إلى إسناد أوّل إلى المتكلّم يتحدّد به قصده ومراده وهو عمل لغوي وسمه الأصوليّون بالنّسبة الدّاخليّة النفسيّة أو الذهنيّة التي تقابل النّسبة الخارجيّة الواقعة على العالم الخارجي، ووسمه الفارابي من فلاسفتنا بقوّة القول المقابلة لألفاظ القول ودلالتها «الحرفيّة»، ووسمه «الشّريف» بمحلّ الحدث الإنشائي، ووسمناه بمحلّ المعنى الإعرابي.

على هذه السبيل يتشكّل محل المعنى الإعرابي لدى إثباتات الإيجاب والنّفي الواقعة على الأخبار المولّدة من الاعتقادات :

أ ـ إمّا شغورا، إذ ينخرل إليه معنى تركيب الإعراب.

ب ـ وإمّا وسما بمعنى لا يغيّر من معنى الابتداء وهو معنى التّوكيد.

ج ـ ويتشكّل محلّ المعنى الإعرابي في غير إثباتات الإيجاب والنّفي وتوكيدها أعمالا لغويّة موسومة بمعنى من المعاني التي تغيّر معنى الابتداء وتكون مولّدة من الإرادات.

تقول :

ـ (∅) زيد منطلق، على الابتداء، فيدلّ تركيب الإعراب على المعنى الإعرابي الإثباتي في صدر الكلام الذي ورد فارغا.

ـ وإنّ زيدا منطلق، بمنزلة زيد منطلق، إذ لا يفيد إنّ غير التّوكيد. وليس كذلك ليت، لأنّ بين قولك :

ـ ليت زيدا منطلق،

- وزيد منطلق، فصلا قويّا في المعنى (المقتصد، ا، 324).

وعلى هذه السبيل أيضا يكون معنى فعل المتكلّم، الذي لا يعدو أن يكون محلّ المعنى الإعرابيّ، محلاّ للحروف التي وضعت لتغيّر معنى الكلام إذ تعتوره وقد عمل بعضه في بعض، من مثل حرفي الاستفهام أو حرف التمنّي أو حرف الرّجاء أو النّداء ...

إذا صحّ هذا الذي اختزلناه واختصرناه اختصارا نخشى أن يكون مخلاّ بوضوح التمشّي فيه، فكيف يتشكّل الأمر معنى نحويّا مجرّدا، وكيف تتجلّى بنيته النّحويّة العامليّة، وكيف تتولّد عنه المعاني النّحويّة في تقاطع وانفصال واسترسال تحضنها المواضعة وتحرّكها المقاصد والأغراض مستخدمة آلة النّحو ؟.

الأمر معنى نحويّا، بنيته وتشكّل معناه :

ينبغي أن نتّفق أوّلا على أنّ الأمر معنى نحويّ من معاني الكلام الأساسيّة مثله في ذلك مثل الإثبات والتّوكيد والاستفهام بل إنّ من القدامى من قصر الكلام على الخبر والأمر وما عدا ذلك يكون تابعا للخبر أو تابعا للأمر.

ويمكننا استنادا إلى المدوّنة النّحوية التّراثيّة أن نعرّف الأمر بكونه عمل تزجية المخاطب إلى إيجاد أمر غير واجب وسوقه إلى إنفاذه في الكون الخارجيّ بتركيب إعراب موضوع لهذا القصد هو «افْعَلْ».

وهو حدّ يقتضي :

أ - عدم اشتراط الاستعلاء، وهي مسألة خاض فيها المتأخّرون بتأثير من بعض الأصوليين، يقول السّيوطي في «إتمام الدّراية» : «والمختار وفاقا لأهل المعاني وبعض الأصوليين كإمام الحرمين والإمام الرّازي والآمدي وابن الحاجب عدم اشتراط الاستعلاء فيهما (يعني الأمر والنّهي) سواء صدرا من العالي في الواقع أم لا» (ن. حاشية المفتاح، 143). وهذا المذهب يجعل من الأمر معنى نحويّا مجرّدا.

ب ـ الظّاهر أنّ فعل الأمر في تركيب الإعراب الموضوع له فعل غير واجب بالمعنى الإمكاني لمصطلح عدم الوجوب. على أنّ هذا الفعل إنّما هو الفعل المسند إلى المخاطب المأمور، أي المتعلّق بالنّسبة الخارجيّة الواقعة على الكون الخارجي حسب عبارة الأصوليين. وإذا قبلنا بذلك استلزم الوضع أن يكون عمل الأمر غير فعل الأمر أي أن يكون فعل الأمر فعل المأمور وعمل الأمر عمل الآمر المتكلّم الذي أوقع الأمر وأنجزه، وقد نستشف بعض هذا من عبارة سيبويه ذاته إذ يرى أنّ الأمر يراد به من المخاطب أمرا لم يستقرّ عند السائل. (ن. الكتاب، I، 98 ـ 99). وهو ما يجعلنا نتساءل عن الأمر وفعله أهو فعل الآمر المتكلّم ؟ أم هو فعل المأمور المخاطب ؟ ...

وفي الحقيقة مثّلت صيغة الأمر في الدّرس النّحوي لغزا لم يجد النحاة له فيما نعلم تفسيرا مقنعا. ولعلّ نظريّة الحرف عندهم قد حجبت عنهم الكثير من خصائص صيغة الأمر المكثفة والخالية من الحرف أمارة على الإنشاء. يؤكد ذلك لدينا :

1 ـ أنّ ابن يعيش تجنّب تحليل صيغة الأمر وما تتضمّنه من إيقاع للطّلب تحليلا مستوفى على عكس ما فعله في الاستفهام وذلك بسبب غياب الحرف لإيقاع الأمر على عكس توفّره لدى إيقاع الاستفهام. والمقصود بالحرف ههنا هو حرف المعاني الذي يكون أمارة على فعل المتكلّم. يقول ابن يعيش بخصوص الاستفهام : «لما كان الاستفهام معنى من المعاني لم يكن بدّ من أدوات تدلّ عليه»، يعني حرفي الاستفهام وما ينوب عنهما من أسماء. ويبدو أنّ صيغة الأمر قد أزعجت ابن يعيش وغيره من النّحاة لخلوّها من هذه الحروف والأدوات التي يوقع المتكلّم بواسطتها عمل الطلب المخصوص. يؤكّد ما نذهب اليه ميله إلى الحلّ البسيط المتمثّل في اعتبار أنّ «الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللاّم وتلزمه لإفادة معنى الأمر إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني» (شرح المفصّل VIII، 58). وهو في نظرنا وهْم أدّى إليه قياسهم الأمر

بسائر الأعمال الطّلبيّة التي تنجز بواسطة الحروف. يقول ابن يعيش في هذا السّياق القياسيّ : «لام الأمر عوض عن آمر، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم، وحروف النّداء نائبة عن أنادي». (ن. السابق، II، 15 وVIII، 7). وهو قياس يهدف إلى انتظام مختلف الظواهر مع المبدإ الثابت المتمثّل في أنّ «الأصل في إفادة المعاني إنّما هي الحروف».

2 ـ أنّ من النّحاة الذين قسّموا الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء من اختلطت عليه القضيّة في الأمر، فخلط بين فعل المتكلّم والفعل المطلوب إيقاعه، وذهب إلى أنّ معنى الضّرب في قولك : اضرب لم يقترن معناه بلفاظه بل تأخّر عنه، فميّزوا بذلك الطّلب من الإنشاء، واعتبروا معنى الأمر متأخّرا عن لفظه، على عكس الإنشاء الذي يختصّ باقتران معناه بلفظه. فأخرجوا بذلك الأمر من الإنشاء وإن كان طلبا.

3 ـ تنبّه ابن هشام إلى أنّ مدلول الأمر حاصل عند التلفّظ بفعل الأمر مما يجعله إنشاء حقيقيّا، يقول «إنّ مدلول «قُمْ» حاصل عند التّلفّظ به لا يتأخّر عنه، وإنّما يتأخّر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولمّا اختصّ هذا النّوع بأنّ إيجاد لفظه إيجاد معناه سمّي إنشاء ....» (شرح شذور الذّهب 42) ولعلّ هذا ما يميل بنا إلى اعتبار فعل الأمر أولى بأن يكون فعل الآمر وأنّه المجسّد اللفظيّ لعمل الأمر. ففعل الأمر هو بمثابة الحرف لإيقاع الإنشاء، وهو واقع في موضع ذلك الحرف الذي يكون دليلا على فعل المتكلّم. وهو ما يميل بنا أيضا إلى اعتبار فعل الأمر فعلا شبيها بالحرف، يشبهه في حلوله محلّه وأدائه معناه الإنشائي، ويشبهه في كونه مبنيّا مثله، ويشبهه في كونه خاليا من الدّلالة على مظهر وقوع الحدث في الزّمان وهو ما تتميّز به الأفعال ونعني بذلك الانقضاء وعدم الانقضاء في الأزمنة الثلاثة.

فقد ذهب النحاة القدامى إلى أنّ ما يميّز الأفعال من الأسماء والحروف هو كونها نسبة وحالا بين الحدث والزّمان. يقول الجرجاني : «إنّ الفعل يدلّ على زمان خاصّ وحدث فيه. ومرجع ذلك كلّه إلى أنّه لم

يأت ليميز لك ذاتيْ الحدث والزّمان من غيرهما وإنّما جاء ليدلّك على حالة بينهما ويركّبهما مقترنين. فليس هو إذًا لأجل الشيء نفسه على الإطلاق ولا علامة منصوبة لتميّز الذّات من غيرها وإنّما أن يكون المدلول عليه معنى يعترض في هذين المذكورين أحدهما مع الآخر».

(المقتصد، 1 : 152 ـ 153)

4 ـ يذهب سيبويه إلى أنّ الأمر يختصّ دون سائر الأعمال بكونه لا يكون إلاّ بالفعل. وهو في ذلك أقوى من الاستفهام ويبيّن درجات القوّة في استخدام الفعل. ثمّ إنّه يعتبر أنّ دلالة «افعلْ» على غير الواجب دلالة وضعيّة فلا يمكن أن يقدّر لها حرف جازم لأنّهم لم يضمروا الجازم في الأفعال كما لم يضمروا الجارّ في الأسماء. فلا يمكن بذلك أن تكون صيغة افعلْ مجزومة بإضمار جازم إذ هي صيغة «لم تجر مجرى المضارعة وإنّما حكمها الوقف والوقف قولهم اضرب في الأمر. بعدت من المضارعة بعد كَمْ وإذا من الأسماء المتمكّنة»

والحاصل أنّنا في تحليل صيغة افعلْ تجاه اختيارين :

أ ـ إمّا أن نعتبر أنّ افْعلْ تساوي : أطلُبُ أن تفعل، فتكون افعلْ في حيّز فعل المأمور.

ب ـ وإمّا أن تكون افعلْ مُساوية لِـ : افْعَلْ الفِعْلَ أي في حيّز المتكلّم.

وهو ما يمكن أن نمثل له بما يلي :

محلّ معنى فعل المتكلّم	محلّ الفعل المرجعي (حيّز المخاطب)
أ ـ O	افْعَلْ
= اطْلُبُ	أن تفْعَلَ
ب ـ افْعَلْ	O
= افْعَلْ	الفِعْلَ المطلوب

وقد مال الشّريف إلى التحليل الأوّل أي أنّ محلّ المتكلّم محلّ شاغر يدلّ عليه ما ورد في المحلّ الثّاني من إعراب أي أنّ الصّيغة مكثّفة في المحل الذي يكون به مرجع في الخارج. وهو ما يجعل الشّغور في محلّ فعل المتكلّم شبيها بالشّغور الذي يكون في الإثبات الابتدائي.

فَعَلْتُ	o
فعلي	أثبت

ونميل إلى التحليل الثّاني معتبرين أنّ فعل المتكلّم جامعَ فعلَ المخاطبَ، فانخزل الثّاني إلى الأوّل تماما كما ينخزل كلّ معمول إلى عامله. وهو ما يطابق أيضا تصوّرنا للفصل القوي الذي أشار إليه النّحاة بين الخبر والأمر بحيث يكونان على طرفي نقيض في المعنى وعلى طرفي نقيض في التركيب.

وعلى هذه السّبيل يكون الأمر معنى نحويّا مقابلا للاثباتات الخبريّة، ومقابلا للتركيب الإثباتي الذي تكون فيه الألفاظ شاهدة على المعنى الإعرابي القصدي وإن كان شاغرا. ويكون فعل الأمر هو فعل المتكلّم الذي يعتبره البصريّون للمواجهة فيكون بذلك أقرب إلى فعل الآمر منه إلى فعل المأمور.

وعلى هذه السبيل تكون افْعلْ صيغة تركيبيّة ويكون الأمر معنى نحويّا، والمعنى النحوي تأليف. وهذا يقتضي منّا اعتبار صيغة افعل صيغة مكثّفة مركّبة :

- من معنى طلب مسند إلى متكلّم
- من فعل يسند مضمونه إلى مخاطب
- مخاطب في حال مواجهة موجّه إلى طلب الامتثال.

وهذه الصّيغة الإعرابيّة المكثّفة تعكس كثافة المعنى الذي تكون أمارة عليه. وهو ما يتناسب مع مبدإ أنّ الإعراب هو معنى وليس لفظا، وعلاقات يمكن أن تُختزَل وأن تكثّف في صيغة واحدة. ولصيغة الأمر

المكثّفة من حيث المعنى العارية من حيث اللّفظ دلالة على الانقطاع عن الزّمان في مستوى فعل المتكلّم. فعمل الأمر ليس له زمان خارج. أمّا الحديث الذي جامعه فعل المتكلّم والمتمثّل في الامتثال فهو الذي يسمّيه النحاة الفعل الممكن غير الواجب.

وإذا كان فعل الأمر في محلّ فعل المتكلّم فهو بين الحرفية والفعليّة، بل هو إلى الحرفيّة أقرب منه إلى الفعليّة.

كيف يتشكّل معنى الأمر معاني نحويّة مباشرة ومعاني نحويّة غير مباشرة ؟

تشكّل معنى الأمر معاني نحويّة مباشرة وغير مباشرة مولدة من عمل الأمر.

إذا اعتبرنا أن الألفاظ لم توضع تركيباتها لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلّم وإرادته واعتقاداته وسعينا إلى تقصّي المقاصد في بدائيتها علمنا أنّ المعاني الأساسيّة التي يحتاجها الانسان في الاجتماع البشري هي الأوامر والإثباتات الخبريّة وأنّ سائر المعاني إنّما هي تخصيص للأمر والخبر على وجه من الوجوه، مع ملاحظة وجود معنيين خادمين للمعنيين الأساسيين هما النداء، إذ أنّ أوّل الكلام أبدا النّداء سواء كان ذلك الكلام أمرا أو استفهاما أو خبرا، والقسم، وهو توكيد لكلامك سواء كان إخبارا أو أمرا. ويذهب البعض إلى أنّ القسمة الكبرى للمعاني الأساسيّة إنّما هي قسمة ثلاثيّة إخبار واستفهام وأمر. بل إنّ البعض يرى وأوّلهم الخليل أنّ الكلام استفهام وإخبار، يقول «إنّما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام». ولكنّهم يؤوّلون الاستفهام بكونه في حقيقته أمرا. ويكاد يُتّفق على أنّ الكلام أمر وما في معناه أو خبر وما في معناه. إذا كان ذلك كذلك فكيف يتصرّف الأمر ويختصّ معاني نحويّة تترسّخ بدوها أعمالا مباشرة ومعاني نحويّة مخصوصة ؟ .

أوّلا : يتخصّص الأمر تحذيرا وإغراء. فالإغراء معنى خاصّ من الأمر.

والتحذير معنى خاصّ من النّهي الذي هو أمر بالتّرك.

أمّا بنيتهما فتتمثّل في ضرورة إضمار فعلي الأمر والنّهي الدليلين على الأمر والنّهي والاقتصار في الذّكر على لفظ المحذّر منه أو المغرى به أو تكراره مرّتين أو عطف ما يخاف منه على ما يخاف عليه.

وإنّما حذفوا الفعل في مثل هذه المعاني لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما يجري من الذّكر وهي أمور تقتضي مبدأ أساسيا في اللّغة يتمثّل في نزعة المعاني المخصوصة إلى الاستقلال بألفاظ مخصوصة.

فالأمر يتشكّل تحذيرا أو إغراء بأشكال تختصّ في الاستعمال. أمّا الأصل فواحد والبنية المجرّدة واحدة.

ثانيا : يتخصّص الأمر دعاء، فالدعاء أمر، وإنّما استعظم أن يسمّى أمرا أو نهيا وهو مطابق لبنية الأمر، ولكنّه يقتضي تعديل معنى الأمر وذلك بذكر ألفاظ المدعوّ المخصوص الذي يُستعظم أن يؤمر : اللّهم اغفر.
ثالثا : الاستفهام، وهو يدخل في حيّز الأمر، لأنّ الاستفهام أمر بإيقاع الفعل في ذهن المتكلّم ففي حين أنّ الأمر طلب بإيقاع الفعل في الخارج فالاستفهام معنى من معاني الأمر وذلك لأنّك تريد أعلمني اذا استفهمت ... فكلّ استفهام فيه معنى قلْ لي وأخبرني وأعلمني ...

رابعا : والتّحضيض بألاّ وهلاّ فيه معنى الأمر الذي لا يبرح معنى الاستفهام.

خامسا : والعرض بمنزلة الأمر والنّهي لأنّه استدعاء.
سادسا : التمنّي فيه معنى الأمر لأنّ التّمنّي طلب في المعنى وكذلك الرّجاء.

المعاني غير المباشرة

وهي التي تتولّد في علوم أخرى وسياقات أخرى مخصوصة مثل العلوم الشرعيّة ذلك أنّ الفعل غير الواجب في الأمر يصبح واجبا عند الأصوليّين، ويتشكّل معاني أخرى مولّدة هي في حقيقتها صورة من المعاني النّحويّة فإذا الأمر واجب وكأنّه في عرفهم حدث واقع. ثمّ يولّد من الوجوب معنى الإباحة، ومعنى النّدب، ومعنى التّهديد.

وهي معان تخرج عن التّشكّل النحوي داخل الجملة، ولكنّها لا تخرج عن التشكّل النحوي داخل النّص بما للنّصّ من قرائن نصّيّة وعناصر مقاميّة تتجاوز مفهوم الوحدة النّحوية الأساسيّة المتمثّلة في الجملة.

إنّ المعاني تبدأ إدراكا ساذجا للأشياء وتتحوّل بالقصد معاني نحويّة مباشرة أو غير مباشرة مولّدة من البنية النّحوية الأولى المجرّدة.

وإنّ تركيب الإعراب عن معنى الأمر تركيب موضوع لإنشاء الأمر وهو معنى من المعاني الرئيسيّة للكلام يوقعه المتكلّم بالنّحو طبق البنية النحويّة المجرّدة وطبق نظام النّحو وأحكامه. وليس نظام النّحو سوى نظام دلالي يتشكّل أبنية دلالية مولدة من البنية النّحويّة المجرّدة الأولى التي يحكمها المتكلّم الواضع مسيّرا إمّا بالاعتقاد أو الإرادة. وليست بنية الأمر سوى بنية إعرابيّة مخصوصة مولدة من البنية المجرّدة الأولى ومخصّصة لها تخصيصا يطابق قصد المتكلّم ومقتضيات قصده ومسلتزمات قصده.

وقد أشرنا إلى أنّ فعل الأمر هو فعل الآمر المعرب، وأنّ موضعه من البنية هو موضع معنى فعل المتكلّم، وأنّ هذا المحلّ لا يعدو أن يكون محلّ العامل الإعرابي، وأنّه محلّ يتميّز تخصيصه للدّلالة المعجميّة وامتصاصه لمعنى المحلّ الإحالي الخارجي في البنية الإعرابيّة. وهو ما ينتج عنه في المتّجه اللّفظي انخزال الدّلالة الاشتقاقيّة إلى العامل الذي يتوخّى معناه فيها توخّيا مباشرا، سبيله مجامعة الدّلالة الإعرابيّة للدلالتين

التّصريفيّة والاشتقاقيّة في صيغة واحدة تبدو في الظاهر بسيطة عارية ولكنّها في الحقيقة صيغة مكثّفة تولّد عنها ما تولّد من المعاني المباشرة وغير المباشرة التي أشرنا إلى أهمّها إشارات مختصرة هي في حاجة إلى مزيد التوسّع والتّعميق والتّقصّي.

خالد ميلاد

اللّـبـــــس
خاصية في الجهاز أم حالة طارئة على الإنجاز ؟

الشـاذلـي الهيشـري
أستاذ محاضر - كلية الآداب - منوبة

«وكلّ من آثر أن يقول ما يحتمل معنيّين فواجب عليه أن يضع على ما يقصد له دليلا لأنّ الكلام وضع للفائدة والبيان». المبرّد.. كتاب «ما اتّفق لفظه واختلف معناه» - ص 8.

«الملبس لا يكون ملبسا بالكلام إلاّ إذا سدّ على المخاطب طريق معرفة مراده. وإذا فتح له طريق ذلك وبيّنه بأوكد بيان بتقييد الكلام فكيف يكون ملبسا ؟»

القاضي عبد الجبار - المغني 275/16

المـدخـل

اخترنا في ندوة «المعنى وتشكّله» أن نتحدّث عن المعنى والتباسه ذلك أنّ تشكّل المعنى يفضي بطبيعته إلى أحد احتمالين : إلى الوضوح والبيان أو إلى اللّبس والإبهام.

ولئن كان الاحتمال الأوّل أرجح في أغلب الأحوال لأنّ من شروط التواصل اللّساني أن يكون المعنى بيّنا فإنّ الاحتمال الثّاني - أي اللّبس - ليس أمرا ثانويا عارضا بل يمثّل في نظر علماء اللّسان ظاهرة لغويّة منتشرة

بشكل لافت للنّظر في سائر اللّغات الطّبيعيّة [1]. وهو ما جعل الاهتمام بها يزداد في العقود الأخيرة في الدّراسات الغربيّة خاصّة، توازيا مع تنامي العناية بالدّلالة وقضاياها [2].

ولا شكّ أنّ اللّبس منتشر كذلك بكيفيّة عجيبة في اللّهجات العاميّة الشّعبيّة. تلاحظه مثلا في اللّهجة التّونسيّة على لسان مَهَرة القوم في فنّ القول يرسلونه حبائل وشراكا لإيقاع النّاس في مواقف الحيرة والارتباك [3].

واللّبس نوعان :

ـ أحدهما عادي عفوي يحصل دون رغبة المتكلّم ويمثّل خاصّية طبيعيّة في اللّغة، نلمس آثارها أثناء عمليّة التّواصل اللّساني التّلقائي. وقد يجري دون أن يتفطّن إليه المتكلّم ولا المخاطب. وقد ينتبه إليه أحدهما ولا ينتبه إليه الآخر. وقد يفضي في بعض الحالات إلى سوء التّفاهم بينهما. ولكنّه رغم انتشاره لا يعطّل سير اللّغة في أداء وظيفتها الإبلاغيّة بدليل استمرار التّواصل بين النّاس على أساس من التّجاوب اللّغوي الأولى. وإنّ وجود اللّبس في اللّغة مع نهوضها بمهمّتها يدعم فكرة احتوائها على عناصر مضادّة للّبس مناهضة له تضمن بها توازنها.

ـ ثانيهما إنشائي إبداعي يحصل بإرادةالمتكلّم في أساليب بلاغيّة معروفة كالتورية والكناية قصد الإلغاز ومغالطة المتقبّل. وهو يدلّ على قدرة المبدع على التّصرّف في اللّغة وحجب المعنى وراء ستائر اللّفظ.

---

(1) يبلغ عدد اللّغات الطّبيعيّة بضعة آلاف. وتسمّى طبيعيّة لارتباطها بوجود الإنسان دون أن تكون من وضع شخص معيّن خلافا للّغات الاصطناعيّة التي تخترع اختراعا مثل l'esperanto التي وضعها الطبيب البولوني Lajzer Zamenhor.

(2) انظر قائمة المصادر والمراجع في آخر البحث.

(3) مثل "عندك مخّ ـ عندك ساقين" تقال للقصّاب أو "نعطيك كعبات باهين؟" يقولها تاجر الخضر للزّبون البريء... إلخ.

ونحن نهتمّ في هذا البحث بدراسة النّوع الأوّل من اللّبس لأنّ من الغايات التي نهدف إلى تحقيقها فَهْمَ خصائص اللّغة العربيّة العادية باعتبارها لغة طبيعيّة موظّفة للتّواصل اللّساني التّلقائي. وسنسعى إلى ذلك من خلال الإجابة عن الإشكاليّة الرّئيسيّة في هذا البحث وهي المتّصلة بمظاهر اللّبس وتجلّياته ومواطنه وما إذا كانت هذه الجوانب تمثّل خاصيّات في الجهاز أي في النّظام اللّغوي والأبنية المجرّدة وقواعد الإعراب أم حالاتٍ طارئة على الإنجاز متّصلة بالأبنية المعجميّة والتّحقيقات اللّفظيّة التي يتوفّر عليها الكلام.

ولكن قبل ذلك لا بدّ أن نتساءل عن مفهوم اللّبس من حيث اللّغة والاصطلاح وسنعقد مقارنة بين هذا المصطلح والمصطلحات التي استعملت في التّراث مرادفة له أو قريبة من معناه مثل الإشكال والاشتباه والإبهام... ولا بدّ أن نتساءل أيضا عن دور كلّ من المتكلّم والمخاطب في إنتاج المعنى بالنّسبة إلى الأوّل وتأويله بالنّسبة إلى الثّاني وتأثير هاتين العمليّتين في استيفاء المعنى المقصود أو تحويره وعلاقة ذلك بالوضعيّات الملبسة وكيفيّة التّعامل معها والتخلّص من آثارها.

ونختم البحث بتحديد مواطن اللّبس وضبط الطّرق التي تتحصّن بها اللّغة لرفعه والتخلّص من شركانه والقرائن التي توجّه المخاطب إلى معنى راجع على معنى آخر.

1 ـ مفهوم اللّبس :

1 ـ 1. اللّبس لغة واصطلاحا :

تفيد كلمة «اللّبس» ambiguïté لدى علماء اللّسان الغربيّين إفضاء الدّال بأكثر من مدلول في أداء تعبيري صحيح نحويّا فيؤوّل بطريقتين مختلفتين على الأقلّ. يقول J. Dubois «اللّبس خاصيّةُ بعضِ الجمل المنجَزة القابلة لمعادن كثيرة»[4]. بالإضافة إلى هذا المعنى الإصطلاحي تفيد كلمة

(4) انظر : Dictionnaire de linguistique, J. DUBOIS.

«اللّبس» معاني معجميّة يحسن بنا أن ننظر فيها لنرى صلاتها القريبة والبعيدة بالمعنى الاصطلاحي إذ غالبا ما تكون المصطلحات الفنيّة على مقتضى المعاني اللّغويّة.

يستفاد من المعاجم العربيّة أنّ مختلف المشتقّات من مادّة (ل.ب.س.) ومنها المصدر «اللّبس» تتضمّن في عمومها معنى الخلط والاشتباه والإشكال والإبهام وعدم الوضوح. جاء في المعجم الوسيط : لَبّس عليه الأمرَ : خلط عليه حتّى لا يعرف حقيقته. وفي التّنزيل «ولا تلْبسُوا الحقّ بالبَاطِلِ» [البقرة :آية 42] وكذلك لبّس عليه الأمرَ.

- وألبس عليه الأمرُ : اشتبه واختلط
- والتبس عليه الأمرُ : أشكل واختلط
- واللّبس : الشّبهة وعدم الوضوح.

والتبس في قاموس المترادفات والمتجانسات [5]: اشتبه، لم تتّضح حقيقته ومعناه.

أمّا المعاجم الفرنسيّة فتفسّر كلمة : ambiguïté بـ incertitude وobscurité وindétermination وimprécision . وتضع للصّفة ambigu مرادفات هي flou وvague وéquivoque وincertain وgénéral وobscur وconfus.

ويمكن إجمال المعاني المعجميّة التي تفيدها كلمة اللّبس ambiguïté في معنى عام جامع هو الغموض. والغموض ناجم عن كون اللّبس حاصلا بسبب صعوبة التّمييز بين أمرين متشابهين كبيرا حتّى لكأنّهما شيء واحد، فيخفى على الطالب مطلوبه منهما. ولهذا يسمّى كلاهما «اللّبس» و«الشّبيه» و«المشابهة» وكلّها بمعنى المِثْل والنّظير. ونستنتج من هذا أنّ اللّبس يقود إلى التّردّد بين شيئين متشابهين يبْدُوَان على صورة شيء واحد.

---

(5) قاموس المترادفات والمتجانسات للأب رفائيل نخلة اليسوعي - المطبعة الكاثوليكيّة.

1 ـ 2. مصطلح اللّبس في التّراث العربي :

عبّر العرب عن مفهوم اللّبس بصيغ مختلفة باختلاف مشاغلهم الدّينيّة واللّغويّة والنّحويّة. ففي المجال الدّيني كان موضوع «المتشابه" أحد المواضيع الشّائكة التي واجهت المسلمين قديما وأثارت كثيرا من الجدل. فقد تصدّى الفقهاء والمتكلّمون لمن رأى في النّصّ الدّيني مظاهر من اللّبس ومواطن من الإشكال وصوّرا من الغريب وصنّفوا كتبا كثيرة في هذا الغرض تضمّنت عناوينها في الغالب كلمتي المشكل والمتشابه (6) وهم يعنون بالمشكل «ما دخل في شكل غيره فأشبهه وأشكله» (7). ومن صوره المشترك، وهو اللّفظ الذي يدلّ بالوضع اللّغوي الأصلي على معنيين أو أكثر مثل «المَولَى» يدلّ على السيّد والعبد، والمثال المشهور عند الفقهاء قولُه تعالى : «والمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ» (8) ويفيد القرء في اللّغة الحيض والطّهر فأيّهما المعنى المقصود في الآية المذكورة ؟

ويقول التّهانوي في توضيح «المشكل» :

«وهو اسم اللّفظ يشتبه المراد منه بدخوله فس أشكاله على وجه لا يُعرف المراد منه إلاّ بدليل يتميّز به بين سائر الأشكال» (9). أمّا المتشابه فأطلق على ما اشتبه من الأمور أي التبس. «ولمّا كان من شأن المتشابهين عجزُ الإنسان عن التّمييز بينهما سمّي كلّ ما لا يتعدّى إليه بالمتشابه [...] ونظيره المشكل» (10).

---

(6) مثل : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة

ـ مشكل القرآن للقاضي عبد الجبّار

ـ متشابه القرآن للقاضي عبد الجبّار.

(7) ابن قتيبة ـ تأويل مشكل القرآن ص 102.

(8) سورة البقرة ـ الآية 228.

(9) التّهانوي ـ كشاف اصطلاحات العلوم ج 786/1.

(10) الرّازي. مفاتيح الغيب الشّهير بالتّفسير الكبير 401/22.

والمتشابه يقابله «المحكم». وقد وصف الله تعالى بعض آيات القرآن بأنّها محكمات وبعضها الآخر بأنّها متشابهاتٌ : «وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنه آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وأُخَرَى مُتَشَابِهَاتٌ» [11]. والمحكم ما لا يحتمل من التّأويل إلاّ وجها واحدا والمتشابه ما يحتمل أوجها.

وهكذا فالمشكل والمتشابه قد استعملا في المجال الدّيني للدّلالة على ما التبس من الآيات القرآنيّة أو الأحاديث النّبويّة بسبب اختلاطها بما شاكلها أو شابهها.

وَطَرَقَ علماء اللّغة باب اللّبس حين واجهتهم قضيّة «المشترك». وهو ما وضع لأكثر من معنى. وقد ألّف فيه الأصمعي حسب ما تذكره المصادر المتعدّدة كتابا عنوانه «ما اتّفق لفظه واختلف معناه». والكتاب ضاع كأكثر الكتب التي صنّفت في بداية حركة التّأليف. ولأبي عبيدة في هذا الموضوع كتاب موسوم بـ : «الأجناس في كلام العرب وما اشتبه في اللّفظ واختلف في المعنى»، وللمبرّد أيضا كتاب عنوانه ما اتّفق لفظه واختلف معناه «وأشهر كتاب في هذا الموضوع لأبي العميثل عبد الله بن خلدون (ت 240 هـ)، عنوانه : كتاب المأثور من اللّغة : ما اتّفق لفظه واختلف معناه» وهو يضمّ ألفاظا تتّفق في الخطّ والنّطق ولكنّها تختلف في المعنى وقد يكون الاتّفاق بين لفظين وقد يمتدّ إلى أربعة عشر لفظا، تتّفق في المبنى وتتباين في المعنى. ويستشهد المؤلّف على هذه الظّاهرة بالقرآن وأشعار العرب الموثوق بها.

وتضمّنت كتب النّحو عبارات عديدة للإحاطة بمفهوم اللّبس أكثرها ممّا ذكرنا سابقا مثل المشكل والمشتبه والمشترك والمجمل والمبهم. ولكنّها غلّبت في الاستعمال كلمة «اللّبس» ومّضتها للمفهوم الذي ندرسه في هذا البحث وهو تعداد الاحتمالات في دلالة العبارة. يتّضح هذا المفهوم في حديث ابن يعيش مثلا عن رفع الفاعل دون المفعول : «الفاعل يَظهر برفعه فائدةٌ

(11) سورة آل عمران - الآية 7.

دخـول الإعـراب الكـلامَ من حـيث كـان تكلّـف زيادة الإعـراب إنّمـا احْتُمِـل للفـرق بين المعـاني التي لولاها وقع لبس. فـالرّفع إنّمـا هو للفـرق بين الفـاعل والمفـعـول الذيْن يجـوز أن يكـون كلّ واحـد منهـمـا فـاعـلا ومفعـولا» [12]. ويتّضح أيضـا في تعريفه للتّمييز وبيـان فائدته : «والمراد به رفع الإبهـام وإزالـة اللّبـس وذلك نحو أن تُخْبِر أو تذكر لفظا يحـتمـل وجوها فيتـردّد المخاطب فيهـا فتنبّه على المراد بالنّصّ على أحـد احتمـالاته تبيينا للغـرض» [13]. ويتكرّر هذا المعنى في مـواطن أخـرى كثيـرة، منهـا مـواطن حـديثـه عـن الحـال وإمكان جـعله من الفـاعل أو المفـعـول [14]، ومواطن حديثه عن المبهمات الملازمـة للإضافة [15].

وهكذا يكون استـعـمـالنـا لكلمـة «اللّبس» استلهـامـا مـن تراثنا النّحـوي لمصطلح نحوي نعبّر به عن مفهوم أساسي ودقيق في اللّسانيات الحديثة.

1 ـ 3. اللّبس ظاهرة تركيبيّة دلاليّة

يطرأ «اللّبس» في رأينا على البنية التّركيبيّة الإعرابيّة باعتبارها البنية المنتجـة للمعنى والأداة النّاقلة للأفكـار والمواقف والعواطف والانفعـالات. ولا يطرأ على المفـردات المستقلّـة المعبّرة عن المعـاني المعجميّة لأنّ هذه المفـردات مـا هي إلاّ لبنات في التّـركيب دلالتهـا في حكم الجملة لا في ذاتهـا. ولا يوجـد في رأينا لبس مـعـجـمي كـالذي يتـحـدّث عنه بعض اللّسـانيّين. صحيح أنّ المفردة قـد تكون سببا في اللّبس ومـصدرا لإحـداثه خصوصـا إذا كانت من المشترك أو ممّا اتّفق مبناه واخـتلف معناه من الصيغ الصّرفيّة كمبنى «فعيـل» يدل على الصّفـة المشبـهة وصيغـة المبالغـة والمـصدر واسم المفعـول وكإطلاق اسم الفاعـل على المصدر وكإقـامة اسم الفاعل مقام

(12) ابن يعيش ـ ش. م. ج. 73/1.
(13) ابن يعيش ـ ش. م. ج. 74/2.
(14) السّابق. ج 56/2.
(15) السّابق. ج 128/2.

اسم المفعول والعكس... إنّ كلمة «العين» تطلق على نبع الماء والباصرة والجاسوس والنّفيس من كلّ شيء وحرف الهجاء كذلك. فهي من المشترك ومع ذلك لا تنعت باللّبس في المعجم ولا تنعت به في التّركيب أيضا متى اتّضح أنّها مستعملة في معنى واحد من المعاني المذكورة نحو : «اجْتَمَعَتِ النِّسْوَةُ حَوْلَ الْعَيْنِ». ولكنّها تصبح مصدرا للّبس متى احتملت أكثرَ من معنى في التّركيب النّحوي الواحد نحو : «عَيْنُ الصَّبِيَّةِ مَالِحَةٌ». فالعين في هذه الجملة قد تفهم على أنّها الباصرة فيكون معنى الجملة أنّ عين الصّبيّة حاسدة تصيب بالأذى فتُتَّقَى. وقد تعني العينَ المعروفة في جهة «قربص» من الوطن القبلي بالجمهورية التّونسسيّة فيكون المعنى أنّ مذاقها مالح. ولفظة «مُقَام» مبنى صرفي وزنه «مُفْعل» تشترك فيه صيغ اسم المفعول والمصدر الميمي واسم المكان ولا يعدّ مع ذلك ملبسا. وهو أحادي الدّلالة univoque غير ملبس إذا ما تمحّض في التّركيب لصيغة واحدة كالمصدر الميمي في قول المتنبّي «مَا مُقَامِي بِأَرْض نَخْلَةَ» أو اسم المفعول في نحو : «هَذَا الْبَيْتُ مُقَامٌ عَلَى أَرْضٍ صُلْبَةٍ» أو اسم المكان في نحو : «سَتَكُونُ تُوزَرُ مُقَامَنَا فِي آخِرِ الرِّحْلَةِ».

ويقتضي الحديثُ عن اللّبس بالضّرورة الحديثَ عن وسائل رفعه والقرائن التي توجّه السّامع إلى المعنى المرجّح والمقصد الغالب وهي قرائن ووسائل تتوفّر في الجملة وفي المقام الذي تنجز فيه الجملة على نحو ما سنرى في فقرات لاحقة. وهذا دليل على أنّ اللّبس محلّه الجملة.فاللّبس ورفع اللّبس أمران متلازمان. فحيث يوجد الأوّل لا بدّ أن يوجد الثّاني.

ونعني بالجملة مواطن اللّبس التّركيب الإعرابي السّليم الجاري على سنن اللّغة وقواعدها. فلا يُعدّ من اللّبس مثلُ قول العرب «هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بالجرّ على الجوار بدل الرّفع باتّباع النّعت لحركة المركّب الإضافي المنعوت. فالإعراب في خدمة المعنى يتّضح المعنى بسلامته ويغمض باختلاله. يقول ابن

جنّي [16] في : «باب في تجاذب المعاني والإعراب». «هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده ويلمّ به، ويبعث على المراجعة له وإلطاف النّظر فيه. وذلك أنّك تجدُ في كثير من المنثور والمنظوم الإعرابَ والمعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما مّا أسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب.

1 - 4. تأويل اللّبس :

وبما أنّ اللّبس ظاهرة تركيبيّة دلاليّة تفضي إلى معنى متعدّد فإنّ مقتضيات التّخاطب تحتّم أن يتوجّه الفهم إلى معنى واحد مرجّح عن طريق التّأويل والتّأويل «ترجيح أحد المحتملات» [17] يقال ألَتُ الشّيءَ أؤوله إذا جمعتُه وأصلحتُه. فكأنّ التّأويلَ جمعُ معاني اللّفظ المشكل بلفظ واضح لا لبس فيه. ويختلف التّأويل عن التّفسير إذ : «التّفسير بيان لفظ لا يحتمل إلاّ وجها واحدا، والتّأويل توجيه لفظ متوجّه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بعد ظهور الأدلّة» [18].

2 - دور طرفي الخطاب في اللّبس :

2 - 1. المعنى في ذهن المتكلّم غير المعنى في لفظه :

من المتّفق عليه أنّ المتكلّم يسعى أثناء عمليّة التّواصل اللّساني إلى نقل المعنى من ذهنه إلى ذهن المخاطب بواسطة اللّغة. فالمعنى هو الأوّل، يتجمّع في الذّن ثمّ ينسكب في العبارة المناسبة. ولا مجال للقول باقتران التّفكير بالتّعبير لأنّ ذلك من شأنه أن يقوّض فكرة الوضع اللّغوي من أساسها ويستوجب بالضّرورة أن تكون العبارة عن المعاني المتّفقة واحدة فيستوعي التّعبير من إنسان إلى آخر.

---

(16) ابن جنّي - الخصائص ج 255/3.

(17) التّهانوي كشاف اصطلاحات العلوم ج 116/3.

(18) السّابق - نفس الصّفة.

ولكن هل من المؤكّد أنّ المتكلّم يوفّق أثناء عمليّة التّواصل اللّساني في جعل المعنى في ذهنه مطابقا تماما للمعنى في اللّفظ المعبّر...؟ ينطلق الخطاب من معنى في ذهن المتكلّم سرعان ما يتحوّل إلى عمليّة عضويّة عن طريق أوامر يرسلها العقل إلى جهاز التّصويت. فيصدر هذا الجهاز أصواتا متتابعة تمثّل الوسم اللّفظي للمعنى في الواقع الفيزيائي المحسوس. وهو معنى ثان ليس بالضّرورة أن يكون المعنى الأوّل : «إنّ اللّغة عجزت عن تكوين يؤدّي المعنى الذي فيها لأنّها لم تستطع أن تجبر اللّسان والحنجرة على تأدية أجزاء المعنى دفعة واحدة» [19].

المتكلّم : معنى أوّل في الذّهن ← لفظ الأوّل ← معنى ثان في اللّفظ. ويتأكّد اختلاف المعنى في الذّهن عن المعنى في اللّفظ بثلاثة أدلّة :

- نلاحظ أوّلا أنّ المتكلّم كثيرا ما يشكّ في قدرة اللّفظ على أداء المعنى فيعمد إلى الاحتياط بعبارات التّفسير المختلفة نحو : "أيْ وأعني وأقصد أو بعبارات الاستفهام نحو : هل فهمت ؟ يتوجّه بها إلى المخاطب ليتأكّد من وصول المعنى المراد.

- وقد يخطىء أحيانا في اختيار اللّفظ المناسب للمعنى المقصود. فيفهم منه المخاطب غير ما أراد. وقصّة أبي الأسود مع ابنته أحسنُ مثال في هذا الشّأن. فقد جاء في الإيضاح في علل النّحو [20] أنّها قالت لأبيها ذات يوم : «يا أبه ما أشدُّ الحرّ. فقال لها الرّمضاء في الهاجرة يا بنيّة أو كلاما نحو هذا لأنّ في الرّواية اختلافا. فقالت له لم أسألك عن هذا، إنّما تعجّبت من شدّة الحرّ فقال لها : فقولي إذن ما أشدَّ الحرَّ !».

- وثالث الأدلّة قائم في ظاهرة اللّبس ذاتها وهي حمل كلام المتكلّم على غير ما يقصد لأنّ كلامه يتضمّن ما يقصد وما لا يقصد.

(19) م. ص. الشّريف : مفهوم الشّرط وجوابه 26/1.

(20) الزّجاجي. الإيضاح في علل النّحو ص 89.

2 ـ 2. تأويل المتكلّم للفظ المخاطب :

وحين يصدر المتكلّم اللّفظ تلتقطه أذن المخاطب وتنقله إلى دماغه الذي يتولّى ترجمته وتأويله إلى معنى مناسب لفهمه. ويتبيّن من دائرة الكلام أنّ المعنى في ذهن المتكلّم سابق للعبارة في حين أنّ العبارة سابقة للمعنى في ذهن المخاطب أي أنّ المتكلّم ينتج المعنى في العبارة والمخاطب يؤوّل العبارة ليدرك المعنى. فاتّجاههما متضارب بين اللّفظ والمعنى [21]. إلاّ أنّ المعنى الذي يؤوّله المخاطب هو معنى ثالث يختلف عن المعنى الأوّل السّابق في ذهن المتكلّم وعن المعنى الثّاني الذي أفرزه لفظ المتكلّم :

المخاطب : لفظ أوّل هو لفظ المتكلّم ←—— معنى ثالث.

«المخاطب مهيّأ دائما إلى أن يؤوّل اللّفظ الأوّل بلفظ آخر ذي معنى آخر يخالف اللّفظ الأوّل والثّاني اللّذيْن قدّمهما المتكلّم» [22]. «وينبغي بالتّبعيّة التّمييز بين معنى للباث ومعنى للمتقبّل» [23].

ويمكن الاستدلال على صحّة هذا الرّأي باستحضار تجربة يعرفها النّاس جميعا وهي أنّك تطلب من إنسان أن يدلّك على مكان تبحث عنه، فيرشدك ويعيّن لك المكان باللّفظ وقد يستعين بالإشارة، ولكنّك في النّهاية لا تبلغ قصدك لأنّ المرشد لم يوفّق في اختيار اللّفظ المناسب أو أنّك لم تؤوّل اللّفظ كما يجب أو للمسبّبين معا. ولهذا ليس صحيحا ما يذهب إليه ابن حزم من التّطابق بين مضمون الكلام بين المتقاوليْن : «يستقرّ في نفس المخاطب مثل ما قد استقرّ في نفس المتكلّم وخرج إليها بذلك مثل ما عندها» [24].

---

(21) C. Baylon; X. Mignot : Sémantique du language page 42.

(22) م. ص. الشّريف : مفهوم الشّرط وجوابه 21/1.

(23) ابن حزم ـ التّقريب لحدّ المنطق ص 4.

(24) ابن حزم ـ التّقريب لحدّ المنطق ص 4.

وبسبب اختلاف المعنى في تأويل المخاطب عن المعنى في ذهن المتكلّم وعن المعنى في لفظه يتدخّل المخاطب في كثير من الحالات مستوضحا المتكلّم : «هل تعني كذا ؟ أظنّك تقصد هذا المعنى ؟». أو نافيا أن يكون قد فهمه : «لا أفهم ما تقول». أو عن المعنى المقصود : «ما تقصد بقولك هذا ؟». إلى غير ذلك من المواقف التي تدلّ على أنّ التّفاهم بينهما نسبيّ، غير مبنيّ على تطابق المعنى المنتجَ والمعنى المؤوّلَ.

وأظهر حالات الاختلاف أن تكون الجملة ملبسة تخرج من المتكلّم على إرادة معنى معيّن وتصل إلى المخاطب وهي قابلة لأكثر من تأويل. فالمعنى صعب سبره، عسير النّفاذ إليه وإن كان غاية الغايات من النّظام اللّغوي. هو عمليّة معقّدة لا ينتقل من المتكلّم إلى المخاطب نقلا آليّا دون تغيير. ولهذا نفى علماء اللّسان أن يكون المعنى ككرة المضرب تنتقل من لاعب إلى آخر وتظلّ كما هي دون أن يلحقها تغيير.

2 ـ 3. دور قواعد التّعامل الاجتماعي العرفي في التّفاهم بين المتكلّم والمخاطب :

إنّ تغيّر المعنى في اتّجاهه بين المصدر (الذّهن) إلى الصّورة اللّفظيّة ومن الصّورة اللّفظيّة ومن الصّورة اللّفظيّة إلى التّأويل من شأنه أن يهيّء لظهور الاختلافات بين المتقاولين ولكنّه في الواقع اختلاف محدود لا يبلغ درجة اللّبس ولا يكون سببا في خلق الوضعيّات الملبسة. وذلك لأنّه اختلاف تُنْقِصُ من اتّساعه الأعراف وقواعد التّعامل الاجتماعي التي تخلق بين المتكلّم والمخاطب قدرا مشتركا من التّفاهم بحكم انتمائهما إلى مجتمع واحد فلا يشعران بموجبه بالفوارق بين المعنى الأوّل في الذّهن والمعنى الثّاني في اللّفظ والمعنى الثّالث الذي يفضي إليه التّأويل. وقد صوّر ابن جنّي فكرة التّفاهم بين أفراد المجموعة اللّغويّة الواحدة بعبارات الإلف والاعتياد والعرف والعادة وهي شرط لفهم الأغراض واطّراد الاستعمال [25].

---

(25) ابن جنّي ـ الخصائص 247/II.

3 ـ اللّبس خاصيّة في الجهاز أم حالة طارئة على الإنجاز ؟

3 ـ 1. وضّحنا في فقرات سابقة أنّ اللّبس مرتبط في ظهوره بالتّركيب النّحوي لا بالوحدات المعجميّة المستقلّة لأنّه من السّمات التي ينعت بها المعنى كالوضوح والغموض والإبهام. والمعنى يتولّد من الأبنيّة النّحويّة لا من معاني الوحدات المعجميّة بضمّ بعضها إلى بعض، وهو معنى واحد يستخلص من انتظام المتعدّد في التّركيب النّحوي الواحد. يقول الجرجاني : «مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذّهب والفضّة فيذهب بعضها في بعض حتّى تصير قطعة واحدة... وذلك لأنّك لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفس معانيها ـ إنّما جئت بها لتفيد وجوه التّعلّق»[26].

وللأبنية النّحويّة مظهران :

ـ أحدهما خفيّ مجرّد، محدود، مستقلّ عن اللّفظ، يمثّل الجهاز اللّغوي الثّابت أو قُلْ القواعد الأصول ونعني بها القوالب الصّرفيّة والأشكال الأساسيّة للمركّب النّحوي (الفعلي والإسمي والحرفي) والأنماط الرّئيسيّة للجملة.

ـ وثانيهما منجز مرتبط اللّفظ، وهو متنام، تظهر فيه مختلف التّغييرات والتّحويلات التي يقتضيها وسم الأبنية المجرّدة باللّفظ وتعجيمها أثناء الأداء.

ويتوجّه اهتمامنا إلى علاقة اللّبس بهذين النّوعين من الأبنية النّحويّة : هل يقع في الأبنية المجرّدة أي في الجهاز أم يستقرّ في الأبنية اللّفظيّة أي في الإنجاز ؟

(26) الجرجاني ـ دلائل الإعجاز ص 413.

3 ـ 2. علاقة اللّفظ بالجهاز :

نفترض أنّ اللّبش يمكن أن يتغلغل في اللّغة فيصيب أبنيتها الصّرفيّة والإعرابيّة وهي الأصول النّظريّة التي يقاس عليها في توليد المشتقّات والتّراكيب والجمل. وقائمتها محدودة لا يتجاوز ما يعود منها إلى الفعل بأنواعه (ثلاثيّا ورباعيّا، مجرّدا ومزيدا، مبنيّا للمعلوم ومبنيّا للمجهول) بضع عشرات. أمّا ما يعود منها إلى الاسم فعدده عشرة *في الثّلاثي المجرّد* وستّة في الرّباعي المجرّد وخمسة في الخماسي المجرّد، وقد أحصيت المزيد منه من خلال الممتع في التّصريف لابن عصفور فوجدته ينيف على أربع مائة [27]. ولكنّ أكثره مهمل.وإذا صادف أن وجدت كلمة تقاس على وزن من أوزانه فهي من الغريب المتروك.

أمّا الأبنيّة الإعرابيّة المجرّدة فعددها أقلّ بكثير من الأبنيّة الصّرفيّة وهي تتمثّل في أنواع المركّبات والأنماط الأساسيّة للجملة [28].

إنّ افتراض وجود اللّبس في البنية الصّرفيّة المجرّدة والبنية الإعرابيّة المجرّدة يفضي بطبيعة الحال إلى التّسليم بانتقال عدوى اللّبس إلى جميع المشتقّات المتولّدة من البنيتين المذكورتين. فاللّبس الكامن في الأصل لا بدّ أن يظهر في الفرع تماما كالعلّة في الجذر تلازم جميع المشتقّات الاسميّة والفعليّة من هذا الجذر نحو قال وقوْل ومقال وقيل وتقاوَل...

وهذا يعني :

ـ أنّ افتراض اللّبس في اسم الفاعل المتّصل بالفعل الثّلاثي المجرّد وهو ـ فاعل ـ ينبغي أن يقود إلى قبول اللّبس في كلّ إنجاز لفظي لصيغة اسم الفاعل أي إلى اعتبار قائل وكاتب وجار وآت وما صيغ على شاكلتها صيغا ملبسة.

(27) ابن عصفور ـ الممتع في التّصريف ج 72/1 - 162.

(28) أي المركّبات الإسميّة والفعليّة والحرفيّة وأنماط الجملة الإسميّة والجملة الفعليّة.

- أنّ افتراض اللّبس في بنية التّركيب الموصولي الاسمي (اسم موصول + صلة) مثلا يترتّب عليه اعتبار كلّ الإنجازات الموصوليّة الاسميّة ملبسة.

- أنّ افتراض اللّبس في البنية النّظريّة للجملة الفعليّة (ففا) مثلا يستوجب اعتبار جميع الجمل المحقّقة لهذه البنية غير خالية من اللّبس.

يتبيّن ممّا سبق أنّ الافتراض الذي قدّمناه تترتّب عليه نتائج غير مقبولة، فليس جميع المشتقّات الاسميّة والفعليّة ولا تحقيقات التّراكيب ولا إنجازات الجمل قابلة لأن تنعت باللّبس حتّى وإن افترضنا أنّ اللّبس كامن في الأصل النّظري الرّاجعة إليه. اللّبس في رأينا جزئي يطرأ على بعض الفروع لا على جميعها وإن جمعها أصل واحد.

لنتأمّل الجمل الآلية :

زُرْتُ دَارَ الْكُتُبِ الوَطَنِيَّةِ

زُرْتُ صَدِيقِي مُحَمَّدًا

أضَاءَتِ الشَّمْسُ الْكَوْنَ.

نلاحظ :

- أنّ هذه الجمل مشتقّة من أصل نظري واحد هو (ففا مف).

- أنّ الجملة الأولى ملبسة بسبب تعلّق النّعت (الوطنيّة) بمنعوتين ممكنين (دار الكتب) و (الكتب).

- أنّ الجملتين الثّانيّة والثّالثة خاليتان من اللّبس.

والنّتيجة من كلّ هذا أنّ موطن اللّبس في غير البنية النّظريّة إنّما هو في التّحقيقات اللّفظيّة لتلك البنى وفي بعضها لا في جميعها. ولو سرى إليها جميعا لكان اللّبس عامّا يستحيل من جرّائه أن تمتدّ جسور التّواصل بين أفراد المجموعة اللّغويّة الواحدة.

3 ـ 3. اللّبس في الإيجاز :

انتهينا إلى أنّ اللّبس ظاهرة لغويّة تقع في مستوى التّحقيقات اللّفظيّة المنجزة لا في مستوى الأبنية النّظريّة المجرّدة. ويعود السّبب في ذلك إلى قصور اللّفظ. اللّفظ اللّغوي مهما تكن كثرته وطرائق نظمه وتنوّعه محدود لا يجاري اطّراد المعاني وتزاحمها في الذّهن ولا يناسبرب الإنسان أو حركات فكره ونوازع نفسه : «القواعد المسيّرة للإعراب لا التباس فيها وإنّما الالتباس في المعنى المدرك واللّفظ المعبّر، وهو مشكل من مشاكل التّعبير اللّفظي الواسم للأبنيّة وليس مشكلة الأبنيّة ذاتها» (29).

وسنوضّح هذه الفكرة من خلال شواهد متنوّعة نعرض فيها نماذج من اللّبس مبوّبة في الغالب حسب موقعه من التّركيب النّحوي وسنتولّى تحليلها لتوضيح جوانب اللّبس فيها وأسبابه.

3 ـ 3 ـ 1. اللّبس المقترن بالمركّب الإضافي :

يكوّن المضاف والمضاف إليه مركّبا اسميّا هو بمنزلة الاسم الواحد المقتضي لمحلّ إعرابي واحد. والمضاف شديد التعلّق بالمضاف إليه، منه يستمدّ التّوضيح والتّخصيص، وبه يعوّض التّنوين الذي فقده فيصير بالمضاف إليه اسما تامّا غير ناقص ولذلك سمّي مضافا أي ملحقا بغيره. أمّا المضاف إليه فمتّسم في حدّ ذاته بالتّمام في حالة الإضافة أو عدمها، وبإمكانه أن ينغرد بنفسه.

ولهذا فإنّك إذا رمت وصف المضاف أو العطف عليه أو إحالة الضّمير عليه جرت هذه العمليّات على المركّب الإضافي بأكمله ولم تجر على المضاف وحده في حين أنّ جريانها على المضاف إليه وحده أمر ممكن. فالمضاف مندمج في المركّب أكثر من اندماج المضاف إليه فيه.

---

(29) م. ص. الشّريف : مفهوم الشّرط وجوابه 78/1.

وقد يحصل أن تقترن العمليّات النّحويّة التي أشرنا إليها باللّبس إذ يصحّ اعتبارها جارية في الوقت نفسه على المركّب الإضافي برمّته وعلى المضاف إليه كذلك. لنتأمّل الجمل التاليّة :

- لَقِيتُ جَارَ زَيْدٍ الأَحْمَقَ
- قَصَدتُ أَبْنَاءَ زَيْدٍ وَفَاطِمَةَ
- هَذَا صَدِيقُ أَخِي زَيْدٍ الّذِي أَعْرِفُهُ

يجوز أن تتعلّق الصّفة في الجملة الأولى بـ «زَيْدٍ» كما يجوز أن تتعلّق بـ «جَارَ زَيْدٍ». فتؤول الجملة على هذا الأساس تأويلين، تفصل بينهما علامة إعراب الصّفة (الفتحة - الكسرة) :

- لَقِيتُ جَارَ زَيْدٍ الأَحْمَقِ
- لَقِيتُ جَارَ زَيْدٍ الأَحْمَقَ

ومن الممكن عطف المعطوف في المثال الثّاني على «زَيْدٍ» فيكون الأبناء المقصودين على هذا التّأويل لزيد وفاطمة معا باعتبارهما زوجين :

- قصدتُ أَبْنَاءَ زَيْدٍ وَفَاطِمَةَ.

ومن الممكن أيضا إجراء العطف على المركّب الإضافي «أَبْنَاءَ زَيْدٍ» فيكون المعنى بحسب هذا أنّي قصدت أبناء زيد وقصدت فاطمة.

- قَصَدتُ أَبْنَاءَ زَيْدٍ وفَاطِمَةَ.

وإذا فهمنا أنّ المقصودين فريقان، أبناء لزيد وأبناء لفاطمة كانت الجملة لاحنة لأنّنا نقول في هذه الحالة :

- قَصَدتُ أَبْنَاءَ زَيْدٍ وأَبْنَاءَ فَاطِمَةَ.

أمّا الجملة الثّالثة فتحتمل ثلاثة تأويلات هي الآتيّة :

- هَذَا [صَدِيقُ أَخِي زَيْدٍ] الّذي أَعْرِفُ [ـهُ]
- هَذَا صَدِيقُ [أَخِي زَيْدٍ] الّذي أَعْرِفُ [ـهُ]
- هَذَا صَدِيقُ أَخِي [زَيْدٍ] الّذي أَعْرِف [ـهُ].

وذلك بحسب عودة الضّمير على «صديق أخي زيد» في الجملة الأولى وعلى «أخي زيد» في الجملة الثانية وعلى «زيد» في الجملة الثالثة.

3 ـ 3 ـ 2. اللّبس في إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول :

المصدر هو اسم الحدث ومدلول الفعل. ولأنّه فعل الفاعل فقد ذكر ابن يعيش أنّ سيبويه "ربّما سمّاه الفعل من حيث كان حركة الفعل"[30] وهو يعمل عمل الفعل فيتطلّب ما يتطلّبه الفعل من فاعل ومفعول. ويعمل فيهما معا نحو : "آلَمَنِي ضَرْبُ صَالِحٍ عليّا" فيترتّب الفاعل أوّلا ثمّ يليه المفعول حسب الأصل. وذلك لأنّ المصدر بمثابة الفعل. والفعل يتطلّب الفاعل أوّلا والمفعول ثانيا. ويتقوّى اتّصال المصدر بفاعله بمجيئهما في مركّب إضافي هو في اعتبار النّحاة بمنزلة الاسم الواحد.

وإذا حذف الفاعل أو المفعول من الجملة السّابقة :

آلَمَنِي ضَرْبُ صَالِح (أوْ ضَرْبُ عليٍّ).

اتّصل المعمول الثاني بالمصدر اتّصال إضافة وجاز اعتباره في الآن نفسه فاعلا أو مفعولا وهي حالة لبس ذلك أنّ «صَالِح أو عَلِيٍّ» لهما نفس السمات المعجميّة والنّحويّة. وكلاهما يصلح أن يكون فاعلا ومفعولا وعلى هذا الأساس تؤول القملتان السّابقتان على هذا النّحو :

ـ آلَمَنِي أنْ ضَرَبَ صَالِحٌ (أو أنْ ضَرَبَ عَلِيٌّ) فيكون الضّرب مطلقا غير مقيّد بمضروب.

ـ آلَمَنِي أنْ ضَرَبَ مَجْهُولٌ صَالِحًا (أنْ ضَرَبَ مَجْهُولٌ عَلِيًّا).

فيكون الفاعل محذوفا وفاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل. ويبدو أنّ هذه الحالة من اللّبس موجودة في كثير من اللّغات من

---

(30) ابن يعيش : ش. م. ج. 116/.

ذلك أنّ المركب التّالي L'amour de Dieu يحتمل في الفرنسيّة تأويلين : حبّ الله لعباده أو حبّ العباد لله.

3 ـ 3 ـ 3. اللّبس المقترن بالمركب البدلي :

لئن جرى البدل منه والبدل مجرى الاسم الواحد النّازع إلى الاندماج في نفس المحلّ كسائر المركبات البيانيّة فإنّ علاقة الاقتران والوصل والتّركيب في المركب البدلي أضعف ممّا هي في المركب النّعتي والمركب التّوكيدي. لذلك عدّ النّحاة العامل في المركب البدلي عاملا مكرّرا في البدل ممّا يسمح باعتبار الجملة الحاوية لهذا المركب بمنزلة جملتين. فقولك : «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ» يساوي جملتين هما «جَاءَ زَيْدٌ» و «جَاءَ أَخُوكَ».

ولضعف الارتباط بين طرفي المركّب البدلي فإنّ نعت هذا المركّب قد يجعل الصّفة موجّهة ولى البدل منه وإلى البدل في نفس الوقت. وهي حالة لبس نلاحظها من خلال هذا الشّاهد الذي نقلناه من مقدّمة «كتاب المجالس والمسايرات» للقاضي النّعمان : قال المحقّقون في تعريفهم بالمؤلّف : «ولعلّ أباه كان داعيا من دعاة الفاطميّين، حسب ما تُشعر به عبارة ابن خلّكان نقلا عن ابن زولاق : أبو حنيفة النّعمان بن محمّد الدّاعي «فعبارة الدّاعي قد تعني الوالد أيضا» [31].

3 ـ 3 ـ 4. اللّبس في تعليق الحال بالفاعل أو المفعول :

الحال من الأسماء الصّفات النّكرة تقترن بصاحبها الفاعل أو المفعول به على أن يكون معرفة أو نكرة موصوفة وذلك الوصف هيئته، وقد يلتبس تعليقها بصاحب الحال نحو : «ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا» فحالة القيام يمكن أن تكون صفة للضّمير «تُ» أو صفة لـ «زَيْدًا». وفي هذا حسب ابن يعيش : «تسمّح وذلك أنّك إذا جعلت الحال من التّاء وجب أن تلاصقه

(31) كتاب المجالس والمسايرات للقاضي النّعمان بن محمّد ص 7.

فتقول ضربت زيدا. فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللّبس إلاّ أن يكون السّامع يعلمه. فإن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسدا»[32].

3 ـ 3 ـ 5. التباس المفعول به بالمفعول فيه :

المفعول فيه وظيفة نحويّة دالّة على حدوث الفعل في ظرف زماني وظرف مكاني معيّن. وهو ينجز على صورة ظروف بحتة تلازم هذه الوظيفة فلا يلتبس أمرها بوظائف أخرينحو : «وَضَعَ اللّهُ الجَنّةَ تَحْتَ أَقْدَامِ الأُمَّهَات». وينجز أيضا على صورة اسم جنس مثل اليوم والبارحة. واسم الجنس يؤدّي وظائف مختلفة منها المفعول فيه. ويكون بذلك مصدرا للّبس نحو : «بَكَيْتُ يَوْمَ فَارَقْتُهَا». فالمركّب الإضافي «يَوْمَفَارَقْتُهَا» يمكن اعتباره مفعولا فيه لدلالته على الظّرفيّة الزّمانيّة التي وقع فيها البكاء. ويمكن اعتباره مفعولا به للفعل المتعدّي «بكيت» فيكون بذلك مبكيّا عليه.

3 ـ 3 ـ 6. التباس المفعول المطلق بالمفعول فيه[33]

يدلّ المفعول المطلق والمفعول فيه على معنيين مختلفين ؛ يعبّر الأوّل عن الحدثية المحضة والفعليّة في وضعيّة الاسم، وهو يتّصل بجميع الأفعال مهما اختلفت أنواعها. أمّا المفعول فيه فيفيد الظّرفيّة الزّمانيّة والمكانيّة، ورغم هذا الاختلاف بين المعنيين فإنّ الاشتباه بينهما يمكن أن يحصل في حالة حذفها وقيام الصّفة مقامها نحو :

- سِرْتُ طَوِيلاً
- سِرْتُ سَيْرًا طَوِيلاً (على تقدير حذف المفعول المطلق)
- سِرْتُ زَمَنًا طَوِيلاً (على تقدير حذف المفعول فيه).

---

(32) ابن يعيش. ش. م. 56/2.

(33) ابن هشام ـ مغنى اللبيب ج 643/2.

3 ـ 3 ـ 7. التباس المفعول المطلق بالحال[34]

ويلتبس المفعول المطلق بالحال كذلك رغم ما بينهما من تباين في المعنى. فجملة «جَاءَ زَيْدٌ رَكْضًا» يمكن أن تُحمل على تأويلين. بتضمّن المفعول المطلق : «جَاءَ زَيْدٌ يَرْكُضُ رَكْضًا» أو بتضمّن الحال وذلك باعتبار المصدر قائما مقام اسم الفاعل «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِضًا».

3 ـ 3 ـ 8. التباس المفعول الثّاني بالمفعول فيه وبالحال

تحتمل الجملة المصدّرة بـ «رأى» في بعض الاستعمالات تأويلات بحسب ما يفيده الفعل من رؤية بصريّة أو رؤية قلبيّة. ففي قولك : «رَأَيْتُ أَهْلِي قَلِيلاً» يمكن اعتبار الفعل قلبيّا فيكون في الجملة فعل وفاعل ومفعولان ومعناها أنّ أهل المتكلّم قليلون، لا شأن لهم. ويمكن اعتبار الفعل بصريّا، فتؤدّي كلمة «قليلا» وظيفة المفعول فيه أو الحال.

3 ـ 3 ـ 9. التباس في كون المركّب بحرف الجرّ معمولا أو تابعا

نقصد بالمفعول به وبالتّابع النّعت. في جملة : «اشْتَرَيْتُ مَزْرَعَةً لِزَيْدٍ» يجوز أن نعتبر «لِزَيْدٍ» مفعولا به لفعل «اشترى» فيكون «زيد» مستفيدا، أو نعتا لـ «مزرعة» على معنى أنّ المزرعة يمتلكها زيد».

3 ـ 3 ـ 10. التباس مقول القول بالاستئناف

ينجز مقول القول بجملة أو نصّ يرد بعد فعل القول أو ما في معناه نحو : «لاَ تُصَدِّقْ قَوْلَهُ إِنَّهُ لَمْ يَزُرْنِي» فجملة «إِنَّهُ لَمْ يَزُرْنِي» واقعة مقول قول. ويمكن اعتبارها من جهة ثانية جملة استئنافية تالية للجملة الأولى منفصلة عنها تركيبيّا.

---

(34) ابن هشام ـ مغنى اللبيب ج 643/2.

3 ـ 3 ـ 11. الالتباس في عودة الضّمير على المفسّر

الضّمير من الأسماء المبهمة لدلالته على معان مشتركة متعدّدة بتعدّد المفسّرات التي يحيل عليها. ولعلّ سمة الاشتراك هي التي تجعل عودته على المفسّر المناسب غير مضمونة في جميع التّراكيب النّحويّة. ونكتفي في بيان اللّبس الحاصل بالرّبط الإحالي بهذا الحديث النّبوي الذي أورده ابن جنّي وعلّق عليه بتوضيح اللّبس فيه : «خَلَقَ [اللَّهُ] [آدَمَ] عَلَى صُورَتِـ[ـهِ]» [35]. «يحتمل الهاء فيه أن تكون راجعة على اسم اللّه تعالى وأن تكون راجعة على آدم، فإذا كانت عائدة على اسم اللّه تعالى كان معناه على الصّورة التي أنشأها اللّه وقدّوها، فيكون المصدر حينئذ مضافا إلى الفاعل لأنّه ـ سبحانه ـ هو المصوّر لهاء لا أنّ له ـ عزّ اسمه ـ صورة ومثلا [...] وإن جعلتها عائدة على آدم كان معناه على صورة آدم أي على صورة أمثاله ممّا هو مخلوق ومدبّر».

3 ـ 3 ـ 12. اللّبس في توهّم الخطإ في علامة الإعراب

من ضروب اللّبس ما يتّخذ لغزا يطلب من المتضلّعين في اللّغة والنّحو أن يجدوا له حلاّ. وقد جمع ابن هشام كثيرا من هذه الألغاز. اللّغز السّادس منها ناتج عن توهّم الخطإ في علامة الإعراب [36]. وموطنه هذا البيت غير المنسوب إلى شاعر معيّن :

لاَ يَكُونُ الْعَيْرُ مُهْرًا لاَ يَكُونُ الْمُهْر مُهْرٌ

واللّبس قائم في رفع الكلمة الأخيرة من البيت «مُهْرٌ» وحقّها النّصب على أنّها خبر لـ «يكون» لكنّها عدّت في هذا البيت خبرا للمبتدإ قبلها. والعنصران يكوّنان جملة مستقلّة غير مسبوقة بناسخ. أمّا «لا يكون»

(35) ابن جنّي ـ الخصائص ج 251/250.

(36) ابن هشام. ألغاز ابن هشام في النّحو ص 17 - 18.

فهو جملة مختزلة مؤكّدة للجملة الأولى التي استقلّ بها الصّدر. وعلى هذا فمعنى البيتأنّ العَيْرَ وهو الحمار لا يرقى إلى فصيلة المهر. فالحمارُ حمارٌ والمهرُ مهرٌ.

وقد جاء في ألغاز ابن هشام أنّ هذه المسألة قد أخطأ فيها الكسائي في حضرة الرّشيد. وقد انتصر عليه اليزيدي فضرب الأرض بقلنوته فقال له يحي بن خالد معنّفا : «والله لخطأ الكسائي مع أدبه خير من صوابك مع سوء أدبك. فاعتذر اليزيدي بلذّة الغلبة».

3 - 3 - 13. اللّبس بسبب اللّفظ المشترك

كثيرا ما يكون موطن اللّبس اللّفظ المشترك وهو المتضمّن لأكثر من معنى فيتوهّم المخاطب معنى في حين أنّ المقصود معنى آخر. ومثاله اللّغز التّاسع والأربعون من ألغاز ابن هشام [37] ومداره البيت التّالي :

أكَلْتُ النّهَار بِنِصْفِ النّهَارِ
وَلَيْلاً أكَلْتُ بِلَيْلٍ بَهِيمِ

الالتباس في كيفية أكل النّهار واللّيل وكلاهما شيء معنوي لا يؤكل ولا يشرب. والحلّ أنّ النّهار ولَدُ الكروان واللّيلَ هو ولَدُ الحُبَارى فيكون معنى البيت حسب هذا أنّه اشترى فرخ الكروان وأكله في منتصف النّهار كما أكل فرخ الحُبارى في ليل دامس الظّلمة.

4 - رفع اللّبس

4 - 1. أعدنا في بداية البحث أنّ وظيفة التّواصل اللّساني بين أفراد المجموعة اللّغويّة الواحدة لا يعطّلها انتشار ظاهرة اللّبس في نسيج التّركيب اللّغوي. ويبدو أنّ اللّغة محصّنة بوسائل دفاعيّة لدرء اللّبس تماما كالجسم السّليم المعافى يدافع عن نفسه ضدّ

(37) السّابق ص 59.

الفيـروسـات بالتّلقـيحـات اللاّزمـة. وتنقسم هذه الوسـائل الدّفاعـيّة في نظـرنـا إلى :

- قـوانين وقـواعـد لمنع وقـوع اللّبس أصـلاً.

- قـرائن وعلامـات تسـاعـد على رفع اللّبس - إن حـصل - بتـرجـيح الاحتمال الأقوى.

4 ـ 2. قـواعـد منع اللّبس

القواعد التي تمنع ظهور اللّبس في خلايـا النّسيج اللّغـوي هي نفسها قواعد تكوين البنية النّحويّة أي قواعـد النّحـو في جملتها. ذلك أنّ قوانين التّكوين هي قـوانين وأحكام تـضبط سلامـة تركيب الجملة وتراقب صحّة استعمالهـا وتضمن أداءها لوظيفتهـا. وبالتّالي فإنّ هذه القواعـد والأحكام تعمـل على استـئـصـال اللّبس ومـقـاومـة انتشـاره أنّى ظهـر في التّـركيب النّحـوي، ونجد فـي كتب النّحـو إشـارات واضحة إلى مـا نسمّيـه بـ «نزعة الدّفاع الذّاتي» الذي تتولاّه اللّغة لحماية نفسها مـن فيروس اللّبس انطلاقا من صياغة قواعد التّكوين. ونعرض فيما يلي نماذج من هذه الإشارات :

4 ـ 2 ـ 1. لاحظ النّحاة أنّ القـاعدة اللّغويّة تنصّ على رفع الفاعل ونصب المفعول ولولا العلامة الإعـرابيّة لالتبست هاتان الوظيفتان في أكثر الجمل الفعليّة. يقول ابن جنّي في باب القول في الإعـراب : «هو الإبانة عن المعـاني بالألفـاظ ألا ترى أنّك إذا سمـعت أكرم سـعيـدٌ أبـاه وشكر سعيـدًا أبـوه علمت برفع أحـدهمـا ونصب الآخر الفـاعـلَ من المفعـول. ولو كـان الكلام شـرْجـا واحـدا لاستـبـهم أحدهمـا مـن صـاحـبـه» (38). والإعـراب «إنّمـا وُضـع ليـزيـل اللّبـس الحـاصـل فـيها باعـتـبـار المعـاني المختلفـة عليهـا» (39).

---

(38) ابن جنّـي - الخصـائص 351/1، الشّـرح هـو الجـدول.

(39) السيـوطـي - الأشبـاه والنّظـائـر ج 270/1.

4 ـ 2 ـ 2. ولاحظوا أيضا وجوبَ تقديم الفاعل على المفعول إذا كان الاسمان الشّاغلان لهاتين الوظيفتين من المقصور نحو : «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى». ذلك أنّ حفظ الرّتبة في غياب علامة الإعراب من شأنه أن يمنع حدوث اللّبس. وإلى ذلك أشار ابن مالك [40]:

وأَخِّرِ المفعول إن لَبْسٌ حُذِرْ

فالحذر من الوقوع في اللّبس دعّم القاعدة الأساسيّة وهي تقديم الفاعل على المفعول وأبطل في هذه الحالة القاعدة الفرعيّة وهي تقديم المفعول على الفاعل.

4 ـ 2 ـ 3. والضّمير في نظر النّحاة العرب هو بالأساس أداة لا لبس فيه وهو معيّن بالسياق اللّغوي وبقرائن الأحوال لذلك فإنّه لا يحتاج إلى الوصف. وقد جيء به لتحقيق وظيفتين هما إيجاز اللّفظ الكثير في أقلّ ما يمكن من الحروف وتعويض الاسم الظّاهر القائم على الاشتراك. والاشتراك مصدر للّبس. يقول ابن يعيش : «إنّما أُتيَ بالمضمرات من الإيجاز واحتراسا من الإلباس. أمّا الإيجاز فظاهر لأنّك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء الاسم. وأمّا الالتباس فلأنّ الأسماء الظّاهرة كثيرة الاشتراك فإذا قلت «زَيْدٌ فَعَلَ زَيْدٌ» جاز أن يتوهّم في زيد الثّاني أنّه غير الأوّل. وليس للأسماء الظّاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست وإنّما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصّفات... والمضمرات لا لبس فيها واستغنت عن الصّفات لأنّ الأحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلّم والمخاطب وتقدّم ذكر الغائب تغني عن الصّفات» [41].

وفي الجملة فإنّ قواعد النّحو تهدف إلى سلامة بناء الجملة ليستقيم للجملة أن تؤدّي وظيفتها الدّلاليّة. وهي تتحاشى في عمليّة البناء هذه

---

(40) شرح ابن عقيل ج 486/1.

(41) ابن يعيش. ش. م. ج 83/2.

كلّ المزالق التي تؤدّي إلى اللّبس. فهي قواعد بناء وحذر من الوقوع في اللّبس. والأمر عامّ وشائع في كلّ صناعة لها قوانين تقام عليها وقواعد تسيّر دواليبها وفي الآن نفسه تحميها من كلّ العوامل التي تعرقل تأديتها لوظائفها.

4 ـ 3. قرائن رفع اللّبس

4 ـ 3 ـ 1. رأينا أنّ قواعد النّحو توضع لسلامة بناء الجملة وأمن اللّبس فيها وأنّه كلّما كان التّخوّف من اللّبس قائما كان الأمر أدعى إلى تعطيل القاعدة النّحويّة، لكن رغم هذه الحصانة التي تحيط بها اللّغة نفسها فإنّ اللّبس لا يلبث أن يتسرّب إليها عندما تتحوّل بالإنجاز إلى كلام. وقد استعرضنا مظاهر كثيرة منه في فقرات سابقة. وفي هذا المستوى الذي يصبح فيه اللّبس حقيقة ماثلة فإنّ التّعامل معه يكون بترجيح الاحتمال الأقوى. يقول ابن جنّي في هذا الشّأن : «اعلم أنّ المذهب في هذا ونحوه أنّ يُعْتَقد الأقوى منهما مذهبا ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مرادا وقولاً» (42) ويضيف : «فإذا رأينا العالم قد أفتى بشيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه فلأنّه وضع يده على أظهرها عنده فأفتى به وإن كان مُجيزًا للآخر وقائلاً به» (43).

وهنا لابدّ أن نبيّن أنّ «الأقوى» هو «الأظهر» في الاستشهاد السّابق ويقصد به الاحتمال الأرجح من غيره الذي يسبق إليه الاختيار وترجّحه قرائن المقال وقرائن الأحوال.

4 ـ 3 ـ 2. قرائن المقال

قرائن المقال هي كلّ العلامات المتوفّرة في السّياق اللّغوي والتي تمكّن من تغليب دلالة محتملة على دلالة أخرى محتملة هي أيضا. ومن

(42) ابن جنّي ـ الخصائص. باب اللّفظ يرد محتملا أمرين أحدهما أقوى من صاحبه. ج 488/2.

(43) ابن جنّي ـ الخصائص ج 491 - 492.

المفروض أنّ هذه القرائن لا تحويها العبارة الملبسة وإنّما توجد في أماكن أخرى من القول لسبب بسيط وهو أنّ وجودها في العبارة الملبسة يجعل العبارة واضحة لا لبس فيها.

إنّ الجملة شكل نحوي غير منعزل، يقع في نصّ بين جمل سابقة وأخرى لاحقة، تتوفّر فيها عناصر لغويّة تعين على فهم تلك الجملة. لقد رأينا في فقرة سابقة (3 ـ 2 ـ 3) أنّ إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول يمكن أن تكون مدعاة إلى اللّبس. إلاّ أنّه سرعان ما يُرفع إذا أمعنّا النّظر في السياق اللّغوي الذي تنتسب إليه الجملة. فالقولا التّالي : «زُرْنِي وَلاَ تَتَأَخّرْ. *فَزِيَارَتُكَ* تُسْعِدُ القَلْبَ» يتضمّن في الظّاهر لبسا موطنه إضافة المصدر إلى ضمير المخاطب في الجملة الثالثة إذْ يحتمل أن يكون الضّمير فاعلاً أو مفعولاً. غير أنّ السياق يفيد في الجملتين الأولى والثانية أنّ المتكلّم يستحثّ المخاطب على الزيارة. فالمخاطب لا يمكن أن يكون في هذه الحالة إلاّ فاعلا.

وفي الجملة التّالية : «هُنَاكَ تَرَى السَّنَابِلَ تَتَمَايَلُ طَرَبًا كَأَنَّهَا نَشْوَى بِمَا فِي قَلْبِهَا مِنَ البُرِّ أَوْ كَأَنَّهَا هَائِمَةٌ *بِمُدَاعَبَةِ للنَّسِيمِ*» (بطرس البستاني ـ السّنابل). أضيف المصدر كذلك إلى ما يحتمل أن يكون فاعلا مفعولا. غير أنّ السياق اللّغوي يفيد أنّ النّسيم بحكم كونه قوّة متحرّكة حقيق بأن يكون مداعبا وأنّ السّنابل بمثابة الأنثى الحامل المثقّلة بالبرّ يستهويها أن تداعب برقائق النّسيم.

وإنّ أكثر حالات اللّبس المتّصلة بالمركّب الإضافي وبالمركّب البدلي وبتعلّق الحال بالفاعل أو المفعول وغيرها ممّا بسطنا في فقرات سابقة يمكن أن تسوّى بالاستعانة بالمعطيات اللّغويّة التي يتضمّنها السياق. وقد اهتمّ ابن هشام في الجزء الثاني من المغني بهذا الجانب فوضّح القرائن النّحويّة المميّزة للجملة الاعتراضيّة من

الجملة الحاليّة [44]. والقرائن المميّزة من الوظائف النّحويّة بعضها من بعض [45].

4 ـ 3 ـ 3. قرائن المقام والأحوال

هي جملة العناصر غير اللّغويّة المتّصلة بالكلام والمتمثّلة في المقام من ناحيّة وكيفيّة الأداء من ناحيّة أخرى.

قرائن المقام هي جملة الظّروف الطّبيعيّة والاجتماعيّة والسياسيّة التي يتمّ فيها إنجاز المقال. واللّغة كائن حيّ يتفاعل مع هذه الظّروف فتحمل منها عناصر كثيرة تمتزج ببنيتها الأساسيّة وتيعيّن ي مواقف عديدة على رفع اللّبس. في الجملة التّاليّة [46]: أطْرَدَ [المُديرُ] [العَامِلَ] لأنّـهُ] شُيُوعيّ متطرّفٌ.

يتعذّر ربط الضّمير (ه) بمفسّره المناسب (المدير ـ العامل) إذا لم نعرف البلد الذي تمّ فيه الطّرد. فإذا كان البلد منتميًا إلى العالم الرّأسمالي عَادَ الضّمير على العامل الذي استحقّ الطّردَ بسبب عقيدته السياسيّة المخالفة لعقيدة البلد... وإذا كان البلد منتميًا إلى العالم الشّيوعي قبل الانهيار، طبعا، عاد الضّمير على المدير الذي سمح لنفسه بسبب تشدّده العقائدي أن يطرد العامل.

أمّا قرائن الأحوال فهي عناصر لا يمكن تسجيلها بالكتابة العاديّة وهي تحدث تأثيرات في البناء اللّغوي فيصبح أنواعا مختلفة من الأبنيّة لكلّ نوع سماته الصّوتيّة والنّحويّة. وخير مثال على ذلك هذه الجملة : «مَا أسْعَدَكَ هَذِهِ اللّيْلَةَ» فهي تختلف بحسب نطقها من النّفي إلى الاستفهام إلى التّهجّب. وفي التّراث إشارات كثيرة إلى أهميّة شرح

(44) ابن هشام ـ المغنى ج 435/2.

(45) ابن هشام ـ المغنى ج 523/2 - 524 - 532 - 643 - 644 - 645.

(46) أخذنا المثال من كتاب Anaphores et pronoms : G. Kleiber ص 49.

الأحوال المصاحبة للقول في بلورة المعنى وتدقيقه .فالغائب ما كانت الجماعةُ من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها وتضطرّ إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئًا أو استثقاله وتقبّله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، والرّضا به أو التعجّب من قائله وغير ذلك من الأحوال الشّاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النّفوس. ألا تريإلى قوله :

تقُولُ - وَصَكّتْ وَجْهَهَا - بِيَمِينِهَا　　أَبَعْلِـي هَـذَا بِالرّحَـى المتقاعِـسُ

فلو قال حاكيها عنها : .أبعلي هذا بالرّحى المتقاعسُ، من غير أن يذكر صكّ الوجه، لأعلمنا بذلك أنّها كانت متعجّبة منكرة لكنّه لمّا حكى الحال فقال (وصكّت وجهها) عُلم بذلك قوّة إنكارها وتعاظم الصّورة، [47].

وقد يشعر المهتمّون بالتّراث فيما يحقّقون من الآثار أنّ القرائن المقاليّة والمقاميّة والحاليّة غير كافيّة لرفع اللّبس وتعيين المقصود فيعمدون إلى التّنبيه إليه في النصّ بالجملة الاعتراضيّة أو بتوضيحه في الهامش. ذُكر في كتاب المجالس والمسايرات أنّ المنصور لمّا فكّر في اختيار عامل على بعض الثّغور أراد أن يتأكّد من حسن اختياره فعرض الفكرة على المعزّ. وفي النصّ لا يُذكر المعزّ وإنّما يُذكر ضميره بصورة لا تخلو من اللّبس. فيضطرّ صاحب الكتاب القاضي النّعمان إلى قطع السياق وتعيين المفسّر المقصود باستعمال الضّمير وذلك باستخدام الجملة الاعتراضية : .فكتبتُ اسم الرّجل الذي خطر ببالي في ورقة وقد ختمتُ عليها ووضعتُها بين يديّ ودعوتُ به - يعني المعزّ لدين الله صلوات الله عليه - فسلّم ثمّ وقف فقلت يا بُنَيَّ أريد إخراج عَامِلِ بَلَدِ كذا وكذا - وذكرَ البلد - فمكن تراه يصلح لذلك ؟، [48].

(47) ابن جنّي - الخصائص ج 245/1.

(48) القاضي النّعمان - كتاب المجالس والمسايرات ص 71.

الخـــــاتمـــــة :

اللّبس ظاهرة لغويّة حقيقيّة بإمكان اللّغة أن تتغلّب عليها أوّلا في مستوى الأبنيّة اللّغويّة المجرّدة عن طريق سلامة البناء التي تضمن وضوح المعنى وثانيا في مستوى الأبنية النّحويّة المنجزة اعتمادا على قرائن من المقال أو الأحوال أو المقام. وإنّه لمن المفيد أن يتتبّع الدّارس أبواب النّحو العربي بابا بابا ليرى كيف أنّ القواعد النّحويّة قد صيغت في الأساس لتحاشي الوقوع في اللّبس وأنّ هذه الغاية تفهم ضمنيّا أو يعلن عنها بصريح العبارة كما فعل ابن مالك [49]:

وبالتّفاق قد ينوبُ الثاني مِنْ باب ـ كسا ـ فيما التباسهُ أمِنْ

وهو يشير بذلك إلى أنّ الفعل المتعدّي إلى مفعولينمن باب (أعطى ـ كسا) جوز بناؤه إلى المفعول الأوّل أو الثاني :

- أُعْطِي عَمْرو دِرْهَمًا
- أُعْطِيَ عمْرًا دِرْهَمٌ.

فإذا حصل لبس ببنائه للثّاني نحو : «أعْطَيْتُ زيْدل عمْرًا» تعيّن بناؤه للأوّل فقط فتقول : «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» ولا يجوز بناؤه للثّاني لئلاّ يحصل لبْس لأنّ كلّ واحد منهما يصلح أن يكون آخذا.

ثمّ إذا فرغ الدّارس من ذلك، كان له في النّصوص مجالٌ آخر يرى فيه كيف أنّ اللّبس وقرائن رفع اللّبس قد وضعا في كفّتين بصورة متكافئة تضمن توازن اللّغة وقدرتها على الإبلاغ.

وبهذين العمليْن يمكن أن نتبيّن أنّ اللّبس ظاهرة لغويّة منتشرة وقد تكون مضلّلة إلى حين في بعض الحالات ولكنّها غير معطّلة.

---

(49) شرح ابن عقيل ج 511/ - 512.

المصادر والمراجع

- **ابن جنّي** : الخصائص - تحقيق محمّد علي النجّار. 3 أجزاء. دار الهدي للطّباعة والنّشر. بيروت - لبنان.

- **ابن حزم** : التّقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامّية والأمثلة الفقهيّة - تحقيق إحسان عبّاس. دار مكتبة الحياة بيروت. 1969.

- **ابن عصفور** : الممتع في التّصريف - جزءان - تحقيق فخر الدّين قباوة 1983 - الدّار العربيّة للكتاب.

- **ابن عقيل** : شرح ابن عقيل على ألفيّة بن مالك. جزءان - المكتبة العصريّة صيدا - بيروت 1964.

- **ابن قتيبة** : تأويل مشكل القرآن. ط 2 - 1973. شرح ونشر أحمد صقر - دار التّراث. القاهرة.

- **ابن هشام** : ألغاز ابن هشام في النّحو 1973. مؤسسة الرسالة. بيروت لبنان.

- **ابن هشام** : المغني - تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد. جزءان. 1991- المكتبة العصريّة - صيدا - بيروت.

- **ابن يعيش** : شرح المفصّل. 10 أجزاء في مجلّدين. عالم الكتب.

- **التّهاوني** : كشاف اصطلاحات العلوم. 1984 - استانبول.

- **زين كامل الخويسكي** : مواضع اللّبس عند النّحاة والصّرفيين - ط 1 - 1989 دار المعرفة الجامعيّة.

- **الـرّازي** : مفاتيح الغيب - الشّهير بالتّفسير الكبير ط 1 مصر 1308 هـ..

- **السيوطي** : الأشباه والنّظائر - تحقيق طه عبد الرّؤوف سعد 1975.
- **الشّريف محمّد صلاح الدّين** : مفهوم الشّرط وجوابه وما يطرحه من قضايا... بحيث لنيل شهادة دكتوراه الدّولة في اللّغة العربيّة وآدابها - نسخة مرقونة 1973.
- **القاضي عبد الجبّار** : متشابه القرآن - دار التّراث بالقاهرة 1936.
- **المغني** : تحقيق عدنان محمّد زرزور - القاهرة - دار التّراث 1969.

القاضي النّعمان : كتاب المجالس والمسايرات - طبع المطبعة الرّسميّة للجمهوريّة التّونسيّة 1978.

1) C. Baylon et X Mignot : 1995 - Sémantique du langue, Editions NATHAN.
2) A. Bennour : 1991. Rhétorique des attitudes propositionnelles. Publications de la Faculté des Lettres de la Manouba.
3) J. Dubois et... : 1973. Dictionnaire de linguistique LAROUSSE.
4) C. Fuchs : 1985; Aspects de l'ambiguité et de la paraphase dans les langues naturelles. Editions Peter Lang S. A. Berne.
5) M. Galmiche : 1983. Les ambiguités référentielles ou les pièges de la référence. Langue Française n° 157 - Février 1983.
6) G. Kleiber : 1994. Anaphores et pronoms. Edition Duculot.
7) J. Lyons : 1970. Linguistique générale. LAROUSSE.

BIBLIOGRAPHIE

BONNARD, H. (1971). — Grammaire française des lycées et collèges, 10e édition, Paris, SUDEL.

BONNARD, H. (1981). — Code du français courant, Paris, Magnard.

BRUNOT, F. (1966). — Histoire de la langue française, T. 1, Paris, A. Colin.

CLEDAT, L. (1889). — Nouvelle grammaire historique du français, Paris, Garnier Frères.

GREVISSE, M. (1964). — Le Bon Usage, 8e éd., Gembloux / Paris, Duculot / Hatier.

GUILLAUME, G. (1970). — Temps et Verbe, (Nouvelle édition), Paris, Champion.

IMBS, P. (1960). — L'emploi des temps verbaux en français moderne, Paris, Klincksieck.

MARTIN, R. (1971). — Temps et Aspect, Paris, Klincksieck.

MOIGNET, G. (1981). — Systématique de la langue française, Paris, Klincksieck.

RIEGEL, M.; PELLAT, J.-Ch.; RIOUL, R. (1998). — Grammaire méthodique du français, Nlle éd., Paris, PUF.

SOUCHE, A.; GRUNENWALD, J. (1965). — Grammaire, 4e et 3e, Paris, F. Nathan.

STEN, H. (1964). — Les temps du verbe fini (indicatif) en français moderne, Copenhague, Munksgaard.

VALIN, R. (1964). — La méthode comparative en linguistique historique et en psychomécanique du langage, Québec, Les Presses de l'Université Laval.

WAGNER, R.-L.; PINCHON, J. (1962). — Grammaire du français classique et moderne, Paris, Hachette.

indicatif, suggérée par l'examen morpho-génétique et confortée par l'examen de la sémantique et de la syntaxe, est, selon nous, définitivement établie.

V — CONCLUSION : PERSPECTIVES

1 — Une première perspective s'impose d'elle-même : une perspective d'ordre épistémologique, de l'ordre du **conceptuel**. Les formes en ***rais*** s'inscrivent dans le système du **mode indicatif** et le prétendu «mode conditionnel» doit disparaître. La cohérence scientifique s'en trouvera renforcée, et le brouillard créé s'en trouvera dissipé. D'ailleurs, la majorité des linguistes «raisonnables» ont fini par s'en convaincre.

2 — Une deuxième perspective est un peu plus lourde à se mouvoir : la perspective pédagogique. Une résistance, plus ou moins forte, se manifeste, celle consistant à continuer à considérer que les formes en ***rais*** constituent un mode à part : le prétendu mode ***conditionnel***. Nous avons toujours combattu ce conservatisme déplacé, et avons même proposé, il y a quelques années, de parcourir à nos frais, la Tunisie, pour recommander aux enseignants du secondaire d'oser enseigner que les formes du prétendu «conditionnel» sont des formes d'indicatif. On peut garder l'étiquette de ***conditionnel***, à condition de considérer que ces formes appartiennent à l'***indicatif*** (la cinquième ligne de conjugaison s'appelant ***conditionnel de l'indicatif***.)

faut partir du ***présent***, moment de l'acte de parole : ce temps central a deux composantes très ténues : une composante future ((α) et une composante passée ((Ω). Le présent, c'est la perpétuelle transformation d'une parcelle de futur ((α) en une parcelle de passé ((Ω). Guillaume distingue deux **temps** [8] ***futurs*** : un ***futur catégorique*** (formes en ***rai***) qui appartient à la perspective générée par (a, et un ***futur hypothétique*** (formes en ***rais***) qui appartient à la perspective générée par (Ω. La perspective (est celle qui crée le futur contenant l'hypothèse minimale (*futur catégorique*); dans la perspective (s'installent, côté passé, l'imparfait, côté futur, le futur hypothétique (formes du «conditionnel»). Les formes en ***rais***, inscrites dans la perspective Ω réalisent le ***futur hypothétique*** de deux façons différentes : la première consiste à prendre départ dans le champ passé créé par la parcelle passée du présent; on obtient ainsi la valeur temporelle des formes en ***rais***; la seconde consiste à s'inscrire dans une perspective se situant dans un en-deçà mental de l'actuel créé par (α, autrement dit en dessous de la **thèse** (le futur reculant alors pour avoir comme limite de départ le présent, celui-ci y inclus dans sa totalité, et comme développement l'infini prospectif, avec, comme conséquence une surcharge d'hypothèse). En fin d'analyse, on obtient, à partir de la perspective Ω, soit un futur prenant départ au passé (valeur temporelle), soit une modalité créée par cet en-deçà de la thèse (valeur modale) (voir, entre autres présentations guillau-miennes, **MOIGNET**, *Systématique de la langue française*, pp. 81-83). Ces deux manifestations du futur hypothétique, ainsi que les nuances réalisées dans le discours, sont des **effets** de sens sous-tendus par une valeur abstraite en langue, celle que nous avons présentée ci-dessus (futur généré par la partie décadente W et inscrit dans la perspective qu'elle crée), qui est le signifié de puissance, ***signifié en langue***, unique pour chaque signe (ici la forme en ***rais***). On peut dire aussi que dans les ***signifiés d'effet*** (tous inscrits dans le ***signifié de puissance***, mais actualisés et différenciés par le contexte discursif, s'institue une rivalité entre les deux catégories (**temps # modalité**) : l'intervention de la **modalité** se fait au détriment de la **temporalité** (ainsi, il se produit une neutralisation temporelle : l'imparfait n'exprime plus le passé; le «conditionnel» n'exprime plus le futur du passé).

L'unicité des valeurs retrouvée grâce à ce concept de ***signifié de puissance*** (***futur hypothétique*** pour les formes en ***rais***), l'appartenance des formes en ***rais*** à un seul ***mode***, au seul

---

8) Au sens de l'anglais «tense», ou encore de celui de temps verbal (étiquette d'un paradigme verbal), en rdapport toutefois avec le «temps-time», un temps «décadent» susceptible de se muer en modalité.

sémantique entre formes analytiques [périphrases verbales] avec semi-auxiliaire (devoir ou aller) à l'imparfait (7) et formes en rais à valeur temporelle, et de nombreux autres phénomènes, sont là pour allier syntaxe et sémantique (point de vue syntactico-sémantique) dans le sens d'une collaboration démonstrative, celle visant à valider l'hypothèse de départ : les formes en rais ne constituent pas un mode à part, le prétendu «mode conditionnel». L'appellation de conditionnel ne nous gêne pas en elle-même, ce que nous récusons c'est la considération de ce terme comme recouvrant un concept de mode.

IV. — FILIATION ET UNICITÉ : LA SOLUTION GUILLAUMIENNE

Mais, dira-t-on, est-ce au nom d'un morphologisme de principe qu'il faut attribuer une unicité d'étiquette à une forme donnée ? Et, puisqu'il est prouvé que les formes en ***rais*** ont tantôt une valeur modale, tantôt une valeur temporelle, pourquoi ne pas répartir ces valeurs sur deux ***modes*** différents ? Et d'ailleurs, qu'est-ce qu'un mode, qu'est-ce que le mode ***indicatif*** auquel nous prétendons intégrer le «faux» ***mode conditionnel*** ?

On a déjà répondu en partie à la question du «double mode» : Si l'on admettait un double étiquetage de mode pour les formes en ***rais***, il faudrait en faire autant pour les formes en ***ais***, pour les formes en ***rai***, et probablement également pour d'autres formes encore.

Notre conviction est que **G. GUILLAUME** et son école (voir essentiellement les travaux de **G. MOIGNET, R. MARTIN, R. VALIN, M. WILMET**, ainsi que certains travaux de **P. IMBS, R.-L. WAGNER**) ont répondu à toutes ces questions à la fois. La réalité des ***modes***, il ne faut pas la chercher dans la ***modalité*** : Les modes, c'est d'abord une réalité morphologique recouvrant très certainement un concept [catégorie verbale ici], dont les ***modalités*** (attitudes du locuteur vis-à-vis de ce qu'il énonce) ne constituent pas les signifiés. Pour nous en tenir à l'***indicatif***, nous considérons, comme la plupart des linguistes actuels, convaincus par la démonstration guillau-mienne, que c'est le mode de l'***actuel*** : autrement dit, c'est le seul mode capable de situer le procès dans le présent linguistique (actualité du locuteur) ou dans une époque déterminée et s'y référant. Quant à la filiation entre les valeurs modales et les valeurs temporelles des formes en ***rais***, nous pouvons la résumer ainsi sans trop trahir la pensée guillaumienne. Il

7) Ainsi : «Mme de Rênal s'attendait à chaque moment qu'il ***allait s'expliquer*** (...) [STENDHAL] — «(...) il sut que la comtesse, déguisée jusqu'aux dents, ***devait venir*** voir (...) le curieux spectacle d'un de ces bals monstrueux.» [BALZAC] .

Bref, la suggestion de la morphologie (grande affinité entre les valeurs des formes en ***rais*** et celles des formes en ***ais***, ainsi qu'entre les valeurs des formes en ***rais*** et celles des formes en ***rai***) est largement confortée par l'examen sémantique. Du coup, l'hypothèse avancée (appartenance des formes en ***rais*** au mode ***indicatif***) s'en trouve en grande partie confirmée. Elle ne le sera entièrement que lorsque la syntaxe nous aura donné raison, à son tour.

2.4. — Le point de vue syntaxique.

L'interrogation de la syntaxe renforce notre conviction. Voici les points forts :

1 — L'affinité syntaxique est grande entre les formes en ***rais*** et les formes en ***rai***. Ainsi, La transformation du style direct en style indirect (avec un verbe introducteur au passé) aboutit à la transformation des formes en ***rai*** en formes en ***rais***. Le temps nous manque ici pour expliquer le ressort très fin de cette transformation. Il nous suffit de constater la parenté syntaxique entre les deux séries de formes, ce qui ne fait que confirmer l'appartenance du «conditionnel» au même ***mode*** que celui auquel appartient le futur : l'***indicatif***.

2 — Les corrélations ***ais / rais***, que nous avons évoquées plus haut pour établir les parentés de valeurs, doivent être mises en avant, cette fois pour apporter la preuve syntaxique. Ces corrélations produisent des contraintes syntaxiques telles que les deux séries (formes en ais et formes en ***rais***) coexistent quasi toujours dans le système hypothétique par Si. Dans les quelques cas où l'une seule de ces séries de formes assure par ***auto-corrélation*** la totalité du système (P.Q.P.I. + Imparfait [voir plus haut l'exemple de DESCAVES], ou encore le cas du «double conditionnel» : «Oh ! vous auriez cinquante ans, vous ***seriez*** encore ma maîtresse.» [BALZAC]), il serait faux d'y voir des contre-exemples affaiblissant la théorie, bien au contraire : preuve est ainsi faite que les formes en ***ais***, dans leur emploi modal, sont capables de s'auto-corréler, de la même façon que les formes en rais, tout en restant dans le champ des «***modalités fortes***».

Corrélations, quelquefois quasi — équivalences (interchangeabilité : «conditionnel passé» / imparfait, dans certaines structures hypothétiques à corrélation, et même dans les structures hypothétiques «mono-temporelles», autrement dit sans corrélation explicite [6]), équivalences (syntaxique et quasi équivalence

---

6) C'est le cas de ce que certains grammairiens appellent l'*imparfait de tentative* : «Deux pouces de plus et l'officier avait la tête coiffée par la pierre.» [BALZAC].

faite du ***passé simple*** et du ***passé antérieur***, incapables d'exprimer la modalité). *La Grammaire Méthodique* (p. 288) exprime un point de vue proche du nôtre en soulignant : «Et si l'on voulait traiter le conditionnel comme un mode, il faudrait en faire de même du futur, qui lui est parallèle : le futur serait alors le mode du probable, de l'éventuel, par opposition au conditionnel, mode de l'hypothèse ou de l'irréel. A la limite, on pourrait imaginer une langue où à chaque modalité correspondrait un mode du verbe.»

2 — D'autre part, et surtout, l'examen minutieux des ***valeurs*** révèle une grande affinité entre les formes en ***rais*** et les formes en ***ais***. S'il est vrai que les premières ont plus fréquemment des ***valeurs modales*** (de ***modalité***) que les secondes, on constate toutefois que les mêmes ***modalités fortes*** (grand éloignement du ***réel*** et du ***certain*** : ***modalité zéro***) dont est capable le «conditionnel» sont, dans leur grande majorité, également exprimables par les formes en ***ais*** [imparfait et plus-que-parfait de l'indicatif] (ex. : le potentiel, l'irréel, les nuances intermédiaires : déjà dans les corrélations : *«Si ça ne t'ennuyait pas, nous irions tout simplement dîner à côté, dans une petite boîte où je prends quelquefois mes repas le soir.» (DESCAVES)* — *«Si l'on nous **avait écoutés**, on **aurait évité** ce malheur, mais dans notre position, c'était bien délicat d'intervenir.»* (MAURIAC); sans compter les cas de «croisement» (5). — Ajoutons certains emplois de l'imparfait interchangeables avec des «conditionnels passés» : *«Si je ne l'avais pas soutenu, quand il se pencha, pour le dernier adieu, sur la fosse ouverte, il **roulait** au fond.»* (DESCAVES). Nous disposons d'un énorme corpus prouvant cette grande ressemblance ***modale*** (de ***modalité***) entre les deux séries de formes (il est vrai qu'il y a aussi des différences, dans le cas des corrélations, mais qui ne touchent pas la modalité en tant que telle : si dans l'écrasante majorité des cas, les formes en ***ais*** marquent, dans le cadre ***suppositif***, l'antécédence (la condition), les formes en ***rais*** la subséquence, il arrive qu'antécédence et subséquence soient, dans la même phrase du ressort de l'une seulement des deux séries [***ais*** ou ***rais***] : voir plus haut la 2e phrase de DESCAVES, et plus bas les cas du «double conditionnel»).

3 — Les valeurs temporelles des formes en ***rais*** sont très exactement parallèles aux valeurs habituelles du futur (le plus souvent temporelles). Dans les deux cas, il s'agit de l'expression du ***prospectif***, la différence se situant au plan du départ (départ au présent pour les formes en rai, départ au passé (plus exactement à une sorte de ***présent de mémoire***) pour les formes en ***rais***.

---

5) Par «croisement», nous entendons des corrélations du type [si + imparfait (´ «conditionnel passé» (ou) si + plus-que-parfait ´ «conditionnel présent»].

formes latines des siècles classiques (il en est de même d'ailleurs des formes en ***rai***, celles du futur), mais de formes périphrastiques du latin tardif (*habere* au présent + infinitif [pour le futur]; un peu plus tardivement habere à l'imparfait + infinitif [pour le «conditionnel»]) «*Dans le latin de la Gaule, les deux éléments dont nous avons dit que se composaient le nouveau futur et le conditionnel, savoir l'infinitif et le présent d'avoir d'une part, de l'autre l'infinitif et l'imparfait d'avoir, n'ont pas dû rester longtemps séparés ou séparables, comme cela est arrivé dans d'autres langues romanes. Ils se sont fondus en un seul mot, et cela a eu pour leurs formes, tant en ce qui concerne le radical a) qu'en ce qui concerne la désinence b) les conséquences les plus décisives.*» (F. BRUNOT : H.L.F. T. 1, p. 207). De là donc, l'existence de ces formes en rais dès le plus ancien français. Au point de vue génétique, les formes du «conditionnel» sont, d'une part assez comparables aux formes du futur; d'autre part, et surtout, la partie finale [la plus abondante] de leur morphème est l'imparfait réduit du verbe avoir (latin habere).

La morphologie synchronique est encore plus révélatrice : elle nous montre que le morphème du «conditionnel» (***rais***) est un morphème complexe, un morphème de synthèse, dont les composantes sont : le morphème de l'imparfait (***ais***) + un élément morphémique du futur (*r*).

La morphologie étant parlante, cette double constatation (génétique et morphologique) est de nature à suggérer une double hypothèse forte : 1 - Il doit exister de grandes affinités au double plan des *valeurs* et des *emplois syntaxiques* entre les formes en ***rais*** et les formes en ***ais*** (formes d'imparfait), d'une part; et entre les formes en rais et les formes en ***rai*** (formes du futur), d'autre part. - 2 - On présume fortement que les formes du «conditionnel» (formes en rais) appartiennent au même ***mode*** que les formes parentes (les formes d'imparfait et celles du futur : ***ais*** et ***rai***).

2.3. — Le point de vue sémantique (ou sémantico-logique).

1 — D'une part, à supposer même que l'assimilation ***mode / modalité*** soit recevable, la valeur purement temporelle dont est capable le «conditionnel» ouvre déjà une brèche dans la présentation traditionnelle. On ne saurait admettre qu'il puisse y avoir deux «conditionnels» (ou deux valeurs en discontinuité pour une même forme), encore moins le double étiquetage : ***Conditionnel*** (= ***mode***) # ***futur du passé*** (= ***temps***, sans compter le mélange des domaines: ***temps-«time»*** ou ***temps-«tense»*** ?), parce qu'alors, il faudrait admettre aussi ***deux imparfaits*** (un ***imparfait-mode*** et un imparfait-temps), et plus généralement encore un double statut (mode # temps) pour la plupart des formes de l'indicatif (exception

des signifiés de l'ordre des *attitudes mentales* (pragma-logiques essentiellement) vis-à-vis de l'énoncé, aboutissant à statuer sur la faisabilité du procès-noyau, procès rendu par les différentes formes verbales. Cette opération a abouti aux désastres définitionnels que l'on sait (indicatif : mode de l'action réelle, etc.). Cette erreur, débouchant sur la confusion mode et modalité a été bien analysée par les guillaumiens et par des auteurs modernes influencés par leurs idées (voir par exemple la Grammaire Méthodique de RIEGEL, PELLAT et RIOUL (pp. 287-288, où les auteurs soulignent à juste titre, que, d'une part, si le mode se définissait par la modalité, on ne verrait pas quelles modalités pourraient être attribuées à l'infinitif et au participe, et que surtout, «une même modalité peut s'exprimer de différentes façons, au moyen de modes et de structures de phrases différents (...) [et que] inversement un même mode peut exprimer différentes modalités.» Les formes en rais exprimant peut-être plus fréquemment que d'autres formes, des modalités fortes appartenant à des champs voisins (hypothèse, potentiel, irréel,...), la tentation était trop forte : les formes en rais constituent, aux yeux de la grammaire traditionnelle, un mode, celui de l'éventuel, ou de l'action soumise à une condition, ... (il y a encore d'autres variantes conceptuo-terminologiques.)

b) la négligence de la systématique morphologique : on n'a pas cru devoir accorder la moindre unicité à la valeur spécifique des formes ou ensembles de formes; la tendance atomisante dominait : ainsi les temps ont des valeurs disparates; la situation des formes en rais est doublement aggravée : d'une part, après avoir décidé de leur accorder statut de mode (conditionnel), on s'est aperçu que cette attribution (basée sur la modalité) est inopérante dans certains cas (valeur de futur du passé). Qu'à cela ne tienne : ou bien, on accorde un strapontin à ces emplois (sous la forme sacro-sainte de «exception», ou de «remarque»); ou bien, on pratique une sorte de scission ou de sécession (conditionnel # futur du passé). D'autre part, on n'a pas remarqué (ou on n'a pas jugé utile de remarquer) les affinités morphologiques entre les formes en rais et certaines autres formes de l'indicatif (les formes en ais et les futurs), affinités qui pouvaient remettre en cause la conception d'un mode conditionnel autonome.

2.2. — Le point de vue morpho-génétique.

Interrogeons d'abord la morphologie dans sa double dimension : *diachronique* et *synchronique*.

La morphologie diachronique est, ici, l'histoire de la formation des formes en rais (autrement dit le côté proprement génétique de ces formes). On sait que ces formes ne résultent pas de l'évolution de

III — LES FORMES EN RAIS NE CONSTITUENT PAS UN MODE AUTONOME : LE PRÉTENDU MODE CONDITIONNEL

1. — La caution historique

WAGNER et PINCHON (Grammaire du français classique et moderne), après avoir affirmé : «Le nom de conditionnel est très malencontreux, puisque cette forme sert très souvent à évoquer des choses qui ne sont soumises à aucune condition», font remarquer qu' «au XVIe siècle, le grammairien MEIGRET proposait avec raison de l'appeler «forme en rais» (3). Très tôt donc, on se serait méfié de cette étiquette.

2. — Démonstration scientifique

Il s'agit pour nous, non d'une affaire de simple étiquette, mais d'une véritable affaire d'épistémologie : faire des formes en rais un mode autonome (le mode conditionnel) ou des formes à cheval sur deux modes (le mode conditionnel et le mode indicatif) ne permet pas de cerner la réalité grammaticale. Celle-ci est ailleurs : les formes en rais constituent des temps (4) du mode indicatif, quelle que soit la diversité de leurs emplois discursifs. Notre démonstration consistera d'abord à exposer les raisons de l'erreur d'analyse dont sont responsables les grammairiens de la tradition, ensuite et surtout à interroger les trois domaines de la grammaire, isolément et dans leur interaction : la morphologie (dans sa double dimension : diachronique [ou, plus exactement, morpho-génétique] et synchronique), la sémantique (ou plus exactement les valeurs d'emploi), et la syntaxe (ainsi que des domaines d'interaction, tels que la morpho-syntaxe, la sémantico-syntaxe).

2.1. — Au départ : une double erreur

Une double erreur est à l'origine de l'attitude des grammairiens :

a) *la confusion entre mode et modalité* : Arbitrairement, les grammairiens ont attribué à des ensembles morphologiques homogènes baptisés modes des valeurs de modalité, autrement dit

---

3) Au sens de l'anglais tense (temps verbal).

4) Sauf inattention de notre part, nous n'avons, toutefois, trouvé dans le Traité de la Grammaire française de L. MEIGRET [1550] aucune trace de cette appellation. Par ailleurs néanmoins, il est précisé dans le Dictionnaire historique de la Langue française (1992, LE ROBERT, sous la direction d'Alain REY) que le terme de Conditionnel est employé en grammaire avant 1546.

a) Les auteurs de manuels, anciens surtout (XIXe - XXe s. jusqu'aux années 60 approximativement), mais aussi, dans quelques cas, modernes, qui accordent à ces formes un statut de mode plein (réservant aux valeurs temporelles l'étiquette de futur du passé (souvent d'ailleurs, sous forme de remarque embarrassée dans le chapitre sur l'indicatif). Ces auteurs affichent la plus grande sérénité et ne sont nullement gênés d'attribuer deux étiquettes discontinues à une morphologie identique (Ex. : BONNARD, Grammaire des Lycées et Collèges).

b) Les grammairiens qui, gagnés par un certain scrupule épistémologique, tentent de colmater les brèches créées par ce double étiquetage pour une même forme, et qui, tout en reconnaissant à ces formes un statut de mode, établissent un fil ténu entre une sorte de valeur fondamentale ayant donné naissance au nom de ce nouveau mode et une autre valeur, empruntée on ne sait comment, et qui est sa valeur temporelle (Ex. : Les SOUCHE; un exemple à rebours : CLEDAT, Grammaire historique du français : «Le futur dans le passé de l'indicatif a pris dans la langue française des fonctions modales qui lui ont fait donner le nom de conditionnel.» (p. 235). Ou encore BONNARD, Code du français courant (d'inspiration plus ou moins onomasiologique) dans le chapitre appelé L'irréel (§ 197 intitulé Conditionnel présent et passé, p. 233 : «en ce cas, le Futur du passé situe le procès irréel au moment PA ou PA + x.»)

Reste la tendance que nous faisons nôtre (à laquelle nous adhérons tout en y apportant un complément à titre de contribution personnelle et qui est surtout d'ordre méthodologique), et qui consiste à intégrer les formes en rais au mode indicatif.

R. MARTIN, en 1971 (Temps et Aspect), résumait, avec quelque approximation (1), la situation ainsi : «Les grammairiens discutent sur la nature du COND (2) : pour les uns il constitue un mode autonome, pour d'autres un temps de l'indicatif, pour d'autres enfin il existe deux COND, un COND-temps et un COND-mode.»

---

1) Avec quelque approximation au niveau de la formulation de la 3e situation : le plus souvent, les grammairiens répondant à cette situation, distinguent **le mode conditionnel et le temps futur du passé (du mode indicatif)** : c'est le cas de Bonnard.

2) COND = Conditionnel.

Il n'y a pas de mode Conditionnel

Abdelhamid CAMOUN
(Faculté des Sciences Humaines et Sociales - Tunis)

I — POSITION DU PROBLÈME

A l'école, on nous a appris (et on continue à l'enseigner dans certains manuels [primaires et secondaires surtout], mais aussi dans certains manuels et dans certains établissements de l'enseignement supérieur, de moins en moins en France, il est vrai) que les formes verbales en rais constituent un mode autonome, appelé Conditionnel. Depuis quelque temps (quelques dizaines d'années), et essentiellement sous l'impulsion de G. GUILLAUME et des guillaumiens, la majorité des linguistes considèrent que, en réalité, ces formes ne constituent pas un mode à part, mais qu'elles sont des temps (au sens de l'anglais tense) du mode indicatif.

Notre propos est de montrer, d'une façon très succincte hélas (mais nous tâcherons de ne rien omettre d'essentiel), que tout est là pour prouver qu'il n'y a pas de mode Conditionnel et que ces formes en rais, quelle qu'en soit la diversité d'emploi et quelque variés que soient leurs effets de sens dans le discours, sont partie intégrante du mode indicatif, constituant ainsi la cinquième ligne horizontale de la morphologie de ce mode.

II — LES GRAMMAIRIENS FACE AU CONDITIONNEL : SÉRÉNITÉ OU PERPLEXITÉ ?

On peut, avec quelque approximation, présenter ainsi deux attitudes des grammairiens de la tradition), autrement dit ceux qui reconnaissent aux formes en rais un statut de mode plein :

BIBLIOGRAPHIE

Al-Khalïl. — kitäbu-l-çayn.

Barbot M. & K. Bourja 1998. — Le système lexical de l'arabe classique. Luqmän, 14-1, 1997-1998, 67-116

Barbot M.1997. — La voie droite (SiräT) de l'islam ou Le Sens au bout du chemin,in Beikbaghban H.(ed.) : Actes du colloque international : Images et représentations en terre d'islam, Université des sciences humaines, Strasbourg, février 1994, pp. 143-179

Bohas G.- 1991. — Le PCO, la composition des racines et les conventions d'association, BEO, XLIII-1993 Le PCO et la structure des racines; Développements récents en linguistique arabe et sémitique, PIFD, Damas

Bohas G et N. Darfouf 1993. — Contribution à la réorganisation du lexique de l'arabe,les étymons non-ordonnés, Linguistica Communicatio, 5, 1 et 2.

Bohas, G. et A. Chekayri 1993. — Les réalisations des racines bilitères en arabe, in Contini R., Pennachietti F.A., Tosco M.(eds), Semitica, Serta philologica Constantino Tsereteli dicata.

Clements G.N. 1976. — Vowel Harmony in Nonlinear Phonology.

Generative Phonology. — An Autosegmental Model (1980).

Diakonoff M. 1965. — Afrasian Languages, Nauka Publishers (1988).

Goldsmith 1976. — An Overview of Autosegmental Phonology Linguistic Analysis, 2-1; 23-68

Ibn Färis. — Maqäyïsu-l-lu Gat.

Leben W.1973. — Suprasegmental Phonology, Ph.D. MIT.

McCarthy 1979. — Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology, Ph.D.; MIT,

1981 : A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology, Liguistic Inquiry, 12-3; 373-417

Petracek K. 1987. — Sur le rôle des modalités sonantiques dans l'élaboration de la racine en sémitique. Arabica, XXXIV; 106-110

Yip M.1980. — The Tonal Phonology of Chinese, Ph.D, MIT. 1988.

— The Obligatory Contour Principle and Phonological Rules : A loss of Identity, Linguistic Inquiry, 19-1, 65-100

Zanned L.1998. — Le lexique dans la langue arabe : sa formation et son rapport avec la syntaxe (en arabe). Thèse de doctorat d'état, Université de Tunis.

l'une ou l'autre des deux faces : la composante consonantique et la signification lexicale dans la langue arabe classique. L'ibdäl qui était perçu, depuis les garmmairiens arabes comme étant un accident donc une variante dialectale, tribale, est pour nous la loi qui gouverne la formation du lexique arabe : L'ibdäl n'est que le cheminement reliant un point d'articulation à un autre dans l'espace articulatoire. Cet espace est un ensemble de points continus formant ainsi un continuum sur lequel s'opère un découpage articulatoire. Ce découpage coïncide avec un autre découpage de la réalité au niveau de la signification. La mise en rapport se fait par le biais de la loi du fixe et du variable. Cette loi donne lieu à plusieurs structures dont chacune exploite les possibilités combinatoires à l'extrême. Ce fonctionnement ne peut être que probabiliste.

La racine dans le lexique arabe, étant le résultat de ce fonctionnement ne peut être que polysémique. La polysémie, qui va à l'encontre du bon fonctionnement du système en théorie, est une nécessité générée par le système lui-même sans toutefois le priver du bon fonctionnement. La polysémie ne pose pas de problème pour l'arabophone depuis les origines parce qu'il était maître de sa langue: en utilisant une racine (hjr) pour exprimer l'idée de rupture, il n'établissait pas de rapport entre la rupture et la chaleur et/ou le radotage. Il employait une des trois copies de (hjr) formées par trois différentes structures, chacune formant un listème à part. Il trouvait facilement son chemin dans la nébuleuse du lexique contrairement aux lexicographes et aux linguistes.

Puisse l'avenir montrer la validité de notre modèle pour le développer davantage ou montrer ses limites pour remédier à ses infirmités.

qlq : être dans le trouble
avoir les bagages mal affermis en sorte qu'ils remuent (bête de somme)

qlX : frapper un corps sec contre un autre corps sec
— arracher, déraciner

qlç : arracher/ cesser/ ne pas tenir ferme à sa place

Les racines dont la deuxième et la première sont rédupliquées comme (qll) et (qlq) sont produites comme toutes les autres racines du même listème par la structure fonctionnant à deux éléments fixes et un variable. Quand la valeur de la variable est <l> nous avons (qll), quand elle est <q> nous avons (qlq).

Quant aux racines produites par la réduplication totale comme (qlql), elles posent deux problèmes : le premier concerne le statut des racines quadrilitères dans le lexique arabe de point de vue synchronique: leur fréquence par rapport aux trilitères et les rapports sémantiques qu'elles entrentienent avec elles. Le deuxième concerne la formation des quadrilitères de point de vue diachronique.

Il existe plusieurs hypothèses dont celle d'Al-Khalīl (5) concernant la formation des quadrilitères de point de vue diachronique. Celui-ci considère que les formes comme (SlSl) sont produites par réduplication des deux consonnes. Cette hypothèse elle-même est reprise par Bohas sous forme de réduplication totale et par Barbot sous le nom de <alternance cyclique> (1998/95). Nous gardons la conception d'al-Khalīl en lui donnant la formalisation qui va avec notre modèle:

Les racines dont la première et la deuxième sont rédupliquées sont produites par une structure fonctionnant à quatre éléments fixes : F1F2F3F4 où F1= F3 et F2 = F4. Si F1= q et F2 = l nous aurons automatiquement (qlql) et ainsi de suite.

Conclusion :

Nous avons entrepris dans cet article de participer à un débat sur un sujet qui ne se dévoile que partiellement pour les chercheurs de différentes époques. Cette contribution n'est qu'a ses débuts. Son point de départ est la conception courante dans les études linguistiques : la recherche linguistique ne peut être conçue que comme étant la mise en rapport du son et du sens, de la structure et de son contenu. Nous avons essayé d'établir ce rapport sans négliger

---

5) Kitāb al-çayn, 1/55.

Les trois formes entretiennent un rapport sémantique fort tel que :

	qll	être saisi d'un tremblement
ql	ql	qavoir les bagages mal affermis en sorte qu'ils remuent
	qlql	remuer, agiter; secouer

L'hypothèse de la réduplication se tient du fait qu'elle est basée sur la rapport sémantique. Mais comment expliquer le phénomène : comment une racine est formée par réduplication tout en ayant avec d'autres racines formées par d'autres moyens (épenthèse par exemple selon le modèle de Bohas), un rapport sémantique fort ou lâche ? Notre hypothèse englobe la réalisation des racines en un seul moyen; à savoir la structure aux éléments fixes et variables donnant des listèmes de racines comprenant toutes les formes de réduplication.

Prenons le listème produit par F1F2V où la valeur de F1 = q, F2=l et dépouillons le dictionnaire:

F1F2V	
ql ..	<REMUER>
qlb	: — tourner, retourner VII- être troublé, être dans l'agitation
qlw	: donner une chasse vigoureuse — partir vite sans donner le temps à son cavalier de se raffermir sur son siège (chamelle) XII- être inquiet, agité
qlf	: tourner, retourner une chose, la mettre à l'envers
qlt	: périr/ IV-femme qui a perdu tous ses fils
qld	: saisir (se dit de la fièvre)
qlz	: sauter
qls	: danser en s'accompagnant du chant
qlS	: sauter / être dans le trouble
qll	: X- être saisi d'un tremblement/ - se mettre en colère
qly	: frire frapper le bois (qullat) contre un autre appelé (miqlä?)
ql$	: ruer
qlj	: arracher V- courir les pays pour chercher de quoi vivre en temps de disette — qaljun : mâle agité par un violent penchant sexuel

4 — à deux variables et deux fixes : elle englobe toutes les quadrilitères ayant en commun les deux éléments fixes sans rapport sémantique nécessaire :

V1V2F1F2

V1F1V2F2

F1V1V2F2

F1F2V1V2

5 — à trois fixes et un variable: produit les différents listèmes des quadrilitères avec des rapports phonétiques et sémantiques :

F1F2F3V

F1F2VF3

F1VF2F3

VF1F2F3

Nous nous contentons d'exposer quelques échantillons produits par la première forme de cette structure F1F2F3 V. Notre dépouillement n'est pas achevé :

Soit F1F2F3V où la valeur de F1 = q, F2 = l, F3 = ç, le dépouillement nous donne :

F1F2F3V

q l ç ...	<CRÉPU>
qlçt	: être crépu (cheveux)
qlç&	: marcher comme qq qui retire un pied après l'autre du bourbier
qlçd	: être très crépu
qlçt	: être très crépu
qlçf	: être ridé, ratatiné, contracté

2-6 — La réduplication :

Bohas conçoit que la racine bilitère se réalise par réduplication comme suit :

	CCiCi	réduplication de la deuxième (diffusion)
C Ci	CCiC	réduplication de la première
	CCiCCi	réduplication totale

morphologique des formes verbales. Les variations de la forme verbale sont l'écho des variations sémantiques.

ARCHIRACINE

Hsb

F1F2V	F1VF2	VF1F2
H s ..	H .. b	.. s b
listème 1	listème 2	listème 3
Hsb 1	Hsb 2	Hsb 3
<compter>	<croire>	<origine>
CaCaC	CaCiC	CaCuC
Hasaba	Hasiba	Hasuba

2-5 — Les quadrilitères :

Nous nous contentons d'exposer l'essentiel de notre conception car notre dépouillement du lexique concernant les quadrilitères n'est pas encore achevé et beaucoup de problèmes restent à résoudre. Le rapport entre les quadrilitères et trilitères par exemple sur les deux plans : consonantique et sémantique.

La structure composée d'éléments fixes et variables fonctionnent à quatre éléments pour produire les quadrilitères. Théoriquement elle fonctione comme suit :

1 — à quatre éléments variables :

V1V2V3V4 : toutes les quadrilitères.

2 — à quatre éléments fixes : elle produit les copies de la même racine quadrilitère dans l'usage de la langue (qSml) par exemple:

F1F2F3F4
q S m l
q S m l
....

3 — à trois variables et un fixe: elle englobe toutes les quadrilitères ayant en commun l'élément fixe sans rapport sémantique nécessaire:

V1V2V3F
V1V2FV3
V1FV2V3
FV1V2V3

la notion de <séparer : trier,couper>. La notion de <compter> n'est-elle pas une opération de tri, de séparation, de dénombrement des objets dénombrables. L'action de compter est exprimée dans la forme verbale I (CaCaC = Hasaba) indiquant la transitivité. Ainsi se conjuguent toutes les racines de ce listème : Hasama/Hasafa ...

L'autre forme verbale (CaCiC= Hasiba) est membre d'un listème produit par la structure F1VF2 où la valeur de F1 = H, F2 = b:

F1VF2

H.. b < sentiment, croyance>

Hbb	: aimer, vouloir, désirer
Hdb	: être bienveillant envers qq
Hrb	: être en colère/avoir un accès de rage
Hzb	: vexer, tourmenter qq
Hsb	: Hasiba : croire, penser; imaginer
H$b	: irriter, mettre en colère
HTb	: accuser faussement/HaTibun : malheureux
Hnb	: éprouver un sentiment de pitié pour qq
Hwb	: V- être triste, affligé; éprouver une douleur

Il est évident que le listème est dominé par la notion du sentiment et de la croyance (vraie ou fausse). L'accompli de (Hasiba) s'insère dans le paradigme du listème : Hadiba/Hariba/Haniba ...

La troisième forme (Hasuba) est produite par la structure VF1F2 où F1 = s; F2 = b :

V F1F2

.. s b	< Nature, Origine>
rsb	: s'enfoncer, räsib : bon, doux, qui ne s'emporte pas.
çsb	: çasüb : chef d'une tribu/ çasb : la descendance.
nsb	: généalogie d'une personne.
lsb	: lassäbatun : qui s'attaque à l'honneur, à la réputation des gens.
Hsb	: Hasuba : être considéré, estimé.

Il est évident que (Hasuba) est membre de ce listème de par sa signification et par la forme de l'accompli : Hasuba/ rasuba, à comparer avec ($arufa, karuma, etc).

Ainsi, notre hypothèse trouve une base au niveau de la composante consonantique et sémantique du lexique et au niveau

Imaginons que cette démarche est réalisable en trois dimensions. Nous aurons une représentation de la nébuleuse du lexique arabe avec ses rapports phonétiques et sémantiques en même temps. En partant d'une racine quelconque nous pouvons atterrir aux confins du système lexical en entier. Notre modèle peut, s'il est poussé à son maximum, expliquer beaucoup de phénomènes dans le lexique arabe sans écarter ni la composante phonétique (consonantique) ni la composante sémantique, mais tout en les réunissant. Notre hypothèse peut intégrer la formation des racines quadrilitères et le phénomène de la réduplication (voir 2-5 et 2-6).

2-4 — L'archiracine et la première forme verbale :

L'hypothèse de l'archiracine englobant trois racines ayant la même composante consonantique, produites par le croisement de trois listèmes faisant d'elles une entrée lexicale polysémique; est vérifiable dans le système de la flexion verbale. L'accompli de la forme I du verbe en arabe se réalise en trois formes selon la voyelle de la deuxième syllabe (katab/ Hasun/ çalim). Ces formes sont reliées à des racines différentes. Mais il existe des racines comme (Hsb) qui prend les trois formes de l'accompli chacune reliée à un sens donné :

Hsb (Hasaba, Hasiba, Hasuba)

Ce phénomène consolide notre hypohèse : Une racine comme (Hsb) doit être une archiracine produite par le croisement de trois listèmes, chaque listème se distingue par sa signification et c'est cette signification qui dicte la forme de l'accompli.

Prenons la structure F1F2V où la valeur de F1= H, F2 = s :

F1F2V

H s ..	< séparer : trier, couper>
Hss	: brûler, anéantir, tuer/ VIII-être arraché, déraciné
Hsb	: Hasaba : compter, suffire /Husbän : châtiment
Hsd	: porter envie à qq par rapport à qc/ Punir (Dieu)
Hsr	: dépouiller d'écorce/ couper, retrancher
Hsf	: trier/ moissonner/II-raser (la moustache)
Hsk	: Hskl : égorger les petits de son troupeau
Hsl	: trier et séparer le rebut
Hsm	: couper, retrancher
Hsy	: creuser (puits) dans un endroit sablonneux

Il est évident que la charge <compter> dans la racine (Hsb) provient du listème produit par F1F2V (F1= H, F2 = s) et dominé par

Ainsi (hwr) est une archiracine produite par le croisement de trois listèmes :

ARCHIRACINE

hwr

F1 F2 V	F1 V F2	F1 F2
Listème 1	listème 2	listème 3
Exciter	Rompre	(Dé)tourner
hwr 1	hwr 2	hwr 3
se précipiter	démolir	détourner

Le point de départ dans notre exposé était (hjr) qui représente une racine commune à trois listèmes chargés de trois significations globales. Puis nous avons pris deux autres racines (njr) et (hwr) pour élargir le champ d'investigation. (njr) et (hwr) sont des archiracines tout comme (hjr), produites par le croisement de trois listèmes dont chacun est le produit du fonctionnement de la structure à deux éléments fixes et un élément variable :

ARCHIRACINE			ARCHIRACINE		ARCHIRACINE	
njr			hjr		hwr	
F1F2V	F1VF2	VF1F2	F1F2V	F1VF2	F1F2V	VF1F2
Rapidité	Couper	Chaleur	Radoter	Rompre	Exciter	(Dé)tourner
...	...	...	...	...	...	...
...	...	...	...	hwr2	hwr1	hwr3
...	...	...	...	...	...	...
...	...	hjr3	hjr1	hjr2	...	...
...	...	...	...	...	...	...
njr1	njr2	njr3	...	...	...	...
...	...	...	...	...	...	...

hzr — rouer qq de coups de bâton

hSr — briser/ VIII : casser

h$r — épuiser une chamelle à force de la traire sans cesse

hjr — rompre, abandonner, délaisser

hyr — II : démolir (une digue)/V - crouler, s'ébouler

La troisième charge <(dé)tourner> s'inscrit dans le champ du mouvement par rapport à un repère quelconque comme on peut le constater à travers les significations des racines du listème produit par la structure VF1F2 où la valeur de F1 = w et F2 = r.

VF1F2

.. w r < (Dé)tourner>

mwr : s'agiter

fwr : bouillonner

&wr : labourer la terre

§wr : effrayer

twr : faire le tour d'un même point

Twr : tourner autour

dwr : tourner

zwr : dévier, s'écarter

swr : bouillonner de colère
sawrat : force, violence d'une boisson enivrante

Swr : faire incliner, faire pendre

nwr : fuir, éviter qc

Dwr : se tordre et se rouler par terre (homme)

jwr : s'écarter de la ligne droite

kwr : rouler en spirale

Hwr : Häyir : qui périt, perdu pour s'être égaré

Xwr : plier, courber

çwr : détourner qq de qc

Gwr : tordre avec force (corde)

hwr : détourner qq de qc

?wr : s'enfuir, se sauver

Soit la structure F1F2V où la valeur de F1 = h, F2 = w, La charge globale du listème est <Exciter, (se) précipiter> avec des ramifications reliées à la pensée, aux sentiments divers tels que la peur, la gaité, l'amour, le mépris etc :

F1F2V

h w. — <Exciter, (se) précipiter>

hwb : hawb : un sot bavard

hwm : hym, huwäm : huyäm : aimer éperdument

hwf : hüfun : sot, imbécile

hwd : enivrer, griser qq (se dit d'une boisson)

hws : II- exciter chez qq un désir, ou un violent penchant sexuel/ V- avoir grande envie de qc

hwl : effrayer/ faire peur

hwr : pousser, exciter qq à qc

II — se précipiter dans un accès de colère sur qq

hwj : ?ahwaj : qui fait tout avec une sotte précipitation

hw$: être agité, troublé/ II- mettre en confusion

hwy : IV- se jeter, fondre sur qq telle ou telle chose à la main

hwç : être inquiet, troublé comme qq qui a peur

hwk :devenir bête / II- être stupéfait/ demeurer interdit

hw? : tendre, viser à qc

Ainsi est indiquée l'une des trois sources de (hwr). Quant à la charge sémantique <démolir/abattre/couper> (Rompre) elle provient du listème englobant (hjr) et (hwr). Toutes les deux racines sont produites par la structure F1VF2 où la valeur de F1 = h, F2 = r :

F1 VF2

h.. r< démolir/abattre/couper>

hbr — couper la viande en gros morceaux
— enlever à qq avec un tranchant un morceau de chair

hmr — démolir; abattre; ruiner
— VII : - s'écrouler, tomber (édifice)

hwr — démolir, abattre (une maison)
— crouler, tomber en ruine (édifice)

htr — attaquer qq dans sa réputation

hdr — s'en aller en pure perte (sang)

hTr — assommer, tuer
— tomber en ruine par des éboulementds (puits)

plusieurs angles saillants (une scie par ex.), dans un mouvement de va-et-vient qui permet aux dents de couper une partie dans chaque passage sous forme de particules qui sont dispersées. La plupart des traits sémantiques fondamentaux de la notion <raboter> sont vérifiés dans les notions reliées aux différentes racines du listème allant quelquefois jusqu'à la synonymie. Ce phénomène peut prêter à une étude approfondie de l'organisation du champ sémantique formé par les différentes significations reliées aux racines membres du listème en question.

La racine (njr) est une archiracine produite par le croisement de trois listèmes, et donc porteuse de trois charges sémantiques, chacune émanant d'un listème comme suit :

ARCHIRACINE

njr

F1 F2 V	F1 V F2	V F1 F2
Listème 1	listème 2	listème 3
RAPIDITÉ	COUPER	CHALEUR
njr 1	njr 2	njr 3
mener vigoureusement	raboter	chauffer, chaleur

Prenons la racine (hwr), qui est élément du listème comprenant (hjr) avec la signification dominante <Rompre>, et regardons ses principales significations attestées :

hwr

1) — démolir, abattre (une maison)
— crouler, tomber en ruine (édifice)
— tuer, abattre en jetant les uns sur les autres

2) — pousser, exciter qq à qc
— se précipiter dans un accès de colère sur qq
— tromper qq / soupçonner qq

3) II — renverser, jeter à terre (qq)
— détourner qq de qc

Les principales significations peuvent être ramenées à trois notions :

hwr : <Crouler, démolir, renverser>
<Exciter, (se) précipiter>
<Détourner>

Quant à la charge <raboter>, elle s'insère dans le listème produit par la structure F1VF2 où F1 = n, F2 = r. La charge globale des éléments de ce listème est <Couper, disperser> :

F1VF2

n ... r <Couper, disperser>

nwr : — imprimer une marque avec un fer rougi au feu
— tatouer

nmr : namiratun : — une parcelle détachée de nuage.
— crochet en fer auquel on suspend un morceau de viande pour prendre des loups etc.

nbr : nibr; ?anbär : teigne, mouche ou insecte dont la piqure cause une enflure aux chameaux

nfr : se disperser

n&r : disperser
IV — percer qq avec un instrument pointu et faire jaillir du sang

ntr : déchirer
percer qq avec la lance

ndr : se détacher, se défaire du milieu
IV — abattre, faire tomber qc en coupant.

nsr : enlever/ écorcher / déchirer, ouvrir, crever

n$r : disperser/ scier, couper avec une scie (le bois etc)

njr : raboter le bois avec un rabot (menuisier)

nqr : creuser, sculpter (pierre, bois)/ percer à coup de becs
näqir : qui travesre la cible (flêche, trait)

nXr : être usé et troué à force d'avoir servi longtemps
être carié (os)

näXir : objet percé et offrant un passage au vent.

nHr : égorger/atteindre et causer à qq une lésion à la clavicule

nçr : lancer, faire jaillir avec bruit le sang (veine comprimée d'abord puis lâchée)

nGr : naGGär : qui fait jaillir le sang en abondance (veine)

nhr : creuser (le sol) jusqu'à ce qu'on arrive à l'eau

La notion de raboter reliée à (njr) consiste à exercer une pression sur un corps en bois à l'aide d'un instrument composé de

Prenons la racine (njr) qui est, dans notre analyse, un élément du listème comprenant (hjr) avec la signification dominante <Chaleur>. Ses principales significations attestées sont les suivantes :
njr

1 — chauffer l'eau à l'aide d'une pierre incandescente qu'on y jette / najïrat : pierre rougie au feu que l'on jette dans le lait pour le chauffer.

— être très chaud, brûlant de chaleur (jour d'été)

— être pris d'un violent accès de soif.

2 — mener vigoureusement, faire marcher devant soi.

minjar : qui mène vigoureusement et fait marcher au trot ses bestiaux devant soi

3 — raboter le bois avec un rabot (menuisier)

Soit la structure F1F2V où F1= n, F2 = j, la charge sémantique commune aux éléments du listème est la rapidité :

F1F2V

n j ... <Rapidité>

njw : s'élancer rapidement et passer (homme, bête de somme etc), X- se dépêcher, accélérer le pas,

näjin : véloce, rapide.

njb : s'enfuir, se sauver et échapper à qq

njd : II - se mettre à courir
minjadat : badine pour stimuler le cheval

njr : mener vigoureusement, faire marcher devant soi.

minjar : qui mène vigoureusement et fait marcher au trot ses bestiaux devant soi

njl : marcher d'un pas vigoureux

nj$: se dépêcher, accélérer le pas

njj : aller vite, se dépêcher/ najüjun : véloce,qui marche avec rapidité

njH : näjiH : accéléré et vigoureux (pas)

najïH : pas rapides et vigoureux

njX : saylun näjiXun : torrent trop rapide qui creuse le sol (Lisän)

njç : se rendre dans un endroit pour de l'eau et/ou du fourrage

(8) — hajïr : gros onagre ou âne sauvage
femme grasse bienfaite

F1F2V :

hjf : hijaffun : gros, épais/ qui a un grand ventre

F1VF2 :

hbr : être chargé de chair
hmr : hamirun : gras et gros

VF1F2 :

bjr : bajira : avoir un gros ventre

&jr : &ajar/&ajir : gros et large

çjr : être gros, corpulent et ventru (cheval, âne)
faire des plis (ventre d'un homme très-gras)
çajirun : gros, épais

(9) — muhjir : grand considérable (nombre)

F1F2V :

hj$: häji$atun : attroupement, bande d'hommes

hjm : hajmatun : troupeau de chameaux
depuis quarante jusqu'a cent

F1VF2 :

hrr : hurrun : grande quantité d'eau ou de lait

hwrhawr : immense troupeau de moutons
qui se bousculent et tombent les uns sur les autres.

VF1F2 :

&jr : &ujratun : troupe d'hommes séparés des autres.

fjr : richesses nombreuses (Lisän)

mjr : majrun : grande quantité/armée nombreuse

Le croisement des listèmes qui produit les archiracines s'opère-t-il à plusieurs strates ? Nous ne pouvons pas le prouver à ce niveau, pour celà nous nous sommes contentés d'en exposer deux.

2-3. — La nébuleuse du lexique :

Le croisement des listèmes est vérifiable dans chaque racine. Théoriquement chaque racine est une archiracine, donc polysémique. Le fonctionnement de la structure à deux éléments fixes et un élément variable donne lieu à un réseau de rapports sémantiques et phonétiques en même temps.

F1F2V:

hjj : hajjun : joug

VF1F2 :

sjr : säjür : morceau de bois qu'on attache
au cou d'un chien

— collier (en cuir ou en fer)

$jr : $ijär : morceau de bois qu'on attache à la bouche d'un chevreau pour l'empêcher de têter, quand on veut le sevrer.

mjr : mijärun : corde avec laquelle on attache la dernière articulation du pied du chameau pliée au haut de la jambe, en sorte que l'animal ne s'appuie plus que sur trois pieds et reste à sa place.

(5) — hajir : qui marche d'un pas faible

F1F2V:

hjl : hawjal : lourd et dont la démarche est lente

(6) — hajïr : lait épaissi

F1F2V :

hjs : hajïsatun : lait gâté dans une outre

hjm : hajïmatun : lait que l'on met dans une outre neuve et qui est destiné à être bu et non pas à être converti en beurre

hjn : hajïn : lait qui n'est plus du colostrum mais qui n'a pas encore toute sa pureté.

F1VF2 :

hdr : hädir : lait qui se caille et qui commence à être plus épais vers la surface qu'en dessus.

VF1F2 :

njr : najïratun : lait mêlé de beurre et de farine

(7) — hajratun : avancé en âge, vieux

hajïr : étalon déja âgé et qui n'a plus de force pour couvrir les femelles

F1F2V :

hjf : hijaffun : autruche âgé

F1VF2 :

hçr : hayçarün : vieille femme

hmr : hamïratun, haymaratun : vieille femme

hjn : hijän : d'exellente race (chameau)
issu d'une famille noble et illustre (homme)

VF1 F2 : F1= j, F2 = r

Hjr : Hijr (pl. ?aHjär) : jument de race, pour la propagation de la bonne race des chevaux.

njr : najrun : racine, origine / considération dont on jouit.

La signification de <l'excellence> est reliée à trois racines réparties sur deux listèmes :

F1F2V	F1VF2	VF1F2
h j r1	h j r2	h j r3
h j n		n j r
		H j r

L'archiracine (hjr) a réuni, à part les trois significations principales (Rompre, Radoter, Chaleur) d'autres significations secondaires reliées à des racines dans l'un des listèmes. Une racine comme (Hjr) n'est pas porteuse de la signification <Chaleur> et donc ne figure pas parmi les racines qui ont cette notion en commun. Mais elle est présente à un autre niveau de croisement, celui des significations secondaires.

Les autres significations secondaires reliées à (hjr) sont comme suit :

(2) — hajïr : grande coupe à boire
grand abreuvoir où l'on fait boire les bestiaux

F1F2V :

hjm : hajmun, hajamun : grande coupe à boire

(3) — IV : avoir grandi au point d'être une jeune fille bien formée.

F1F2V :

hjn : IV, häjin : fille avec laquelle on cohabite avant qu'elle soit nubile

(4) - I — attacher avec la corde <hijär>

— hijär : corde de l'arc
corde avec laquelle on rattache le pied du chameau à la sangle
chaîne portée au cou en guise d'ornement
anneau qui servait de but aux archers (en Perse)
bandeau.

de voir le réseau de relations établies entre les différentes racines tout en saisissant les liens phonétiques et sémantiques. Une archiracine comme (hjr) est porteuse des trois significations principales chacune faisant partie d'un champ notionnel gouvernant un listème comprenant une copie de (hjr). Les trois sont réunies par le croisement des trois listèmes en un point qui est (hjr) sans qu'il y ait nécessairement une parenté sémantique entre les trois significations. C'est ce qu'un lexicographe comme Ibn Fāris a essayé de prouver en ramenant les deux significations <chaleur> et <radoter>, considérées comme secondaires dans (hjr), à <quitter> la signification principale. Si nous procédons comme l'a fait Barbot nous expliquons le mystère en partie seulement, (hjr) signifie <chaleur> par sa mise en relation avec l'isosème -jr- mais comment expliquer la présence des deux autres significations?

2-2-2. — l'archiracine (hjr) : les significations secondaires :

Dans le paragraphe précédent, nous avons essayé d'expliquer la présence des trois significations principales reliées à (hjr) et nous avons omis de traîter les significations secondaires. La présence de ces significations peut s'expliquer par le croisement des listèmes :

Si (hjr) est une archiracine réunissant trois significations dont chacune émane d'un listème, elle peut hériter des significations secondaires propres à une ou plusieurs racines des trois listèmes. Le croisement des listèmes produit une polysémie à deux niveaux : le premier est celui des significations principales, le second est celui des significations secondaires.

L'une des significations secondaires reliées à l'archiracine (hjr) est la suivante :

(1)	— hājir	: être éminent distingué
	hajir/hijr	: chameau excellent
	hajr	: noble et généreux (homme)
		: excellent dans son genre.

Ibn Fāris relie la signification de <l'excellence> à celle de <rompre>. Est <hajr>, <celui qui n'a pas de semblable, comme s'il avait rompu avec toutes les choses par son excellence et sa distinction [4]>

Mais en passant en revue les différents listèmes croisés produisant l'archiracine (hjr) nous trouvons la même signification reliées à quelques racines :

F1F2V : F1= h, F2= j

4) maqāyis (jjr)

hjr — II — voyager pendant la chaleur du midi (häjirat)

hajr : plein midi

häjirat : heure du jour à laquelle la chaleur est le plus intense

?jr — — II - cuire des briques

Ainsi le phénomène de la polysémie dans une racine comme (hjr) est élucidé. Les trois significations portées par cette racine sont des strates de significations déposées par le fait du croisement des listèmes ayant en commun l'élément (hjr).

ARCHIRACINE

hjr

F1 F2 V	F1 V F2	V F1 F2
Listème 1	listème 2	listème 3
ROMPRE	RADOTER	CHALEUR
hjr 1	hjr 2	hjr 3
quitter	radoter	chaleur du midi

Il est clair que l'analyse d'Ibn Färis concernant (hjr) et réfutée par Barbot (1998, 107) ne tient pas. En effet le problème senti depuis Ibn Färis était comment peut-on ramener des significations diverses dans une même racine à une seule signification pour sauvegarder l'idée de la structuration parfaite de la langue. De là vient; à notre avis, ces interprétations telles que les relations de cause à effet entre les différentes significations : häjirat, signifie <le milieu du jour où la chaleur est à son maximum> parce que les gens <s'enferment dans leurs maisons comme s'ils s'étaient quittés> et de même elle signifie <végétation desséchée que le bétail a foulé, appelée ainsi parce que le berger la délaisse> et elle signifie <radoter> parce que <tout ce qu'on dit de mal est délaissé> (3). Tout est rapporté à la notion de <quitter> chez Ibn Färis.

L'analyse de Barbot a choisi de suivre la voie de la relation sémantique en premier lieu puis ramener les ressemblances phonétiques à la même charge. Ainsi (hjr) est un élément du champ du <Chaud> tout comme hjj; whj, hyj, ?jj, etc. (Barbot, 1998/108). Mais elle est aussi élément d'autres champs tel que <radoter> et <quitter> comme nous venons d'exposer. Ainsi notre approche permet

3) maqäyïs (hjr).

II — se précipiter dans un accès de colère sur qq

h§r — radoter en parlant; radoter
— être bavard; être incohérent (discours)

htr — attaquer qq dans sa réputation
— rendre qq radoteur (vieillesse)

IV — battre la campagne (délire)

hdr — mugir en répétant son mugissement (chameau)

hTr — haTratun : air humble et soumis avec lequel le pauvre demande l'aumône

hrr — gémir, geindre (chien par ex.)
— harra/ yahurru : être méchant, d'un caractère mauvais

III — aboyer contre qq

hzr — diffamer, calomnier qq d'une manière atroce

hjr III — radoter / se moquer de qq

hujr /häjirat : langage indécent, insultes

hijjïrä : fréquente répétition des mêmes paroles

hyr yahyarrun : dispute, querelle,

hçr — hayçaratun : femme dévergondée, méchante, criarde

Prenons la troisième forme de la structure (VF1F2) où la valeur de F1= j, F2 = r. La charge globale du listème est <CHALEUR> avec ses ramifications comme <lumière>, <eau>, <soif> etc.

VF1F2

... j r <CHALEUR>

bjr — bajira : avoir le ventre plein d'eau sans altérer la soif/ boire beaucoup d'eau ou de lait sans altérer la soif(Lisän)

mjr — avoir soif (homme)

fjr — faire jaillir (l'eau) en fendant un rocher

V -VII — percer (aurore)

njr — chauffer l'eau à l'aide d'une pierre incandescente qu'on y jette
— être chaud, brûlant de chaleur (jour d'été: näjir)
— être pris d'un violent accès de soif

sjr — chauffer un four, un poêle / allumer le feu

hjl IV — laisser ses chameaux errer sans pâtre
— élargir, dilater qc

hjr — rompre toutes les relations avec qq
— abandonner, délaisser (qc)
— s'abstenir du commerce charnel

forme III :

— se séparer des siens
hijratun : rupture, éloignement, émigration
hajïr : qui a quitté les siens/ empêché, sevréhjs
- détourner qq de qc (avec acc de la personne)

VII — s'abstenir/-être empêché par une force majeure

hjz — dire qc à qq en cachette ou tout bas

hj$ — semer, exciter les inimitiés parmi les gens.

hjj — démolir (une maison) avec acc.

hjy — être enfoncé dans la tête (oeil d'un chameau)

hjç — être calmé (faim)
hajçat : somme léger dans la première partie
de la nuit/ une veillée, une partie de la nuit (hajïç)

hj? —haja?un : chose que l'on vient d'interrompre
après l'avoir commencé.

Ainsi nous retrouvons une des sources de la signification de l'entrée lexicale (hjr) <ROMPRE> répartie entre les éléments du listème : quelques significations paraissent ne pas être liées directement à la signification globale, mais il est possible de les ramener au tout; en effet <être métis> dans (hjn) n'est-elle pas une rupture dans la lignée ? Et <dormir fort peu> dans (hjd) n'est-elle pas une rupture dans le sommeil? Et en même temps une rupture du sommeil désignée par cette même racine dans <veiller, éveiller>.

Prenons l'autre forme de la structure (F1VF2) avec la valeur de F1 = h, de F2 = r. Le listème produit par cette structure est dominé par la charge <RADOTER>.

F1V F2

h .. r <RADOTER, CRIER>

hmr ?imara?atun hamrä : criarde
hammär/ mihmar/mihmär : bavard, loquace

hwr — pousser, exciter qq à qc

II — CHALEUR :

forme II :

— voyager pendant la chaleur du midi (häjirat)

hajr : plein midi

häjirat : heure du jour à laquelle
la chaleur est le plus intense

muhjir : qui s'expose à la hajïrat

hajïr : plantes amères et desséchées (HimD)

III — RADOTER :

forme III :

— radoter /- se moquer de qq

— être dans le délire (malade)

hujr /häjirat : langage indécent, insultes

hijjïrä : fréquente répétition des mêmes paroles

La question est d'expliquer comment ces trois charges sont-elles réunies ?

Notre hypothèse prédit que les racines appartenant au même listème sont porteuses d'une charge sémantique globale formant ainsi un champ lexical. Nous devons passer en revue les racines produites par chacune des trois structures fonctionnant à deux éléments fixes et un variable. La charge sémantique globale est celle qui est la plus fréquente dans les racines attestées. Ainsi nous devons procéder à trier les différentes significations rattachées dans le dictionnaire aux racines qui sont l'objet de notre dépouillement.

Soit la première (F1 F2 V) où la valeur de F1= h, F2 = j, et V = toutes les consonnes de l'espace articulatoire. Des 28 racines que nous devons avoir théoriquement, 13 ne sont pas attestées. La charge sémantique globale du listème est < ROMPRE> avec des ramifications telles que <couper>, <éloigner> etc :

F1F2V

h j ..	: < ROMPRE>
hjb	— pousser, faire marcher devant soi, mener
hjm	— chasser, éloigner qq
hjf	— être livré au désordre (un pays)
hjd	— dormir fort peu / veiller, éveiller
hjn	— être métis

La racine (hjr) dans notre échantillon est un élément hybride sur les deux plans phonétique et sémantique.En effet la racine (hjr) est produite par l'intersection des trois listèmes produits par les trois structures (F1F2V/F1VF2/VF1F2). Chaque listème comprend une entité (hjr) reliée à une charge sémantique propre aux éléments de ce listème. Les lexicographes ont réuni les trois éléments (hjr) sous une seule entrée lexicale. Mais le phénomène existait bien avant le développement de la lexicographie. C'est un phénomène qui gouverne le fonctionnement du système produisant les racines. Ainsi une racine représentant une entrée lexicale dans le lexique (partie de la compétence des arabophones) ou dans le dictionnaire est en réalité plusieurs racines réunies par la composante consonantique. Appelons cette entrée lexicale ARCHIRACINE.

L'archiracine est l'aboutissement du fonctionnement des structures à deux éléments fixes et un variable. Chaque structure produit un listème de racines qui ont en commun une charge sémantique générale répartie entre les membres du listème. Quand les trois listèmes interfèrent il y a croisement et ainsi naît l'archiracine englobant les différentes charges sémantiques liées aux différentes racines produites par les différents listèmes. Et c'est ainsi que nous expliquons la polysémie. Comment une seule entrée (hjr), appelée racine dans l'usage courant et archiracine dans notre modèle, peut-elle avoir plusieurs sens à la fois ?

Sous l'entrée (hjr) dans le dictionnaire (Lisän, Kazimirski) nous trouvons trois charges sémantiques principales de point de vue fréquence et répartition sur les différentes formes verbales et nominales : ROMPRE, CHALEUR, RADOTER. Toutefois, cette entrée comprend d'autres charges minimes telle que (attacher, corde...) que nous négligeons à ce niveau, uniquement pour la clarté de l'exposé [2] :

hjr

I — ROMPRE :

forme I :

— rompre toutes les relations avec qq

— abandonner, délaisser (qc)

— s'abstenir du commerce charnel

forme III :

— se séparer des siens

hijratun : rupture, éloignement, émigration

hajïr : qui a quitté les siens/ empêché, sevré.

2) Voir 2-2-2.

2-2-1 — L'archiracine (hjr): les significations principales :

La racine (hjr) est le fruit des trois structures chacune produisant un listème dont les éléments sont les suivants :

F1 F2 V h j ..	F1 V F2 h .. r	V F1 F2 .. j r
hjb	hbr	bjr
hjm	hmr	mjr
hjw	hwr	wjr
hjf	hfr	fjr
hj&	h&r	&jr
hj§	h§r	§jr
hjZ	hZr	Zjr
hjt	htr	tjr
hjd	hdr	djr
hjt	htr	tjr
hjn	hnr	njr
hjs	hsr	sjr
hjz	hzr	zjr
hjS	hSr	Sjr
hjD	hDr	Djr
hjl	hlr	ljr
hjr	hrr	rjr
hj$	h$r	$jr
hjj	**hjr**	jjr
hjy	hyr	yjr
hjk	hkr	kjr
hjq	hqr	qjr
hjX	hXr	Xjr
hjG	hGr	Gjr
hjç	hçr	çjr
hjH	hHr	Hjr
hjh	hhr	**hjr**
hj?	h?r	?jr

Les trois listèmes ont en commun la racine (hjr). Cette réalité pose deux problèmes : Comment expliquer ce phénomène sur le plan phonétique et comment expliquer les différentes charges sémantiques portées par cette racine ?

La sructure à deux éléments fixes et un variable est la structure génératrice, productive des racines dans le lexique sur la base du rapport phonétique et sémantique. Les deux éléments fixes sont communs au listème et représentent donc ses caractéristiques phonétiques et sémantiques globales et l'élément variable représente les différences phonétiques et sémantiques entre les racines membres du même listème.

En résumé, la formation des racines selon la loi du fixe et du variable prend les formes suivantes :

	V1 V2 V3	racine triconsonantique
	V1 V2 F V1 F V2 F V1 V2	réseau consonantique : ressemblance phonétique en l'élément fixe
C1C2 C3	F1 F2 V F1 V F2 V F1 F2	listèmes de racines : rapports phonétiques et sémantiques
	F1 F2 F3	racine : entrée lexicale

2-2 — La structure à deux éléments fixes et un variable :

La structure à deux éléments fixes et un variable donne lieu à trois structures selon la position du variable (initiale, médiane, finale) :

F1 F2 V F1 V F2 V F1 F2

Chaque racine est composée de trois consonnes. Chacune de ces consonnes peut être fixe ou variable, devenant ainsi membre de trois listèmes, c'est à dire l'intersection des trois. Ce phénomène est vérifié sur le plan sémantique. Cette constatation nous permet d'élucider le problème de la polysémie dans une seule racine (voir infra).

Pour le moment nous allons vérifier l'hypothèse du continuum phonétique et sémantique dans trois listèmes produits par les trois structures fonctionnant à deux éléments fixes et un variable. Et comme nous avons promis de discuter le modèle du NaHt-?akbar, nous avons choisi la racine (hjr) dans le présent article car cette racine figurait dans les données traitées par Barbot. Tout en signalant que nous avons appliqué notre modèle à d'aures listèmes de racines dans notre thèse (Zanned 1998) pour réfuter le modèle d'Ibn-Jinnï (La grande dérivation) et pour exposer les limites des autres modèles dont celui de Bohas.

La formation de la racine est gouvernée par la loi du fixe et du variable générant un listème de 28 éléments. L'élément fixe (F) est la consonne qui est commune au même listème. La variable (V) est la consonne avec laquelle se distinguent deux racines appartenant au même listème.

La combinaison du fixe et du variable donne lieu suivant le calcul de probabilités à trois structures : l'une opérant avec des éléments fixes l'autre avec des éléments variables et la troisième avec des éléments fixes et des éléments variables.

La structure opérant avec des éléments fixes ne génère que la même racine dans les emplois du discours. Elle ne génère donc que des copies de la même racine. La valeur des éléments fixes est déterminée une fois pour toute dans la langue et c'est cela qui lui attribue son identité en tant qu'entrée lexicale :

F1	F2	F3
k	t	b
k	t	b

La structure opérant avec des éléments variables uniquement ne peut générer que l'ensemble des racines triconsonantiques dans tout le lexique arabe. Cette structure est la plus abstraite car elle englobe toutes les racines :

V1	V2	V3
k	t	b
b	r	k
q	b	r
..	..	..

La structure qui opère avec des éléments fixes et des éléments variables est de deux types : une structure qui fonctionne avec deux variables et un fixe, l'autre fonctionne avec deux fixes et un variable.

La sructure à deux éléments variables et un fixe donne lieu à trois structures selon la position du fixe (finale, médiane, initiale). Chacune des trois ne peut être qu'une liste des racines ayant en commun la consonne représentant l'élément fixe sans aucun rapport sémantique. La structure qui opère avec deux variables et un fixe produit l'ensemble des racines réunies dans un réseau de ressemblance phonétique en une seule consonne :

V1 V2 F	V1 F V2	F V1 V2
k t b	r q d	T r b
r q b	y q n	T b X
.. .. b	.. q ..	T .. ..

En suivant le cheminement reliant <j> à <$> dans le continuum articulatoire, nous trouvons :

$ tt : séparer, disperser.

$ tr : couper, disséquer.

Cela prouve que le rapport entre la charge sémantique et la matrice n'est pas univoque.

Prenons l'étymon (&,q) réalisé par épenthèse d'une sonante finale <m> dans une racine (&qm) qui n'est pas attestée et donc ne compte pas pour le modèle de Bohas et suivons le cheminement reliant les labiales m, b et f, nous trouvons :

* &qm &qb : percer, forer, pénétrer.

&qf : percer (avec une lance).

Cela prouve que l'hypothèse de l'épenthèse quelle que soit sa position dans la racine et quelle que soit la sonante épenthétisée ne peut pas expliquer tous les phénomènes dans l'organisation du lexique arabe.

Le phénomène de l'Ibdäl est conçu dans notre modèle comme étant un processus naturel, diachronique dans la formation des racines dans le lexique arabe depuis les origines. C'est un phénomène dû à la nature même de l'articulation : tout système s'établit en explorant toutes les possibilités à l'extrême. Ainsi les points d'articulation, du fait qu'ils représentent une activité cérébrale et motrice englobant les différentes positions dans l'espace articulatoire allant des lèvres jusqu'au larynx, ne sont pas établis en un seul moment. Cela a pris des siècles, voir des millénaires, durant lesquels les racines se formaient spontanément sur les deux plans articulatoire et combinatoire. Chaque point d'articulation donc chaque consonne est un chaînon dans un continuum articulatoire et combinatoire. L'organisation des racines dans le lexique arabe est le fruit de cette loi dont les principes restent à établir. Cela peut se faire en analysant le lexique arabe sous cet angle.

La racine est une structure de positions consonantiques ordonnées. Le nombre des positions consonantiques détermine le nombre des consonnes formant la racine, et l'ordre des consonnes détermine l'identité de la racine sur les deux plans phonétique et sémantique.

La combinaison des consonnes est une combinaison chaotique entre les points d'articulation formant le continuum articulatoire.

La structure positionnelle de la racine est gouvernée par les règles phonologiques (traits, positions dans l'espace articulatoire).

Cette constatation nous permet de donner une explication à un phénomène inexplicable dans le modèle de Bohas. Prenons la matrice <dental, vélaire> porteuse de la charge sémantique (couper). Elle se réalise dans les étymons réversibles : (dental,q), (dental,j), (dental, k). Chacun des étymons est réalisé par épenthèse d'une sonante initiale, médiane ou finale et par réduplication partielle ou totale. Théoriquement le nombre des racines s'élève à 1920 dont 1142 ne sont pas attestées, représentant 59,47 % et 778 racines attestées dont 462 racines porteuses de la charge sémantique (couper) et 316 racines non porteuses de cette charge.

Plusieurs questions se posent : Comment expliquer l'absence des racines non attestées ? Comment expliquer les charges sémantiques <parasites> portées par les racines attestées et qui, théoriquement doivent signifier (couper) ? Comment expliquer la présence de la charge (couper) dans d'autres racines reliées à d'autres matrices ?

Quant à l'absence des racines non attestées, on pourrait répondre que la science n'explique pas ce qui n'existe pas d'une part et que les racines non attestées ne sont pas générées tout simplement. Mais l'idée du continuum articulatoire nous permet d'élucider ce phénomène et d'expliquer en même temps la présence de la charge (couper) reliées à d'autres racines qui ne font pas partie de la matrice en question.

Prenons (&rq), (&rj) et (&rk) qui ne sont pas attestées et suivons un des cheminements du continuum qui relie l'interdentale & à la labio-dentale f :

* &rq frq : fendre, pourfendre et séparer en deux.

* &rj frj : fendre, pourfendre/ écarter.

* &rk frk : frotter, écraser entre les doigts.

Cela prouve que les racines non attestées sous une forme quelconque peuvent exister sous une autre forme et que l'idée des matrices n'explique pas tout.

Un étymon comme (j,t) est réalisé dans la conception de Bohas, entre autre, par réduplication de la deuxième dans (jtt) et par épenthèse finale de <r> dans (jtr). Les deux racines sont porteuses d'une charge sémantique <parasite> et donc non prédictible par le modèle :

jtt : palper, tâter une pièce de bétail pour examiner si elle est grasse

jtr : jaytar : petit, de petite taille

— Si la racine n'est pas porteuse de sens et ne représente que le fruit d'une combinaison, comment se fait la mise en rapport entre le sens et le son, entre la structure et le contenu, si ce n'est par le biais de la charpente phonique (les consonnes). Cette charpente ne peut être que articulée, donc ordonnée dans le temps. Le rapport signifiant-signifié est arbitraire. Le vrai problème est d'établir les correspondances systématiques entre le signifiant (racine, schème, mot etc) et le signifié (sens, charge sémantique, sémantème etc), sans toutefois négliger l'une des deux facettes.

Barbot n'a pas résolu le problème de la polysémie. Il est vrai que les lexicographes arabes ont rassemblé sous une même entrée les mots de consonantisme radical identique et de schèmes différents, regroupant ainsi les différentes significations sous une seule entrée. La question est de savoir le pourquoi de ce phénomène dans la langue elle-même : comment une seule entrée lexicale (racine) comporte-t-elle deux ou plusieurs significations ? et pourquoi ces significations sont-elles réunies sous une seule entrée non seulement chez les lexicographes mais dans la langue elle-même en tant que système fonctionnant depuis la nuit des temps ?

2 — Le modèle prababiliste :

Partant du principe que la racine arabe est essentiellement trilitère, nous avons essayé d'établir les aspects phonologiques et sémantiques dont les racines sont organisées dans le lexique arabe. Et comme tout modèle qui veut se doter d'une capacité explicative, notre modèle doit prendre deux éléments en considération : les données d'une part, les autres modèles théoriques d'autre part. Pour celà nous avons opté à un dépouillement systématique du lexique arabe pour en extraire les phénomènes qui gouvernent sa formation et son organisation sur les deux plans phonologique et sémantique. Et nous avons, par la même méthode, adopté le modèle de Bohas afin de le pousser jusqu'a ses limites et de présenter les explications que ce modèle ne peut pas donner. Quant au modèle du NaHt-akbar, nous en avons pris connaissance après avoir achevé notre thèse (Zanned, 1998). Mais le présent article sera une occasion pour en discuter, et-ce à travers un exemple qui est cité fréquemment dans la démonstration de Barbot : hjr (chaleur).

2-1 — Le continuum articulatoire :

L'espace articulatoire est un continuum de domaines articulatoires et de points d'articulation dans le même domaine. Cette notion est attestée chez la grammairiens arabes sous le nom de <Ibdäl>. En assemblant tous les exemples (échantillons) cités par les grammairiens dans le cadre de l'Ibdäl, nous avons reconstitué une tracée articulatoire continue allant du labial au laryngal et vice-versa.

Tamrasa : être contracté, former des plis / reculer, se retirer de quelque chose.

Barbot considère que relever une métathèse s/m dans les deux premiers verbes et r/m dans le deuxième et le troisième, n'explique en rien comment et pourquoi ils tiennent un rôle dans le système.

I/ Trsm et I/Tmrs ont en commun 5 séquences binaires sur 6, de même pour les deux autres paires.

I/Tr&m Tar&ama : se taire et tenir les yeux fixés au sol

I/&rTm &arTama : tenir les yeux fixés au sol

La combinatoire des composants des cinq verbes fait apparaître la présence trois fois sur cinq de la séquence ternaire _Trs_ (attestée en surface dans taTarrasa (s'abstenir de qc) et _Trm_ (attestée en surface dans taTarrama (demeurer court et ne savoir que dire). Ce puzzle trouve enfin sa place, non dans l'inventaire phonologique des cas de métathèse mais dans le champ de l'ABSTENSION.

Le projet entrepris par Barbot est l'étude des champs notionnels (signifiés lexicaux) et leur organisation sémiotique dans une indépendance presque totale de leur réalisation en structure de surface (racine, schème). Celle-ci n'est que l'organisatrice du fonctionnement du langage qui opère nécessairement le découpage alors que les signifiés lexicaux en structure profonde n'ont pas de frontières discriminantes et ne connaissent que la continuité qui fait de son organisation un réseau de rapports sémiotiques. Barbot va même jusqu'a établir un rapport entre cette organisation sous forme de réseau dans le lexique arabe et la privation de l'écriture. <Le plus ancien arabe — privé d'écriture — a sans doute moins aligné, linéarisé les formules de la pensée que ceux qui disposaient des signes écrits... le lexique a pu foisonner librement en se vascularisant à l'extrême dans ses profondeurs > (1998,112).

L'approche de Barbot emprunte la signification pour décrire le fonctionement du lexique arabe, une étape pour établir l'image de ceux qui ont parlé l'arabe. Il établit des dichotomies telles que structure de surface — structure profonde, racine, shème-sémantème, linéarité-réseau, écriture-privation d'écriture, discontinuité — continuité. Et il donne la priorité à la seconde des paires établies. Mais cela pose un problème épistémologique et méthodologique à plusieurs facettes :

— peut-on parler d'une structure superficielle et une autre profonde quand il s'agit de décrire le fonctionnement du lexique. Ce fonctionnement ne peut être que dans le système, donc dans la langue (De Saussure) la compétence ou la langue internalisée (Chomsky).

factitive relevant du schème et même intensive de <&&> qu'a la pertinence de _k...r_ «répétition» (1998, 83).

Chaque phonème radical est susceptible d'alterner (paradigmatiquement) avec d'aures phonèmes du même ordre. Cette alternance est le circuit qui forme le réseau du système lexical. L'alternance était perçue par les grammairiens sous le nom d'ibdäl lugawiyy enregistrée par paires de mots. L'alternance est une des principales caractéristiques de l'arabe. Elle contribue à la profusion de son lexique et à sa structuration.

En résumé, Barbot réfute les théories dominantes telle que la conception de la racine porteuse de sens, la conception de l'élargissement par ziyädat ou par ibdäl sans justifier, selon lui, ni le pourquoi de l'ajoût de telle ou telle consonne, ni sa place.

Il propose la théorie du NaHt 'akbar qui fonde la nature et la place de la consonne radicale qualifiée de zä'idat sur son contraste syntagmatique pertinent avec les autres radicales et sur sa fonction dans la structure séquentielle du mot et dans l'isosémie du système.

Au niveau de ce que Barbot appelle structure profonde, se produit une exploitation intensive des combinaisons sans que se produise une confusion entre les isosèmes. C'est au niveau de la structure de surface, niveau contraint par l'armature rigide de R-S (Racine-Shème) que se produit le regroupement et la juxtaposition dans les inventaires polysémiques des différentes valeurs interconnectées des circuits sous-jacents. Et c'est là que la sémantique radicale risque de s'égarer. La polysémie générale est le fruit d'interférences sémiotiques entre valeurs véhiculées par des signifiants proches ou identiques. Le noeud combinatoire ma ?&ür (sabre hérité de père en fils) est corrélé par alternance médiane à ?a&r (éclat de sabre), à I/?$r (aiguiser, éclat, miroitement) et à I/?&r (vestige, trace) :

(_?&_, _?...r_) à I/ ?r&, I/wr& (legs, héritage)

La métathèse qui opère sur les radicales n'explique pas tout. Le modèle combinatoire est plus puissant. À la perturbation de l'ordre en surface correspond la variation combinatoire des séquences en profondeur (1998,93) :

Tarsama (se taire et baisser les yeux; se retirer, battre en retraite)

Tarmasa : être contracté, se ratatiner / reculer, se retirer et renoncer à quelque chose.

La racine est le résultat des rapports associatifs et syntagmatiques qui l'actualisent. Elle n'a pas de sens et il n'ya pas de sens à dériver d'elle.

Le schème, la face grammaticale des mots, est une suite ordonnée de morphèmes combinables. La racine, la face non grammaticale, donc notionnelle, est à son tour appelée à être ordonnée et combinable. Mais cette propriété n'est pas confirmée en profondeur. Barbot considère que les perturbations affectant la pertinence de l'ordre de l'articulation des radicales sont des faits de surface. Ce fait se confirme dans les cas où le schème est le même : DubäDib/buDäbiD <loquace>, kamkämt/makmäkat <(femme)boulotte>.

Barbot conçoit que les unités lexicales sont organisées en réseau, un système de combinatoire. il y découvre <un treillis de structures profondes dont la complexité ne peut être le fait du hasard ou de la contingence> (1998, 78).

Les diverses combinaisons engendrent en surface les différents types de racines, sans donner aucune priorité à aucun d'entre eux (bi, tri, quadrilitères). Les quadrilitères, considérés comme la réduplication des bilitères ou l'expansion de trilitères, sont le résultat de ces combinaisons.

Barbot considère que les moyens de représentation unidimensionnelle sont limités, et construit un moyen de représentation graphique qui visualise simultanément les relations et propriétés d'unités lexicales constituées et corrélées : la structure en réseau. Cette structure est bidimensionnelle sous forme d'un cristal : polygone trapézoïdal à 4,5, ... n sommets, construit sur l'axe horizontal du temps.

L'usage du cristal montre, selon Barbot, la différence entre la racine et la composition séquentielle qui engendre en surface la structure radicale. Comme il montre que le contenu du mot actualise tout ou partie des virtualités de ses composants :

I/k&r «pluralité»

analyse en trois séquences pertinentes :

k&_ «dru, touffu»

_ &r_ «abonder»

_ k...r _ «répétition»

La troisième séquence opère davantage dans les procès itérartifs que dans les états quantitatifs : la signification de <ka&&ara> «rendre nombreux, multiplier» doit moins à la gémination

— Si le point de départ dans le lexique est un étymon composé de deux consonnes et que ce dernier se réalise par épenthèse d'une sonante initiale, médiane ou finale,il existe des racines composées d'une consonne et de deux sonantes : hdm (détruire), d'autres composées uniquement de sonantes: mlH (sel), Hlm (rêver), lHm (chair), lmç (briller).

— tout étymon ne garde pas la même charge sémantique quand il est inversé : qTT-Tqq; qTm-mTq.

— comment peut-on expliquer la signification plurielle d'une seule racine réalisée dans les différents schèmes verbaux et nominaux avec des significations variées ?

— peut-on expliquer les raisons pour lesquelles une seule racine se réalise dans un schème verbal trilitère avec la variation de la deuxième voyelle : Hsb (Hasaba, Hasiba, Hasuba) ?

1-2 — Le modèle du NaHt ʔakbar (Michel Barbot) :

Barbot entreprend d'établir le système du lexique arabe en définissant le réseau des rapports profonds où s'inscrit chaque signifié lexical et qui couvrent l'ensemble du système, défini en champs interconnectés (1998, 74). Il touche à plusieurs aspects du lexique arabe tels que la polysémie, le consonantisme, le concept de racine et les modes de représentation de l'organisation du lexique,etc. Il étatblit une distinction entre la structure de surface et la structure profonde dans le fonctionnement du lexique arabe, tout en niant toute appartenance générativiste. Et il considère que les études partant des phénomènes de surface ont échoué à établir des descriptions satisfaisantes et à donner des explications cohérentes. Et suggère que l'étude du lexique doit considérer les niveaux profonds du lexique et se baser sur l'étude des notions et leur combinatoire.

Au niveau de surface, se situe les études basées sur les notions de < Racine> (R) et de < schème> (S). Les lexicographes arabes ont fait ressortir la polysémie dominante du vocabulaire, en rassemblant sous une même entrée les mots de schèmes différents et de consonantisme radical identique. Mais la polysémie est demeurée pour l'essentiel hors du champ d'analyse traditionnel. Il ne suffit pas de savoir que le contexte aide les locuteurs à la surmonter puis d'en inférer qu'elle n'existe pas dans le discours.

L'analyse du système R-S est un attachement aux faits de surface (Brockelmann, Lecerf, Borselow, Bohas). On ne peut pas faire porter par une racine une signification générale abstraite et moins encore un concept.

— le rapport matrice/étymon-charge sémantique, est-il un rapport univoque et exclusif ? Si non, comment expliquer le fait que plusieurs matrices ont une même charge sémantique en commun; et par la même, comment expliquer le fait qu'une charge sémantique donnée soit commune à plusieurs matrices/étymons ?

dent, labial	:	bt	batta	: couper
dent, vélaire	:	qt	qatta	: couper
labial, vélaire	:	jb	jabba	: couper

— Si la réalisation d'un étymon donné (réversible ou non) se fait par réduplication et épenthèse d'une sonante, comment expliquer la réalisation de cet étymon dans des racines comportant des consonnes dans la position des sonantes ? : L'étymon /qT/ est réalisé par réduplication de la deuxième (qTT) et par réduplication totale (qTqT) et par épenthèse finale (qTr, qTç, qTl, qTm, qTn, qTw). Toutes ces racines sont porteuses de la charge sémantique <couper> exceptées (qTqT)et (qTn). Mais il existe également deux autres racines avec la même charge sémantique :

qTb	:	couper, partager en coupant
qTf	:	cueillir, déchirer avec les ongles/ V- arracher

Dans ces deux racines nous avons <b> et <f> dans la position finale avec la même charge sémantique. Ces deux réalisations font -elles partie de l'étymon en question ? Si c'est le cas, l'hypothèse de l'expansion par une sonante doit être révisée. Si ce n'est pas le cas comment expliquer l'existence de la charge sémantique <couper> dans une ou plusieurs racines autres que celles prédites par l'hypothèse ?

— La réalisation de l'étymon par réduplication totale n'explique pas tout. En effet si le rapport baxxa-tabaxbaxa (se calmer) est attesté, cela ne représente qu'une partie de la réalité. Pour l'étymon /qT/, par exemple, la racine I/qTT est porteuse de la charge sémantique (couper) mais I/qTqT ne l'est pas.

— Il existe un phénomène dans le lexique arabe qui ne trouve pas une réponse dans le cadre élaboré par Bohas. Pour l'étymon/qT/ (couper), nous trouvons la racine I/qçT (jeter quelqu'un par terre), mais en même temps, il existe des racines comme I/qçTb, I/qçTr, I/qçTl avec la même charge sémantique. La question est comment expliquer ce phénomène et l'intégrer dans l'hypothèse de l'expansion par épenthèse ? L'épenthèse serait-elle double dans ce cas ?

— Le dépouillement du dictionnaire suivant les principes établis par Bohas concernant la réalisation d'un étymon donné révèle l'existence de racines porteuses d'une charge sémantique différente de la charge qui est supposée être celle de l'étymon en question.

Bohas (1993) a démontré que l'épenthèse se fait aussi par les sonantes [1] (les gutturales, les liquides et les nasales) :

— les gutturales (H, ç, ?, h) :

I/Sm		Samma : frapper avec un bâton, une pierre
	H	SamaHa : frapper qqu'un avec un fouet
	ç	Samaça : frapper qqu'un avec un bâton
I/§b		§abba : éloigner
	?	§a?aba : chasser, éloigner
	h	§ahaba : s'éloigner, partir

— les liquides et les nasales : (l, m, n, r)

I/dj	dajja : II - être couvert (se dit du ciel)	
	l	dajala : être couvert, caché
	m	dajama : être sombre
	n	dajana : être sombre et pluvieux
	r	I/djrdayjür : poussière, obscurité

En résumé, une racine bilitère peut avoir les réalisations suivantes:

— par réduplication :

	CCiCi	réduplication de la deuxième (diffusion)
CCi	CCiC	réduplication de la première
	CCiCCi	réduplication totale

— par épenthèse : d'une glide (w/y) ou d'une sonante (S) :

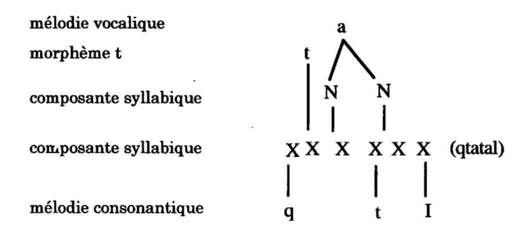
	SCCi	épenthèse initiale
CCi	CSCi	épenthèse médiane
	CCiS	épenthèse finale

Le modèle élaboré par Bohas est intéressant de par ses fondements théoriques et sa portée empirique. Il prend en considération les données du lexique dans la langue arabe et les langues sémitiques et s'applique à dépouiller d'une manière systématique le dictionnaire. Toutefois certains problèmes persistent:

— comment se forment les matrices ? quels sont les principes qui gèrent leur formation ? : sont-ils des principes articulatoires, phonologiques ? sont-ils sémantiques ?

1) Voir : Diakonoff 1965, Petracek 1987.

A ces trois niveaux peut s'ajouter selon les formes morphologiques un ou plusieurs segments qui sont des morphèmes particuliers à une forme morphologique. Pour une forme comme <qtatal> la représentation sous- jacente est la suivante :



I -1 . — Le modèle de l'étymon et l'épenthèse (Bohas):

Bohas (1994) présente une organisation du lexique arabe à trois niveaux :

— La matrice : la combinaison de deux points d'articulation (dentales, labiales), (dentales, vélaires) etc.

— l'étymon : la combinaison de deux consonnes, chacune appartenant à un point d'articulation des deux points qui forment la matrice. Bohas et Darfouf (1994) ont démontré que les étymons sont réversibles. Partant d'un étymon /bt/ par exemple on peut avoir deux réalisations avec une même charge sémantique :

/bt/ batta : couper, retrancher en coupant
tabba : couper, retrancher en coupant

— la racine : la réalisation de l'étymon appliqué à un schème morphologique (triconsonantique ou autre). cette réalisation se fait par diffusion, par épenthèse et par réduplication.

Un étymon comme /bx/ (se calmer), s'associe à un squelette triconsonantique et se réalise sous quatre formes. La troisième place dans le squelette étant remplie, soit par diffusion de l'une des deux consonnes, soit par épenthèse de glides w/y, soit par réduplication si le squelette est quadriconsonantique :

diffusion I/bxxbaxxa : redevenir calme après la colère
épenthèse (médiane) I/bwxbäxa : se calmer
épenthèse (finale) I/bxw baxä : se calmer
réduplication tabaxbaxa : se calmer

phonologie plurilinéaire (Leben 1973, Clements 1976, Goldsmith 1976, Yip 1980, 1988, 1989) et dans le cadre de la morphologie noncon-caténative élaborée par McCarthy (1979,1981).

Un mot est composé de trois niveaux (tiers) qui sont essentiellement deux mélodies et un squelette. Les deux mélodies sont projetées simultanément sur le squelette pour donner la forme phonétique du mot. Ces trois niveaux sont :

— mélodie consonantique : Ce niveau comporte les éléments consonantiques de la racine porteuse d'une charge sémantique générale, diffuse et amorphe: La racine (ktb) désigne la notion de l'écriture.

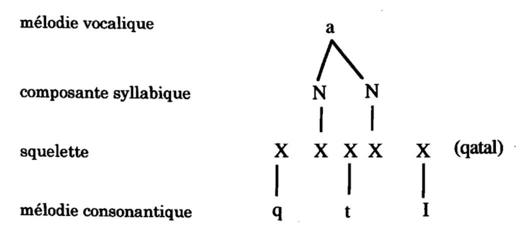
— mélodie vocalique : Ce niveau comporte la ou les voyelles qui s'alternent avec les éléments consonantiques de la racine au niveau du squelette pour former un mot. La nature de ces voyelles et leur arrangement déterminent la nature morphologique du mot formé (verbe, nom) et désignent les catégories morphologiques et morpho-syntaxiques (genre; nombre; voix passive vs active etc).

Les deux mélodies sont régies par le Principe du Contour obligatoire (PCO). Ce principe stipule que deux éléments contigus dans une même mélodie ne peuvent pas être identiques (McCarthy, 1981).

— le squelette : Ce niveau est composé d'une suite de positions de consonnes et de voyelles alternées. Les éléments de ce niveau s'organisent en syllabes (la composante syllabique). Le squelette présente une séquence temporelle sur laquelle s'organisent les deux mélodies.

L'association des éléments des deux mélodies et leur position sur le squelette se fait un à un sans croisement des lignes.

Pour une forme comme qatal la représentation sous-jacente est comme suit :



L'organisation du lexique de l'arabe classique : un modèle probabiliste

Lazhar ZANNED
(Université de Tunis)

Le lexique arabe représente un domaine d'investigation intéressant pour la théorie linguistique, par la richesse des phénomènes qui le font fonctionner : l'organisation des racines avec la composante consonantique et sémantique lexicale, la dérivation avec la composante syllabique et vocalique d'une part et la signification des schèmes morphologiques d'autre part, L'interaction entre les deux systèmes pour la formation du mot entité lexicale et syntaxique.

De ces problèmes ont débattu les grammairiens arabes (Al-Khalīl, Ibn-Fāris, Ibn-durayd, Ibn-Jinnī,etc) et les linguistes, toutes tendances réunies, de nos temps. Mais les études les plus intéressantes de leur portée théorique et empirique se situent dans le cadre de la phonologie plurilinéaire.

Dans le présent article, nous entreprenons de discuter certaines hypothèses concernant la formation et l'organistion des racines dans le lexique arabe et d'exposer une autre hypothèse expliquant la manière dont les racines sont formées et organisées sur la base du rapport consonantique et sémantique.

I — CADRE THÉORIQUE :

Beaucoup de travaux ont essayé de décrire les règles qui gouvernent la formation des racines dans la langue arabe et d'autres langues sémitiques en se basant sur les faits présents dans le lexique (Bohas 1991, 1993). Ces travaux se situent dans le cadre de la

présent toujours dans tout discours, est une candidature obstinée qui se prête bien l'«accusatif», à l'«interrogation»..., morphèmes qu'elle accompagne spontanément quand ils ont pour signifiants des phonèmes, qu'éventuellement, un jour, elle remplacera (49).

Lorsque des langues de système syllabique

S1 = {/V/, /VC/, /CV/, /CVC/}

ont transformé leur système syllabique en

S2 = {/CV/, /CVC/}.

Elles ont, alors, reconstruit sur des racines de consonnes leurs unités de nomination héritées, préétablies sur des racines de syllabes. Et dans ces unités de nomination, nombreuses déjà, elles ont, en raison de leur nombre, «enraciné», systématiquement, nécessairement, trois consonnes. Ce fait radical est attesté par les emprunts, depuis l'akkadien transformant «qâl» en «qallu»», «médiocre», «'um/'umu» en «'ummu», «mère» (50), à l'arabe le plus récent inventant /nak:ala/ dans «nickeler», /zaw:ama/, dans «zoomer».

Le nombre de ces racines de syllabes a imposé le recours, d'emblée, à des racines de trois consonnes.

Ainsi il n'y aura jamais eu passager d'une nomination à deux consonnes radicales à une nomination à trois consonnes radicales.

La création lexicale est aujourd'hui, essentiellement, une création terminologique, par affixes. Malencontreusement, la création terminologique par affixes, étrangère au système de nomination canonique, entraîne une rupture morphologique. En conséquence, le vocabulaire de la langue arabe s'organise désormais, globalement, en deux sous-ensembles : le sous-ensemble des lexèmes du vocabulaire général, dont on peut dire qu'ils sont construits sur une certaine combinatoire de ses consonnes - la combinatoire des racines n'est plus vivante - et le sous-ensemble des vocabulaires de spécialité qui renferment une proportion toujours plus importante de termes construits sur des racines syllabiques, à l'instar des langues qui sont les langues maternelles des Arabes. Déjà le système de nomination de l'arabe a commencé de se transformer en un système construit sur des racines de syllabes, le système même sur lequel sont construits les termes occidentaux qu'il moissonne, retrouvant ainsi sa première structuration.

Et le système de communication, son «jumeau», varie avec lui.

---

49) La vocation (l'appel), l'interrogation ne sont plus guère signifiées dans la langue arabe moderne que par des intonèmes.

50) R. Labat, *Manuel d'épigraphie akkadienne* (nouvelle édition de F. Malbran-Labat, 5è éd., Paris, Geuthner, 1976), p. 57, p. 99.

qui, cependant, par essais, par va et vient aura produit, le long du temps, un temps non mesurables, le système général ici reconnu (47).

Ainsi, en arabe, la *res* /{kaløb/, «chien», s'opposait au *modus* /kalab/, «rage», par l'absence dans /{kaløb/, la présence dans /kalab/, d'une voyelle entre la deuxième et la troisième consonne radicale de l'unité de nomination.

Ainsi le *modus* non spécifié spectuellement, /facil/, le *masdar* de la tradition, a acquis deux partenaires, l'un, le *modus* achevant, à première voyelle longue, /fa:cil/, l'autre, le *modus* non achevant, à seconde voyelle longue, /facil:l/.

Ainsi des couples se constituaient : un candidat et un candidat signifié se cherchaient, se trouvaient ou en se trouvaient pas.

Au sein du système de nomination, on l'a vue, la seconde voyelle des *modus* avait rencontré «son» signifié dans l'argentivité; par contre, les signifiés du «temps», n'ont jamais trouvé les signifiants avec lesquels ils auraient vécu.

Au sein du système de communication, la voyelle /i/ n'a trouvé qu'un pseudorôle (48).

Au sein de l'un et l'autre système, l'introduction, particulièrement, qui est un phénomène physiologique naturellement

---

47) Peut-être est ce cette même myopie qui a concouru, ensuite, au recul du système quand il n'a plus guère servi, les besoins de nomination à peu près réduits à rien, et même sa ruine là où elle était possible, particulièrement dans la morphologie des «noms» et des «adjectifs».

48) Le fonctionnel /i/ qui est, dans la langue arabe historique, la désinence des expansions complétives introduites par des morphèmes qui le spécifient sémantiquement ne laisse pas d'apparaître redondant. De fait, tout est dit avec la «préposition». Mais ce fonctionnel ne peut cesser d'exister car il doit son existence à l'organisation générale de la langue qui a été présentée, qui fait des voyelles-désinences les signifiants fondamentaux de ses fonctionnels. Cependant son signifiant pourrait être /a/. Et sans doute a-t-il d'abord été /a/ : toutes les expansions complétives auraient donc dans un premier temps reçu la même désinence. La nouvelle désinence casuelle, /i/, semble avoir été commandée par les prépositions, /X/, elles-mêmes qui auront fait apparaître comme différentes des expansions complétives /[...]-a/ les expansions complétives /X[...]-a/ dès lors transformées en /X[...]-i/. Ce fonctionnel /i/ est également, dans la langue arabe historique, la désinence des expansions annectives. Et il ne laisse pas d'apparaître redondant dans cette situation aussi. En effet toute expansion annective, comme elle se substitue au morphème de lieu général /n/, le *tanwîn*, est par là clairement marquée : si un constituant indéterminé est sans /n/, c'est que le constituant qui le suit immédiatement s'est substitué à /n/, qu'il est son expansion annective. Cependant ce marquage, efficace, de la fonction du constituant n'est un marquage que secondairement. Systématiquement, c'est à la voyelle-désinence qu'il revient de marquer la fonction. D'où /i/, dans la langue arabe historique mais, assurément, /a/ dans la proto-langue. En effet le timbre [i] est là aussi inutile. Dans cette reconstruction, les {*res* - a} entrant dans le paradigme du *tanwîn* /n/ étaient expansions annectives; les {*res* - a} n'entrant pas dans son paradigme étaient expansions qualificatives ou complétives; les {*modus* - a} étaient expansions qualificatives ou modales. En toute hypothèse c'est une syntaxe à deux cas, ou «diptosie» qui aurait été la première syntaxe de la langue. La syntaxe à trois cas, ou «triptosie», se serait constituée dans un second temps pour une raison inverse de celle qui a fondé l'organisation générale de la langue, précisément faute de la différence, de la disjonction, sans laquelle la voyelle /i/ ne pouvait être exclue du système de nomination. La voyelle /i/ aurait pris la place de la voyelle /a/ là où un semblant de différence existait : la différence impliquée par les spécificateurs sémantiques de /a/, les «prépositions», et la différence impliquée par l'appartenance au paradigme du *tanwîn* /n/.

locale a effectivement détruit la régularité générale du système en donnant à une voyelle «usurpatrice» la tâche de nomination déléguée par le système aux seules consonnes.

Et encore, la langue a produit, contre sa systématique, par extension analogique de son *modus operandi* et nomination par combinatoire de racines, des unités de nomination *composées d'une forme ou d'une pro-forme et d'une ou deux racines monoconsonantiques.*

Deux combinaisons symétriques ont été produites :

i - la combinaison :
d'une pro-forme ou d'une forme dénotant une *res* et des racines du *modus* général, *√c, réalisée /j:/,
de la *res* générale, √m, réalisée /t/(46).

Exemples :

Les *modus :*

{?ana: + j:} > /?na: - ni + j:/ «égoïste» (< «être "je")
{kaløb + j:} > /kaløb - i + j:/ «canin, cynique» (< «être "chien)

Les *res :*

/?na: - ni + j: - a + t/ «égoïsme» (< «la *res* égoïste»)
{kaløb - i + j: - a + t/ «cynisme» (< «la *res cynique»)*

ii - la combinaison :
d'une forme dénotant un *modus*
et de la force de la *res* générale, √m, réalisée /t/.

Exemple :

La *res :*

«dari:b + t} > /dari:bat/ «redevance, impôt» (< «*res* frappeuse»)

C'est bien là une rupture du système. En effet ces unités de nomination ont été créées par transformation d'une forme en un «radical», c'est-à-dire en une séquence *opacifiée* de syllabes où les consonnes radicales elles-mêmes n'ont d'identité qu'empruntée à l'histoire de la langue.

Il semble que les langues se soient constituées, pas à pas, binairement, par «pas de deux»», appliquant une procédure myope

(46) √t est ici un allophone de la *res* générale √m. Cette variante, /t/, de √m, aura été produite par dissimilation du *tanwîn* /n/; √m aura été ainsi forcée de la série des nasales, {/m, n/}, dans la série des occlusives glottales simples, {/t, */c/, /k/, /?/}, où elle aura été captée par la consonne /t/ qui est la consonne de cette série la plus proche de son peint d'articulation.

Le système de nomination est ici aussi dépossédé.

D'autre part, les combinaisons sur lesquelles ce système s'est construit, ont suscité d'autres combinaisons qui sont des combinaisons de rupture. Car toute combinatoire, de par elle-même, est ouverte et ne saurait s'arrêter, d'elle-même, qu'avec l'épuisement de toutes ses combinaisons potentielles(45). La systématique de la langue peut la contenir sans doute, un temps. Mais l'analogie immédiate, superficielle, entre morphèmes voisins, peut forcer les barreaux binaires que la systématique oppose à l'expansion de la combinatoire. L'analogie peut les forcer, si l'on peut dire, en «alléguant» telle donnée du système comme un précédent qui légitimerait le changement. L'analogie, qui est symétrique du jeu de différenciation qui est le propre de la structuration binaire, joue alors sur la ressemblance qui unifie les paradigmes. Elle façonne ainsi une nouvelle régularité, mais locale, partielle et non plus générale, et qui est, là destructrice du système.

Un exemple, le signifiant singulier de la «première personne» du verbe à l'achevé :

1	/fvcvl + t - u/ < */fvcvl + k - u/ < */fvcvl + ? - a/
2M	/fvcvl + t - a/
3F	/fvcvl + t - i/

La distinction entre la première et les deuxièmes personnes du singulier est assurée, dans la langue arabe historique, par l'opposition d'une voyelle à une consonne : /u/ y est pour la première personne; /t/ y est pour la deuxième personne; la voyelle, /a/, syntagmatique, qui suit /t/, apparaît dans cette compagnie comme le signifiant du masculin; le suffixe /i/, qui commute avec /a/, est le signifiant du féminin. La substitution observée d'une voyelle à une consonne radicale - la voyelle, syntagmatique, /u/, du timbre de /k/, remplace la consonne /k/ (<*/?/) - constitue une rupture conséquence du système de nomination tel qu'il a été reconnu. Cette rupture s'est produite par l'alignement de la première personne, jadis */fvcvl + ?a/ puis */fvcvl + ku/, sur les deuxièmes personnes, restées inchangées, /fvcvl + ta/ et /fvcvl + ti/. Ainsi, dans ce paradigme, une régularité

---

45) Une combinaison est ouverte sur elle-même; elle n'est pas un lot de combinaisons «données», simplement reçues.

Ces racines de deux consonnes ne feraient pas place à l'agentivité (40), à l'itération, à la transitivité déficiente (41), à l'animéité (42). Mais ces modalités, qui ont existé assurément, n'existent plus. Elles n'étaient pas nécessaires à la systématique de la langue.

Ce sont bien les besoins de nomination qui ont créé les racines de trois consonnes à côté des racines d'une seule consonne.

Et, parallèlement, ce sont les racines de trois consonnes qui ont créé l'agentivité, l'itération, la transitivité déficiente, l'animéité, toutes modalités mortes maintenant de la concurrence du système de communication.

Si le système de communication peut apparaître dans sa concurrence comme un facteur de mutilation du système de nomination, son jumeau, il apparaît, de nouveau, complémentaire du système de nomination en fournissant les unités de nomination que le système de nomination, impuissant à suivre la «création» du monde, ne peut produire, «chaise longue», par exemple, s'il faut revenir aux chaises (43). Mais ces unités de nomination, d'un type nouveau, n'ont aucune cohésion linguistique : la relation, dans «chaise longue», entre «chaise» et «longue», comme elle est univoque, ne peut être un lien constant. En fait c'est ici la mémoire du locuteur qui assure, indépendamment de la systématique de la langue, l'identité et la stabilité de ce «nom» (44).

---

40) La diathèse est la modalité qui spécifie la relation, immarquable, dun *modus* à une *res* : celle-ci est ou bien le «sujet» du *modus*, c'est-à-dire soit l'agent qui le produit, soit le lieu qui le reçoit, ou bien l'«objet» du *modus* dont elle est, pour ainsi dire, la cible. La modalité d'argentivité, surdéterminait la modalité de diathèse subjective en notant l'initiative, le degré de participation du «sujet» à la production du *modus* : elle faisait apparaître le «sujet» soit comme agissant de son propre chef, soit comme réagissant à un événement, soit comme ne pouvant rien faire que subir un *modus* qui lui échappait.

41) Soient les verbes, de diathèse objective, /subiqta/, «Tu as été l'objet d'un devancement» et /tusbaqu/, «Tu es l'objet d'un devancement». Ils mettaient, ils mettent en relation le *modus* «devancer» et le morphème «tu»; le devancement de «tu» y était, y est donné pour acquis. Différemment, les verbes, également de diathèse objective, /su:biqta/, «Tu as été l'objet d'une action de devancement». et /tusa-baqu/, «Tu es l'objet d'une action de devancement», donnaient seulement pour possible le devancement de «tu» qui, donc, était devancé ou ne l'était pas; cette «transitivité déficiente» était signifiée par la longueur de la voyelle /u/, signifiant de la diathèse objective. Parallèlement, ces verbes pouvaient être réalisés à la diathèse subjective, avec ce même signifié = /sa:baqta/, «Tu as effectué une action de devancement», et/tusa:biqu/, «Tu effectues une action de devancement».

42) La modalité d'«animéité», affine de la modalité de diathèse, avait pour signifiant la première voyelle, /a/, des *res*. Exemples les noms animés : /?ahøl/, «famille»; /kaløb/, «chien»; /zajød/, «Zayd». Les noms inanimés : /z̤ism/, «corps»; /miløh/, «sel»; /k̲ubøz/, «pain» (où la voyelle, hors conditionnement, était réalisée /i/). Evidemment ce morphème de vie implique le temps mais il en ignore le déroulement.

43) Voir G. Kleiber, «Des "chaises" que l'on veut néanmoins appeler chaises", in *La sémantique du prototype - Catégories et sens lexical* (Paris, *PUF*, 1990, *Linguistique nouvelle)*, p. 138.

44) La mémorisation de ces unités de nomination complexe vient s'ajouter à la mémorisation initiale des racines.

L'inachevé réel serait :

Tableau d'un verbe biconsonantique à l'achevé réel

	Singulier	Pluriel
1	/? - a + fc - u/	/n - a- + fc - u/
M 2 F	/t - a + fc - u/ /t - a + fc - i(:) - na/	/t - a + fc - u: - na/ /t - a + fc - a: - ni/
M 3 F	/j - Ø - a + fc - u/ /t - Ø - a + fc - u/	/j - Ø - a + fc - u: - na/ /j - Ø - a + fc - a: - ni/

L'inachevé potentiel serait :

Tableau d'un verbe biconsonantique potentiel

	Singulier	Pluriel
1	/? - a + f - u - c - Ø/	/n - a + f - u - c - Ø/
M 2 F	/t - a- + f - u - c - Ø/ /t - a + f - u - c - i (:) - Ø/	/t - a + f- u - c - u: - Ø/ /t - a + f - u- c - a: - Ø/
M 3 F	/j - Ø - a + f - u - c - Ø/ /t - Ø - a + f - u - c - Ø/	/j - Ø - a + f - u - c - u: Ø/ /j - Ø - a + f - u - c - a:- Ø/

L'impératif :

Tableau d'un verbe biconsonantique à l'impératif

	Singulier	Pluriel
M 2 F	/Ø + f - u - c - Ø/ /Ø + f - u - c - j(:) - Ø/	/Ø + f - u - c - u: - Ø/ /Ø + f - u - c - a: - Ø/

Aussi, n'est-ce pas le système de nomination de la langue, sa morphologie, qui est demandeur, en tant que système, de trois consonnes radicales et non pas, seulement, de deux consonnes radicales, mais, bien le besoin de nomination créé par la vie de l'homme dans le monde. Deux seules consonnes radicales, /R1/et/R2/, ne feraient place, entre elles deux, dans le corps même de l'unité de nomination, qu'à une seule modalité signifiée par une voyelle brève : /V1VR2/; ou à deux modalités signifiées ensemble par une voyelle langue : /R1V:R2/.

De fait, les modalités essentielles, l'aspect et le mode pour les *modus,* le genre et le nombre pour les *res,* dans une morphologie construite sur deux consonnes radicales [37].

L'on peut imaginer, sur le modèle attesté, une autre conjugaison arabe construire sur deux seules consonnes radicales, représentées dans cette conjugaison hypothétique par /f/ et /c/.

A la diathèse subjective [38] :

L'achevé serait :

Tableau d'un verbe biconsonantique à l'achevé [39]

	Singulier	Pluriel
1	/fac + ? - u/	/fac + n - a:/
M	/fac + t - a/	/fac + t - u - n - u:/
2		
F	/fac + t - i/	/fac + t - u - n - a:/
M	/fac + Ø - a/	/fac + Ø - u:/
3		
F	/fac + Ø - a - t/	/fac + Ø - a:/

37) En effet la voyelle désinentielle, signifiant du mode, peut occuper dans les bernes la position qui est de la voyelle casuelle dans les «noms».

38) La diathèse objective serait produite par le changement du timbre de la première voyelle.

39) Toutes les voyelles finales du singulier sont brèves, d'où /fac + t-i/ et non pas /fac + t-i:/. Toutes les voyelles du pluriel sont longues, d'où /fac + na:/ et non pas /fac + na/. Brévité et longueur mimant le nombre.

une modalité réalisée par le système de communication, une modalité complexe qui s'intègre à une phrase, *matrise,* dont elle fait partie (33). Exemples cette phrase mature et cette phrase modalité.

/ʔin taczal - Ø tandam-Ø/ «Si tu agis à la hâte, tu [le] regretteras».

La phrase modalité illustre les limites du système de nomination. Seul le système de communication, qui se substitue ici au système de nomination, peut créer, au gré du locuteur, une modalité *ad hoc*, éphémère, façonnée pour une circonstance singulière.

La phrase modalité est un fruit de la complémentarité, heureuse, des systèmes de nomination et de communication.

Par contre le système de communication, comme il crée, en nombre, dans ses phrases, par le canal de la subordination, les compléments nécessaires à la parole, produit des syntagmes de sens divers et nombreux dont l'expression n'est limitée que par la seule mémoire de celui qui parle. Ces compléments peuvent éventuellement tenir le rôle de telle ou telle des modalités du système de nomination et cela en proposant une profusion d'informations, détaillées, que les modalités, commises à l'universel (34), ne peuvent signifier. Ces compléments concurrencent les modalités qu'elles doublent, les marginalisent. Certaines seront délaissées, abandonnées, oubliées.

Ainsi la langue arabe a perdu la modalité d'itération. A quelle fin, en effet, garder une modalité d'itération qui ne laisse pas d'être grossière - elle ne sait rien dire d'autre que le *modus* a été répété - quand un complément de la phrase, rapporté au *modus* par un fonctionnel «transparent», une voyelle, une intonation (35), peut dire, exactement, combien de fois le procès a été répété (36).

---

33) Aussi le syntagme isolé : /t - aczal -Ø/, comme il est de mode potentiel et sans connexion à une modalité qui le ramènerait au réel, ne peut-il constituer qu'une phrase elliptique; de même la phrase modalité. Voir la mise en rapport, ingénieuse, de l'apocope du verbe, faite par A. Mehiri (*Naḏarât fi l-t-turâṯi l-lugawiyyi l-carabiyyi,* Dâr al-Ḡarb al-'Islâmî, Beyrouth, 1993, p. 76) avec l'incomplétude qu'alors il déclare, comme par une procédure iconique.

34) Directement ou par le truchement d'une première modalité; exemples les modalités d'argentivité qui spécifient la diathèse.

35) Une voyelle, une intonation sont «transparents» au point que, parfois, les morphèmes qu'elles constituent ont pu être méconnus; c'est ainsi, par méconnaissance, qu'ont été inventés les prétendus «compléments directs».

36) «L'évolution des langues tendrait à montrer que le rôle de la quantification intégrée au nom ou au verbe, ce qu'on appelle le nombre, recule lentement, du moins dans beaucoup de langues, au profit de [la] quantification non intégrée [par termes circonstanciels].», G.-L. Gardies, *Esquisse d'une grammaire pure* (Paris, Vrin, 1975), p. 150.

Les unités de nomination ont pour vocation la phrase qui est le lieu de la mise en paroles du monde.

La phrase est communément reconnue comme l'unité syntaxique maximale [31]. Tout texte, oral ou écrit, indifféremment, est fait de phrases.

Le système de communication d'une langue, sa syntaxe, dès lors qu'il serait organisé binairement, impliquerait, par-là même, la relation ses deux premiers éléments fondamentaux, accouplés par lui indissociablement, et, de fait, égalitairement. Le système de communication, dès lors qu'il serait binaire, produirait face à cette relation biunivoque, fondamentale, «↔» deux relations univoques : l'une égalitaire, la «coordination», «+»; l'autre non égalitaire, hiérarchisée, la «subordination», «↑».

Ce sont ces trois relations, dès lors qu'elles sont les seules relations possibles et qu'elles sont toutes les trois nécessaires, qui, effectivement, structurent les phrases des langues.

Ces trois relations sont des relations générales, des relations donc sans aucun autre signifié intrinsèque qui leur serait particulier. Or il faut qu'elles soient spécifiées pour répondre aux nécessités multiples de la communication. En conséquence, elles sont spécifiées par des morphèmes appropriées, des morphèmes extrinsèques, porteurs des spécifications qui sont apparues nécessaires : des «modalités» - diathèses, modes, modaux -, des «coordonnants», des «subordonnants» [32].

Toute phrase exprime, pragmatiquement, une expérience réelle. La relation nucléaire est toujours réelle, linguistiquement, c'est-à-dire de mode réel, sauf, et cela en arabe dans le seul cas d'un noyau fait d'un verbe, si elle est spécifiée comme étant non réelle.

Hors du cas d'un noyau fait d'un verbe, le mode réel de la relation nucléaire, son mode naturel, est, en arabe, toujours de signifiant «zéro». Quand, dans le cas d'un noyau fait d'un verbe, la relation nucléaire n'est pas au mode réel, la phrase constituée par ce noyau inclut une modalité du système de nomination, l'impératif généralement, ou une autre phrase, une «phrase modalité», qui dénote la condition de son rétablissement dans le mode réel qui est son mode fondamental. Une phrase modalité se présente donc comme

31) La phrase est ainsi définie *a priori*. Cette définition axiomatique est largement acceptée. Voir, particulièrement, A. Mehiri, *Min al-kalimat-i 'ilâ l-zumla, Mu'assassat 'Àbd al-Karîm b. 'Abd Allâh li n-nasr wa t-tawzîc*, Tunis, 1998.

32) L'hypothèse ici présentée est évidemment exclusive de l'hypothèse d'une structure «profonde» biologique.

Modus + Res
√fcvl + √R
√R + √fcvl[21]
√fcvl + √R = [22]

Modus + Res	
√f(v)cvl + √R + √R	√fcvl + √R + √R
√fvcvl + √R [23]	√RM + √fcvl + √R [27]
√R + √fcvl [24]	√R + √RM + √fcvl [28]
√R + √vfvcl + √R [25]	R + √RM + √R + √fcvl [29]
√R + √R + √fvcvl [26]	R + √RM + √R + √fcvl [30]

Ce tableau montre, clairement, le fait, considérable, que la langue arabe a constitué le système de ses différents schèmes et paradigles sans faire recours à des préfixes, les préfixes étant définis comme des morphèmes non radicaux qui, dans une forme, seraient placés devant sa racine ou ses racines.

---

21) Exemples : /?-i + sla:m/, «faire que qqn soit sauf, islâm»; /?-i + bca:d/, «faire que qqn soit loin, l'éloigner»; /?-i + sha:d/, «faire que qqn témoigne», de racine *√c >/?/, du *modus* «faire», et de racines √s-c-d, √s-h-d.

22) Exemple : /nazir-a + t/, «attendre un (certain) temps», de racines √n-z-r et √t, du temps général.

23) Exemple : /saraf + ta/, «tu as écarté», de racines √s-r-f et √t, du morphème de personne

24) Exemples : /t-a + srifu/, «tu écartes»; /m-awrid/, «lieu d'abreuvement».

25) Exemple : /(?i)n + saraf + ta/, «tu t'es écarté», pù /n/ est une réalisation conditionnée de la racine √t, du morphème écho.

26) Exemples : /t-a + n + sarifu/, «tu t'écartes»; m-u + n + sarif/, «qui s'écarte», /m-u + n + saraf/, «écart, lieu d'écart».

27) Exemple : /?-a + shad + ta/, «tu as fait témoigner».

28) exemples : /t-u + Ø + shidu/, «tu fais témoigner»; /m-u + shid/, «qui fait témoigner» (où la voyelle /u/ a usurpé la racine √? < *√c).

29) Exemple : «/(?i)s + t-a + shad + ta/, «tu as fait que toi-même sois témoin».

30) Exemples : /t-a + s t-a + shidu/, «tu fais que toi-même sois témoin», /m-u + s + tashid/, «qui fait que soi-même soit témoin.

Certaines des modalités cependant portent sur des modalités de portée plus générale. Ainsi la modalité d'argentivité surdétermine la modalité de diathèse; la modalité exceptive surdétermine les modaux : l'affirmation, la négation, l'interrogation.

Les voyelles qui ne sont pas les signifiants de modalités sont, dans l'organisation générale de la langue qui a été présentée, les signifiants de fonctionnels. Ces voyelles casuelles sont, en raison de cette organisation générale, extérieures aux unités fléchies. Les voyelles modalités sont, par contre, disposées à l'intérieur des unités fléchies.

La combinatoire des consonnes dans le cadre des racines a été doublée par une combinatoire des racines qui a produit des unités de nomination complexes. Ainsi le système de nomination, non seulement arabe mais sémitique, a exploité une combinatoire de consonnes radicales et une combinatoire de racines associant ou bien deux racines monoconsonantiques ou bien une racine tricosonantique et une ou deux ou trois racines monoconsonantiques.

L'ensemble des racines ainsi produites est présenté dans le tableau ci-après (14).

Tableau général des racines du système de nomination et de leurs combinaisons (15)

Res		Modus
√R	√fvcØl	√RRvR
√R (16) √R + √R (17)	√fvcØl (18)	(P) - √f(v)cvl (19) √RM + √fcvl (20)

---

14) La tradition a posé une racine prototypique, √f-c-l, racine commune au «nom», /ficØl/, «faire», et au verbe /facala/, «il a fait», qualifié par son emploi assez fréquemment comme proverbe d'action. C'est cette racine qui est reprise dans ce tableau.

15) Dans ce tableau : √R = «racine monoconsonantique de *res*», √RM = «racine monoconsonantique du *modus* "faire"; √fvcØl = «racine triconsonantique d'une *res* commune»; P = «préfixe», Su = «suffixe»; les parenthèses indiquent que la présence de l'élément qu'elles enserrent est seulement éventuelle.

16) Exemples : /ma:/, «quid?», de racine √m; /huwa/, de racine *√c> /h/; ḏa:/, de racine √t < /ḏ/.

17) Exemples : /mata:/, «quand ?», de racines √m, de la *res* générale et √t, du temps général; /?ajna/, «où?, de racines *√c > /j/ et √n, du lieu général.

18) Exemples:/kalØb/, «chien»; /kalØb-at/, «chienne» de racine √k-1-b.

19) Exemples : /zaba:n/, «pusillanime», /?azban/, «pusillanime extrêmement», de racine √z^b^n.

20) Exemple : /m-a + zlis/, «lieu public où l'on tient séance», de racines √m et √z-l-s.

Les unités de la langue construites sur des racines peuvent prendre, au besoin, des figures diverses. Elles apparaissent comme les «unités fléchies» de la langue. elles sont, par leurs racines, «tournées» vers le monde; elles «disent» le monde.

Les unités de la langue non construites sur des racines, qui existent, binairement, en face des unités fléchies, n'ont point la flexibilité des unités fléchies. Ce sont des «unités amorphes», «tournées» vers le dedans linguistique; ce sont des pièces du système de la langue. Et, fonctionnels ou modalités, elles sont faites, en principe, non pas de consonnes qui sont le lot des unités fléchies, mais de voyelles [10].

Les modalités sont dans le système de nomination les partenaires des racines. Elles jouent par rapport à elles un rôle de «déterminants». Cependant, à la différence des racines, elles sont les images linguistiques d'entités du monde qui peuvent être appréhendées, naïvement, non pas comme des entités communes mais comme des entités universelles [11]; le temps, la vie [12]...

Les modalités jouent encore ce même rôle dans le système de communication où elles déterminent la seule universelle propre aux phrases : la relation biunivoque, omniprésente, qui fonde la phrase [13].

---

10) Le signifiant régulier du féminin apparaît en arabe comme étant la consonne /t/ suffixée la forme : elle en suit la dernière consonne dont elle est séparée, nécessairement, par la voyelle syntagmatique /a/; exemples : /marØ?-a-t/, «femme», /kalØb-a-t/, «chienne». Cependant le système porte à identifier le signifiant du féminin dans la voyelle /a/ et l'élément syntagmatique dans la consonne /t/; la consonne /t/ tiendrait la place de la consonne /n/, titulaire de cet emploi dans la langue arabe *(nûn al-wiqâyat)*; /n/ aurait été dissimulée en /t/, son partenaire non nasal, par /n/, signifiant du lieu général (le *tanwîn)* : /kalØb-a-t-v-n/ >*/kalØb-a-n-v-n/ ("v" étant la voyelle casuelle). Ce signifiant /t/ est des «noms». Remarquablement, il est entré dans le verbe comme substitut syntagmatique du signifiant «zéro» de la troisième personne : /t - Ø + vRRvR (-v)/. et c'est par symétrie que la forme correspondante de l'achevé a non pas */RvRvR + Ø-i(:)/ mais /RvRvR + Ø-a-t/. L'on peut avancer, à l'appui de la reconstruction proposée, que le pluriel du féminin est produit par l'allongement de la voyelle /a/ qui, dans le pluriel, accède ainsi au statut signifiant. L'on sait que dans les langues régionales du monde arabe, le signifiant du féminin est /a/, que la consonne /t/ n'a plus qu'un rôle de joncture; que /a:/ était dans le verbe arabe, jadis, le signifiant du féminin pluriel. Cependant, si le signifiant du féminin pluriel semble avoir été /a:/ dans les verbes, le signifiant du féminin singulier a toujours été, est toujours /i(:), par opposition à /a:/.

11) Naïvement, une entité peut être perçue comme universelle si elle est apparaît toujours présente. Sa présence constante implique sa présence partout. L'universalité ainsi entendue lie le temps et l'espace, indiscutablement. Et elle n'implique avec l'espace et le temps que la vie, qui naît du temps, qui est avec le mouvement dans l'espace l'autre mesure du temps. LMe temps et la vie sont signifiés par des modalités; l'espace n'est jamais signifié que par des «noms».

12) Les modalités de temps, d'aspect, constituant les conjugaisons. La modalité de vie a été réalisée en langue comme une modalité d'«animéité».

13) Voir *infra*, la phrase.

Dans les langues sémitiques, les unités de nomination spécifiées sémantiquement, qui sont des unités communes, *res* ou *modus*, «homme», «vivre», pour reprendre les exemples déjà donnés, ont dû être construites, *systématiquement* sur des racines de trois consonnes parce que seule la combinaison de trois consonnes pouvait produire en nombre suffisant les arrangements constituant les racines.

Cependant si les unités communes de nomination, devaient, en raison d'une nécessité sémantique évidente qui imposait qu'elles fussent nombreuses et différentes, être construites sur des racines de trois consonnes, les unités de nomination non communes pouvaient être construites sur des racines d'une seule consonne. En effet ces unités de nomination qui sont «banales» ou «générales» sont en petit nombre. «Banales», elles désignent une entité qui est soit unique, tour à tour, dans chacune de ses occurrences, soit montrée comme unique, tour à tour, dans chacune de ses occurrences. «Générales», elles désignent une entité indistincte.

En arabe, ces unités de nomination «non communes» :

Dénomment :

— le temps général, par √t;

— la *res* générale, par √m;

— le lieu général, par √n [9];

— les «personnes», qui sont des *res* banales :
la «première personne», par √? (sujet singulier), par √n (sujet pluriel);
la «deuxième personne», par √t (sujet), par √k (objet).

Représentent :

— chacune des «trois consonnes» par √t;
— toute autre *res*, par √c.

Montrent :

— toute *res* par √t.

«vieux chameau», reçoivent des noms différents. Et encore, la langue souvent attribue aux noms des *res* des expansions qui sont autant de formules, qui les situent, grossièrement, dans le temps : «un *ex*, un *futur* ministre».

9) /n/ est particulièrement le signifiant du *tanwîn*; exemple : /kalØb - u + n/, «chien d'on ne sait où», «un chien». Le *tanwîn* est la tête du paradigme des «compléments de nom» ou «expansions d'annexion», l'unique expansion d'annexion non spécifiée sémantiquement. Constitué de la seule consonne /n/, il n'a aucune autonomie syntagmatique; il est rabouté à sa base. En conséquence l'expansion qui en prend la place suit toujours sa base et, notamment, la suit immédiatement.

Le système de nomination de chacune des langues humaines s'est construit, semble-t-il, au cours d'un temps immémorial, soit sur des racines de consonnes (3), soit sur des racines de voyelles (4), soit sur des racines de syllabes (5), c'est-à-dire sur l'une ou l'autre des trois seules *materia prima* disponibles.

Le système de nomination de l'arabe s'est construit sur des racines de consonnes du fait de son système syllabique.

Son système syllabique, qui a été le système syllabique des langues sémitiques anciennes, apparaît comme un système secondaire, S2, conditionné, composé des seules syllabes/CV/ et /CVC/.

Ce système syllabique particulier a divisé, dans le fonctionnement de la langue, les consonnes et les voyelles en deux sous-ensembles disjoints (6).

En conséquence la langue arabe a construit son système de nomination sur des racines de consonnes et elle a fondé son système de communications, sa syntaxe, sur ses voyelles brèves utilisées par elle comme des désinences casuelles.

Leur organisation générale est visualisée dans le schéma ci-après :

Schéma de l'organisation générale des langues sémitiques (7)

S = {CV, CVC}	⇒	{C}	⇒	{V} = Ø
		Système de nomination		Système de nomination

Les *unités de nomination* propres aux langues sont, primordialement, déterminées du point de vue du temps : les unes, les *modus*, ont été imaginées par l'Homme dans le temps, en relation avec le temps; exemple : «vivre»; les autres, les *res*, ont été imaginées par l'Homme hors du temps, sans relation au temps; exemple : «homme» (8).

---

3) C'est le cas des langues sémitiques; les nombres possibles de ces consonnes sont examinés *infra*.

4) C'est le cas des langues à tons.

5) C'est le cas des langues indo-européennes

6) Voir A. Roman, *La création lexicale*, Lyon, *PUL*, 1990.

7) Cette organisation a été la première organisation des langues sémitiques

8) Dans la réalité du monde, les *res* concrètes ne sont pas étrangères au temps. Aussi les «noms» de certaines *res* dosent-ils le temps. Exemple tunisien repris des notes lexicographiques de G. Boris : les chameaux du premier semestre, du deuxième semestre, des deuxième, troisième, quatrième, cinquième, sixième, septième, huitième, neuvième, dixième, onzièmes années, le

Racines et modalités : le dire du monde - hypothèses et contraintes - les faits arabes

André Roman
CRTT - Université Lumière - Lyon II

L'observation est banale que le hasard est, dans la parole, impraticable. Il faut donc une parole convenue. Cette parole convenue est nécessairement structurée.

Hors structuration il faudrait pour chaque expérience du monde, singulière, un «nom propre» qui la verbalise. Chaque expérience différente devrait donc recevoir un nom différent. La relation entre chaque expérience et son nom serait donc une application identique (1).

L'application identique est unaire.

La première combinatoire possible est binaire (2).

Le monde entre d'abord dans la langue par la porte, des racines qui intègrent, en les réduisant, forcément, à l'extrême, les entités singularisées ou réalisées par l'homme.

---

1) On appelle application identique d'un ensemble A, l'application de A dans A qui, à tout élément x de A, fait correspondre cet élément lui-même. C'est le cas des langues sémitiques; les nombres possibles de ces consonnes est examiné *infra.*

2) A Roman, «Le temps dans la langue d'Arabie et d'Islam», à paraître in ***Bulletin d'Etudes Orientales,*** Institut Français d'Etudes arabes de Damas, Damas. Evidemment, la phrase réalisée par une application identique, c'est-à-dire la phrase onomatopée, peut être par la translation située dans le temps; mais elle est alors remployée comme un constituant dans une phrase structurée. Exemple dans le verset XVII/23 : fala:taqul la huma: ?*uf:in/,* «Ne leur dis pas "Fi !».

sourdine de l'harmonie du vers, dans le miroitement des mots qui reflètent les uns sur les autres une vie nouvelle dans leur soumission au rythme et dans l'éclatement de la phrase.

Il y a de quoi décourager plus d'un et en particulier les professeurs de poésie car il ne reste plus rien du «sens», de la raison qui sera battue en brèche par les surréalistes. Non Platon n'avait pas tort d'exclure les poètes, ces fous sublimes de sa République idéale, mais je pense qu'il savait aussi, lui qui était grand admirateur d'Homère qu'une «langue sans poète est une langue morte».

de leur tâche remettent en question sinon les assises de la société, du moins les premisses conceptuelles de sa rationalité, de ses conventions.

Les poètes s'inventent et s'approprient une langue au cœur même de la langue des autres. Cette langue représente selon la définition judicieuse de G. Deleuze «une sorte de langue étrangère qui n'est ni une autre langue, ni un patois retrouvé mais un devenir autre de la langue, une minoration de cette langue majeure, un délire qui l'emporte, une ligne de sorcière qui s'échappe du système dominant». (12)

La parole poétique est plus qu'une manière personnelle d'utiliser le code de la langue, elle s'installe à son envers. Elle s'invente contre la langue. Refusant le mirage de la représentation (qui est l'affaire de la prose, du langage de la communication), elle doit sa richesse et sa puissance à l'intégration d'un nombre considérable d'éléments fondus dans une composition unie. Ce qui existe dans un poème ce sont des mots qui jouent entre eux avec leur son, avec leur sens figurés souvent latents, avec leurs affinités ou leur hostilité. C'est pourquoi un poème ne se traduit pas, ne se résume pas si on excepte quelque cas comme la traduction en arabe des quatrains de Omar Khayam ou celle du poéme de Prévert : «Le Petit déjeuner» par Nizar Quabani -. Mais il ne s'agit pas en réalité de traduction. Ce sont des poètes qui ont inspiré d'autres poètes.

Le poème ainsi ne dit pas quelque chose. Il se dit et ne dit que lui-même. S'il y a un poète qui a été sensible à ce problème de l'autonomie du langage poétique au point de le considérer comme sacré, c'est Mallarmé. Pour lui, la poésie n'a pas à dire quelque chose. Au contraire, elle doit cacher, elle doit s'entourer de mystères. Mallarmé n'a cessé de mettre en relief l'allure incantatoire et le sens nouveau que le vers donne à ses groupes de mots. Son goût pour l'hermétisme, pour la poésie obscure s'explique par son désir d'éloigner le plus possible le discours poétique du langage de la communication. L'obscurité de Mallarmé s'est transformée en doctrine parfaitment sinon clairement organisée. La plupart de ses poèmes ont été écrits dans plusieurs versions, et en passant d'une version à une autre, ils deviennent de plus en plus obscurs.

A travers les obscurités voulues des textes, il y a l'idée essentielle que le sens profond d'un poème est au-delà du sens apparent indifférent au poète, qu'il est entrevu avec l'aide en

---

12) Gilles Déleuze : Critique et Clinique cité paar Marie-Claire - Baucquart dans La Poésie en France du surréalisme à nos jours (Ellipse 1996).

Un mot utilisé normalement c'est un certain nombre de consonnes et de voyelles qui «*signifient*» (je souligne) quelque chose. Cette utilisation normale est celle de la prose. Quand je dis «la terre est ronde», mon interlocuteur reçoit un message qui renvoie à son tour (qui signifie) à une vérité scientifique qui est devenue une évidence depuis Galilée. Mais quand Eluard écrit son fameux vers :

«La terre est bleue comme une orange»

Ici le message ne passe pas, l'adjectif «bleue» bloque le message, le brouille. Nous ne compre-nons plus parce que le vers ne signifie plus selon le code commun, nous nous surprenons en train de nous interroger sur chacun des mots qui composent ce vers. Car ni la terre, ni l'orange ne sont bleues.

En fait les mots ne sont pas là pour signifier c'est-à-dire pour renvoyer à une réalité extérieure à eux. Ils ne signifient rien, ne nomment rien, ils ne montrent rien, «ils se montrent», ils existent en tant qu'acte du langage. De ce fait la poésie n'est pas là pour exprimer tel thème ou telle idée, elle est là pour être le seul sujet de la poésie.

«La terre est bleue comme une orange».

Il s'agit tout simplement d'une vision immédiate c'est à dire non médiatisée par le langage instrument, une vision immédiate qu'a le poète qui donne l'impression de s'éveiller pour la première fois au monde et de vivre un moment de grâce, unique, hors du temps et de l'espace, à mi-chemin entre le rêve et la réalité, et nous avons droit à un tableau impressionniste où les formes et les couleurs s'interpénètrent harmonieusement passent les unes dans les autres. Le «bleu passe dans l'orange et l'orange dans le bleu» dans une osmose parfaite. Les objets, les couleurs se métamorphosent pour créer une vision paradisiaque, pour dire un bonheur indicible.

A la langue produit social, propriété commune à l'ensemble des hommes qui se soumettent à un code pour assurer la communication s'oppose la parole poétique, acte individuel et créateur comme l'énonçait Rimbaud, le vers doit «se lire littéralement et dans tous les sens» (11). «Le bleu» du vers d'Eluard est unique. Il ne ressemble à aucun autre «bleu».

A travers le vers d'Eluard la poésie apparaît nettement comme un acte de rebellion contre l'empire des signes. En destabilisant les langages, les poètes hier à leur insu, aujourd'hui en pleine conscience

11) Rimbaud : Lettre à Paul Demeny o. cité.

«Ce n'est pas avec des idées qu'on fait un poème mais avec des mots», c'est pourquoi les sonnets de Nerval perdraient de leur charme à être expliquées si la chose en était possible. Cela veut dire tout simplement que le poète n'est rien d'autre qu'un rassembleur de mots. Les poètes savent que les linguistes ont joué trop longtemps un rôle redoutable en persuadant leurs lecteurs que les mots ne représentent guère que des signes intrchangeables garants de leur propre validité sans références sinon conceptuelles et arbitraires à ce peu de réel qu'il convoquent et qu'ils abolissent. Les poètes ne peuvent se résoudre à l'arbitraire du signe. Ils savent depuis toujours mais aujourd'hui avec une acuité plus impérieuse que les mots ne sont jamais innocents, qu'ils ne véhiculent pas uniquement de petits noyaux idéels, et qu'ils portent bien plutôt le poids d'une histoire comme des êtres vivants. Le poète se distingue donc des autres utilisateurs du langage. Il considère que le mot n'est pas un signe arbitraire, mais une entité vivante, ayant une chair, une couleur, un sens, mais aussi un son, un parfum, une forme. Faut-il rappeler le célèbre vers de «Correspondances» de Baudelaire.

«Les couleurs, les parfums et les sons se répondent».(8)

C'est aussi pour attirer l'attention sur «la fonction poétique» des mots que Rimbaud écrit le sonnet «voyelles». «L'écrivain (et à fortiori le poète) dit R. Barthes a toujours en lui la croyance que les signes ne sont pas arbitraires, et que le nom est une propriété naturelle des choses». (9)

Si les poètes affirment souvent que la poésie relève de l'indicible, c'est parce qu'ils souffrent de l'indigence du langage, de l'imperfection du langage qui est due à l'arbitraire du signe, à l'absence de relations mimétiques entre les mots et les choses. La poésie ne peut naître que dans cette tension qui l'oppose au langage de communication. Elle est en fait un acte de rebellion contre la fonction instrumentale du langage. «La poésie écrit Sartre, ne se sert pas des mots de la même manière que la prose, il ne s'en sert pas du tout. Je dirais même qu'elle les sert».(10) La fonction du poète n'est pas de tourner le regard de ses lecteurs vers telle ou telle réalité extérieure mais vers la seule réalité de son poème, de son langage. Car un poème, un vers n'a de sens qu'en lui-même.

---

8) Baudelaire : *Les Fleurs du Mal* Correspondances Coll. : Poésie.

9) Roland Barthes : le Degré zéro de l'écriture : coll. Points ed. du Seuil. Gallimard.

10) Sartre : Qu'est-ce que la littérature ? Ed. Gallimard.

Mais il faudra attendre plus d'un siècle après Malherbe pour voir triompher la théorie symboliste qui considère que la poésie ne saurait être une forme particulière de la prose. Elle n'a pas à montrer un monde déjà là, déjà constitué. Elle ne doit pas se situer du côté de la représentation et doit se construire s'il le faut contre les digues de la raison, de l'ordre, de la logique et partant du sens.

Depuis l'avènement du romantisme, le poétique peut apparaître à l'occasion de tout autre chose que d'un texte écrit — «Il est difficile de dire ce qui n'est pas de la poésie; mais si l'on veut comprendre ce qu'elle est, il faut appeler à son secours les impressions qu'existent un belle contrée, une musique harmonieuse, le regard d'un objet chéri et par dessus tout un sentiment religieux qui nous fait éprouver en nous-même la présence de la Divinité». Mme De Staël dans *De l'Allemagne* (5).

C'est d'ailleurs pourquoi elle échappe de plus en plus à l'analyse rationnelle. A la limite, le sens d'un texte peut êre oblitéré. Bien des poètes le disent à leur façon. C'est d'abord Gérard de Nerval (1808-1858) qui déclare malicieusement «Mes sonnets ne sont guère plus obscurs que la métaphysique de Hegel ... et pendraient de leur charme à être expliqués, si la chose en était possible.» (6) C'est ensuite Paul Valéry qui lui emboite le pas pour dire dans la préface de *Charmes* :

— «Mes vers ont le sens qu'on leur prête. Celui que je leur donne ne s'ajuste qu'à moi et n'est opposable à personne. C'est une erreur contraire à la nature de la poésie et qui lui serait même mortelle que de prétendre qu'à tout poème correspond un sens véritable unique et conforme ou identique à quelques pensée de l'auteur.» (7)

Ce que disent Nerval, Valéry et bien d'autres en réalité, c'est qu'en poésie le sens n'est pas l'essentiel. C'est ici qu'il faut se souvenir de la célèbre réponse de Mallarmé à Degas.

«Ce n'est pas avec des idées qu'on fait un poème, c'est avec des mots».

C'est, comme vous pouvez le constater parler en poète et dire que la poésie ne se soumet pas aux impératifs de la représentation sous peine de se fourvoyer et devenir prose. Je reviendrai tout à l'heure sur Mallarmé et sur son expérience poétique.

---

5) Mme de Staël : De l'Allemagne - Livre I Chap. 10.

6) Gérard de Neval cité par Henri Bremond dans la Poésie pure.

7) Paul Valéry : Préface de Charmes ed. Gallimard.

le poète n'est pas le prophète qui plonge dans les brumes des mystères mais le forgeron des signes dans leur usage le plus courant. Il renonce à toute prétention orphique : la beauté dans l'harmonie, le plaisir esthétique lui suffisent.

Voltaire lui emboîte le pas. Pour lui la poésie est «l'éloquence harmonieuse». Elle est un ornement ou une petite musique qui s'ajouterait à ce que la prose pourrait dire aussi pleinement. Elle est le fruit du rationnel et de l'universel et s'appuie sur un ensemble de règles fondées sur une raison immanente à l'homo-Sapiens. Les œuvres poétiques traduisent ce que tout le monde a pensé mais que le poète, l'artiste a pu dire de façon irremplaçable.

Telles sont les grandes lignes de ce que Todorov appelle la théorie ornementale qui désigne cette conception de la poésie comme ornement, expressivité ajoutés à un message dont le contenu intégral aurait pu être énoncé en prose.

Dans tous les cas, la fonction la plus évidente de la poésie aux yeux des partisans de la théorie ornementale est tout simplement de représenter le monde en conformité avec la théorie de la Mimésis inspirée d'Aristote . La poésie doit imiter la nature mais le champ de la nature se réduit de plus en plus au «vrai» ou «normal», au «rationnel» et à «l'universellement» admis.

C'est la victoire du sens sur la forme. D'ailleurs les limites de la versification traditionnelle imposées par les classiques et notamment par Malherbe et Boileau jouent un rôle négatif.

En effet, cette époque qui pratique beaucoup la poésie d'agréement n'y voit plus guère qu'un jeu d'où la boutade de Malherbe. Le poète «cet arrangeur de syllabes» «n'est pas» plus utile à l'état qu'un bon joueur de quilles» (3).

Mais déja à cette époque, et quelques années avant Malherbe et Boileau, certaines voix s'élèvent pour dire que le poème, plutôt que des idées transmet une connaissance émotive. Montaigne montre combien il est difficile de préciser la nature de cette émotion qui échappe à la connaissance de la raison.

«La bonne (poésie), l'excessive, la divine est au dessus des règles et de la raison — Quiconque en discerne la beauté d'une vue ferme et rassise il ne la voit pas, non plus que la splendeur d'un éclair. Elle ne pratique point notre jugement, elle le ravit et ravage.» (4)

---

3) Malherbe (1955 - 1628) O.C. Collec. Garnier. Flammarion.

4) Montaigne. Essais I XXXVII.

Cette faille prend souvent l'allure d'un divorce dramatique entre la poésie et la philosophie, entre la poésie et la raison. Dans l'antiquité grecque, Platon tout en reconnaissant aux poètes le don divin, les fait exclure de sa cité idéale.

«Les poètes mentent beaucoup» dit-il. Cette formule dans la bouche de Platon n'est nullement une boutade. C'est une condamnation qui porte loin. Elle entraîne dans le registre de la pensée des conséquences évidentes : si les poètes ne disent pas la vérité-, ce à quoi les consciences doivent tendre pour se comprendre se connaître, il ne reste plus qu'à les exclure de la cité.

Le reproche est grave parce qu'il suppose une coupure entre conscience et poésie, entre raison et poésie. En dernière analyse, la poésie ne serait pas une mode de pensée, ne peut produire du sens : les poètes mentent. Ils ne disent pas la vérité il faut entendre que la poésie ne peut réaliser l'accord de la pensée et donc du langage qui l'exprime avec la chose qui se présente à elle.

Pourtant, en réintroduisant la nécessité du travail raisonné et pensé, Aristote rendait à la raison quelques années après Platon, une place importante dans le travail poétique.

Faut-il croire que le discours poétique est dépourvu de sens que les poèmes ne sont pas écrits pour «signifier» ou au contraire penser que la poésie signifie mais qu'elle «signifie» autrement et que le discours poétique a ses spécificités sémantiques qu'il faut connaître pour mieux poser et aborder le problème du sens dans une autre perspective ?

On peut pour commencer, reprendre la distinction que fait Todorov dans son ouvrage : *Théorie du symbole* : chapitre V — «La crise romantique». Todorov distingue deux tendances, deux théories : — La théorie ornementale et la théorie symboliste.

— Quelques mots sur la théorie ornementale qui n'a plus guère de défenseurs actuellement. Il s'agit en fait de la théorie du grand courant de la rhétorique classique qui consiste à refuser à la poésie toute spécificité sémantique : Deux expressions ont le même sens, mais l'une le dit d'un façon belle, plus ornée, c'est celle qui convient à la poésie. Le discours poétique est donc tout simplement le discours versifié — Il apparaît d'un point de vue proprement linguistique comme isomorphe, pour reprendre un mot de J. Cohen, au langage non poétique, non versifié. S'il existe une différence entre eux, elle ne peut être que d'ordre esthétique, ornmental, dit Todorov.

La limite du discours poétique est donc marquée par la versification, par l'usage des vers. Le poème avait ainsi une sorte de statut juridique qui ne prêtait à aucune contestation. Pour Malherbe,

Le «sens» en poésie

Mohamed Ali DRISSA

Les poètes ont mauvaise réputation toujours et partout. S'ils se contentent de chanter, on leur reproche leur oisiveté, leur inutilité. S'ils se laissent entraîner sur la pente de la rêverie, on les accuse d'extravagance et folie :

«La poésie ? Tantôt c'est le langage des Dieux tantôt c'est le langage des fous, rarement c'est celui d'un honnête homme» (1)

Disons plus simplement que le poète est rejeté qu'il soit le porte parole des Dieux, l'émule du joueur de quilles (la boutade est de Malherbe : «Le poète n'est pas plus utile à l'état qu'un bon joueur de quilles» ou tout simplement un fou, il est rejeté parce qu'il n'est pas comme tout le monde. Dans l'ordre établi des significations qui est le domaine de la prose publique et quotidienne, il vient jeter le trouble d'une parole qui se refuse à un décodage simple. Ainsi que l'énonçait Rimbaud ce qu'il écrit doit se lire «littéralement et dans tous les sens» (2). Il y va de bien plus qu'un simple jeu de mots. La parole de poésie est en insurrection permanente contre l'ordre des choses tel du moins que les hommes s'imaginent qu'il est, bref contre le domaine qui touche par certains côtés l'intelligence et la raison humaines. Et au cœur de tous ces griefs qui servent à disqualifier l'activité poétique et à rejeter le poète se trouvent la question et la problématique du sens en poésie. C'est celle qui explique la faille apparemment irrémédiable entre l'œuvre poétique contemporaine et la société potentielle de ses lecteurs.

---

1) Cité par Henri Mittérand dans Littératures et Langages, ed : Fernand Nathan

2) Rimbaud : Lettre à Paul Demeny. Oeuvres complets. Ed Mercure de France.

l'œuvre.»[19] L'interprétation qu'il peut donner ne peut se déployer librement que si elle se greffe sur des sens déjà construits.

Si le lecteur ne fait pas l'effort nécessaire de décryptage et de déchiffrement et qu'il se laisse aller à ses propres impressions et inclinations, il risque fort de se retrouver dans la position de Charles Kinbote, le héros du roman *Feu Pâle*[20] de Vladimir Nabokov. Ce personnage représente le mauvais lecteur, celui qui est incapable de sortir de lui-même et d'aller vers l'imaginaire de l'autre. *Feu Pâle* raconte en effet l'histoire d'un grand amateur de littérature, Charles Kinbote qui, après le décès de son voisin, le poète John Shade, hérite d'un manuscrit de ce dernier, et décide d'établir l'édition critique de cette œuvre. Dans son analyse de ce poème de 999 vers, il aura de plus en plus tendance au fur et à mesure qu'il avance dans sa recherche à prêter au poète sa propre vie et son propre drame. Malgré son caractère pathétique, cette aventure fondée essentiellement sur une interprétation abusive qui méconnaît les spécificités de l'œuvre, révèle les dangers de l'interprétation subjective. Au travers de l'aventure de son personnage, Nabokov semble mettre le lecteur et le critique en garde contre les dangers de la lecture dite créative et appeler à une prise en compte du parcours inscrit ne filigrane dans le texte et de l'imaginaire qui s'y déploient, et auxquels ceux-ci ne peuvent véritablement accéder que grâce à un relecture qui transforme le texte en tableau, c'est-à-dire en une œuvre quasi plastique dont la forme et le sens organiquement liés, sont coprésents à l'esprit et à la sensibilité du lecteur, comme l'explique avec raison Nabokov : «Assez curieusement on ne peut pas *lire* un livre : on ne peut que le relire. Un bon lecteur, un lecteur actif et créateur est un relecteur. [car] c'est uniquement à la deuxième, à la troisième, à la quatrième lecture [que] nous pouvons, en un sens, nous comporter à l'égard d'un livre de la même manière qu'à l'égard d'un tableau.»[21]

Relisons donc pour bien interpréter.

---

19) Ibid ., p. 318.

20) Vladimir Nabokov, *Feu Pâle,Gallimard, 1965.*

21) Vladimir Nabokov, *Littératures* 1, Paris, Fayard, 1983, p. 40.

lecture, il réexamine et révise, par comparaison avec tout ce qui précède» [14].

En s'appuyant sur les isotopies qui parcourent le texte et les réseaux d'images qui y prolifèrent, il finit ainsi par trouver la voie royale, celle à laquelle aboutissent toutes les pistes. Cette voie ne se dessinera qu'au terme d'un parcours, c'est-à-dire qu'elle ne devient réellement visible qu'à la faveur d'une rétrolecture du trajet narratif.

En raison de la difficulté de ce parcours interprétatif, Umberto Eco a pu définir le texte littéraire comme «une machine (...) qui exige du lecteur un travail, un travail coopératif acharné pour remplir les espaces de non-dit ou déjà-dits restés en blancs.» [15] Lire et comprendre dans ce cas un texte, c'est «[...] tirer du texte ce que le texte ne dit pas ou mais qu'il présuppose promet ,implique, (...) à remplir les espaces vides, à relier ce qu'il y a dans le texte de l'intertextualité, d'où il naît et où il ira se fondre» [16].

La réalisation optimale du processus de construction des significations requiert la mise en œuvre par le lecteur d'un ensemble de connaissances textuelles, contextuelles et intertextuelles qui confèrent à la lecture la forme d'une aventure, d'une exploration. Seul en effet, estime Riffaterre, un lecteur compétent peut apprécier à sa juste valeur la performance d'un écrivain. C'est que la lecture d'un texte, se nourrit de l'acquis littéraire antérieur qui module et oriente la démarche du lecteur : «La perception de l'interprétant générique présuppose que le lecteur a lu assez de textes pour reconnaître leur appartenance à un genre», note à ce propos Riffaterre.

Michel Charles a de son côté souligné dans son essai *Rhétorique de la lecture,* [17] *(1997),* que la compréhension d'un texte nécessite une compétence d'interprétation qui seule permet de repérer les indices inscrits en creux dans le texte et qui en conditionnent le sens. Il a montré en particulier que «que la lecture est une activité étroitement codifiée [...]» [18] et qu'elle exige de ce fait un travail de reconnaissance : «Le lecteur doit, dans un premier temps, s'appuyer sur les stéréotypes que le texte met à sa disposition pour, dans un second temps, être en mesure d'apprécier la singularité de

---

14) M.Riffaterre, *Sémiotique de la poésie*, Paris, Seuil, 1983, p. 17.

15) Umberto Eco, *Lector in Fabula. Le rôle du lecteur ou la coopération interprétation dans les textes interprétatifs,* Paris Le Livre de Poche, coll. Biblio essais, 1985, p. 27.

16) P. Violi , «Du côté du lecteur», in *Versus,* n° 31/ 32, 1982 , p. 5.

17) M.Charles, *Rhétorique de la lecture,* Le seuil, 1997.

18) *Ibid.*, p. 314.

une place important à Vendredi. De là le titre. Ce n'est plus Robinson qui apprend à Vendredi la civilisation, c'est Vendredi qui apprend la vie sauvage à Robinson». L'inversion des rôles dans ce roman et sa signification morale ne prennent leur signification qu'à la lumière du récit de Defoe dont Tournier dénonce le parti pris idéologique.

Précisons que cette pratique de l'intertextualité n'est pas un phénomène propre à la modernité. Déjà dans la littérature grecque antique Sophocle et Euripide en avaient fait grand usage. A l'opposé de d'Euripide par exemple qui justifie les malheurs d'Œdipe par le crime odieux dont s'est rendu coupable Laios, Sophocle, en s'abstenant de mentionner ce crime ancestral, fait d'Œdipe un héros innocent écrasé par des dieux cruels. C'est dans l'écart qui se creuse entre ces deux tragédies, qu'émerge ce qui les sépare, c'est-à-dire le sens du destin de l'homme, qui est aussi le sens de chacune de ces deux œuvres.

Pour dépasser le clivage qui oppose les tenants la lecture interprétative créatrice et ceux qui soutiennent au contraire qu'elle est une activité fortement conditionnée, nous appuyant sur l'essai d'Umberto Eco essai *Lector in Fabula (1985)*, nous proposerons la notion de coopération interprétative.

3. — La lecture comme coopération interprétative :

Cette notion de coopération interprétative laisse entendre que la production est le résultat d'une double activité, celle d'une part d'un texte dynamique, riche de signification muettes, et celle d'autre part, d'un lecteur attentif qui va prêter sa voix, la voix de son intelligence et de sa sensibilité au texte, c'est-à-dire l'interpréter, dans le sens quasi musical du terme. Cette interprétation, si elle n'épuise pas toutes les significations du texte, ne peut se déployer que dans le sens du texte, c'est-à-dire, en s'inscrivant dans sa direction.

C'est en effet la conscience d'une part des toutes ces contraintes qui pèsent sur le texte, et d'autre part du rôle actif du lecteur dans le décryptage de ce texte qui a amené Umberto Eco à définir l'acte de lire et de comprendre un texte littéraire comme «coopération interprétative». Tout lecteur devant l'œuvre d'un auteur qu'il ne connaît pas, se trouve dans la position de l'explorateur ou le spélélogue. Recueillant ça et là des indices, il doit les interpréter pour trouver son chemin, et ce au fur et à mesure qu'il avance dans sa lecture. La lecture interprétative s'apparente ainsi à l'enquête policière : «Au fur et à mesure de son avancée au fil du texte, écrit-il, le lecteur se souvient de ce qu'il vient de lire et modifie la compréhension qu'il en a eue en fonction de ce qu'il est en train de décoder. Tout au long de sa

Outre ces déterminations typo-génériques évoquées par Vincent Jouve, on peut ajouter :

— Les conventions de fictionalité évoquées par Karl Canvat. Après avoir attiré l'attention sur le regain d'intérêt que l'on enregistre ces dernières années pour la question des genres, il a posé comme hypothèse «l'idée qu'un texte contient des instructions interpétatives qui contraignent la production du sens» (12) .Il a montré en particulier l'importance des conventions de fictionalité qui impliquent la suspension des exigences referentielles; ce qui permet en particulier de ne pas prendre les énoncés d'un roman pour la réalité même. Signalons aussi que la narration en tant convention discursive, opposée à la représentation mimétique, peut selon, le type du récit — conte, épopée, fable, roman — fonctionner comme un code particulièrement significatif que le lecteur est appelé à décoder comme dans une perspective générique, comme c'est le cas de certaines formules rituelles dans la poésie narrative médiévale ou des célèbres épithètes épiques de *La Chanson de Roland*. Paul Zumthor les tient avec raison «pour des mots de passe qui ouvrent et ferment l'univers du merveilleux» (13).

— Le jeu de l'intertextualité :

Enfin, citons une troisième détermination qui consiste dans le jeu intertextuel. Les textes littéraires ne parlent pas que du monde, qu'il s'agisse de monde extérieur comme dans le roman réaliste ou du monde intérieur comme dans le roman psychologique, mais aussi d'autres textes qu'ils citent, réécrivent et transforment. Ainsi, par exemple le roman de Raymond Radiguet, *Le Bal du Comte d'Orgel* (1924) est une réécriture du roman de Mme de La Fayette *La Princesse de Clèves*, La pièce de Jean Cocteau *La Machine Infernale* reprend en l'insérant dans un contexte plus ou moins moderne l'*Œdipe roi, de sophocle,* dont s'inspire aussi Alain Robbe-Grillet dans ses romans *Gommes (1953).* Signalons également que le romancier Michel Tournier a fait de la réécriture des romans et des contes qu'il aimait lire dans son enfance son principal procédé de création romanesque. Dans Vendredi ou les limbes du Pacifique Tournier a réécrit l'histoire de Robinson Crusoé. Voici comment il a justifié sa démmarche : «J'ai lu un jour le Robinson Crusoé et Daniel Defoe (paru en 1719). C'est un livre merveilleux, mais le pauvre Vendredi y et complètement sacrifié. Toute la vérité, c'est Robinson qui la possède parce qu'il est blanc, anglais et chrétien. Alors j'ai voulu réécrire cette histoire en donnant

---

12) *Ibid.*, p. 38.

13) Paul Zumthor, *La Lettre et la voix. De la littérature médiévale,* Seuil, 1987, p. 216 et sqq.

que «le lecteur est un sujet sous influence» [9].Il estime en en effet que la lecture est une activité conditionnée dans la mesure car «sur l'acte de lecture pèsent des déterminations tant culturelles que textuelles» [10].

Parmi ces contraintes, il convient de citer principalement

— Le précadrage typo-générique :

Celui-ci détermine la position adéquate que le lecteur adopte vis-à-vis du texte. En vertu d'un contrat de lecture établi par une tradition où l'histoire littéraire, l'institution scolaire, la critique ont joué un rôle déterminant, le lecteur, ne se positionne pas devant une tragédie de Sophocle, une comédie de Molière ou drame romantique ou un récit autobiographique de la même manière. Ce qu'il attend d'une épopée, à savoir l'exaltation d'une action héroïque et grandiose et engageant un destin collectif, diffère de ce que lui propose une tragédie, à savoir la déploration d'un héros innocent écrasé par destin inéluctable comme Œdipe roi ou Phèdre. En l'absence d'une tradition, c'est la collection dans laquelle l'ouvrage est publié, le titre, le paratexte qui l'accompagne (formé de la préface, des articles publiés au sujet de l'ouvrage et des entretiens accordés par l'auteur), et l'incipit qui orientent la lecture dans un sens ou dans l'autre.

Néanmoins, nous ne suivrons pas Vincent Jouve, quand il affirme que «[S]i cet horizon est déçu par le texte, il y a violation du pacte de lecture et la communication ne fonctionne pas» [11], car même la rupture qu'opère le texte avec un modèle canonique est un acte significatif comme en témoignent par exemple la parodie que fait Cervantès du roman de Chevalerie dans *Don Quichotte,* ou la subversion par Huysmans du roman naturaliste dans *A rebours.* La signification du texte ne se joue pas seulement donc tant par rapport au type genre dont il se réclame mais aussi par rapport à celui qu'il tourne en dérision.

Les genres définissent ainsi des zones de régularités discursives spécifiques à l'intérieur desquelles les textes littéraires peuvent s'inscrire ou dont ils peuvent jouer en mélangeant les genres ou en les parodiant.

---

9) Vincent Jouve, «Le Lecteur, un sujet sous influence», in *Lecture et création,* Publications de la Faculté des Lettres – Manouba,1997, p. 310.

10) *Idem.*

11) *Ibid.*,p. 312.

support d'une subjectivité absolue, ont été considérées par Barthes et ses épigones, notamment Jean Ricardou, comme des «des structures dépourvues de sens» (7). Une telle erreur de perspective commise par l'un des esprits les plus brillants du XXè siècle, laisse à penser, note l'auteur, que «... percevoir dans sa complexité le texte d'un écrivain est une chose bien difficile» (8).

Loin d tre donc ce romancier de l objet vilipend par Boisdeffre dans un opuscule facile et m chant publi sous le titre "la cafeti re est sur la table", Alain Robbe-Grillet pr tend au contraire tre le romancier de la subjectivit absolue."Je n ai jamais parl d autre chose que de moi", r p te-t-il qui veut bien l entendre. L obsession du texte et de la textualit , ne doivent donc pas nous faire perdre de vue que derri re un roman, il y a un romancier, c est- -dire un homme habit par un certain imaginaire, hant par ses spectres et ses d mons dont il ne peut se d livrer que par l criture. Dans un entretien publi en d cembre 1988 par *Art Press*, Alain Robbe-Grillet a pr cis que le motif principal qui le pousse crire, c est moins de d normaliser le roman et d en subvertir les codes, que mettre en sc ne la d couverte qu il a faite lors de son s jour en Allemagne nazie, savoir la face cach e de la barbarie sous l apparence de l ordre, de la jeunesse et de la beaut °:"Voil la d couverte qui me pousse crire et mes livres sont faits de a°: la lutte entre l ordre et le d sordre."

Une telle affirmation qui met en cause les pr jug s du ma tre de la Nouvelle Critique, accus de se complaire dans ses propres fantames, montre l impasse et les limites d une lecture dont la r f rence ultime est moins l autre dans son trange singularit , que sa majest l Ego.

C'est pour cela que nous assistons dans les années 90, à l'émergence, grâce aux travaux sur la lecture, d'un nouveau discours critique qui dénonce l'interprétation sauvage, met en question le mythe du lecteur créateur, et rappelle la nécessité pour le lecteur d'adopter vis-à-vis de l'œuvre une posture adéquate qui respecte les règles de jeu que met en place le texte, et en particulier celles inhérentes au genre. Ce nouveau discours critique est celui des théoriciens de la lecture comme Michel Charles et Vincent Jouve.

2. — L'interprétation comme activité surdéterminée :

Mettant sur le compte du romantisme allemand cette idée d'un lecteur créatif, Vincent Jouve, Directeur du centre de recherche sur la lecture de Reims, et rédacteur en chef de la revue «*La Lecture littéraire*», soutient avec raison dans ses différents travaux, la thèse

---

7) *Ibid.*, p. 41.

8) *Ibid.*, p. 38.

d'une nouvelle vie. A chaque lecture, le texte toujours le même ressuscite, toujours différent.

Pour Jauss, les horizons d'attente originaux, ceux en fonction desquels l'écrivain a composé son œuvre, ne constituent pas des significations absolues et universelles. Comme dans l'herméneutique de Gadamer, où le sens du texte dépend d'un dialogue sans fin qui s'établit entre passé et présent, et où la position relative de l'interprète influence la réception et la compréhension du passé, la théorie de la réception Jauss réhabilite le lecteur et fait de lui le maître du sens, celui par lequel le texte s'actualise. Comme nous ne connaissons jamais le passé qu'à la lumière du présent, dans ce que Jauss appelle une «fusion d'horizons», la signification et la valeur d'un texte sont donc inséparables du moment de sa réception.

Cette théorie de la réception qui inscrit l'acte de lire et de comprendre dans l'expérience vécue d'un individu qui s'y adonne dans des conditions particulières, a pu séduire et des critiques et des pédagogues qui ont vite franchi un nouveau pas dans cette surestimation du lecteur en faisant de celui-ci le co-créateur de l'œuvre, celui par les soins duquel le sens advient. L'interprétation, fût-ce-t-elle la plus plate ou la plus éloignée du texte, devient l'objet d'une attention particulière dans la critique de la réception. Ce qui compte, ce n'est pas la pertinence de ce qu'on dit de l'œuvre, mais la sincérité du ton sur lequel s'exprime le lecteur dont la sensibilité peut être touchée par des détails anodins.

Dans le domaine de la critique littéraire, la pratique d'une interprétation subjective, totalement ignorante de l'auteur dont le texte n'est qu'un prétexte au déploiement des fantasmes du critique, a suscité les réserves de bon nombre d'auteurs dont Alain Robbe-Grillet. Dans l'un de ses derniers essais autobiographiques et littéraires, intitulé *Le Miroir qui revient,* Alain Robbe-Grillet s'est élevé contre l'interprétation que Barthes a donnée de son œuvre et à laquelle il doit sa réputation de romancier objectif. Il estime en effet que la lecture que Barthes a proposée de certains de ses romans révèle davantage l'obsession du critique, hanté par le degré zéro de l'écriture, que la signification profonde de son œuvre romanesque : «Ma prétendue blancheur – qui n'était que la couleur de mon armure – venait à point nommé pour alimenter son discours. Je me suis donc vu sacré «romancier objectif», ou pire encore qui essayait de l'être, mais qui par manque du moindre métier, ne parvenait qu'à être plat» [6], écrit-il. La description pseudo-objective pratiquée par l'auteur *La Jalousie* et des *Gommes* et son parti pris objectal, qui n'étaient que le

6) Alain Robbe-Grillet, *Le Miroir qui revient,* Editions de Minuit, 1984, p. 38.

l'auteur deux ouvrages importants *Pour une esthétique de la réception* et de *Pour une herméneutique littéraire*, tous deux traduits et publiés chez Gallimard, respectivement en 1978 et 1988, et d'autre part de Wolfgang Iser (2) dont les essais n'ont pas encore été publiés dans leur totalité en français (3).

Le principe de base de cette théorie est que la compréhension est intimement liée à l'interprétation. Jauss s'appuie dans sa démarche sur la définition qu'a donnée le philosophe Gadamer de l'interprétation. Selon ce dernier : «L'interprétation n'est pas un acte qui peut occasionnellement s'ajouter à la compréhension : comprendre, c'est toujours interpréter; en conséquence, l'interprétation est la forme explicite de la compréhension». (4) Cette conception qui assimile tout acte de lecture et de compréhension à une activité de nature herméneutique, est d'ailleurs partagée par Paul Ricoeur qui s'est attaché dans ses *Essais d'herméneutique* (1986) à montrer que l'interprétation est au cœur du processus de compréhension. Selon lui «[..] expliquer et comprendre ne constitueraient pas les pôles d'un rapport d'exclusion, mais les moments relatifs d'un processus complexe qu'on peut appeler interprétation» (5).

Sur la base de cette conception de l'interprétation comme acte constitutif de la compréhension, Hans Robert Jauss a cherché à historiciser, ou à contextualiser, le procès de la lecture. La concrétisation du texte par la lecture est à ses yeux historique, car elle dépend des «horizons d'attente» selon lesquels le texte est lu par quelqu'un, dans un lieu et à une époque déterminés. Le lecteur n'est pas aux yeux de Jauss une entité abstraite ou universelle qui actualise la ou les significations potentiellement présentes dans l'œuvre, mais un individu historique qui interprète l'œuvre en fonction de ses besoins propres. La signification qu'il peut dégager dans un texte est toujours, non pas juste, mais légitime, estime Jauss, parce qu'elle répond aux préoccupations du lecteur au moment où il lit. Grâce donc au lecteur, le texte objet inanimé, muet s'anime et revit

---

2) Son ouvrage le plus important est *Der Akt des Lesens* , publié en allemand en 1976, et dont seul un chapitre a été traduit et publié par Lucien Dallenbach en 1979 dans le numéro 39, de la revue *Poétique*, sous le titre de *«La Fiction en effet. Eléments pour un modèle historico-fonctionnel des textes littéraires.*

3) Cf. Wolfgang Iser, «La fiction en effet», in *Poétique*, n° 39, 1979, pp. 275-298. Ce numéro, présenté par Lucien Dallenbach, est consacré à «La théorie de la réception en Allemagne».

4) H.G. Gadamer, *Vérité et méthode. Les grandes lignes d'une herméneutique philosophique*, Paris, Le Seuil, 1976, p. 148.

5) P. Ricoeur, *Du Texte à l'action. Essais d'herméneutique, II, Paris, Le Seuil, 1986, p. 162.*

généralisé, car la pratique incontrôlée de la polysémie risque de frapper l'œuvre de signifiose et de discréditer le discours analytique devenu pure logorrhée.

Aussi voyons-nous quelquefois, les uns et les autres se lancer des invectives et s'accuser réciproquement de mal interpréter un texte au point que le terme d'interprétation est devenu dans leur bouche un terme péjoratif, synonyme d'extrapolation et de lecture tendancieuse.

Source aussi de bien de divergences et de malentendus dans la critique littéraire, comme en témoigne la célèbre querelle qui a opposé, en 1960, Raymond Picard à Roland Barthes [1], ou les récentes déclarations du romancier Alain Robbe-Grillet à propos de la lecture que Barthes a donnée de son œuvre, l'interprétation mériterait d'être mieux définie dans le cadre d'une théorie de la lecture et de la production du sens.

Pour voir donc plus clair dans ce débat sur l'interprétation et de la polysémie de l'œuvre, j'analyserai d'abord le rôle majeur reconnu à l'interprétation dans la théorie de la réception réserve, ensuite j'opposerai à cette théorie la conception défendue par les théoriciens de la lecture selon lesquels la lecture est une activité conditionnée et le champ de l'interprétation bien délimité. Enfin, pour tenter de dépasser la contradiction, j'insisterai sur la notion de coopération interprétative.

1. — La lecture comme re-création de l'œuvre :

Evoquant le rôle de la critique dans la modification du statut du lecteur, Vincent Jouve, l'un des principaux théoriciens de la lecture en France, écrit : «Mais au cours des années 1970, un nouveau pas est franchi. Après avoir mis en évidence quelque le texte n'était pas un produit fini, mais une productivité, «un procès d'engendrement sans fin», les théoriciens en sont venus à la conclusion que cette productivité était autant, sinon plus le fait des lecteurs que des textes eux-mêmes». On a assisté, en effet, dans les années soixante-dix, avec l'avènement de la théorie de la réception telle que l'a développée l'«école de Constance», à la promotion du lecteur au rang de producteur de sens. En effet, Cette théorie, comme chacun sait, est principalement l'œuvre d'une part de Hans Robert Jauss, qui est

---

1) Raymond Picard, professeur à la Sorbonne et auteur d'une monumentale thèse sur Racine(*La Carrière de Jean Racine*, Gallimard, 1956) avait ouvert les hostilités en 1960 suite à la publication par Roland Barthes de son *Sur Racine* (Club français du livre, 1960). Il avait publié un pamphlet intitulé *Nouvelle critique ou nouvelle imposture*(Paris, Pauvert, 1965).Barthes lui avait répondu dans *Critique et vérité*.

De l'interprétation du texte littéraire

Moncef KHEMIRI
Université de Tunis I

La problématique de l'interprétation des textes littéraires — que certains aiment désigner par le terme d'herméneutique de la littérature — a connu en France, à partir des années 1970, un essor considérable sous la double influence de la théorie de la réception et des théories de la lecture. Les nombreux ouvrages notamment ceux de Jauss, d'Iser, de Riffaterre, de Michel Charles, de Vincent Jouve de Umberto Eco et les innombrables articles qui ont été publiés dans des revues spécialisées comme *Poétiques* (n° 39), *Pratiques* (n° 76) *ou La lecture Littéraire* (n° 1) témoignent de l'importance que les critiques attachent de nos jours à la question du sens. Si le problème de la réception du texte, des modalités de sa lecture et des conditions de son interprétation préoccupe tant les chercheurs et les pédagogues, c'est sans doute parce qu'il s'agit là d'une question centrale dont dépendent non pas seulement le statut de l'œuvre dans le système culturel et l'institution scolaire, mais aussi la validité et la légitimité du discours que les uns et les autres tiennent sur l'œuvre. Car qu'est-ce que interpréter un texte sinon dire quelque chose à son propos, lui prêter sa voix pour qu'il se fasse mieux entendre.

Mais en raison du parcours que chaque lecteur choisit, des motivations personnelles qui l'animent, de ses désirs conscients ou inconscients, des objectifs plus ou moins clairs qu'il s'est fixés, de la posture (lyrique, parodique, analytique) qu'il a adoptée devant le texte, des compétences interprétatives qu'il a mobilisées, des hypothèses qu'il a formulées, le texte littéraire reçoit des significations diverses, voire divergentes que l'on ne peut pas cependant se contenter d'énumérer en toute neutralité au nom d'un relativisme

moquerie des vieux chrétiens ou la méfiance et l'hostilité de l'Inquisition.

* L'on avait aussi dans la tête que toute langue écrite était dérivée de la langue parlée correspondante, et est donc infiniment moins riche que sa source. Or, il s'avère que la aljamía calque est une langue délibérément calquée et figée et qu'elle tire sa qualité esthétique du fait qu'elle est exclusivement écrite (écrite pour réciter, écrite pour prier), qu'elle est langue plus que littéraire, à demi-sacrée. Elle reproduit au plus près un original arabe, car pour les traducteurs morisques la qualité esthétique d'un texte est liée, non point à la réthorique à la mode, mais à son potentiel affectif, à sa capacité de déclencher l'émotion du lecteur.

Retenons la leçon et ne cherchons plus dans le «style» le seul secret du retentissement d'une œuvre sur la sensibilité du public. Ce qui compte dans un texte aljamíado-morisque à caractère religieux, c'est derrière ses oripeaux du moment, la part qui est faite au sacré.

La aljamía calque nous offre un échantillon peu ordinaire d'une langue en tous points étrange et sûrement étrangère à l'espagnol comme à l'arabe.

On y lit comme le desaveu de beaucoup de théories simplistes sur le système de la langue, sa fonction de communication, la priorité de la parole sur l'écriture, les critères de notre jugement esthétique sur un texte écrit. A vrai dire, ces théories ne sont pas du tout erronées. Il convient seulement de les remettre à leur place et d'y voir d'excellentes hypothèses de travail, efficaces dans leur domaine, mais qu'il faut se garder d'ériger en verités scientifiques absolues.

Au terme de cette étude, il apparaît que la aljamía calque est un cas d'hybridation linguistique, né du contact de deux langues, l'espagnol et l'arabe, en va et vient continu de l'une vers l'autre. Elle est le produit d'un mentalisme oriental pour qui la langue du Coran, repère identitaire par antonomase, reste un modèle subsconcient et idéel, un modèle à reproduire tout en le sémitisant dans une langue étrangère (aljamía), ressentie comme profane. Cette hybridation se traduit d'abord par l'usage de la graphie arabe — qui nous instaure dans le problème de la signification de l'écriture — ensuite par les nombreux emprunts et calques sémantiques, syntaxiques et stylistiques de l'arabe. Elle reflète le tiraillement conflictuel de la minorité morisque en exil, dans sa quête d'une langue identitaire dérivée de l'alliance multiséculaire tissée entre l'Islam et l'arabe.

Ce phénomène linguistique redresse bien des idées fausses sur la langue en général, son système et sa fonction...

* L'on croyait qu'une langue était toujours sous-tendue par un système spécifique à peu près fixe, dont la mise en fonction aboutissait à des parlers infiniment variés, adaptés au plus près à la conjoncture socio-culturelle où ils surgissaient. Or, nos traducteurs morisques détraquent comme à plaisir, le mécanisme de l'espagnol, ils forcent son anatomie à entrer dans le corset de l'arabe... Leur transposition littérale est analogue aux traductions juxta-linéaires des auteurs grecs et latins à usage pédagogique. Certes, il y a des limites à tout. Les Moriques ont beau prendre beaucoup de libertés avec la morphosyntaxe, le lexique, le sens et même la graphie de l'espagnol, ils tiennent à demeurer intelligibles surtout qu'ils écrivent pour les fils de la Aljama, ils tentent de leur inculquer la parole d'Allah par le truchement d'une langue non naturelle, qu'ils veulent rituelle et liturgique, la seule convenable hors de l'arabe peu accessible directement au commun, dans les relations entre le vrai fidèle et son Dieu. Ainsi donc, la aljamía calque n'est pas une émanation spontanée et naturelle de l'espagnol, une réalisation plausible de son système.

* L'on pensait encore que la langue était avant toute chose un moyen de communication. La langue de ces derniers musulmans d'Espagne nous détrompe. Les Morisques la reçoivent passivement dans leurs Aljamas; ils ne sont pas «interlocuteurs» et ne peuvent s'exprimer dans une langue qui susciterait autour d'eux le mépris et la

(la traduction littérale de أظهر par espaldas dans ce contexte est tout à fait insolite pour un hispanoparlant qui aurait dit tout simplement «entre los descreyentes» ou «En tierra de infieles».

— Pon bendiçión sobre Muhammad, بارك على محمّد (au lieu de bendiga a Muhammad).

La rédondance est un autre trait caractéristique de la aljamía calque. Par fidélité excessive au texte original arabe, la Morisque calque des particules qui résultent de trop dans le texte traduit :

— tu adhab **el** fuerte

— Señor, ponme **a mí** de los repintientes : اجعلني من التوّابين

— ponme a **mí** de los alinpiados : اجعلني من المتطهّرين

La fréquence des formes toniques du pronom personnel pour exprimer les relations du datif et de l'accusatif est un arabisme syntaxique recurrent en aljamía. I turbara a ellos (les turbará)

I miré **a ellos**
I dimanda sokorro **a mí**.. dixo **a ellos**.
dixe a él. Enbio Allah a él un al-malak

Le participe présent est souvent employé en aljamía claque soit pour calquer soit pour calquer

— repintiente (arrepentido), desreyente, esforçador, el gritante, el bibiente.

La figure étymologique est très courante en arabe. Elle donne une valeur emphatique à l'action. Cette construction est souvent calquée en aljamía.

— **Kridó** un **krido**
— **Loó** ad Allah **loamiento**
— Y lo **tormentará tormento** fuert el diya del **judiçyo.**
— Ya Rey, ya has **fecho** kon nos **fecho** fermoso.

Conclusion :

parmi les membres de la aljama. En ce sens, les Morisques semblent garder dans leurs textes traduits l'horizon idéel de la langue source : l'arabe. Même s'ils en ont perdu la maîtrise et l'usage, ils en ont gardé le référent culturel. Ainsi, les calques syntaxiques de la aljamía sont ils la conséquence d'un mentalisme où l'arabe est vécu comme un modèle ideal et subsconscient. S'y appocher revient à «sacraliser» un tant soit peu leur nouveau code linguistique, à se forger une variante islamique à partir de l'espagnol des chrétiens. Nous exposons ci-après quelques exemples de calques syntaxiques qui montrent comment les Morisques ont essayé de transférer par le biais de l'opération traduisante, quelques structures inhérentes à la langue arabe :

Le calque des prépositions : Utiliser de façon adéquate les prépositions d'une langue étrangère est une des pratiques les plus difficiles pour les non natifs. Quand en plus ces non natifs cherchent à se laisser consciemment influencer par le modèle original, l'on se trouve face à des distorsions syntaxiques spectaculaires :

— Kereemos kon tu : l'emploi de la préparation «kon» au lieu de «en» est dû au calque de la préposition arabe, بـ qui accompagne le verbe آمن

— Tenemos esperança a tu arrhma : ce cas d'hésitation devant l'emploi de la préposition «en» est dû au fait que le verbe arabe est transitif.

— Fará laudas sobre él : c'est là un calque syntaxique du contexte arabe أثنى عليه intansitif. On est face à un écart par rapport à la norme linguistique en vigueur puisque «alabar«, «ponderar», «elogiar» sont tous des verbes transitifs.

L'imitation de la structure de la phrase arabe conduit le Morisque à introduire dans son discours des tournures ou des locutions espagnoles distordues. En voici quelques exemples :

— Los siervos de Allah los buenos (عباد الله الصالحين)

— Las loaciones son a Allah التحيات لله (au lieu de Alabado sea Alà)

— Entre las espaldas de los deskreyentes : بين أظهر المشتركين

Entró Hasim **kon** su muger Salima où le verbe «entrar kon» est un calque de l'arabe دخل بـ : «cohabiter» («cohabitar»)

On a aussi un calque de signification associé à une construction syntaxique arabe dans le cas de «benir kon» جاء dans le sens de «amener», «apporter» (traer).

i de kuarenta le bino Gibril qon-ella (la revelación) (y cuando tuvo cuarenta años, se la trajo Gibril).

Dans les calques shématiques, le Morique crée sous l'influence d'un mot arabe un vocable nouveau. Aussi, le verbe averdadecer dans : averdadeciendo lo k-está delante de «él» est créé sur le substantif verdad, parce qu'en arabe «saddaqa» صدّق signifie «croire», tenir pour véritable, «confirme» (creer, tener por verdadero, confirmar).

«Especialar» est un autre cas de calque shématique sur l'arabe خصّ qui dans cette 1ère forme signifie «offrir», réserver Especialonos Allah con esta luz.

Atenprarñar (madrugar) calque shématique de بكّر construit sur «temprano» :

L'importance des arabismes et des calques sémantiques et leur profusion dans les textes moriques en général et aljamíados en particulier ont permis à l'Université d'Oviedo d'élaborer un Glosario de la litertura aljamiado-morisca réunissant près de 15000 entrées qui ne figurent pas dans le Diccionario de la Real Academia Española ou qui présentent une valeur sémantique différente de celle établie dans ledit dictionnaire. Ce Glossaire spécifique des Morisques, hiatus et pontage de deux codes en présence est une preuve s'il en faut de la richesse lexicale de leur langue. Il traduit aussi l'effort de préservation identitaire de toute une communauté condamnée par édit à l'éxtinction collective à une époque où la «Raison d'Etat prévalait sur la Raison tout court».

Des calques syntaxiques :

La aljamía calque reflète une intention manifeste de se laisser influencer par les structures de la phrase arabe, intention motivée par le prestige de la langue du Coran et sa dimension transcendante

reproduire le signifié d'un mot simple ou composé, ou d'une expression complexe. Lorsqu'on reproduit par calque le sens d'un mot, cela peut se faire soit par extension du signifié d'un mot qui existe déja, soit par formation d'un mot nouveau. Quand le calque reproduit le signifié d'une expression complexe, c.a.d., d'un modisme ou d'une phrase toute faite, on obtient dans le texte d'arrivée une «tournure empruntée».

* Dans les calques de signifié, le vocable espagnol s'imprègne d'une nouvelle acception de l'arabe. En voici quelques exemples :

— El konpañero de la fiebre : صاحب الحمّى

— El dia de la cuenta : يوم الحساب

— El dueno de la Riçala : صاحب الرّسالة

— Kaçar peses : صادسمكا ou le verbe «kaçar»

est un calque de l'arabre صاد qui signifie à la fois chasser et pêcher (cazar y pescar)

— Sejemante a las montañas : نحو الجبال . «Semejante» traduit ici نحو qui signifie semblable / en direction de («Semejante» / «en dirección a»).

— Oímos y recibimos : سمعنا وقبلنا «Recibir» prend ici le sens d'obéir (obedecer) car en arabe قبل signifie «recevoir», «accepter», obéir».

— le verbe arabe نشر signifie «publier», mais aussi divulguer, «diffuser» qui appartiennent uniquement au champ sémantique arabe.

C'est pourqui on est face à un calque sémantique quand «publicar» signifie «difundir», «divulgar» :

Dar a komer las biandas a los pobres i meskinos y publikar-l-alislam i fazer assala de noche : (divulgar el Islam).

— Se igualó sobre el arxi : «igualarse» est un calque de signification de la 8° forme verbale استوى : être équilibré, mais aussi «s'assoir», «monter».

— Denpués iguóleme sobre sus kuestas (se habla del lomo de un caballo) (mepuse sobre su lomo).

* L'arabisme est encore plus évident lorsq'un mot espagnol prend outre le sens arabe, le modèle syntaxique du mot arabe calqué. C'est ce qu'on constate dans l'exemple :

message islamique. «Ser castellano en todo menos en su religion» :

alkitab (libro) : الكتاب

almalaq (ángel) : الملاك

açςala (oración) : الصلاة

addín (religión) : الدّين

ar-ruh (alma, espíritu) : الرّوح

al-hadiz (leyenda, narración) : الحديث

al-hichante (peregrino) : الحاج

Allah (Dios) : اللّه

Alhutaba : الخطبة
(predicación, plática)

almimbar (púlpito) : المنبر

alkursi (trono) : الكرسي

aljihad (guerra santa) : الجهاد

aljanna (paraíso) : الجنّة

Sunna (ley coránica) : السنّة

alfadila (virtud) : الفضيلة

annabí (profeta) : النبيّ

halal (lícita) : الحلال

haram (ilícito) : الحرام

ar.rizque (sustento,
alimento que proporciona
Dios) : الرزق

açςajda(postración) : السّجدة

haleqar (crear) : خلق

al 'adab (castigo) : العذاب

assumu'a (alminar) : الصّومعة

Ta'àla (ton alto es) : تعالى
Formule qui accompagne
l'évocation d'Allah

assaytan : الشيطان
(Satanás, el diablo)

çihrero (hechicero, mago) ساحر

ebliç (el diablo) : إبليس

fariç (caballero) : فارس

hurro (libre) : علج

'ilje (extranjero, bárabaro)

masih (Mesías) : المسيح

rahma (piedad, misericordia):
الرحمة

Des calques sémantiques de l'arabe :

Si les cas d'emprunts lexicaux sont visibles dans les textes morisques, les calques sémantiques sont plus difficiles à détecter et à définir. C'est qu'on est face pour ainsi dire, à des importations linguistiques clandestines et complexes à la fois. Le calque peut

qui dérive de l'arabe أعجمية «langue étrangère», mot qui dérive de أعجمي «barbare, étranger». C'est dire que pour la Nation musulmane, l'espagnol, langue de tous les jours est la langue profane parce que opposée à la langue des textes sacrés : l'arabe littéral. Nation étant pris ici avec sa connotation d'appartenance religieuse de l'époque. L'arabisation de la aljamía par la substitution de la graphie arabe à la graphie latine, plus qu'une commodité formelle de transcription, est une fixation d'un système sacré, un retour à la valeur symbolique de l'écriture, une stratégie défensive et un repère pour une identité compomise.

Des emprunts à l'arabe :

Dans les textes en aljamía calque, les mots que l'on pourrait appeler techniques, appartenant au champ notionnel juridico-religieux, apparaissent en arabe. La finalité principale de ces textes étant l'islamisation mentale des Morisques. C'est pourquoi l'on a recours à la langue castillane, mais avec des limites claires, celles indiquées précisément par les arabismes lexicaux.

On ne peut mieux conserver et sa langue et sa foi pour une communauté en butte à toutes les répressions. Il y va de son existence même. La langue est un enjeu majeur de l'affrontement entre la minorité menacée de perdre son idendité et la société qui cherche à l'assimiler par tous les moyens.

N'a-t-on pas selon les circonstances, cherché à écarter les enfants de leur milieu familial pour leur faire oublier leur langue maternelle ou tout simplement interdit l'usage de l'arabe aux Morisques grenadins en 1566 et aux Morisques Valenciens en 1567 ?

Face à ces mesures acculturantes, les Morisques ont évité de traduire les mots techniques en castillan afin de ne pas les vider de leur contenu islamique. Leur langue, la aljamía calque a une fonction «pédagogique» : déchristianiser leurs coreligionnaires sans christianiser l'Islam par des traductions excessives.

Les emprunts lexicaux, dont nous citons ci-après quelques exemples, doivent être considérés comme le seuil d'arabisme requis, en dessous duquel la traduction des termes arabes est perçue consciemment on inconsciemment, comme une christianisation excessive du

l'enfant morisque à l'étude de l'alphabet arabe, puis à la lecture des textes sacrés. C'est aussi un moyen de retenir les fidèles dans le giron de la communauté musulmane, la aljama. On leur offre des textes dans leur langue vernaculaire, mais une langue figée et sacralisée tant par l'utilisation des caractères arabes que par le respect de l'original arabe. Cette langue est incompréhensible à tout hispanophone non initié à l'arabe. Elle diffère de la aljamía vernaculaire par son littéralisme, ses emprunts lexicaux à l'arabe, ses calques sémantiques, syntaxiques et stylistiques du texte original et par un plus grand nombre d'archaïsmes.

Mais la aljamía calque n'est pas une «langue artificielle», une langue créée de toutes pièces comme dans le cas de l'esperanto. En effet, elle part d'un lexique déjà existant pour calquer l'arabe. Elle utilise les ressource lexicales et les paradigmes de l'espagnol mais dans le cadre d'une structure très particulière, celle de l'arabe. Rien d'étonnant à cela puisqu'elle se réclame d'un mot à mot fidèle. La théorie de la traduction des Morisques n'a rien à voir avec les théories en usage de nos jours. Actuellement, on cherche à aboutir à un texte traduit mais qui semble original dans la langue d'arrivée. Par contre, les Moriques essaient d'imiter plutôt que de traduire les textes sacrés (coraniques ou religieux) et d'en reproduire les traits distinctifs dans leur nouveau code linguistique: la aljamía calque. L'étude des textes morisques de traduction permet de découvrir l'effort créatif de leurs auteurs mais aussi les conflits auxquels donnent lieu ces tentatives de tirer à l'arabe des constructions et des mots espagnols. En s'assujétissant à pareille tentative, on revit toute la tension du traducteur morisque, soucieux d'adhérer au texte arabe; on repasse par ses transes; pas à pas on retrouve ses faiblesses, mais aussi ses trouvailles qui parfois atteignent au sublime.

La «aljamía» calque n'est en fin de compte que de l'arabe habillé d'espagnol. La syntaxe est arabisée, le lexique presque entièrement espagnol. Je dis presque entièrement parce que de nombreux emprunts sont faits à l'arabe dans le but d'aboutir à une variante islamique, pédagogique et liturgique de l'espagnol vernaculaire. Cette démarche est d'autant plus justifiée que la désignation «aljamía» correspond à une attitude généralisée des Musulmans et surtout de leurs autorités religieuses à l'égard de l'espagnol considéré comme langue étrangère voire profane. En effet, «aljamía» selon Joan Corominas est le castillan tel que perçu par les maures, dénomination

Les calques dans les textes morisques à caractère religieux

Mohamed Néjib BEN JEMIA

Après la chute de Grenade, les pratiques religieuses islamiques étaient prohibées dans les pragmatiques de 1501, 1502, 1524 et 1526. La pragmatique de 1567 allait interdire l'usage de l'arabe parlé et écrit et la possession de livres quelque fûssent leur matière ou leur qualité. Les Mudéjars convertis de force au christianisme ou les Morisques devaient où qu'ils fûssent, adopter la langue de la région où ils s'installèrent: l'aragonais, le léonais, le catalan, le valencien, le castillan, le portugais. Mais ils avaient continué de recourir à l'arabe, langue sacrée, à des fins liturgiques. Faible était le nombre de fidèles qui l'entendaient, grand le danger d'assimilation auquel les autorités religieuses eurent toujours à faire face. Les langues vernaculaires l'emportaient, elles pénétraient partout, et avec elles, la civilisation et la culture de la religion dominante... Les Morisques condamnés par édit à l'extinction en tant que peuple, allaient produire au milieu de leur disgrâce collective, une littérature clandestine dans une cryptographie singulière: la littérature aljamíada, ou littérature espagnole écrite en caractères arabes. Parmi les différents registres de cette production morisque qui s'étent du XV° au XVII° siècle, il existe une variante de la aljamía vernaculaire, la aljamía calque, que les morisques utilisent pour traduire les textes coraniques ou liturgiques ou les hadiths du prophète Mouhammad. Cette langue se caractérise par le littéralisme servile et outrancier et par l'usage systématique de la graphie arabe. C'est un instrument pédagogique qui permet d'intier

LA SIGNIFICATION ET SA CONFIGURATION

TOME II

Actes du Colloque organisé le 17 - 18 - 19 Novembre 1999

Travaux offerts :
à Monsieur Le Professeur Abdelkader MEHIRI

Coordination : Moncef Achour

Publications de la Faculté des lettres - Manouba

2003

La Signification et sa Configuration

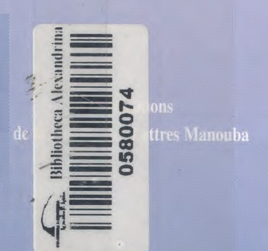
Tome II

Actes du Colloque organisé à la Faculté des Lettres Manouba

les 17-18 et 19 Novembre 1999

Travaux offerts au Professeur Abdelkader MEHIRI

Coordination : Moncef Achour



Collection : Colloques
N° 18

2003

ISBN : 9973-936-49-3